الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في ما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي
Vice rectorat de la formation supérieure de post-graduation, de l'habilitation universitaire et de la recherche scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر
-شباب مدينة وهران نموذجا-

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في مجال علم الاجتماع السياسي

اعداد الطالب:
يحي بن يمينة

تحت اشراف:
د. يعلاوي احمد

اعضاء لجنة المناقشة:

-د. مذكور مصطفى	استاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	**(رئيسا).**
-د. يعلاوي احمد	استاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	**(مقرارا).**
-د. مطاير شارب دليلة	استاذة محاضرة "أ"	جامعة وهران	**(مناقشة).**
-د. بوزيدي هواري	استاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	**(مناقشا).**

السنة الجامعية:2013-2014

شكر و تقدير

أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل بشكل أو بآخر ،و على وجه التحديد:

-الوالدين الكريمين على تشجيعهما و سندهما المتواصل و المنقطع النظير.

- استاذي القدير احمد يعلاوي الذي قبل ان يشرف على هذا العمل المتواضع، اشكره على توجيهاته القيمة و رحابة صدره، و نبل مواقفه.

-اساتذتي الافاضل الذين تعلمت على يدهم اصول البحث العلمي و المعرفة، لهم اسمى عبارات الشكر و العرفان.

-الى كل الاصدقاء و ما قدموه لي من عون و نصح و مراجع ، فلهم جزيل الشكر .

مقدمة عامة

ان الديمقراطية عبارة عن كل مركب، و لا شك في ان الانتخابات تعتبر احد اهم اجزاء ذلك الكل، فهي بمختلف انماطها تمثل الية و مؤشرا لنجاح اية تجربة ديمقراطية، و هذا ما اكده joseph schumpeter حين عرف الديمقراطية بأنها "**مجموعة من الاجراءات و المؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة**"[1]. و عليه، يبدو ان هناك نوعا من التلازم بين مفهومي الديمقراطية و الانتخابات، و كل محاولة للفصل بينهما تؤدي الى استحالة منطقية من الناحيتين النظرية و العملية.

لكن، اذا كانت للديمقراطية خصوصيات* اكتسبتها خلال صيرورتها التاريخية، فان الكلام نفسه يصدق على الانتخابات باعتبارها تشكل احد اهم اجزاء نظام الحكم الديمقراطي. فالعلاقة التي تربط بين ظهور مفهوم الديمقراطية (و من ثم الانتخاب) و التطور السياسي التاريخي للمجتمعات الغربية هي علاقة خاصة و وثيقة، و هنا نجد ماكس فيبر يقول " **... ان البرلمانات المؤلفة من ممثلي الشعب المنتخبين دوريا، و حكومات السياسيين، رؤساء الأحزاب و الوزراء المسئولين امام البرلمان، كل ذلك يخص الغرب وحده،مع ان الأحزاب السياسية،بمعنى التنظيمات الباحثة عن نفوذ و عن الظفر بالسلطة، هي ظاهرة معروفة منذ القديم في كل مكان**". [2]

انطلاقا من هذه الخصوصية، ظهرت اشكالية تتعلق بمدى امكانية نقل و تطبيق الانتخاب، و الحصول على نفس نتائجه بنفس الطريقة التي تطور بها في المجتمعات الغربية في كل مكان حسب ما تقترحه بعض النظريات**، و قد برزت هذه الاشكالية اول الامر مع نهاية القرن التاسع عشر (اي في

1-عبد الفتاح ماضي، "**مفهوم الانتخابات الديمقراطية**"، في: علي خليفة الكواري و اخرون، **الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الاقطار العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص31

*السائد انه بمجرد التطرق الى الديمقراطية، يتبادر الى اذهاننا ذلك النموذج من الديمقراطية الغربية الذي افرزه تطور النظام الرأسمالي في اوربا الغربية.**انظر**: اسماعيل قيرة و اخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002) ص5

2-ماكس فيبر،**الاخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية**، ت:محمد علي مقلد (بيروت:مركز الانماء القومي،د.ت) ص7

نجد على سبيل المثال ان حقل التنمية السياسية يسوده شبه اجماع منهجي على اتخاذ المنهج السلوكي بتعريفاته المتعددة كاقتراب اساسي لتناول ظاهرة التنمية السياسية، و ينطلق هذا المنهج من فرضية تؤكد على وجود ثوابت في السلوك السياسي و الاجتماعي للأفراد و التفاعلات الاجتماعية، و هذه الثوابت تسمح بالوصول الى تشكيل تعميمات تتخذ شكل قوانين اجتماعية و سياسية و سلوكية عامة يمكن تطبيقها في كل مكان.انظر**:نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي** (القاهرة:دار القارئ العربي،1981) ص80

في تلك الفترة التي شهدت عمليات مكثفة لتصدير و استيراد نماذج التنمية السياسية الغربية)* ثم تأكدت اكثر بعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقدين الاخيرين من القرن العشرين، و التي ترتب عنها انهيار الانظمة التسلطية و الشمولية ذات الحزب الواحد، و انتقال معظم دول العالم الى تبني نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي التعددي في نموذجه الغربي، و لجوئها في سبيل تحقيق ذلك الى الاستيراد المكثف لمختلف مؤسسات و اليات هذا النموذج بما فيها الانتخابات الديمقراطية.

لكن، و بعد نحو ربع قرن من هذه التجربة، تبين ان اقل من نصف دول العالم فقط تشهد اجراء انتخابات توصف بأنها ديمقراطية تنافسية، اما بقية الانتخابات فلا توصف بذلك[1]، اذ طور الحكام ادوات و اساليب للتلاعب بعملية الانتخابات** لغرض تحقيق مقاصد غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية (مثل محاولة اقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة و المناسباتية، الحصول على شرعية شكلية امام الجماهير، التخفيف من حدة الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاح و التغيير السياسي و احترام حقوق الانسان و الحريات الفردية) و اصبح الانتخاب على اثر ذلك مجرد استراتيجية لإضفاء الشرعية على ديمقراطية وهمية ، او الية للإبقاء على انظمة استبدادية و تسلطية ، و هذا ما ادى في الحقيقة الى فقدان الثقة في الانتخاب كآلية للتعبير و التغيير السياسي السلمي، مع تنامي في نسب العزوف الانتخابي. [2]

انطلاقا من هذه الوضعية، ظهرت مجموعة من الدراسات* تعيد التساؤل حول طبيعة الانتخاب في

---

*تمت عملية التصدير بمبادرة القوى الغربية الاستعمارية، بينما تمت عملية الاستيراد بمبادرة نخب المجتمعات الطرفية التي لعبت دورا مهما فيما يخص اقتباس او نقل نماذج التنمية السياسية الغربية، و هو ما جعلها تساهم في تشكيل اشكالية عامة عن الحداثة السياسية تحددت بالنظر الى الحداثة الغربية كنموذج امثل للتنمية.**انظر:** برتران بادي، **الدولتان: الدولة و المجتمع في الغرب و في دار الاسلام**، ت:نخلة فريفر (بيروت:المركز الثقافي العربي،1996) ص7

1-عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 29

**و هو ما يطلق عليه في ادبيات علم السياسة ب « *Technology of manipulation* » ،و يقصد بها ان اجراء الانتخاب يكون سليم من ناحية البنية القانونية و التنظيمية و التقنية، و لكنه مزور من الناحية السياسية انظر في هذا الصدد:

-Lorraine C. Minnite , *The politics of voter fraud,* USA, Washinton DC Office, 2010.

2-محمد الهاشمي، "**الانتخابات التشريعية 2007:تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، الانتخابات المغربية (ملف)**"، في:مجلة المستقبل العربي،ع 345،نوفمبر 2007، ص11

هذه المجتمعات، و قد استمدت هذه التساؤلات شرعيتها من عجز الاطر القانونية و المؤسساتية المستوردة اصلا عن تقديم التفسيرات اللازمة في عجز الانتخابات على ان تؤدي وظائفها في هذه المجتمعات كما حدث في الانظمة السياسية الغربية عموما، و اصبحت هذه الدراسات تتحدث عن الانتخاب في كنف السياقات السياسية و الاجتماعية القائمة،و تعود الى تحليل البنى الاجتماعية من اجل فهم سلوك الناخبين و النخب السياسية في المجتمع، خاصة بعد اكتشاف ان اشكالية تناول الانتخاب في المجتمعات التي نشأت فيها بطريقة دخيلة لا تنحصر فقط في ممارسة السلطة السياسية، و انما في اطار السلطة بجميع تجلياتها الاجتماعية.

كنتيجة لذلك، تراجعت الافكار التي حملها النموذج الميكانيكي* في تفسير الانتخاب ، و هذا لصالح مقاربة جديدة تنطلق في دراستها للتأثير من خلال الاستعمالات ضمن الاطار الاجتماعي و السياسي الذي تمارس فيه.و بالتالي لم يعد النظر الى تأثيرات الانتخاب بمفهومه الغربي مبنيا على اساس استهلاك المجتمعات و الافراد الالي للمعاني التي تنتجها هذه الالية ، بل اسست نظرية التلقي للنظرة التفاوضية في بناء المعنى بين المنتج و المتلقي ، حيث يصبح فهم الحياة اليومية هو المحدد الحقيقي لتشكل الاستعمالات ، و بالتالي يأخذ الانتخاب المعاني التي يضفيها عليه المستعمل. [1]

ان منظور التلقي و الاستعمالات يفيد في هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين بنيتين : بنية الانتخاب كإطار متغير للسلوك من جهة ، و سياق المتلقي له من جهة اخرى، أي كيف يتفاعل المتلقي مع الانتخاب ، و كيف يتدخل السياق الذي ينتمي اليه هذا الاخير في تحديد استعمالات الانتخاب و اضفاء المعنى عليه.

هنا، تطرح مسالة تحليل السلوك الانتخابي للمتلقي و السياق الذي يجري فيه بقوة لفهم كيفية استعمال الانتخاب، فالأفراد لا يعيشون في فراغ، بل يشكلون سلوكياتهم في بيئات مختلفة، و هو ما ينعكس على

---

* يركز هذا النموذج في دراسته للأبنية و العلاقات السياسية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير المتعارف عليها،و بالتالي فهو يقدم نظرة مثالية للظاهرة السياسية، و هذا ما يشكل احد اوجه قصوره، اذ انه يهمل العمليات الغير الرسمية على الرغم من انها قد تكون اكثر تأثيرا،كما انه يهمل الاعتبارات الغير قانونية كالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياق التاريخي و المجتمعي للظاهرة السياسية. **انظر**:محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دون دار نشر، 2002) ص 117

1-مصطفى مجاهدي، **برامج التلفزيون الفضائي و تأثيرها في الجمهور -شباب مدينة وهران نموذجا-**، رسالة دكتوراه منشورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص28

شكل قواعد المؤسسات الرسمية التي تحكم سلوكهم ، او في شكل الشروط الاجتماعية و السياسية المختلفة التي توجه تفسيراتهم و افعالهم[1].

بكلمات اخرى، يفيد استعمال مفهوم السلوك الانتخابي في الوصول الى الكشف عن السياقات الخفية التي تؤثر على بنية و وظيفة الانتخابات، و تتأكد هذه النظرة اكثر اذا ما عرفنا ان كيفية تصرف الافراد في الميادين الاجتماعية المختلفة النشاط اكثر استمرارا مما يفعلون.لهذا السبب،فان التفاوت في السلوك الانتخابي للجماعات المختلفة قد يتضح اكثر من المعلومات عن نماذجها المسلكية في نشاطات اجتماعية و وظيفية اخرى، و هذا يساعدنا على الاقل في تجنب التعميمات حول السلوك السياسي.

ضمن هذا الاطار، تأتي معالجتنا لمسالة الانتخاب في الجزائر .فهذه الاخيرة،و كأغلب دول العالم الثالث، عرفت انتقال نحو الديمقراطية الليبرالية التعددية مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي،و استوردت معظم القوانين و النظم التي يقوم عليها هذا النموذج، اهمها دستور ديمقراطي تعددي[2] يعترف بالاختلافات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري،و انتخابات ديمقراطية تعددية كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان الحقيقية للمتنافسين على الحكم .

لكن، يبدوا ان هذه الاجراءات لم تؤدي الى تغيير يذكر في توزيع السلطة بين التيارات السياسية المختلفة التي يعرفها المجتمع[3]، بل انها ادت الى نتائج عكسية غير متوقعة ،اذ ترتب عن اول تجربة انتخابية ديمقراطية أزمة سياسية* خانقة كادت ان تعصف بكيان الدولة و المجتمع، و تأثرت عمليات الاقتراع التي تلت ذلك بان ظلت محل شك كبير في نزاهتها و شفافيتها، مما برر للبعض الحديث عن لعنة الانتخابات و التعددية السياسية ، حيث اصبحت تملك سمعة سيئة في اعين الاغلبية الساحقة من الجزائريين، و هذا ما ادى الى انتشار سلوك الممانعة السياسية و الانتخابية، خاصة في الفترة التي تلت مرحلة اعادة بعث المسار الانتخابي،حيث بدأت نسب الممانعة الانتخابية تظهر بشكل جلي منذ

1-Christophe J. Anderson, *The interaction of structures and voter behavior*, in: Dalton & Klingemann, *The oxford handbook of political behavior*, Oxford, University press, 2008, p590

2-كان دستور 23 فيفري 1989 اول دستور تعددي تعرفه الجزائر تضمن في المادة 40 حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

3- علي الكنز،عبد الناصر جابي،"**الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**"،في: سمير امين،**المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة-حالة المغرب العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية،1997) ص49.

عام 2002، اذ بلغت هذه السنة في الانتخابات التشريعية 53% ، لتتقوى اكثر مع الانتخابات التشريعية 2007 لتصل الى 65%، ثم لتنخفض نسبيا الى 55.7% في الانتخابات التشريعية 2012.

ان هذه الوضعية تدفعنا الى معالجة الظاهرة الانتخابية في الجزائر في سياقها السياسي و الاجتماعي و التاريخي الخاص الذي ظهرت و تطورت فيه ،الاغراض التي ترجى منها، ثم مكانتها الحالية في النظام السياسي الجزائري.نلجأ لهذه الطريقة هنا لأنه لا يمكن لأي دارس للانتخاب في الجزائر ان يهمل التجربة التاريخية التي يملكها الناخب في التعامل مع هذه الظاهرة ،خاصة و ان تنظيمها تميز بالكثير من الخصائص التي لازالت هي صاحبة التأثير الاول في فهم سلوكه الانتخابي.

تتأكد هذه الطريقة اكثر اذا ما اردنا معالجة هذه الظاهرة عند فئة الشباب. فسلوك الممانعة السياسية و الانتخابية يظهر اليوم عند هذه الفئة اكثر من الاجيال السابقة[1]، و اصبح يثير مرارا خطابات سلبية حول علاقة جيل الشباب بالسياسة و الانتخاب. تدور اغلب هذه الخطابات حول وجود حالة من عدم التسيس dépolitisation و اللامبالاة السياسية التي قلصت من نسب مشاركة جيل الشباب اليوم في السياسة و الانتخاب .[2]

لكن، دراسات اخرى اتت لتقوض هذه الافكار، و بينت ان الشباب اليوم ليس اقل تسيسا من الاجيال السابقة، و لكنه يباشر مع السياسة علاقات جديدة تتأرجح ما بين الموروث و الخبرة الشخصية[3]، و لفهم هذه العلاقات لا بد **اولا** من معالجة الانتخاب عند الشباب في السياق السياسي و الاجتماعي الخاص الذي ظهرت و تطورت فيه هذه الفئة من المجتمع. **ثانيا** ،الخبرات الشخصية الجديدة التي اكتسبتها

1-Zarhouni Saloua, *jeunes et participation politique au Maroc*, Maroc, Institue Royal des études stratégiques, 2008, p.p14-15.

2-Patricia Loncle, *les jeunes : question de société question de politique*, paris, la documentation française, 2007, p.p 103-104. **Regard aussi** : Bréchon Pierre, *« les facteurs explicatifs de l'abstention : quelles relations entre abstention et processus d'individualisation sur une longue période* ? »In : papier présenté au Congré AFSP Toulouse, 2007, p.p1-5.

3-Anne Muxel, « *Les jeunes et la politique : entre héritage et renouvellement »*, in : Cairn Info, n°50, 2/2003. Regard aussi : Mouawad Jamil, « *Les jeunes comme acteurs principaux dans la réforme politique, les cas de la Jordanie, la Syrie et le Liban* », EuroMesco paper, N° 62, Septembre 2007.

هذه الفئة مقارنة مع الاجيال السابقة،و الناتجة عن مختلف التغيرات السياسية و الاجتماعية التي اصابت البيئة المحلية و العالمية للشباب.

و يبدوا ان الأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر تؤيد الاخذ بهذا الاتجاه، اذ لا يمكن تبرير ضعف المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة بقلة التسيس ، فعنصر الشباب كان و لازال حاضرا بقوة في كل المناسبات السياسية* ، و الشباب ان كان عازفا اليوم عن الانتخابات في الجزائر** كما في الكثير من المجتمعات، إلا انه يمكن تفسير ذلك بخصوصيات السياق السياسي و الاجتماعي المشحون الذي ظهرت و تطورت فيه ظاهرة الانتخاب من جهة،و بالتغيرات التي اصابت البيئة السياسية و الاجتماعية من جهة اخرى، فشباب اليوم دخلوا السياسة في ظروف مختلفة، و من المنطقي ان يتبنوا طرق و اساليب جديدة في العمل و التعبير السياسي.

انطلاقا من ذلك كله، نقدر ان معالجة موضوع الانتخاب عند الشباب في الجزائر يجب ان ينظر اليه **اولا** بالرجوع الى المواقف و التصورات التي يتملكونها حول السياسة و الانتخاب بصفة عامة، تلك المواقف التي لا يمكن فهمها إلا بوضع الانتخاب في ظل خصائص التجربة السياسية التي مرت بها الجزائر، و التي تعكسها بوضوح اوضاع البيئة السياسية الراهنة. **ثانيا** الرجوع الى الموقع الذي تحتله هذه الشريحة في السياق الاجتماعي الجزائري، و ذلك من خلال تحليل الوضعية الاجتماعية التي يمكن ان تبين لنا بوضوح حقيقة الموقع الذي تحتله هذه الفئة في المجتمع.

---

*افضل الامثلة على ذلك نجد الحركة الوطنية الجزائرية و ثورة التحرير، الحركات اليسارية الطلابية في السبعينات،مختلف المظاهرات التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينيات خاصة احداث اكتوبر 1988، و بالأخص نجد الحركات الاسلامية و ما استطاعت ان تعبئه من شباب. **انظر في هذا الصدد:**

-Ludivine Bantigny, « *jeunesse et engagement pendant la guerre d'Algérie* », in : Parlement, revue d'histoire politique, l'Harmattan, 2007.

- محمد فريد عزي، "**شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**"، في:انسانيات، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية و العلوم الاجتماعية،مجلد 2،ع5،ماي/اوت 1998.**انظر ايضا:** عبد الناصر جابي،**مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة اجيال و سيناريوهان** (الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012).

اثبتت العديد من الدراسات وجود انخفاض كبير في المشاركة السياسية عند فئة الشباب في الجزائر، نذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي قام بها مركز البارومتر العربي عام 2011 على عينة من 1200 مواطن جزائري ، و التي توصلت الى وجود انخفاض كبير في نسب المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب(14% فقط) و ايضا في نسب الانخراط في الاحزاب (2.2%) و النقابات (2.1%) و الجمعيات (3.7%).انظر:** عبد الناصر جابي، **تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011** (الجزائر: دون دار نشر، 2011) ص.8

1-الاشكالية:

ان دراسة السلوك الانتخابي في ظل تفاعل الفرد مع السياق الاجتماعي و السياسي الذي ينتمي اليه ، أي كيف يبني الفرد سلوكه في ضوء تفاعله مع السياق الذي يحيط به ، يمكن ان تفيد اكثر في مقاربة السلوك الانتخابي و فهم كيفية تعامل الشباب اليوم مع الانتخاب ، فليس مثلا من الضروري ان يمتلك المواطن طموحات ديمقراطية او بعض العقائد السياسية حتى يصوت،كما انه ليس من الضروري ان لا يكون غير منخرط في السياسة حتى لا يصوت. و بالاستناد على ذلك، يمكن طرح التساؤل المحوري التالي: **ما هو واقع السلوك الانتخابي عند الشباب الجزائري في ظل تفاعلهم مع السياق السياسي و الواقع الاجتماعي الراهن المحيط بهم؟**

-ما هي مواقف الشباب حول السياسة و الانتخاب في الجزائر ؟ و الى اي مدى تؤثر على سلوكهم الانتخابي؟

-ما طبيعة العلاقة بين اوضاع البيئة السياسية الراهنة و السلوك الانتخابي عند الشباب؟

-ما هو انعكاس الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للشباب على مشاركتهم الانتخابية؟

2-الفرضيات:

1- يحمل الشباب مواقف سلبية حول تاريخ و واقع الممارسة السياسة و الانتخابية في الجزائر تحد من مشاركتهم الانتخابية.

2-لا تشجع اوضاع البيئة السياسية الراهنة الشباب على المشاركة الانتخابية.

3- تختلف نسب المشاركة الانتخابية عند الشباب باختلاف واقعه الاجتماعي و الاقتصادي المعاش.

3-مفاهيم الدراسة:

تؤطر هذه الدراسة المفاهيم الاساسية الاتية:

1.3-الانتخاب:

تميل مختلف المحاولات في تعريف الانتخاب الى التركيز على وظيفة الاختيار السياسي التي يمنحها للمواطن، و بالتالي عرف على انه شكل منظم من اشكال التعبير السياسي عن ديمقراطية المشاركة السياسية للشعب في تقرير مصيره السياسي و الاجتماعي.و هو ايضا منهج ديمقراطي تعتمده القوى

الاجتماعية في النظم الديمقراطية للتعبير عن ارادتها و افكارها و طموحاتها، كما يشكل طريقة للتأثير في صنع القرارات و المشاركة في توجيه الحياة السياسية و التنموية في المجتمع.

في هذه الدراسة، نعرف الانتخاب على انه إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة قادرين على تعيين قادتهم، و على تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة.[1]

2.3-السلوك الانتخابي:

يعتبر السلوك الانتخابي احد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخاب في أي مجتمع ، و هذا نظرا لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمع محدد، كما انه يعبر عن خصوصية هذا المجتمع و مشكلاته و عوامل قوته و ضعفه.

في هذه الدراسة،يستعمل هذا المفهوم للاحاطة بالتحديات التي يطرحها مفهوم الانتخاب في السياقات الاجتماعية المختلفة،و بالتالي نعرفه على انه سلوك سياسي يجمع مجموع المواقف و التصرفات و ردود الافعال التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت، و ذلك اثناء مناسبة انتخابية معينة، بحيث تؤثر في نهاية المطاف في نتائج تلك الانتخابات.[2]

3.3-السياق السياسي و الاجتماعي:

يؤسس هذا المفهوم لمقاربة تنطلق في دراستها للظاهرة السياسية ضمن الاطر الاجتماعية و السياسية التي نتجت و تطورت فيها،و بالتالي فهو ياخذ بعين الاعتبار طبيعة التنظيم السياسي للمجتمع بشقيه الاجتماعي و المؤسساتي،حيث يعمل الاطار الاجتماعي السائد، اضافة الى الاطار المؤسساتي و القانوني، على تحديد الوعي السياسي العام لأفراد المجتمع، و الذي يحدد بدوره جزء كبير من سلوكياتهم السياسية و الانتخابية.[3]

1-ريمون بودون، ف.بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ت:سليم حداد (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1986) ص.66

2-عادل عباسي،"**واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة**"،في:المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 8،35/2012، ص.2

3-Brayan S.Turner, *The Cambridge dictionary of sociology*, Cambridge, university press, 2006, p.445

4.3-الشباب:

نعني بمفهوم الشباب في هذه الدراسة فئة اجتماعية توجد في مرحلة عمرية محددة تمتد من 18 الى 34 سنة.و يتميز افراد هذه الفئة ببعض المميزات و الخصائص النفسية و الاجتماعية و الثقافية التي تجعلهم يختلفون عن بقية الفئات الاجتماعية الاخرى.و من ابرز ما يميز الشباب حيويتهم و حركيتهم في الحياة، و التطلع دائما لكل ما هو جديد، و الثورة على كل ما هو قديم، و ميلهم الدائم نحو تغيير الواقع. من سمات مرحلة الشباب ايضا، القلق و التوتر و عدم الاستقرار، و لكن بمجرد ما يتحملون المسئولية كالزواج او العمل فان معظمهم يخلدون الى الطمأنينة و الثبات.[1]

4-اهمية الموضوع:

بالرغم من اهمية موضوع السلوك الانتخابي عند الشباب اليوم، إلا أن الدراسات الجزائرية التي تناولته قليلة و محتشمة،و هي على قلتها لا تتناوله إلا ضمن اطار موضوع عام .من هنا تنبع اهمية هذه الدراسة الموضوع، حيث انها تحاول البحث عن زاوية يمكن من خلالها مقاربة واقع الانتخاب عند الشباب الجزائري بكل تعقيداته.تتجسد هذه الزاوية في استعمال مفهوم السلوك في السياقات الاجتماعية المختلفة، حيث تساعد هذه الطريقة على تجاوز الكثير من المعوقات الابستمولوجية التي تقف حائلا في الجمع في دراسة واحدة بين الأبنية الاجتماعية المختلفة .معنى ذلك أن السلوك يستطيع أن يربط بين هذه السياقات المتنوعة، و يفتح آفاق لدراسة بعض الجوانب التي يصعب التطرق إليها ربما من زوايا أخرى.

5-مبرارات اختيار الموضوع:

لا تزال استطلاعات الرأي العام في الجزائر في بداياتها الاولى، حيث نجد ان الابحاث السوسيولوجية الميدانية متواضعة نسبيا،خاصة عند فئة الشباب، و يبدوا الامر طبيعيا حسب البعض نظرا لغياب الديمقراطية السياسية الحقيقية ، حيث تعرف النتائج قبل ان تبدأ الانتخابات وفقا لمنطق الديمقراطيات الشمولية. تأسيسا على هذا النقص في الدراسات السوسيولوجية للسلوك الانتخابي عند الشباب، نقوم بهذه الدراسة التي يمكن لها ان تشكل محاولة متواضعة في مجال البحث عن مضامين السلوك الانتخابي و

1-السعيد بومعيزة،**اثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب -دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة**،اطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال،جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية،2005-2006، ص.31

محدداته المختلفة في المجتمع الجزائري، و ذلك في ضوء المستجدات السياسية و الاجتماعية المتواترة.

ايضا، نشير إلى أن بعض العناصر الذاتية قد لعبت دورا في اختيارنا لهذا الموضوع،ابرزها الرغبة في معرفة فئة الشباب اكثر،خاصة من ناحية عدم اقبالها اليوم على استعمال وسيلة الانتخاب للتعبير عن ارادتها السياسية، و قد تأكدت هذه الرغبة اكثر بعد الاحداث السياسية التي عرفتها العديد من الانظمة السياسية العربية مؤخرا "ثورات الربيع العربي"، و التي لعب فيها الشباب دورا اساسيا بامتياز.

6-اهداف و حدود الدراسة:

من بين الاهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها هي معرفة الخصائص الموضوعية للفئات الشبانية المشاركة او الممانعة في الانتخاب استنادا على المعطيات المتوافرة، ثم تحديد مدى و ابعاد الظاهرة الانتخابية عند الشباب.ايضا، تحاول الدراسة الوصول الى مختلف التصورات و المواقف التي يحملها الشباب حول تاريخ و واقع الممارسة السياسية في الجزائر من خلال تحليل اوضاع البيئة السياسية الراهنة بأبعادها المختلفة .في الاخير، تحاول الدراسة ان تعرف ما اذا كان الشباب يشكل فئة عمرية متجانسة تتبنى نفس المواقف و الاراء و القيم و تتشابه في سلوكياتها و ردود افعالها السياسية.

بالنسبة لحدود الدراسة ، فهي محصورة من حيث المكان في وسط حضري و هو مدينة وهران،حيث يعتبر هذا الوسط الاقرب الينا،كما انه يضم مجتمع بحث يمثل فيه الشباب اغلبية السكان، و يعتبر هذا التقدير الكمي على درجة من الاهمية من حيث انه يعكس الثقل الديمغرافي لهذه الشريحة في مدينة وهران ، و هو ما يخدم أهداف البحث.اما من حيث الزمان، فقد غطت الدراسة المناسبات الانتخابية التي جرت في الفترة الممتدة من 2007 الى 2012، و هي تضم اساسا 5 مناسبات انتخابية* بشكل يسمح لنا بمقارنة و تتبع تطور السلوكيات الانتخابية عند هذه الفئة من المجتمع. بالنسبة للدراسة الميدانية، فقد جرت خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر جانفي الى بداية شهر مارس 2013.

7-الدراسات السابقة:

ان للعلم طبيعة تراكمية، فلا يمكن الانطلاق من العدم عند معالجة أي موضوع.من الدراسات التي استطعنا الاطلاع عليها نجد:

---

* الانتخابات التشريعية ماي 2007، المحلية نوفمبر 2007، الرئاسية افريل 2009، التشريعية ماي 2012، المحلية نوفمبر 2012.

1-الدراسة التي اجراها **مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافيةCRASC** حول الانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2007 باستعمال مقاربة سوسيو-انثربولوجية ميدانية و نوعية[1]. سعت هذه المحاولة الى معرفة المنطق الذي يستعمله المنتخب المحلي في بناء سلطته المحلية في ثلاثة ولايات تقع في غرب البلاد و هي: وهران، غليزان و سيدي بلعباس.

اهم ما وصلت اليه الدراسة هو تأكيدها لظاهرة العزوف الانتخابي عند المواطن الجزائري، خاصة عند فئة الشباب. هذا العزوف يجد تفسيره في عدة عوامل، ابرزها تدهور صورة المرشح في اعين المواطنين نظرا لتصاعد ظاهرة الترحال السياسي و عدم ترسخ الممارسة الانتخابية و الحزبية في الجزائر.

2- دراسة **مراد مولاي الحاج حول الشباب في مدينة وهران** نشرت بعض نتائجها في مقال بعنوان **المجال العام و المشاركة السياسية**[2].توصل الباحث الى تأكيد ظاهرة العزوف الانتخابي عند الشباب، و هو يرد هذا العزوف الى السياق السوسيو-اجتماعي لهذه الفئة من المجتمع، و المتميز اساسا بالإقصاء الاجتماعي في مقابل ضعف اليات الادماج ، صيرورة التغير الاجتماعي و الديمغرافي السريعة التي مرت بها الجزائر خلال العقود الماضية، و التي لم يشكل فيها العنصر المؤسساتي الرسمي إلا حلقة تكملة لتغيرات اصابت عناصر أخرى تتعلق بالرابطة الاجتماعية مثل الأسرة،الحي،المدرسة، النشاط الموازي...

3-دراسة فاطمي فريد فؤاد حول **اثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية**[3]. سعت هذه الدراسة الى معرفة واقع المشاركة الفعلية للشباب الجزائري في عملية رسم السياسة العامة للبلاد في ظل اوضاعهم الاجتماعية .

توصل الباحث الى ان النظام السياسي الجزائري تبنى التعددية السياسية ليس كعملية للتحديث و

1-حسن رمعون و اخرون، "**المواطنة امام تحديات المحلي: المنتخب المحلي و الممارسات الانتخابية**"،في:حسن رمعون، **الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة** (الجزائر:مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،2012).

2- Mourad Moulai-Hadj, « *Espace public et participation politique en Afrique : le cas de l'Algérie* », in : Afrique et développement, Vol. XXXVI, N° 1, 2011

3- فاطمي فريد فؤاد،**اثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية: دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2008.

الاصلاح السياسي و الديمقراطية الفعلية ، و انما كانت استمرارية للأحادية الحزبية و لكن بثوب مغاير لهدف تأسيس شرعية جديدة، كما ان الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة للشباب تلعب دور حاسم في تدني نسب المشاركة السياسية.في الاخير، يبدوا ان الاوضاع الامنية التي مرت بها الجزائر قد اثرت سلبا على المشاركة السياسية عند الشباب.

4-دراسة **سايح صديق**[1] حول الانتخابات و منطقة الثقافي و الاجتماعي و السياسي في الجزائر.حاولت هذه الدراسة-باستعمال مقاربة سوسيو انثربولوجية شملت بلدية الحناية بولاية تلمسان- معرفة اسباب الاقبال و العزوف عن عملية التصويت خلال الفترة الممتدة بين 1991 و 2007، و اهم العوامل الاجتماعية و الثقافية و السياسية المؤثرة في هذه العملية على المستوى المحلي.تفترض هذه الدراسة ان الاقبال و العزوف عن الانتخاب يرتبط بعوامل درجة التدين و قوة الرابط الاجتماعي و القرابي بين المرشح و الناخب، المستوى المعيشي و درجة الولاء و الانتماء الحزبي.

بعد اختبار هذه الفرضيات، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، اهمها ان نسبة المشاركة الانتخابية تزداد كلما ارتبطت المناسبة الانتخابية بالمقدس و بذاكرة و هوية مجتمع الانتخاب، اما اذا ارتبط الانتخاب بقضية اجتماعية او سياسية او ثقافية، فان المشاركة تكون منخفضة. ايضا، توصلت الدراسة الى ان التداول اللاسلمي على السلطة الذي ميز تاريخ الجزائر المعاصر قد اثر سلبا على مواقف المواطنين حول السياسي ككل و اصبح يربطه بالمدنس، كما استطاعت الدراسة ان توضح الاثار السلبية لظاهرة الانشطار السياسي التي تميز الاحزاب السياسية، و ايضا اثار الانتقال السريع من سياسة لأخرى التي جعلت المجتمع الجزائري يفقد حلقات هامة من حياته السياسية، مما احدث تقاطعا بين الاجيال الحالية و الماضية، و تلاحما بين الجيل الحالي و اجيال المجتمعات الغربية عبر ثورة التي قربت عوالم الافكار و القيم.

5-**دراسة محمد فريد عزي حول الاجيال و القيم** [2] : سعت هذه الدراسة الى معرفة مدى التشابه و

1-سايح صديق،**الانتخابات و منطقة الثقافي و الاجتماعي و السياسي في الفكر الجزائري ما بين 1991 الى 2007-بلدية الحناية بولاية تلمسان نموذجا**-،مذكرة ماجستير ، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2009.

2- محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي،جامعة السانيا وهران،كلية العلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع ، 2008.

الاختلاف في القيم المجتمعية الاساسية عند الأجيال المختلفة التي تكون التشكيلة الاجتماعية و السياسية في الجزائر، و لتحقيق ذلك حاولت تبيان (بالدمج بين مقاربة الجيل التاريخي–مقاربة سوسيوتاريخية– و دورة الحياة–الجيل كفئة عمرية–) ظروف تشكل الاجيال في الجزائر، و التركيز خاصة على الاحداث و السياسات التي شكلت الوعي الجيلي للوصول الى الاطار العام للتنشئة السياسية لكل جيل.

بتطبيق هذه المقاربة، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، ما يهمنا منها هنا هو وجود بعض الاختلافات الاساسية في التوجهات و القيم السياسية بين الاجيال فرضتها مختلف التغيرات التي اصابت البيئة الاجتماعية و السياسية ،اهمها ان الشباب اليوم يسجل ادنى المستويات فيما يخص المشاركة الانتخابية و الانخراط الحزبي و النقابي و الجمعوي. في المقابل، نجد انه يظهر اشكال جديدة للتعبير السياسي ابرزها الفعل الاحتجاجي المباشر (كتوقيع عريضة احتجاج، ، اضراب غير رسمي...) و يحدث هذا كله بسبب حالة انعدام الثقة في السياسي و الحالة الاجتماعية الصعبة.

6–دراسة**Mark TESSLER** حول محددات المشاركة السياسية و السلوك الانتخابي في العالم العربي شملت الجزائر[1].تحاول هذه الدراسة التساؤل حول المنطق الذي يستخدمه المواطن للمشاركة في الانتخابات تحت الظروف التي تخلقها النظم التسلطية.

يجيب TESSLER عن ذلك من خلال انتشار الزبونية و العلاقات الشخصية ما بين المواطنين و السلطة، فقضايا مثل الحصول على علاقة شخصية مع مرشح ما للحصول على منافع من الدولة تصبح من المحفزات الاولى للانتخاب، و المواطنون اللذين يحصلون على منافع من السلطة هم من يميلون الى المشاركة في الانتخاب.

7–دراسة اجراها **عبد الناصر جابي**[2] تعالج الظاهرة الانتخابية في الجزائر في كليتها من خلال التساؤل في السياق الكلي للتكوين و التطور، مستعملا في ذلك مقترب سوسيو–تاريخي، و هو ما يمكن من الوصول الى بعض التفسيرات.تبدأ هذه الدراسة في معالجة الظاهرة من خلال ادراجها ضمن السياق

1–Mark Tessler, Amaney Jamal, Carolina G. de Miguel, « *Determinants of Political Participation and Electoral Behavior in the Arab World: Findings and Insights from the Arab Barometer*», The American Political Science Association conference, Boston, MA, August, 2008.

2–عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة و المجتمع** (الجزائر:دار القصبة للنشر، 1999).

الاجتماعي و السياسي العام الذي ميز تكوين الدولة و المجتمع الجزائري المعاصر، و المتميز اساسا بالانقسامية الثقافية و اللغوية الموجودة على مستوى النخبة داخل مؤسسات الدولة،منطق التجنيد داخل المؤسسات السياسية المتميز بالجهوية و الولاء الشخصي و دور الجيش و الاجهزة الامنية،الحركات الاجتماعية بمختلف اشكالها،الثقافة و التنشئة السياسية السائدة، سياق الاحادية ثم التعددية السياسية.

انطلاقا من هذه العناصر،تخلص الدراسة الى نتيجة هامة، مفادها ان الظاهرة الانتخابية في الجزائر لازالت تتميز بالحداثة، و عدم وجود اجماع حولها كوسيلة للتسيير و التغيير السياسي، ليس من قبل النخب السياسية فحسب، و انما حتى من قبل الكثير من القوى الاجتماعية.يلاحظ ذلك من خلال فقدان الانتخابات للكثير من مصداقيتها من جراء منطق الاستعمال الذي كان سائدا في الفترة الاحادية ،ثم امتد الى الفترة التعددية، و هو ما يعني عدم وجود اجماع حول مكانة الانتخابات في النظام السياسي ككل.

8-الدراسة التي اجرتها **سلوى زرهوني**[1] حول الشباب و المشاركة السياسية في المغرب.حاولت هذه الدراسة التعرف على الطرق التي يستعملها الشباب في المشاركة السياسية، و توصلت الى ان الشباب يسجل ادنى نسب المشاركة الانتخابية و السياسية مقارنة ببقية الفئات الاجتماعية الاخرى، و هذا الانخفاض يجد تفسيره اساسا في تصاعد ظاهرة عدم التسجيل في القوائم الانتخابية،و الذي يرجع اساسا الى الاتجاهات و المواقف السياسية السلبية التي يحملها الشباب حول النخب و الممارسة السياسة و الانتخابية في المغرب.في الاخير، تشير الدراسة الى تصاعد اشكال جديدة غير تقليدية او اتفاقية non-conventionnelle للممارسة السياسية عند الشباب ، مثل التوقيع على عرائض احتجاج، التظاهرات، احتلال اماكن عمومية، اضرابات غير رسمية...

9-**دراسة اردنية**[2] شملت الشباب الجامعي في الاردن، و توصلت الى ان الشباب لا يشارك في السياسة خوفا من الاعتقالات الامنية المرتبط بتاريخ الممارسة السياسية السلبية في الاردن، و ايضا الخوف على مستقبلهم الاجتماعي المتعلق بفرص الدراسة العمل و مكتسبات الحياة المختلفة.

1-Zarhouni Saloua, op.cit.

2- احمد حمد ابو حيدر، **واقع المشاركة السياسية للشباب في الاردن:المحفزات و المحددات** (الاردن:مركز الشرق و الغرب لتنمية الموارد البشرية،2012).

8-منهجية الدراسة:

تحتاج دراسة الظواهر الاجتماعية و السياسية-خاصة في الدول النامية-الى الاستعانة بإستراتيجية منهجية متعددة المستويات، و من الضروري ان ترتبط هذه الاستراتيجية بالإطار النظري الاشمل لدراسة الواقع الاجتماعي، حيث تتداخل المتغيرات السياسية مع كافة جوانب هذا الواقع الاقتصادية و الثقافية الاخرى.[1]

انطلاقا من ذلك، نلجأ كمرحلة اولى الى استعمال **مقاربة سوسيو-سياسية** تعتبر ان الظاهرة السياسية هي ظاهرة إنسانية بالدرجة الاولى تتغير من زمن إلى آخر و من مكان إلى آخر ، و هو ما يتطلب دراستها ضمن الإطار الاجتماعي العام الذي نتجت و تطورت فيه ، اذ من العسير تفتيت الواقع الاجتماعي و النظر إليه على أنه مجرد مجموعة من الأجزاء المتفرقة لا صلة بينها، و بالتالي يجب اخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى التاريخية و الحضارية التي انبثقت منها الظواهر السياسية الحالية .

كمرحلة ثانية، نستعمل **منهج البحث الميداني** ،فبما اننا ندرس السلوك الانتخابي عند الشباب من واقع السياق السياسي و الاجتماعي الخاص بالجزائر، فانه لابد من اللجوء الى منهج البحث الميداني الذي يسمح بدراسة طرق العمل و التفكير و الاحساس الفعلية التي تعيشها هذه الفئة من المجتمع[2]، كما انه يتيح لنا استخدام مختلف تقنيات البحث الميداني، و تطبيقها على مجموعات كبيرة من السكان التي يستطيع الباحث ان يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد ان يكشف عنه. و قد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على تقنيات **الاستمارة، المقابلة** و **تحليل السجلات الانتخابية***.

لتنفيذ هذه المرحلة، نلجأ كخطوة اولى الى استعمال **منهج المسح الاجتماعي** كطريقة منظمة لتقرير

1-محمد علي محمد،**اصول الاجتماع السياسي:السياسة و المجتمع في العالم الثالث الاسس النظرية و المنهجية**،ج1 (الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1987)ص474.

2- موريس انجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**،ت:مصطفى ماضي و اخرون (الجزائر:دار القصبة للنشر،2006) ص106.

*انظر بالتفصيل فيما يخص اسباب اختيار و طريقة بناء ادوات جمع المعلومات:المطلب الاول ، المبحث الاول من الفصل الثالث في هذه الدراسة.

و تحليل و تفسير الوضع الراهن للبيئة محل الدراسة (بلدية وهران)،و قد سعينا من خلاله الى الحصول على بيانات يمكن تصنيفها،و ذلك للاستفادة منها في عمليات التفسير و التعميم و التوقع.لانجاز هذه العمليات، استعنا **بالمنهج التحليلي** الذي يساعد على تفكيك الواقع المدروس الى عناصره الاساسية بهدف معرفة طبيعته الاصلية[1]، كما استعنا **بالمنهج المقارن** الذي يقوم على تحديد أوجه الشبه و الاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة انطلاقا من مبدأ أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة[2]، و قد استعمل هنا بهدف الوصول الى بعض التعميمات.في الاخير، استعنا **بمنهج الاستشراف المستقبلي**[3] الذي يقوم على اجراء تحليل شامل للاتجاهات الماضية و الحاضرة التي أدت إلى الوضع الحالى حتى يمكن التعرف على ديناميكية التطور في المستقبل.

بالإضافة الى المناهج السابقة، استعنا ايضا **بالمنهج الكرونولوجي** Diachronique الذي يهدف الى تتبع تطور مسار ظاهرة ما تاريخيا عبر مراحل زمنية متسلسلة و متعاقبة بشكل منظم، و قد ساعدنا في هذه الدراسة في تتبع تطور ظاهرة الانتخاب في الجزائر عبر المرحلتين الاحادية و التعددية،و يحدث هذا بالرغم من ان موضوع دراستنا هو طرح حالي Synchronique يهدف الى التعرف على خصائص السلوك الانتخابي عند الشباب في فترة زمنية معينة و هي فترة اجراء البحث الميداني سنة 2013. كما استعنا بتقنية الملاحظة التي شملت اساسا المناسبتين الانتخابيتين الاخيرتين اللتين عرفتهما الجزائر.*

9-صعوبات الدراسة:

طريق البحث العلمي تكتنفه عوائق جمة، و من بين هذه العوائق التي صعبت من انجاز هذه الدراسة كانت في البداية قلة الدراسات الاكاديمية الجزائرية في حقل العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي التي تتعلق بمواضيع السلوك الانتخابي و الشباب،خاصة الميدانية منها.

بعد ذلك،ظهر عائق اخر تمثل في صعوبة الحصول على بعض الاحصائيات و المعلومات الخاصة

1-موريس انجرس،المرجع السابق، ص.461

2-محمد شلبي، مرجع سابق، ص71

3-المرجع نفسه، ص53

*الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 و الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012.

ببلدية وهران على مستوى الادارات الرسمية، خاصة مسالة الاطلاع على السجلات الانتخابية ، و التي تمت بشق الانفس.في الاخير، نجد بعض العوائق على المستوى الميداني،اهمها صعوبة اقناع الكثير من الشباب بالتعاون معنا لانجاز هذه الدراسة، و قد ظهر هذا العائق اكثر على مستوى نسب الاستجابة لملا الاستمارات.

10-خطة الدراسة:

بالنسبة لخطة البحث، فقد ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث فصول استنادا إلى ما أتيح لدينا من معلومات. تناولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري و المفاهيمي للسلوك الانتخابي ، و قد عالجناه من خلال ثلاثة مباحث اساسية و هي: مقاربة مفاهيمية للسلوك الانتخابي ،ثم انماط تحليل السلوك الانتخابي، و في الاخير اهم النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي.

بالنسبة **للفصل الثاني**،فقد عالجنا فيه اشكالية الانتخاب عند الشباب في الجزائر بين السياق السياسي و الواقع الاجتماعي، و قد قسمناه الى ثلاثة مباحث ايضا و هي: مسالة الشباب و انعكاساتها على دراسة سلوكهم الانتخابي، أوضاع البيئة السياسية و اثرها على السلوك الانتخابي عند الشباب،و في الاخير انعكاسات الوضع الاجتماعي و الاقتصادي على السلوك الانتخابي عندهم.

اما **الفصل الاخير**، فقد خصصناه للجانب الميداني للدراسة، و قسمناه الى ثلاثة مباحث اساسية و هي:الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، محددات السلوك الانتخابي عند الشباب من خلال عينة الدراسة، و في الاخير السلوك الانتخابي و مستقبل الانتخابات عند الشباب في الجزائر.

في النهاية ستكون **الخاتمة** التي تتضمن اهم النتائج المستخلصة من الدراسة، قياسا بالفرضيات و الإشكالية المطروحة.

الفصل الاول

المنطلقات المفاهيمية و النظرية في تفسير السلوك الانتخابي

إذا كان علم السياسية–في احد تعريفاته– هو دراسة السبب الذي يجد معه الإنسان من الضروري إقامة حكومة، و كيف يكيف هذه الحكومة لتتلاءم مع حاجاته و مطالبه المتغيرة، فان علم السياسة يصبح مرهون بظروف العمل البشري و نتائجه، بل تصبح أية دراسة لعلم السياسة تتجاهل عنصر الإنسان و لا تدخله في حسابها و معادلاتها عقيمة.

انطلاقا من هذا التعريف، ظهر اتجاه جديد يتخذ من سلوك الإنسان أساس لعلم السياسية ،و هو يتناول هذا السلوك من حيث ظروفه و نتائجه كمحاولة حديثة في عملية البحث عن المعرفة السياسية ، و اصبح تعريف و توضيح معنى السياسة ينظر إلى ما يفعله الإنسان و هو يتصرف سياسيا، و لماذا يفعله ، و التعريف أو التحديد غير المرتبط بسلوك الإنسان سواء في السياسية أو في أي حقل أخر ، سيكون حتما دون مضمون.[1]

ضمن هذا الاطار تاتي معالجة مفهوم الانتخاب في هذه الدراسة، و ذلك بالرجوع الى استخدام مفهوم السلوك الإنساني و محدداته المختلفة باعتباره الاصل الذي تقوم عليه الظواهر السياسية و الانتخابية.هنا، تطرح مسالة تحديد السلوك الانتخابي او تعريفه مشكلة دقيقة، لان الناس في السياسة يحددون و يفسرون ما يفعلونه بصور مختلفة، و لان علماء السياسة ايضا غير متفقين تماما على ما يعنونه عندما يقولون إنهم يدرسون السلوك الانتخابي.

في هذا الفصل، نحاول أن نتطرق إلى مفهوم السلوك الانتخابي و القضايا التي يطرحها على المستويات النظرية و المفاهيمية و المنهجية.

1–هاينز يولاو، **فن السلوك السياسي**، ت:لجنة من الاساتذة الجامعيين (بيروت:دار الافاق الجديدة،د.ت) ص.9

المبحث الأول: السلوك الانتخابي:مقاربة مفاهيمية.

إذا انطلقنا من المسلمة التي ترى أن السلوك الانتخابي كغيره من السلوكيات الإنسانية الأخرى قابل للتفسير و الفهم، فان هذا الأمر يتطلب منا تحديد مفهوم السلوك الإنساني في البداية، ثم كيفية تطبيقه في دراسة الانتخابات، و أخيرا التعرض إلى أهم الأعمال العلمية التي تمت في هذا المجال. هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم السلوك الإنساني.

تعتبر دراسة السلوك الإنساني من اعقد و أصعب الدراسات في العلوم الاجتماعية نظرا لطبيعة النفس البشرية التي يصعب التكهن بمحتواها من جهة، و صعوبات التعميم المطلق بسبب الفروق الفردية التي تظهر بالرغم من تشابه التعرض للتأثيرات البيئية من جهة أخرى. [1]

انطلاقا من ذلك، نجد عبارة السلوك الإنساني تجمع في مضمونها كل ما يصدر عن الإنسان من سلوكيات في مختلف الأنشطة و المجالات ، و هي تنبع أساسا من أن الإنسان كائن اجتماعي ، و أن إنسانيته هذه بما فيها من جوانب شعورية أو لا شعورية لا تتحقق إلا في ظل وسط اجتماعي.

لكن، و بالرغم من هذه الصعوبات، فاننا نجد أهمية في دراسة السلوك الإنساني، و هي اهمية تنبع من أن الباحثين يميلون عادة إلى تحليل الأنظمة الاجتماعية بدل تحليل الإنسان الذي هو الأصل. هنا يرى **جراهام والاس**– عندما حاول دراسة الطبيعة البشرية في السياسة –أن الباحثين لو ركزوا جهودهم اكثر على معرفة العلاقة بين الطبيعة البشرية و السياسة، فان هذا لن يؤدي إلى معرفة أوسع و أعمق للأنظمة السياسية فحسب، بل سيفتح أمامهم كنز من الابتكار السياسي و الاجتماعي.[2]

من اجل ذلك، جندت العلوم الإنسانية و الاجتماعية كل الوسائل النظرية و المنهجية المتاحة لدراسة السلوك الإنساني، كل حسب مجاله، و هذا بهدف تفسيره و فهمه لتوجيهه نحو الوجهة السليمة التي تخدم صالح الفرد و الجماعة. و عليه، أصبح السلوك الإنساني محل انشغال الباحثين، و خضع بذلك للدراسة

1–جمال شحاتة حبيب،**السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية** (مصر :المكتب الجامعي الحديث،2010) ص.19

2–حسن صعب، **علم السياسة**، ط8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1985) ص.63

العلمية، أي ان هناك علوم سخرت لتطوير مبادئ تسهم في فهم السلوك الإنساني.

إذن، هناك عدة حقول اجتماعية تدرس السلوك الإنساني، لكن الاهتمام الحقيقي به يعود إلى علم النفس الذي يدرس حركة الفرد في المجتمع، و تفاعلاته واتصالاته مع الأفراد و الجماعات ، و ذلك لهدف اكتشاف القوانين التي تساعدعلى فهم السلوك الاجتماعي للفرد، والتنبؤ به والسيطرة عليه إلى حدٍ ما.[1]

لكن، تعدد المجالات التي تدرس السلوك الإنساني جعلت منه موضوعا بالغ التعقيد، و هذا نظرا للانقسام النظري الذي أصاب هذا المفهوم مما صعب من عملية تقديم تعريف موحد له. إن هذه الوضعية تتطلب تقديم تحديدات نظرية فيما يخص محتواه في كل دراسة ، بسبب أن المرجعيات المتعددة لمفهوم السلوك تتجاوز بشكل كبير حتى حدود العلوم الإنسانية. فعلم النفس مثلا يدرس السلوك الإنساني عن طريق ترتيب و تحليل مجموعة من الأحداث التي يتم تجميعها عن طريق الملاحظة و الخبرة المباشرة، أما علم الاجتماع فانه يدرسه باعتباره ليس منفصلا عن البيئة الاجتماعية للفرد.[2]

على العموم، يمكن رد مرجعيات السلوك الانساني إلى اتجاهين كبيرين في العلوم الاجتماعية:

بالنسبة **للاتجاه الأول**، فهو يركز على دراسة الجماعات و البنيات الكبرى، و يفسر السلوك الإنساني انطلاقا من خارج الذات الانسانية، أي بتحليل القيود التي تفرضها الظواهر الاجتماعية، و عليه فهو يهمش دور الفرد في المجتمع. هذا ما يتصوره مثلا علم النفس (خاصة علم النفس السلوكي) الذي يقارب مفهوم السلوك وفق النموذج التفسيري الأتي:

مثير ⟵ كيان أو جسم ⟵ استجابة

فالكائن الحي بخصوصيات و قدرات محددة يستجيب للعديد من المثيرات التي يتلقاها من البيئة المحيطة به، حيث نجد أن الاستجابة تتحدد بحسب طبيعة و شروط المثير و حالة الكائن.

هذا ما تؤكده مثلا **المدرسة السلوكية** التي تدرس السلوك الظاهر الملاحظ فقط ،و تتجاهل المظاهر

1- سيد عثمان و أنور الشرقاوي، **التعلم و تطبيقاته** (القاهرة:دار الثقافة للنشر،1973) ص30

2- المرجع نفسه، ص 31

الذاتية للنشاط الإنساني مثل الوعي و الإرادة و المعنى، و هي ترى أن السلوك يمكن أن يكون ملاحظا امبريقيا بمقارنة تكرار الاستجابات مع المنبهات التي تفرزها البيئة الخارجية ، و عليه فان دور الجهاز العصبي في السلوك منعدم، و أنه لا أهمية إلا للاتصال القابل للقياس بين الكائن و البيئة المحيطة به. هذا ما خلص إليه **Skinner** احد ابرز رواد هذه المدرسة، و الذي رأى أن سلوكيات الناس ما هي إلا نتاج لبيئتهم الخارجية التي تحدد أنماط الاستجابات السلوكية المختلفة، و عليه فان قضية التعلم تحتل مكانة مركزية.[1]

في نفس السياق، نجد **المدرسة الجشطلتية** التي تعطي بعدا اجتماعيا للسلوك الإنساني،و تنطلق في دراسته من البيئة الاجتماعية و ليس من الفرد نفسه، لان سلوك هذا الأخير ليس سوى جزء من سلوك الجماعة التي ينتمي إليها، و يحاول أن يكيف سلوكه بحسب شروطها و قواعدها. و عليه، فقد ركزت على الإدراك باعتباره سابقا عن السلوك سواء كان معرفيا أو حركيا، كما أعطت أهمية كبيرة للعمليات المعرفية التي تقبل الفهم و الاستبار. [2]

أما في علم الاجتماع، فنجد أن التحليل السوسيولوجي الكليmacro-sociologique للسلوك الإنساني يركز على الانقسام البنائي الاجتماعي للمجتمع، و يهتم بمشكلة التأسيسي كمحدد للسلوك الإنساني، و هذا من دون البحث عن الصلات النفسية بين عمليات الجماعة والسلوك. فمثلا "الاتجاه البنائي" يركز على العلاقة بين البناء الفردي و البناء الاجتماعي، و يضع السلوك الإنساني في سياقه الاجتماعي، و يحاول أن يكشف عن تأثير بعض المتغيرات عليه ، كالطبقة الاجتماعية، اللغة القومية، الدين، الفروق الريفية و الحضرية و القبلية....

في هذا الاتجاه، نجد Alain Lancelot الذي يرى أن السلوك الاجتماعي لابد و أن يدرس في الإطار العام للتفاعل، هذا الأخير ليس حرا كلية لأنه محكوم بسلسلة من القواعد التي تشكل النظام أو النسق الثقافي، و بالتالي ، فان المعايير الأولية التي توجه كل السلوكيات المبدئية تهيكل في ادوار اجتماعية محددة، و هذه الأدوار تهيكل بدورها في نموذج ثقافي أكثر اتساعا، و الذي يوجه كل أساليب

1-السعيد بومعيزة،مرجع سابق، ص.161

2- المرجع نفسه، ص162.

التفكير و الشعور و التصرف.[1]

نشير هنا إلى أن هذا الاتجاه يعتبر امتداد لأعمال عدة مفكرين اجتماعيين، اهمهم اوغيست كونت و إميل دوركهايم ، هذا الأخير توصل إلى فكرة انه لا يمكن تفسير الاجتماعي إلا بالاجتماعي ، و هي الفكرة التي طورها فيما بعد العديد من الباحثين.لكن مع نهاية الستينات و بداية السبعينات، تعرض هذا الاتجاه إلى نقد شديد من قبل الاتجاه الما بعد السلوكي، و تمثل هذا النقد في[2]:

1-لقد تبنى هذا الاتجاه النزعة العلمية التي نادت بها العلوم الطبيعية، لكنه فشل في إقامة قانون للسلوك الإنساني، ما عدا بعض التعميمات السطحية أو الناتجة كتحصيل حاصل.

2-وجود صعوبة بين الفهم النظري و المعطيات المتوافرة بسبب قلة التجريب و فقر في إعادة إنتاج للنتائج المتواجدة.

3-إن السلوك الإنساني ليس فقط استجابة آلية للمنبهات الخارجية، لان الذات الإنسانية ليست مستقبلا فقط، و إنما لها دور في تحليل و فهم هذه المنبهات بحسب التجربة الشخصية، و بالتالي تتغير أنماط الاستجابة من إنسان لإنسان بالرغم من تعرضهما لنفس المثير و تحت نفس الشروط.

بالنسبة **للاتجاه الثاني** فيستعمله السوسيولوجيون بكثرة ، و يفضلون استخدام مفهوم الفعل الاجتماعي *l'action social* بدل مفهوم السلوك، و هذا بسبب عدم تأييدهم لفكرة أن السلوك ما هو إلا استجابة آلية لمنبه خارجي، و انه منفصل عن معانيه الاجتماعية و الذاتية. و عليه فهم يقاربون مفهوم السلوك كفعل في المجتمع، و يتكلمون عن فعل اجتماعي و ليس فقط عن تصرفات أو سلوكيات أفراد في علاقتهم مع الاخرين، و لكن أيضا عن سلوكيات جماعية.[3]

1-Alain Lancelot, « *l'orientation du comportement politique* », in: Madeline Grawitz et Jean Leca, *traité de la science politique :l'action politique*, vol 3,puf, paris, 1985,p375

2- Visser, M ,« *The Psychology of voting action,on the Psychological Origins of Electoral Research* »,in : Journal of the History of the Behavioral Sciences, Volume 30, January 1994,p.p.7-8.

3-السعيد بومعيزة،مرجع سابق،ص.162

هذا ما أكده Piaget مثلا عندما اعتبر مفهوم السلوك كفعل أكثر منه استجابة و يعرفه على انه: " **مجموع الأفعال التي تمارسها الأجسام الحية في الأوساط الخارجية من اجل تعديل حالات أو تغيير مواقفها الخاصة بالعلاقة معها**".[1]

هنا تحاول السوسيولوجا الجزئية *micro-sociologie* ان تعطي تفسير للسلوك الإنساني بالرجوع إلى الخصوصيات العقلية لأعضاء الجماعة الفردية، و يستعمل هذا المنظور بصورة خاصة تقنيات و مقتربات علم النفس الاجتماعي . ان التحليل وفق هذا المنظور ينطلق من معرفة فاعلين نمطيين في وضعيات مختلفة، و بتحديد الفاعلين و الأهداف و التوقعات و القيم و وسائل تحقيق هذه الأهداف، و أيضا بتحديد طبيعة الوضعية و علاقة الفاعلين بها.

عموما، إذا ما أردنا تلخيص نظرية الفعل الاجتماعي، فيمكن القول أنها تتخذ شكلين أساسيين هما[2]:

-**النظرية التأويلية** التي ترى أن حقيقة عالم الوجود ليست مكانا خاصا في العقل ، و إنما تكمن في تجربة الفرد اليومية، هذه التجربة قائمة على أساس فهم المعنى الذاتي للفرد، هذا الاخير لا يأخذ التعاريف الثقافية كصيغة جاهزة لعقله، بل يعدل هذه القيم و المعايير الثقافية بكيفية تنسجم مع تجربته الخاصة.

-**النظرية الوضعية:** و يمثلها *T. Parsons* الذي يرى أن الفعل هو سلوك موجه بالمعاني التي يعطيها الفاعلون للأشياء و الناس، و للفاعلين أهداف يختارون وسائل مناسبة لتحقيقها. فمسارات الفعل مقيدة بالوضع الذي يكون فيه الفاعل، و هي موجهة بالقيم و الرموز، و القضية الأهم هي التفاعل، بمعنى الفعل الموجه نحو الفاعلين الآخرين، و عندما يكون التفاعل بين جهتين منتظما، فان التوقعات المتبادلة سوف تكون منتظمة هي الاخرى.اما اذا كان التفاعل غير منتظم،فانه يتوجب على الجهتين المتفاعلتين أن تعدلا من توقعها و سلوكها لتتطابق مع توقعات الجهة الأخرى و سلوكها، و الا انهار النظام الاجتماعي. عنذئذ تتأسس التوقعات كمؤشرات عن السلوك،و تصبح معايير تضبط التفاعل. و هذا

1- Marcel Boulais, *Le comportement électoral de la Sagamie* : *1970-1985*, thèse présenté comme exigence partielle de la Maîtrise en Etudes Régionales, L'Université du Québec à Chicoutimi, 1990,p.30

2- السعيد بومعيزة،المرجع السابق ،ص.ص.162-163

ما أدى بأصحاب هذا الاتجاه النظري إلى استعمال اصطلاح الفعل تحاشيا لاستخدام مفهوم السلوك.

على العموم، و بعيدا عن هذه الخلافات النظرية، يمكن القول أن العلماء عندما يدرسون السلوك الانساني فانهم ياخذون الاعتبارات الاتية[1]:

1-ان السلوك الانساني يتاثر من جهة بمجموعة متوازنة و متفاعلة من الجوانب الشخصية عند الفرد و ما تتضمنه من انشطة بيولوجية و ادراكية و معرفية، و من جهة اخرى بالجوانب البيئية و الظروف المتعلقة بها و التي يعيشها الانسان و ما تتضمنه من ابعاد جغرافية و مناخية و تاريخية و عادات و تقاليد و نماذج و اعراف اجتماعية.و عليه، يمكن اعتبار السلوك كل مركب، و هذه المركبات ليست منفصلة عن بعضها، و هو يتكون من:جانب معرفي و حركي و انفعالي.

2-ان الفرد يتعلم السلوك من خلال احتكاكه اليومي و المستمر مع البيئة و ما تتضمنه من انساق مثل الاسرة و المدرسة و دور العبادة و اماكن العمل... كما ان السلوك عملية دينامكية دائمة الحركة و التغير و التكيف و النمو استجابة لما يطرأ على الفرد من مؤثرات من البيئة التي تحيط به.

3-ان السلوك الانساني يعتبر نشاط موجه و مقصود يسعى الى تحقيق اهداف معينة مثل اشباع الاحتياجات الانسانية او تحقيق غايات معينة مثل الحصول على شهادة مدرسية او وظيفة ما او تحقيق نوع من التفاعل مع الاخرين.

4-ان السلوك الانساني يمكن تعلمه من الاخرين و من البيئة المحيطة بالفرد، كما يمكن في الوقت نفسه التخلص منه اذا لم يتم تقبله من الاخرين، او اذا ما تفهم الفرد الصعوبات التي يسببها هذا السلوك له و تكون لديه الارادة و الدافعية للتخلص منه.

5-ان تعلم السلوكيات الايجابية يحتاج الى نوع من التوجيه و الارشاد و النمذجة، حيث تقوم الانساق الطبيعية مثل الاسرة بهذه المهمة، و لكن هناك انساق اخرى تعنى بتوجيه و تعليم السلوك مثل المدرسة و النوادي...

1-حسين حسن سليمان،**السلوك الانساني و البيئة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق** (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005). ص.ص47-48

6-ان التخلص من السلوكيات السلبية التي يرى المجتمع انها غير مقبولة يحتاج الى معاونة المهنيين و المتخصصين لتوجيه و تعديل السلوك او التخلص منه.تتضمن قائمة المهنيين كل من المعلمين و المرشدين الاجتماعيين، القائمون على تنفيذ عمليات التاهيل النفسي و الاجتماعي....

انطلاقا من هذه الحقائق اللتي تميز مفهوم السلوك، برزت عدة تعريفات له، منها أن السلوك هو:

"**عملية تفاعل بين الفرد و البيئة التي يعيش فيها و بصفة خاصة البيئة الاجتماعية،و يتجلى اثر هذا التفاعل فيما نلاحظه من اختلاف بين سلوك الأفراد اللذين ينتمون إلى جماعات مختلفة، او ثقافات و حضارات متباينة**".[1]

"**السلوك هو جواب خاص لموقف او اتجاه او واقعة ما**"[2]

" **...مجموع ردود الأفعال العامة لكيانه سواء ما كان منها مشتركا بين ابناء الجنس أو ما كان خاصا بفرد دون الأخر**"[3].

"**مختلف الأنماط السلوكية التي يقوم بها الأفراد اتجاه بعضهم البعض، مهما كانت الدوافع و المنبهات التي تحدث هذه الأنماط السلوكية و كيفما كانت طبيعة المواقف التي تقع فيها**"[4].

يتضح من خلال هذه التعاريف أنها متقاربة الدلالة، و لكنها تختلف فقط حول إحدى نقاط التركيز التي تعتبرها أساسية في تعريف مفهوم السلوك. و عليه يمكن أن نعرف السلوك الإنساني على انه " **تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية في وضعية ما من خلال استجاباته العضوية و الحركية و الوجدانية و العقلية، و الذي يكون بدافع سواء شعر به الفرد أم لم يشعر به، و يمكن ملاحظته بصفة مباشرة أو ملاحظة النتائج التي تترتب عنه**"[5].

1-صبحي السيد، **الإنسان و سلوكه الاجتماعي** (القاهرة:جامعة عين شمس، 1976) ص.10

2-Marcel Prélot, *sociologie politique*, paris, Dalloz, 1973, p493.

3-حسن صعب، مرجع سابق، ص.63

4- محمد جمال يحياوي،**حول الطبيعة البشرية و النظم السياسية** (———— ،المعرفة،1990) ص.ص. 53-54

5-السعيد بومعيزة، مرجع سابق، ص.164

المطلب الثاني: مفهوم السلوك الانتخابي.

ارتبط ظهو مفهوم السلوك الانتخابي بتطور التصور الديمقراطي للسلطة السياسية.هنا حدد Eduard Cloutier ثلاثة مبادئ أساسية مستعملة من قبل السياسيين لتعريف الديموقراطية و هي[1]: حكومة الشعب (مصدر السيادة)، حكومة من قبل الشعب (ممارستها)، و أخيرا من اجل الشعب (أهداف السيادة).

ان المعيار الديمقراطي المأخوذ به في هذه الدراسة يهتم بكيفية ممارسة السلطة السياسية، و التي يعد الانتخاب ابرزها. وهذا ما يقودنا الى التطرق لشرح مفهوم الانتخاب قبل التطرق الى تحديد مفهوم السلوك الانتخابي، باعتبار ان هذا الاخير ما هو الا احد المداخل التي يمكن من خلالها دراسة الانتخاب.

1)- مفهوم الانتخاب:

يعتبر الانتخاب مؤسسة قانونية و سياسية قديمة، اذ عرفته قديما بعض الأمم كالرومان قبل الميلاد بعدة قرون، كما استعمل في القرون الوسطى من طرف الكنيسة و خاصة من اجل اختيار الإمبراطور الجرماني.أما في العصر الحديث، فقد بدا يتجلى كأسلوب واضح في اختيار و تعيين الحكام، خاصة في الدول الغربية مع نشأة و تطور النظام البرلماني في انجلترا، ثم انتشر استعماله شيئا فشيئا إلى درجة انه أصبح مرادفا للديمقراطية، و أصبح كل نظام لا يستمد شرعيته من الانتخابات يوصف بأنه أوتوقراطي أو استبدادي أو سلطوي...[2]

تشير كلمة انتخاب (élection) الى حرية الاختيار، و هي تعني ان يختار (de choisir) ، و على هذا تعتبر النظم الانتخابية بمثابة ادوات لاختيار الحاكمين، كما يعني الانتخاب نمط لايلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم او لمندوبيهم على المستوى المحلي، الوطني او المهني، او هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في اطار الديمقراطية التمثيلية.[3]

1-Marcel Boulais, op.cit, p.34

2- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007) ص.ص. 212-213.

3-عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي و المجتمع المدني**، ط1 (بيروت:دار الثقافة و النشر، 2003) ص.52

تنبع أهمية الانتخاب أساسا من الوظائف التي يقوم بها في النظم السياسية الحديثة، فهو يعطي الشرعية السياسية للسلطات الحاكمة، و التي تستطيع بمقتضاها التصرف في الأمور العامة، كما انه يوفر إطار للمشاركة السياسية للمواطنين و ممارسة السيادة عن طريق منحهم حق الاختيار من بين المرشحين و البرامج، و بذلك يكون مظهر من مظاهر الديمقراطية، هنا يقول حسن صعب: "**تشغل الانتخابات مكانا أساسيا في الحياة السياسية الديمقراطية، و ليس من المبالغة التأكيد بان سلامة الديمقراطية و نجاحها يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية نفسها، بل انه أيضا ليس من المبالغة القول بأننا نستطيع أن نعرف كيف يحكم الشعب نفسه بنفسه إذا عرفنا كيف ينتخب حكامه**"[1]. إضافة إلى ذلك، يقوم الانتخاب بوظيفة رقابية تتمثل في مراقبة و متابعة الهيئات المنتخبة، و التأكد من مدى تطبيقها لإرادة و خيار الشعب، لان الانتخابات يشكل فرصة مناسبة لمحاسبة شاغلي السلطة، بمعنى أن النائب يشعر باحتمال تغييره ما لم يستجب لمطالب ناخبيه.

انطلاقا من هذه الأهمية، شكل مفهوم الانتخاب موضوع العديد من الدراسات، و بذلك تعددت تعريفاته و طرق تناوله. فمن **ناحية التعريف**، نجد ان اغلبها تركز على وظيفة الاختيار السياسي التي يوفرها الانتخاب للمواطن ، مثلا يعرف احمد زكي بدوي الانتخاب على انه " **احد أشكال الإجراءات التي تقررها قواعد منظمة ما، و يختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء شخصا أو عددا من الأشخاص لتولي السلطة في منظمة ما**".[2]

لكن يبدو أن وظيفة الانتخابات لا تقتصر على اختيار المرشحين فقط، و بذلك تقرير السياسية العامة التي ستعتمد، و إنما تتجاوز ذلك إلى التعبير عن الرهانات السياسية(طبقية، دينية،ثقافية، اثنية...) السائدة التي تعكس طبيعة بنية المجتمع، و تنافس قواه الاجتماعية المختلفة الباحثة عن الشرعية و السلطة. فالانتخاب يدخل في قلب عملية اتخاذ القرارات الجماعية، و هو المكان الذي تتعارض فيه القوى السياسية، لان القرار الجماعي في التصور الديمقراطي هو حصيلة تنافس بين تيارات مختلفة، و التي تدخل في صراع من اجل توجيه الخيارات في الاتجاه الذي تقدره بأنه الأفضل.

1- حسن صعب، مرجع سابق، ص335

2- احمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:انجليزي-فرنسي-عربي**،ط1(بيروت:مكتبة لبنان،1978)ص.129

من هنا، يمكن القول ان الانتخابات تتاثر و تفرز نتائج مختلفة بالنظر إلى البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها من حيث وجود انقسامات اجتماعية و طبيعتها(جهوية ، قبلية، طبقية، التوزيع الجغرافي للأحزاب السياسية...).هنا تظهر أهمية النظام الانتخابي ليس بوصفه موزعا للمناصب فحسب، بل مؤسسة متخصصة في إدارة النزاعات بطريقة سلمية. لهذا يعرف *سيمور ليبست* الانتخاب على انه " **وسيلة لتقرير الاتفاق العام و الحفاظ عليه في المجتمع الديمقراطي،و دراسة الانتخاب لا تكون مفيدة إلا في ظل مجتمع يعترف بشرعية الانقسام القائم على أسس اجتماعية**" [(1)].

أما من ناحية **طرق دراسة الانتخاب،** فقد لخصها *Bertrand Badie* في طريقتين و هما [(2)]:

1-الانتخاب كمبدأ للحكم *:* تفترض هذه الطريقة أن الانتخاب هو أساس الديمقراطية التمثيلية، و أن السلطة السياسية لا يمكن أن تكتسب شرعيتها إلا إذا أداها الشعب عبر ممثليه بالطريقة السليمة.و عليه ، فان تطبيق هذا المبدأ يتطلب توسيع في حق الاقتراع العام، أي أن الانتخاب يصبح حق لكل مواطن من دون أية استثناءات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية...فالانتخاب مؤسسة حاملة للشرعية، و طقس مهم في الحياة السياسية، و تثبيت للمجتمع السياسي و أيضا تكريس لقيمة النخب السياسية.

2-**الانتخاب كتقنية للحكم***:* هنا، يطرح الانتخاب جدل و نقاش حاد، لان طريقة انتخاب الحكام تؤثر تأثيرا حاسما على نتيجة الانتخابات،و هو ما يشكل رهان اساسي للطبقة السياسية.عموما، يدرس الانتخاب كتقنية على مستويين:

1.2- اسلوب ممارسة الانتخاب: هي متنوعة للغاية، و تفسح مجال واسع لاختيار صيغ متعددة، فنجد على مستوى الأسلوب الاقتراع المباشر الذي يختار فيه الناخب مرشحه مباشرة، و الاقتراع الغير المباشر الذي يكون على درجة واحدة أو عدة درجات، حيث يختار فيها الناخب أناس مؤهلين يختارون بدورهم ممثليه السياسيين.

1-سيمور مارتن ليبست،**رجل السياسة:الأسس الاجتماعية للسياسة، ت: خيري حمادة** (بيروت:دار الأفاق الجديدة، د.ت) ص15

2-غي هرمية،برتراند بادي، فيليب برو، **معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية: عربي-فرنسي-انجليزي**، ت: هيثم اللمع (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005) ص.82-83

2.2-مستوى نمط الاقتراع: هي كثيرة و متنوعة، إلا انه يمكن حصرها في عائلتين كبيرتين يمكن من خلالهما إنتاج أنماط عدة. هاتين العائلتين هما[1]:

أ/ نمط الاقتراع بالاغلبية: يقصد بنظام الأغلبية أن يفوز المرشحون الحاصلون على أغلبية الأصوات في الدائرة باغلبية المقاعد، أما من يليهم من المرشحين في الترتيب فلا يحصلون على شيء، و يستوي في ذلك أن يكون الانتخاب فرديا أو بالقائمة.يساعد تبني نظام الأغلبية على تحقيق الانسجام داخل المجالس النيابية بما يوفره من إمكانيات التعاون و التوافق، الشيء الذي يبعد عنها الصراعات التي تؤدي في غالب الأحيان إلى تعطيل عملها، هذا فضلا على بساطة الانتخابات في ظله، إلا أنه لا يكون في صالح الأحزاب الصغيرة، كما انه يبدوا اقل ديمقراطية من نظام التمثيل النسبي، حيث يكفل الفوز فقط لمن حصل على الأغلبية من الأصوات دون إقامة وزن لأي أصوات أخرى سواء كانت فردية أو حزبية.

ب/نمط الاقتراع النسبي:في هذا النظام، تحصل كل قائمة متنافسة على عدد من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، ولذلك فإن هذا النظام لا يمكن تصور تطبيقه إلا في ظل الانتخاب بالقائمة، أين يكون فيه توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة، أما في الانتخاب الفردي فلا يمكن ذلك لأنه يدور حول منصب واحد يتعذر تقسيمه.و يمكن هذا النظام من إقامة ديمقراطية التمثيل، أي انه يعطي فرصة للأحزاب الصغيرة بان تكون ممثلة، و لكنه يؤدي بالمقابل إلى عدم استقرار في المجالس المنتخبة، نظرا لصعوبة الحصول على الأغلبية المطلقة، و عليه تنتشر استراتيجيات التحالفات و التفاوضات ما بين الكتل البرلمانية.

2)- السلوك الانتخابي:

يشكل السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد، و يقصد بهذا الاخير "**مجموع النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية، و التي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية**"[2]. و عليه يتشابه مفهوم السلوك الانتخابي مع السلوك السياسي في

1-فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي** ، ط2، ت:محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2006) ص.316

2-غي هرمية،برتراند بادي، فيليب برو،مرجع سابق، ص239

انهما يعتبران نمط من انماط السلوكيات الاجتماعية، غير انهما يهتمان بالأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين.

لكن، يبدو ان السلوك الانتخابي يختلف عن السلوك السياسي في كونه سلوك جماعي إحصائي،بحيث يتمكن الباحث من خلال تحليله من معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، و مستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنبا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم.[1]

ايضا، يختلف السلوك الانتخابي عن الفعل و الموقف الانتخابي.فبالنسبة للفعل فهو يظهر عندما تندمج في وحدة واحدة سلسلة اهداف توجه السلوك، و تنتهي بتفضيل اختيار مميز. و بالتطبيق على السلوك الانتخابي،نجد ان الفعل الانتخابي يعرف على انه " **سلسلة من السلوكيات الموجهة لهدف اقامة قرار انتخابي معين، والتي تنتهي بالتصويت لصالح احد الاحزاب او المرشحين او اتجاه سياسي ما**"[2].

اما بالنسبة للموقف الانتخابي، فنجد ان **جورج لافو** يفرق بين السلوك و الموقف على اساس ان هذا الاخير يعبر عن حالات ثابثة و منتظمة من ردود الافعال، في حين ان السلوك هو متغير. و عليه يصبح السلوك جواب لموقف ما،و الذي يعبر عن عملية تفاعل بين نفسية الفرد التي يلعب التراث و الثقافة و الطبيعة دورا في تكوينها و العوامل المؤثرة عليه من قبل المجتمع الذي ينتمي اليه[3].

يظهر من هذه الفروقات ان مفهوم السلوك الانتخابي يشكل جزء من عملية تحليل الانتخاب ككل، و التي تتداخل فيها الكثير من العوامل المختلفة، و لا نبالغ اذا قلنا انه نتج عن تجاوز التحليل الكلاسيكي لمفهوم الانتخاب من كونه طريقة تمكن الناخب من اختيار الشخص الذي يمثله، الى كونه رهان

1-سويم العزي، **المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث** (ـــــــ ،المركز الثقافي العربي،1987) ص150

2-M. Visser, op.cit, p12

3-سويم العزي،المرجع السابق، ص149

يضعنا في مفترق الطرق بين مختلف مؤسسات الحياة السياسية و الاجتماعية "**فعلم اجتماع الانتخابات (او السلوك الانتخابي) يركز اهتمامه على الناخبين او المصوت ، و يلاحظ الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم، و اتجاهات الناخب عند اختيار المرشحين**"[1].

انطلاقا من ذلك، تركزت اغلبية البحوث حول السلوك الانتخابي على الإجابة على السؤال التالي: لماذا ينتخب المواطن؟ كيف؟ ولصالح من؟و ذلك من خلال البحث في العوامل المختلفة التي تدخل في تحديد فعالية الانتخاب و الأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أو لا.فالنظام السياسي و وجود الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني لهم نصيب في ذلك، ايضا قانون الانتخاب ،مستوى الوعي المتوفر لدى المواطن، موقعه الطبقي–الاجتماعي، علاقاته الاجتماعية... هي الأخرى عوامل تكشف عن مدى الحافز المتوفر لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية و في اختيار ممثليه .[2]

ايضا، ارتبط السلوك الانتخابي بصعود اشكالية مدى فعالية نظم الانتخاب اليوم في تحقيق التمثيل السياسي في بعض الدول التي لا تزال فيها هذه الممارسة جديدة، و قد انتشر ذلك اكثر بين علماء السياسة و الاجتماع المهتمين بقضايا التنمية السياسية الذين لم يعودوا يكتفون باستعمال سوسيولوجيا التلقي السياسي(و التي انتشرت بصورة كبيرة عند الدول النامية في سعيها لمحاكاة التجارب السياسية للدول الغربية و استيراد انظمة الحكم) في تفسير الانتخاب، بل اصبحوا يضيفون اليها سوسيولوجيا التاثير و التفاعل التي مكنتهم من معرفة كيفية تلقي هذه المجتمعات لهذه الانظمة، و كيفية تفاعلهم معها بحسب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تعيشها هذه المجتمعات، وهذا انطلاقا من فكرة ان التلقي هو عملية مفتوحة على عدة احتمالات و ليس على احتمال واحد كما كان يعتقد البعض، و من

1–محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي:ميدانه و قضاياه** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1990) ص.150.

2– مجذوب عبد المؤمن، "**السلوك الانتخابي في الجزائر:دراسة في المفهوم و الأنماط و الفواعل**"، مقال منشور على الانترنيت، الخميس 24–11–2011 على الساعة 12:40، في: http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=4, pdf.، ص.2.

ثم اصبحت دراسة السلوك السياسي لافراد هذه المجتمعات ضرورية بعد ان استطاعت المؤسسات السياسية و القانونية الجديدة، و التي لم يكن لهم عهد بها، من التاثير على سلوكياتهم و انماط حياتهم الاجتماعية.[1]

انطلاقا من هذه الحقائق، حاول بعض الباحثين وضع بعض التعريفات للسلوك الانتخابي منها:

" **السلوك الانتخابي هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل الى التصويت لصالح حزب سياسي او مرشح ما**"[2]

" **السلوك الانتخابي هو تلك القرارات و المواقف و طرق المشاركة التي يتخذها المواطن ازاء الاحزاب السياسية و المرشحين و القضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما**"[3]

" **يقصد بالسلوك الانتخابي عملية التصويت و الاتجاهات المختلفة أثناءها، و هو وسيلة لتقرير الاتفاق العام و المحافظة عليه في المجتمعات الديموقراطية**"[4]

يلاحظ على هذه التعاريف انها تجمع على ان السلوك الانتخابي هو قرار يتخذه الناخب في مناسبة انتخابية ما، و تكون هذه القرارات انعكاس للمواقف السياسية التي يتملكها متاثرا بالظروف الاجتماعية المحيطة به.و عليه نصل الى تعريف السلوك الانتخابي على انه كل أشكال التصرف أو الأفعال و ردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل و المتغيرات النفسية، الاجتماعية،الاقتصادية، البيئية، السياسية، التنظيمية و حتى الحضارية".

1-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** *:عربي-انجليزي* (القاهرة: دون دار نشر ،2010) ص.244

2- ابراهيم مرتضى الأعرجي،"**السلوك الانتخابي و علاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبه جامعة بغداد -دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2010** "، في: مجلة كلية الاداب، ع98،2010 ،ص.536

3- Russelle J. Dalton, « *Citizen Attitudes and political behavior*», in: Comparative political studies, Vol. 33, N°. 6/7, August/September 2000, p922

4-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق ، ص.243

المطلب الثالث: الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي.

إن أهمية الرهانات التي تطرحها الانتخابات في النظم السياسية، إضافة إلى وجود طلب اجتماعي هام فيما يتعلق بضرورة تحليل الانتخابات و تحديد السلوكيات الاجتماعية التي تتحكم بنتائجها (خاصة من قبل النخب الحاكمة، وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية) أدى إلى نشوء علم يهتم بدراسة هذه الظاهرة.

هنا، نشير الى ان التحليل العلمي للسلوك الانتخابي نشا و توسع بشكل مبكر نسبيا في البلدان الغربية لأسباب تتعلق بالأهمية السياسية للاستشارات الانتخابية في هذه البلدان. [1] فنجد من بين المؤلفات الرائدة في هذا المجال " **اللوحة السياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة**"* لاندريه سيجفريد عام 1913. اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليلي فضل المقاربة الجغرافية من اجل تفسير السلوك الانتخابي، و قد تم ذلك من خلال مقارنة خرائط تصور جغرافية الأرض (من حيث إن كانت غرانيتية أو كلسيه،السكن إن كان مبعثرا أو مجمعا، نظام الملكية إن كانت كبيرة أو صغيرة و مستثمر مباشرة أو غير مباشرة) مع السلوك الانتخابي على أساس الانقسام الثنائي يمين أو يسار [2].

لكن، يبدو ان الولادة الحقيقة لعلم اجتماع الانتخاب انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا بفضل جهود المدرسة السلوكية التي أدخلت إلى حقل علم السياسة في سنوات الاربعينيات من القرن الماضي، و طورت تقنيات منهجية ساعدت على فهم أكثر لسلوك الناخب خاصة تقنيات سبر الآراء، المقابلات الغير الموجهة، و التقنيات الإحصائية و النماذج الرياضية "**فالمدرسة السلوكية اعتبرت السلوك السياسي هو وحدة التحليل الاساسية و ليست المؤسسات،و في هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي، و عملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه.كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية**"*، و استخدمت بدلها أدوات البحث الامبريقي، كالقياس و المقابلة و المؤشرات الكمية

1- غي هرمية،برتراند بادي، فيليب برو ،مرجع سابق،ص.85

2- فيليب برو،مرجع سابق،ص.319

*André Siegfried, *Tableau politique de la France de l'Ouest sous l'IIIE République*, Armand Colin, 1913, reprint Imprimerie nationale, 2005.

**يقصد بالاقترابات التقليدية هنا خاصة المقترب القانوني و المؤسساتي الشكلي في تفسير ظاهرة الانتخاب.

المختلفة"[1].

يحدث هذا بالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها المدرسة السلوكية ،سواء من ناحية تركيزها على التقنيات ومناهج البحث بدل محاولة معالجة المشاكل الحقيقة للمجتمع، و تحفظها على الأوضاع القائمة، إلا انه لا احد ينكر الدور الذي قدمته في سبيل تطوير دراسة السلوك الانتخابي، خاصة في المجال التقني و الامبريقي الذي كانت في أمس الحاجة إليه.

و لعل أول من دشن هذا الطريق في هذا الإطار هو **بول لازارسفيلد** الذي استعمل طريقة السبر المكرر sondage par panal من خلال المقابلات اثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1940، و ألف على إثرها كتاب سماه " ***خيار الشعب: كيف ينظم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية***"*. لقد طمح هذا الكتاب في البداية إلى محاولة فهم الطريقة التي يتشكل ، يتحول و يتطور بها رأي الناخب تحت تأثير الدعاية الاعلامية التي يخضع لها، لكن فوجئ الباحثون عندما وجدوا ان الكثير من الناخبين قد اتخذوا قرار تصويتهم قبل انطلاق الحملة الانتخابية و التعرض لوسائل الدعاية متأثرين بالمحيط الذي يعيشون فيه، و منه استنتج هؤلاء الباحثون الى ان الفرد يفكر سياسيا كما يكون اجتماعيا. بعد ذلك ،جاءت دراسة أخرى رائدة نشرت في كتاب بعنوان " ***الناخب الأمريكي***"** لتؤكد هذه النتائج، و لو انها سعت الى التركيز اكثر على الخصائص النفسية للناخب[2].في الاخير جاءت دراسة*** Anthony Downs عام 1957 لتكمل النظرة في عملية تفسير السلوك الانتخابي من خلال تركيزها على الناخب العقلاني و استعمال المتغيرات الاقتصادية.

غير أن الإشكالية الرئيسية التي كانت تدور حولها الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي هي: هل يمكن

1- محمد شلبي،مرجع سابق،.ص128

*Lazarsfeld, Paul F., Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, *The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign*, New York, Columbia University Press, 1944.

**Campbell, Angus, Philip E. Converse, Warren E. Miller, and Donald E. Stokes, *The American Voter*, New York, John Wiley & Sons, 1960.

*** Downs, Anthony, *an Economic Theory of Democracy*, New York, Harper & Row, 1957.

2-فيليب برو،المرجع السابق،ص313.

اعتبار الدراسة المنظمة لسلوك الناخبين كتخصص سوسيولوجي؟ أي كيفية نقل مفهوم السلوك المستخدم في علم النفس إلى مجال السوسيولوجيا[1].

هنا يرى François Goguel إن التحليل السوسيولوجي للسلوك الانتخابي يركز على دراسة البنى السوسيو-مهنية الحاضرة أو الماضية للناس المعنيين، و كذلك نمط حياة الجماعات الاجتماعية أين ينتمي الفرد، لان هدف كل دراسة للسلوك الانتخابي هو البحث عن وصف التركيبة الاجتماعية بواسطة المهنة، الجنس،السن، نمط السكان و الانتماء العقدي للجسم الانتخابي و الأحزاب السياسية المختلفة[2].

انطلاقا من ذلك، حاول هذا الباحث التفرقة بين سوسيولوجيا السياسية و الانتخاب، على أساس أن الأولى تركز على حياة و فعل الجماعات المختلفة من ناحية التأثير الممارس على الحياة السياسية خاصة في المناسبات الانتخابية، أما الثانية فهي تركز على فعل تصويت الفرد من اجل مرشح او مرشحين لحزب ما. إن هذا يشكل ما يسمى بالسلوك او الفعل الفردي الذي يكون صاحبه خاضع جزئيا -و غالبا بلا وعي- لتأثير الجماعة، و مهمة قياس درجة هذا التأثير بالنسبة لمجموع الناخبين في إقليم ما تشكل واحدة من أهداف كل دراسة للسلوك الانتخابي.

لكن، يرى نفس الباحث أن المشكل الوحيد الذي لازالت تعاني منه الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي يتمثل في إشكالية المنهج، و الصعوبات الميدانية التي تطرحها بعض التقنيات. هنا نعرض لبعض من هذه المشاكل كالأتي[3]:

1-مشكلة الحصول على نتائج الانتخابات و عرضها بشكل يسمح بالمقارنة.هنا تطرح طبيعة، عدد و انتظام الأحزاب المشاركة في الانتخابات صعوبة معتبرة، بحيث انه إذا كان عددها كبير و متغير من انتخابات لأخرى -خاصة إذا كانت الفروق البرامجية و الإيديولوجية بينها طفيفة- فان عملية عرض النتائج هنا و المقارنة فيما بينها تتعقد.

1-François Goguel, *« la sociologie électorale : France »*, in : George Gurvitch, *traité de la sociologie*, vol 2, paris, puf, 1968, p46

2 -ibid.

3-ibid, p.p 48-60

2-مشكل التصنيفات المسبقة التي تعتبر ضرورية لكل دراسة ، و لكنها مع ذلك قد تكون مضللة في بعض الأحيان. فتصنيف يمين /يسار مثلا لا يحمل نفس المعنى الذي يحمله في الدول الغربية في جميع المجتمعات.

3-طريقة حساب نسب المشاركة و الامتناع في الانتخاب،إذ انه يجب أن تحسب بالرجوع إلى عدد المسجلين و ليس إلى عدد المصوتين، و إتباع أي طريقة أخرى يعني وجود نية لإخفاء المقاطعة الانتخابية، هذا بالرغم من أن التغيرات في نسب الممتنعين تشكل واحدة من عناصر السلوك الانتخابي.

4-نجد مشكل أخر تطرحه عملية استخدام الخرائط البيانية في حالة التمثيل البياني، و هو إشكال يتعلق بعدم تساوي الكثافة السكانية بين المناطق، فالخريطة تعطي اعتبار لكل وحدة إقليمية بالرجوع إلى مساحتها و ليس بالعلاقة مع سكانها، و عليه الحزب القوي في مقاطعة كبيرة و لكنها اقل سكانا يظهر ذا أهمية من ذلك الذي يسيطر على منطقة حضرية مثلا.

5-أيضا الاعتماد على القوائم الانتخابية من اجل معرفة المرشحين و أصولهم الاجتماعية يطرح مشكل عمومية و سطحية هذه المعلومات.

6-يمكن لمسوح الراي العام أن تؤثر على نتائج الانتخاب، لان ظواهر الرأي السياسي لا تكون تلقائية، فهناك فعل منتظم يمارس من اجل توجيه الانتخاب مثل أراء الصحف الحزبية و مراكز الإعلام.

7-نجد مشكل المستوى الذي يجب أن يحلل على أساسه السلوك الانتخابي،اي هل يجب إن يحلل على مستويات كبرى أو على مستويات اصغر؟

هنا يرى البعض بان دراسة السلوك الانتخابي لابد و أن تجرى على مستوى اصغر، و ذلك حتى تصل إلى مستوى من الدقة ،مثل الوحدات الإقليمية التي تعتبر أكثر انسجاما من اجل ان تكون صالحة للمقارنة فيما بينها، و تسمح بإقامة علاقة بين المتغيرات السياسية و بعض من تلك العوامل التي يمكن ان تؤثر على الانتخاب.و الدراسة على مستويات اكبر تعوق عملية الوصول إلى استنتاجات عامة، بل و توحي بوجود ثبات خادع في حين أنها متغيرة.

لكن هناك من يرى انه كلما نزلنا إلى أسفل كلما أمكننا لمس الاعتبارات الشخصية، و لا نكون حينها في ميدان السوسيولوجيا بل في البسيكولوجيا الفردية او في دراسات علم النفس الفردي. و من اجل

اكتشاف العوامل الجماعية التي تؤثر على السلوك الانتخابي يجب الصعود إلى فوق لأدراك البنى المختلفة من اجل القيام بالمقارنات الضرورية.

8-هناك من يرجع صعوبة البحث في مجال سوسيولوجيا الانتخاب إلى الاختلاف الموجود بين السوسيولوجيا و البسيكولوجيا (علم النفس) في تناول السلوك الإنساني. فالمقترب البسيكولوجي يدرك الظاهرة في الوقت التي تنتج فيه او عندما تكون المواقف السياسية السوابق المباشرة للانتخاب. لهذا معرفة هذه المواقف، اتجاهها، و درجة كثافتها تسمح بتوقع السلوك السياسي و لكن لا تسمح بتفسيره.أما المقترب السوسيولوجي فيدرس الفعل الفردي الذي يكون صاحبه خاضع جزئيا و غالبا بلا وعي لتأثير الجماعة.

لكن يبدو أن المقتربان يقومان على نفس الواقع، بحيث أن كل واحد منهما يتناول الظاهرة على مستوى مختلف من التفسير فقط، و بالتالي فهما متكاملان، إذ أن دراسة المرور إلى الواقعة الاجتماعية لا يتم إلا من خلال العملية البسيكولوجية، كما أن المواقف نفسها لا تنتج إلا بواسطة متغيرات محددة بواسطة الخصائص السوسيولوجية للافراد[1].

عموما، إذا ما أردنا تجاوز قضية الصعوبات التي تواجهها عملية دراسة السلوك الانتخابي، و التي هي صعوبات منهجية و تقنية، تواجهها كل العلوم الاجتماعية بدرجات متفاوتة، يمكن القول انه قد أصبح هناك علما يسمى بعلم السلوك الانتخابي، و لو بدرجة نسبية.هذا الأخير هو علم دراسة الانتخابات و أنماط التصويت، و اتجاه السلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، و يمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، و سهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، و تدقيق أساليب و عمليات تحليل البيانات و برامج بناء النماذج، كما يدرس هذا العلم عملية التصويت و الاتجاهات المختلفة أثناءها، و هنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الاتفاق العام و الحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية[2].

1- George Dupeux ,« *la sociologie électorale : pays Anglo-saxons* », in : George Gurvitch, *traité de la sociologie*, tom 2, paris, puf, 1968, p75

2- مجذوب عبد المؤمن، مرجع سابق،ص2

المبحث الثاني: انماط السلوك الانتخابي.

لقد توصل الباحثون في مجال السلوك الانتخابي الى ان هذا الاخير يمكن ان يحلل من الجانب المفاهيمي من خلال ثلاث انماط اساسية و هي: الاتجاه اين يرتبط كل فعل انتخابي ، المشاركة الانتخابية، و الممانعة او العزوف الانتخابي.هذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: اتجاه السلوك الانتخابي.

تشكل دراسة اتجاه السلوك السياسي بصفة عامة و السلوك الانتخابي بصفة خاصة احدى المستويات المفاهيمية التي يمكن من خلالها فهم و تحليل السلوك الانتخابي للفرد.يعرف الاتجاه بصفة عامة على انه "**ميل نفسي، يعبر عنه بتقييم لموضوع معين بدرجة او باخرى من التفضيل او عدم التفضيل، و هو يظهر في الاستجابات التقييمية المعرفية و الوجدانية و السلوكية سواء كانت صريحة ام ضمنية**".[1]

من خلال هذا التعريف، تظهر اهمية دراسة الاتجاه ، فهو يحدد طريق السلوك الانساني و يفسره،كما انه ينظم العمليات الدافعية و الانفعالية و الإدراكية و المعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد، و هو ما ينعكس في سلوك الفرد و في أقواله و أفعاله و تفاعله مع الآخرين في الجماعات الثقافية التي يعيش فيها.هذا فضلا على ان الاتجاهات تبلور و توضح صور العلاقة بين الفرد و عالمه الاجتماعي الذي يعيش فيه بشكل يوجه استجاباته للأشخاص و الأشياء بطريقة ثابتة.[2]

تزداد اهمية الاتجاه على مستوى السلوك الانتخابي اكثر ، **فالان لونسيل** يرى ان الباحثين عندما يعالجون موضوع المشاركة و الفعل الانتخابي لا ينشغلون باتجاهه، بل نجد قلة اهتمام في ذلك، أي في اتجاه الفعل في كونه تقدمي أو محافظ، يساري أو يميني، موجه نحو تأييد أو معارضة هذا الحزب أو ذاك، أو هذا المرشح أو ذاك ،أو السلطة القائمة...[3]

إن طرح هذا التساؤل طبيعي عند التفكير في السلوك الانتخابي. و من اجل معالجته، يرجع الباحثون

1-David G.Myers, *social psychology*,Tenth Ed, Michigan, The McGraw-Hill Companies,2010, p122.

2-ibid

3-Alain Lancelot, *l'orientation de comportement politique*, op.cit, p367

عادة إلى نموذج بسيط، و هو الاتجاه أين يرتبط كل فعل سياسي فردي. هنا، يرى الكثير من الباحثين أن اتجاه السلوك الانتخابي للفرد ينتج غالبا من محددين اساسيين و هما: الاتجاه الشخصي المستقر من جهة و الحالة الظرفية المحيطة بالفرد من جهة أخرى.[1]

1-الاتجاه الشخصي المستقر:

يربط المحللون النفسانيون و الاجتماعيون عادة بين موقف الشخص و سلوكه، فالسلوك ما هو إلا جواب لموقف ما،اي تلك العملية التي تعبر عن عملية تفاعل بين نفسية الفرد (التي يلعب التراث و الثقافة و الطبيعة دورا في تكوينها) و العوامل المؤثرة و الممارسة عليه من قبل المجتمع الذي ينتمي إليه.[2]

فالسلوك الانتخابي كغيره من السلوكيات الإنسانية الاخرى ينتظم من خلال السلوك المحفز *le comportement motivé*، هذا النوع من السلوك ينتج بعد تجارب ينفذ فيها الفرد عمليات نفسية معقدة، الهدف منها تملك المعارف ثم تقييم المواضيع. فالفرد يتعلم بالتعرف على هذه المواضيع و تقدير قيمتها تبعا لما يبدو له جيد أو سيئ،جميل أو بشع ، حقيقي او خاطئ.... و إدماج هاتين العمليتين (الامتلاك و التقييم) لهما نتائج مهمة فيما يخص تكوين المعتقدات و التصورات، إضافة إلى عملية تشكيل المواقف.[3]

و عليه، يرى هذا الاتجاه ان سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف الذي يتملكها ، على أساس أن هذا الأخير يعرف على انه"**استعداد عقلي و نفسي منظم بواسطة الخبرة الشخصية، و الذي يمارس تأثير توجيهي أو ديناميكي على ردود أفعال الفرد نحو كل المواضيع و الحالات التي ترتبط به**" [4].و نشير هنا إلى أن الموقف هو مفهوم إجرائي في الاصل، لانه يشمل فقط السلوكيات الملاحظة، لذا يجب بناؤه انطلاقا من انتظامات ملاحظة في السلوك، و هو يتميز عادة بخاصيتين :

1-ibid.

2-سويم العزي، مرجع السابق،ص158

3-Alain Lancelot, op.cit, p368

4-Jean Meynaud et Alain Lancelot, *Les attitudes politiques*, Paris, puf, 1964, p9

-**الاتجاه** : يكون سلبي أو ايجابي، و الذي يستجيب لتاييد أو رفض، لانجذاب أو نفور....

-**الكثافة:** لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد، و تزداد كثافة الموقف كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص.

نجد نفس الشيء إذا ما عالجنا مفهوم الاتجاه في السياسة و الانتخاب، فهو لا يتميز سوى بموضوعه. هنا يعرف **ألان لونسيل** الموقف السياسي على انه "**موقف اجتماعي متشكل بالعلاقة مع المواضيع السياسية، و التي تكون حالات اجتماعية منظور إليها من زاوية السلطة، أي من زاوية الحكومة أو بقاء المجتمع**".[1]

يحدث هذا على الرغم من اختلاف طريقة و درجة تنظيم و تناسق المواقف السياسية الفردية من شخص لأخر، إلا انه مع ذلك يوجد بعدين أساسيين ينظمان المواقف السياسية تقريبا لكل المواضيع. البعد الأول هو التفضيلات التي توجد في كنف الرهانات الأساسية للفاعلين المركزيين في الحياة السياسية.أما البعد الثاني فهي المواقف المؤسسة في كنف السياسة نفسها، و هي تتحكم خاصة في درجة المشاركة. إن هذان البعدان يعكسان الخاصيتين القاعديتين لكل موقف إنساني: الاتجاه بالنسبة للتفضيلات، و الكثافة بالنسبة للالتزام.

هذا ما توصلت اليه مثلا مدرسة ميشغن الأمريكية بقيادة **اوغست كمبل** في كتابه الناخب الأمريكي، و التي رأت أن الناخب هو وحدة و هوية ذاتية و نفسية لها توجهاتها، تزوده بمرجعية دلالية مستقرة و واضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيار الانتخابي بكل ثقة سياسية.[2]

و عليه، حاولت هذه المدرسة تفسير الاتجاه السياسي الشخصي من خلال اقتراح مفهوم الانتماء الحزبي و تأثير القوى ذات الأمد البعيد عليه، هذه الأخيرة تمثل الاتجاهات السياسية التي نشا عليها الفرد، و التي تنقل و تقوى بواسطة العائلة، الوسط الاجتماعي و المهني الذي يعيش فيه ، و هي تعمل كشاشة تصويرية تنقل صور الحياة السياسية للناخبين.

1- Jean Meynaud et Alain Lancelot,op.cit, p104

2- سمير بارة، سلمى ليمام ،"**النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر**"، في: دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص.196

هذه النتيجة يؤكدها ايضا **جون.مارتن ليبست**،و الذي يرى أن هناك ارتباط بحزب لا يحتاج لتفسير، و ذلك عندما تقوم علاقات مستمرة بين مركز الجماعة و مركز ذلك الحزب، و لكن الموقف يتطلب تحليلا عندما تستمر جماعة ما في تأييد حزب سياسي بعدما يغير هذا الحزب من خطته او تغير تلك الجماعة من بنيانها الاجتماعي.[1]

انطلاقا من ذلك كله، حاول بعض الباحثين تصنيف المواقف السياسية للناخبين ، و هذا بتمثيلها في مجموعة اتصالية continuum أين تستجيب كل نقطة فيها إلى اتجاه و كثافة ما، و هذا ما يسمى بقياس موقف الفرد الذي يتضمن كشف موقعه في هذا البعد الأساسي. يمكن أن تجرى هذه العملية بصورة أفضل على سلم للمواقف يتالف من سلسلة تساؤلات دقيقة، حيث تسمح الإجابة عنها بتصنيف الأفراد بالاعتماد على مواقفهم من الدرجة الأقل الى الدرجة الأعلى.[2]

لقد ادى استعمال هذه التقنية إلى ظهور ما سمي بتصنيف يمين/وسط/يسار، و الهدف من اقامتة هو تعريف الناخب ببنية المجال السياسي و هوية المشاريع و برامج المرشحين. هنا، يلعب المظهر السياسي للمرشح و الحزب دور كبير في عملية التعريف و الدعاية، و من اجل هذا اقترح مقياس يمين/يسار.[3]

لكن، و بالرغم من أن هذا التصنيف يؤدي وظائف أساسية مثل التعريف بالأسر الحزبية و إيديولوجياتها ، خدمة المواطن بإعطائه هوية سياسية و مرجعية ثابتة يقيِّم من خلالها البرامج و الوعود و الوقائع السياسية، إلا انه يتميز بالغموض نظرا لتطور معانيه خلال العقود السابقة.هنا يشير François Goguel إلى انه يجب الحذر من إتباع التصنيفات المسبقة ، فمفاهيم اليمين و اليسار نشأت و تطورت في أوروبا خاصة بعد الثورة الفرنسية، و اكتسبت معاني مختلفة بعدها، و بالتالي لا يمكن استعمال هذا التصنيف في أماكن أخرى إلا بعد تكييفه مع المعطيات التاريخية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية لمجتمع الدراسة.[4]

1- جورج مارتن ليبست، مرجع سابق، ص141.

2-Alain Lancelot, *l'orientation de comportement politique*, op.cit, p.p 370-371.

3-فيليب برو، مرجع سابق، ص ص315-316.

4-فيليب برو، المرجع نفسه،ص. ص 317-321.

2- الحالة الظرفية المحيطة بالفرد: يفصل هذا الاتجاه بين سلوك الفرد و موقفه على أساس أن الموقف يعني استعداد الفرد لتملك ردود افعل متكررة و ثابتة، في حين أن السلوك يتميز بالتغير حسب الظروف أو الحالات، و بالتالي إعطاء السلوك أبعاد اجتماعية و اقتصادية و سياسية تؤثر فيه.

هنا يرى **جون.مارتن ليبست** ان الفروق في الاتجاهات السياسية يعود إلى الفروق الناجمة عن الطبيعة المعقدة للنظام الاجتماعي، أين يتعرض الفرد داخله لضغوط متناقضة، و من المؤكد أن الفرد قد يستجيب لضغط من الضغوط أكثر من الأخر مما يجعله يغير اتجاهه أو يكيفه حسبه.[1] فموقف الفرد السياسي يتأثر بمجموع الظروف الخارجية التي تحيط به، لأنه ليس حرا كلية، و إنما هو محكوم بسلسلة من القواعد الرسمية التي تشكل ما يسمى بالنظام الاجتماعي العام.

و عليه، تصبح متغيرات مثل الاوضاع الاجتماعية-الديموغرافية ، متغيرات العرض السياسي، وزن التقاليد الثقافية، الظروف الاقتصادية و غيرها مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر اتجاه الانتخاب الفردي بالظروف الموضوعية المحيطة به "**فالعلاقة بين البنيان الاجتماعي و التصويت وطيدة، و لمعرفة ذلك لابد من الاستناد إلى معرفة الخصائص الاجتماعية المرتبطة بمختلف الاتجاهات السياسية، و أيضا دراسة الفوارق المميزة للسمات الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة**".[2]

إضافة إلى ذلك، نجد أن حاجيات الفرد و الجماعة تتغير مع مرور الوقت بشكل لا يمكن معه للحزب أن يتبع هذه التغيرات مما يؤدي إلى تغير في ولاء الجماعة و الفرد، كذلك يتغير الولاء بسبب طبيعة السلطة السياسية في الدول الديمقراطية التي تتصف بالتوفيق بين المصالح المتناقضة للجماعات، مما يؤدي إلى تغليب مصالح جماعات على مصالح جماعات أخرى، و هو ما يؤدي بدوره إلى فقدان هذه الحكومات شرعيتها مع مرور الوقت.

من هنا، توصل **دانييل لويس سيلر** إلى توضيح اثر القوى الظرفية على الناخبين، إذ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين و الجدد، و هي تنقسم لعوامل تحريض تمس عادة المترددين و

1-جورج مارتن ليبست، مرجع سابق،ص.103-106

2- المرجع نفسه،ص.ص117-118

الباردين، و عوامل جذب للمتعاطفين، بل و قد تصل إلى حد التأثير على الولاءات الأولية المستقرة للفرد.[1]هذه النتيجة توصل اليها من خلال دراسته للعلاقة بين القوى ذات الأمد البعيد و القريب،و اقترح أربعة حالات[2]:

-حالة أولى يكون فيها تأثير القوتين في اتجاه واحد و تعكس التزام الناخبين بحزبهم و تسمى بانتخابات عادية.

-حالة ثانية تكون قوة العوامل الظرفية اكبر و تسمى بانتخابات منحرفة.

-حالة ثالثة يكون فيها تراجع لاثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى و تسمى بانتخابات إصلاح.

-استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلى تغيرات عميقة في الأسس العامة، تسمى بانتخابات إعادة التراصف و تتغير معها الخريطة البرلمانية عاكسة التغير في أسس الناخبين.

و عليه، نصل إلى القول أن اتجاه السلوك الانتخابي ظاهرة متعددة الجوانب، و بعبارة أخرى فهو معقد أكثر مما هو مجرد تعبير مبسط لاختيارات الفرد المفضلة للأحزاب.إنه يعكس جملة من التأثيرات الممارسة على الفرد، و إذا ما فهم الباحث هذه التأثيرات فسوف يفهم طبيعة الخريطة السياسية داخل المجتمع و قواعد اللعبة السياسية فيه.[3]

1-جون مارتن ليبست،المرجع نفسه، ص142

2- Daniel-Louis Seiler, *la politique comparée*, paris, Armand Colin, 1982, p.p165-166

3-سويم العزي، مرجع سابق، ص. ص158-159

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة الانتخابية.

تحتل فكرة المشاركة السياسية بصفة عامة مكانة مهمة اليوم في الأنظمة السياسية المعاصرة ، باعتبار أنها تشكل الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية التمثيلية، خاصة و أنها نتجت في الأساس من نضال الإنسان من اجل الحرية التي أخذت في المجال السياسي صورة تأسيسية معينة من خلال السلطة السياسية القائمة، و عبر مؤسسات خلقت لهذا الغرض. و لعل انتصار الإنسان في نضاله في سبيل الحرية قد توج في النهاية بانتشار فكرة الشعب صاحب السيادة و التي كانت الأساس في انطلاق عمليات المشاركة السياسية.[1]

يعرف احد الباحثين المشاركة السياسية على أنها " **سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي كافة الأنشطة بما فيها الانتخاب** "[2]. يظهر من خلال هذا التعريف أن المشاركة السياسية تتخذ مظاهر و صور كثيرة، أبرزها المشاركة الانتخابية.

هذه الأخيرة تدخل في قلب المشاركة السياسية و تندرج تحتها، فهي أبرز صورها و جزء مهم منها، خصوصا و أنها تغطى كافة الصور التقليدية لها مثل: الترشيح و النشاط في العمل و التصويت...فالمشاركة الانتخابية إذا هي الوسيلة الأفضل و الأكثر فعالية في تحقيق المشاركة السياسية، لأنها تتسم إزاء الصور و الأشكال الأخرى من المشاركة السياسية بقدر كاف من الانتظام و الديمومة و الماسسة[3].

إن أهمية المشاركة الانتخابية تنبع من كون أن التصويت يعتبر أداة في يد المواطن للرقابة و المشاركة و التأثير، فالناخب له القدرة أن يمنح صوته أو يمنعه عن المرشحين وفقا لأدائهم و كفاءتهم في التعبير عن مصالحه، و بالتالي فإن المرشح الذي يرغب في إعادة انتخابه من جديد عادة ما ينظر إلى الدور الرقابي للتصويت، و قدرة الناخب في إبقاءه أو عزله عن منصبه. كذلك يكشف الإقبال على صناديق

1-سويم العزي،المرجع نفسه،ص157

2- شريفة ماشطي، "**المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**"، في: مجلة الباحث الاجتماعي، ع 10، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 150

3-صلاح سالم زرنوقة،" **المشاركة السياسية و العملية الانتخابية**"، مقال منشور في الانترنت يوم الاثنين 26 ماي 2010،HTML، **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793946&eid=3379**

الانتخابات عن موقف الناخب من العملية الانتخابية، الرهانات التي تطرحها، و مدى إدراكه لأهميتها و عزمه على المشاركة أو عدم المشاركة فيها.

هذا و تتأثر درجة المشاركة الانتخابية بعدد من المتغيرات الاجتماعية و السياسية المختلفة. فمن حيث المتغيرات الاجتماعية نجد أن عوامل مثل التعليم و الدخل و المهنة و الجنس و السن و غيرها لها اثر على مستوى المشاركة الانتخابية، هنا يقول **سيمور ليبست** "... **ان لبعض الخصائص الاجتماعية علاقة في توحيد سلوك التصويت،لان مساهمة الفرد في التصويت و اتجاهه تتوقف على حسب موضعه ضمن هذه الجماعة أو تلك، و تحددها مجموعة من المعايير مثل الدخل، التعليم، المهنة، العمر، المنطقة الجغرافية....** "[1].

أما من الناحية السياسية فترتبط درجة المشاركة بعناصر الإطار السياسي و التنظيمي، التي تتمثل من جهة في رؤية و تصور القيادة السياسية لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، و من جهة أخرى في دور فعالية التنظيمات السياسية القائمة في المجتمع مثل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني التي تقوم بتاطير المشاركة السياسية في قالب منظور و واضح. هنا يرى ***فيليب برو*** ان ممارسة المواطن لامتيازاته لا بد و أن تضبط بقواعد قانونية و تنظيمية من جهة، و بتصورات ثقافية و إيديولوجية من جهة أخرى[2].

بالنسبة لممارسة المشاركة الانتخابية، فهي تتجسد عادة بواسطة التصويت الذي يعتبر الآلية الفعلية المجسدة لها.هنا يرى W.F.Stone ان التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا لانغماس الذات في المشاركة السياسية، و لذلك فهو يتطلب حدا أدنى من الالتزام[3].

عموما،و بالرغم من تعدد تعريفات التصويت، إلا أنها لا تكاد تخرج عن كونه " **الآلية التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للاختيار الحر الذي يقترن بالمسؤولية ،و يعتبر الصوت الذي يدلي به الشخص في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية، ومجموع الأصوات**

1-سيمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص4

2-فيليب برو، مرجع سابق، ص306

3- مجذوب عبد المؤمن، مرجع سابق، ص10

المعبر عنها تشكل إرادة الأمة أو الشعب"[1].

يبدو من هذا التعريف أن هناك اختلاف بين التصويت و الانتخاب أو الاقتراع من حيث أن الأول هو نتيجة لاتساع و انتشار الثاني و مرتبط به. فالتصويت هو جزء من الانتخاب و العملية الانتخابية التي تعتبر كمبدأ له، و هو يمثل آليتها و صورتها المادية التي تمارس من خلال الاختيار الفعلي لمرشح أو حزب ما.

هذا و يشير العديد من الباحثين الى أن التصويت نوعين، التصويت العقلاني و التصويت الغير العقلاني.بالنسبة للأول فهو يستند على نظرية الخيار العقلاني، و يرى أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس و المعطيات و الحسابات، و لذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير،و هذا من اجل تحقيق أعلى عائد بأقل التكاليف و التضحيات الممكنة.

أما بالنسبة للثاني فهو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، و لا يخضع لأي معطيات أو دوافع يرمي من خلالها الناخب الى تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت. هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، خاصة في المجتمعات التي تشيع فيها الأمية، التخلف السياسي و غياب عملية التثقيف و الدمقرطة الحقيقية.[2].

غير أن التصويت، و حتى يكتسب أهمية عند الناخب في العملية الانتخابية، لابد و أن يكون مصحوب بتوافر شرطين أساسيين و هما:

1-**درجة المنافسة الانتخابية:** تعني المنافسة وجود احتمال تغيير شاغري السلطات المنتخبة، وتقاس من خلال مدى التقارب في الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها المتنافسون، و النتيجة المنطقية لذلك تكون أن لصوت الناخب قيمة في تغيير النتائج. هنا تعتبر الانتخابات فرصة لمحاسبة شاغلي السلطة، بمعنى أن النائب يشعر باحتمال تغييره ما لم يستجب لمطالب ناخبيه، و أن أمام الناخب أكثر من بديل بما يمنحه فرصة واسعة في الاختيار. كذلك فإن وجود درجة عالية من المنافسة يمثل ضمانة لتوافر المعلومات للناخبين نظرا للتسابق بين المتنافسين على كسب الأصوات، و يشجع على الإقبال على

1-عبد الوهاب محمد رفعت،**الانظمة السياسية** (بيروت: منِشورات الحلبي الحقوقية، 2004) ص117.

2-مجذوب عبد المؤمن، مرجع السابق، ص.ص.11-12

التصويت.

في هذا الصدد يرى **فيليب برو** أن من الطرق الممكنة التي يمكن أن تحث الناخب على الانتخاب هي الشعور بأنه فعال، أي أن لتصويته اثر على مجريات العملية الانتخابية و السياسية، و هذا في الحقيقة يرتكز على فرضيتين أحداهما غير واقعية تتمثل في وجود احتمال بان كل ناخب سيمتنع عن التصويت، و في هذه الحالة سيكون لصوت المواطن الذي يشارك في الانتخاب أهمية قصوى، و الفرضية الأخرى واقعية تماما، لكنها قليلة الحدوث، و هي الحالة التي تبدو فيها حظوظ المرشحين المتنافسين في الفوز متساوية تقريبا[1].

2- **عدالة التمثيل:** يشير التمثيل العادل إلى أن كل جماعة أو شريحة في المجتمع تحظى بتمثيل يتناسب مع حجمها في الواقع، دون أن تهدر أصوات بعض الشرائح أو الجماعات. كما يشير أيضا على أن التصويت لم يكن نابع من عملية تعبئة، و إنما هو تعبير عن التفضيلات الحقيقية للناخبين. بمعنى آخر فإن التمثيل يضمن التأثير المباشر على السياسة العامة.

فالعلاقة بين التمثيل السياسي و تعبير السياسات العامة عن مطالب الجماعات التي تم تمثيلها واضحة، فهناك دراسات أكدت على أن المستويات المرتفعة من التمثيل للجماعات الفقيرة قد ارتبط بضخ سياسات الرفاهية. و عدالة التمثيل تضمن أن يعكس هذا التمثيل الأوزان النسبية للقوى المختلفة كما هي موجودة في الواقع، ويضمن في نفس الوقت أن الناخب يشارك طواعية لمقتضيات التعبئة. [2]

هنا قد يرى البعض أن المواطن قد يتعرض للتعبئة من جانب جماعته التي ينتمي إليها. هذا صحيح، لكنه لا يطعن في حريته في الاختيار أو في طواعية المشاركة، لأن تصويته لحزبه أو تضامنا مع جماعته سوف يعنى تعبيره عن حقيقة تفضيلاته، لأن هذا التصويت سوف يحقق هدفه- أو على الأقل يتوخى تحقيق هدفه – في توصيل مطالبه أو في التأثير على السياسة العامة، ذلك هو طريق الحزب أو سعي الجماعة التي تعرف مصالحها.[3]

1-فيليب برو، مرجع سابق،ص.306

2-صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق.

3-المكان نفسه.

في هذا الإطار، يرى **فيليب برو** ان تحقيق عدالة التمثيل لا تكون إلا بتبني النظام الانتخابي الأنسب الذي يسمح بتمثيل القوى السياسية و الاجتماعية الفعلية في المجتمع، مع اخذ في عين الاعتبار إلى جانب المتطلبات التقنية في النظام الانتخابي العوامل الثقافية و التاريخية التي لها اثر في صياغة العقليات المختلفة المتعلقة بالنظام الانتخابي.[1]

بالنسبة لحساب نسب المشاركة الانتخابية، نجد طرق متعددة. فهناك من يحسبها باللجوء إلى عدد الناخبين الفعليين، أي كل الناخبين المحتملين الذين بلغو سن الاقتراع، و هذا ما يؤدي إلى تقليص نسب المشاركة.في حين أن البعض الأخر يحسبها باللجوء إلى عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، و هذا ما يؤدي إلى تضخيم المشاركة الانتخابية.[2]

انطلاقا من هذه الحقائق ، نستنتج ان المشاركة الانتخابية هي مظهر مهم من مظاهر المشاركة السياسية، تتمثل اما في حق الانتخاب المباشر الذي يمارسه الناخب من خلال التصويت،او بالمشاركة عبر اشكال اخرى غير مباشرة مثل الترشيح فى الانتخابات ، المشاركة فى الحملات الانتخابية للمرشحين ، مراقبة العملية الانتخابية... متأثرا في ذلك بمجموعة من الظروف و العوامل السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و هذا لهدف التأثير على سير المنظومة السياسية ككل.

أما من الناحية الإجرائية، فإننا نميل إلى الأخذ بالتعريف الذي اخذ به المشرع الجزائري و المتمثل في مجموع الأصوات المعبر عنها لأصوات الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، و الذين صوتوا فعلا مطروح منها الأوراق الباطلة بحكم القانون.[3]

1- فيليب برو، مرجع سابق،ص.307

2- Louis-Naud Pierre, *introduction a la science politique*, France, Université Victor Segalen – Bordeaux 2, 2004, p.p55-56

3 -صالح بلحاج،**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010) ص.184

المطلب الثالث:مفهوم العزوف الانتخابي.

يشكل العزوف الانتخابي احد المستويات المفاهيمية التي يمكن من خلالها تفسير و تحليل السلوك الانتخابي.و يبدو في الوهلة الاولى ان العزوف الانتخابي سهل التعريف، و ذلك في حصره في "**عدم توجه الناخب الى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونيا**"[1] أو في " **نسبة الامتناع المجمعة من قبل الإدارة العامة الانتخابية**"[2]. لكن خلف تعريف هذه الظاهرة، توجد صعوبات نظرية و منهجية معقدة.

ففي البداية، تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الامتناع الانتخابي قد تتخذ اتجاهين[3]:

1- الاتجاه الأول ظرفي مؤقت، يكون نتيجة الجهل أو القلة في الوعي أو الاهتمام السياسي، و في هذه الحالة يطلق عليها المختصون اسم الامتناع *L'abstention*.كما يطلق عليه آخرون الامتناع اللاعقلاني،و هو الامتناع عن المشاركة الانتخابية من دون أن يكون له أسباب واضحة، والتي تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية ثم في الانتخاب، ويكون ذلك نتيجة العديد من العوامل، منها حالة اللامبالاة بالسياسة عموما و الانتخابات خصوصا، أو عجزه عن الحركية أو الفعالية، ضعف وعيه السياسي، أو نتيجة للتخلف السياسي أو لظروفه الاجتماعية و الاقتصادية .

2-الاتجاه الثاني مذهبي عقدي، و ذلك عندما تتخذ هذه الظاهرة شكل مذهب واع من جانب فرد او جماعة، و تصبح تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال و قضايا المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي...وتسمى في هذه الحالة الامتناعية *L'abstentionnisme* و هي تشير الى اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم، و يرتبط هذا المذهب بالعديد من الأسباب منها: الوعي ،الجنس ، القوانين الانتخابية،درجة انفتاح النظام السياسي...و قد يسميه

1-فيليب برو، مرجع سابق،ص565

2- Thomas Lafontaine, *analyse écologique de l'abstention aux élections provinciale Québécoise 1980-2008,* mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du Québec à Montréal, 2001, p45.

3-مجذوب عبد المؤمن، مرجع سابق، ص12

البعض الاخر الامتناع العقلاني،و هو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة و المطلعين عليها و المتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد موقفا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من المعطيات و الشروط.

انطلاقا من هذين الاتجاهين اللذين قد تتخذهما ظاهرة الامتناع الانتخابي، توصل المختصون الى وضع صيغتين نظريتين في تفسير هذه الظاهرة و هما[1]:

1-المقترب اللاسياسيapolitique :تعتبر الممانعة انعكاس لحالة لامبالاة سياسية او لغياب المصلحة في السياسة، و مظاهره كثيرة مثل اللامبالاة و ضعف الالتزام او الاحساس بعدم الاهلية، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، و صدف الاحوال الجوية التي تكون من الاسباب الغير السياسية التي تفسر الممانعة. مثلا، من اجل تفسير نسبة الامتناع العالية (64.5%) بمناسبة الانتخابات التشريعية و المحلية لعام 2007، فضلت السلطات الجزائرية تبرير ضعف نسبة المشاركة بسوء الاحوال الجوية، اذ انه –حسب وزير الداخلية– بسبب ارتفاع درجة الحرارة في ماي 2007، فضل الناخبون الذهاب للبحث عن البرودة بدل الذهاب لمكاتب الاقتراع. و في نوفمبر من نفس السنة، نجد تبرير الامطار الطوفانية التي منعت الناخبين من الذهاب للتصويت.

ان هذا النمط من التفسير يستعمل عادة بانتظام، لان الممانعة من النمط اللاسياسي لا تعتبر مشكلة بالنسبة للسلطة، اذ تعتبر كظاهرة طبيعية ما دام الناخبون غير متساوون و لا متشابهون في الاهتمام بالقضايا السياسية، و لا يملكون نفس المصالح في خضمها. اذا الممانعة هي شكل من الاختيار الطبيعي، فالمواطنون المشتركون في تسيير شؤون المدينة يشاركون لمصلحة حقيقية كتعيين الاداريين (رئيس الجمهورية) الذين يلعبون ادوارا اهم، بينما الاخرون اقل تحفيز و ضحايا لعدم مصلحتهم في السياسة.

نجد هذا التعريف اللاسياسي هو الذي اختاره الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطني و احد اعضاء التحالف الحكومي منذ 2003، اذ حسب عبد العزيز بلخادم، الممانعة لا تعني نية معاقبة الحكومة، لان عدم التوجه لصناديق الاقتراع لا يعني مقاطعة الانتخابات.بينما صرح يزيد زرهوني وزير الداخلية بان

1- Louisa dris-Ait Hamadouche, *« l'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique »*, in : l'année de Maghreb, n°4, 2009, p.p. 266-267

الممانعة تعود الاسباب تقنية، مثل تغيير محل الاقامة و تعدد التسجيل الذي صاحبته عملية عدم تحديث السجلات الانتخابية.

لكن، اذا ما عكست الممانعة غياب او فقدان المصلحة بالنسبة للناخب في الانتخاب، الا انه لا يمكن حصرها فقط في هذا التفسير.فالامتناع يتضمن، اضافة الى ذلك، مواقف و اراء ازاء المرشحين، السياسة، النخب الحاكمة و المعارضة التي يحملها الفاعلون.

2-المقترب السياسي politique: يرى هذا المنظور ان الممانعة تخضع لمنطق اخر، فهي ليست نتيجة اللامبالاة التي يتميز بها الناخب، و انما التصور الذي يملكه الناخب عن السياسة و الانتخاب، فاختيار الناخب للممانعة يكون عن وعي و معلل بأسباب تبدو منطقية بالنسبة له.في الشان الجزائري، مانع المواطنون الانتخابات لانهم ادركو ان انتخابهم لن يعترف به نتيجة للتزوير في النتائج، و التي عادة ما تكون معروفة مسبقا، اضافة الى الشك في المنتخبين في احترام التزاماتهم.

هنا، تبرز الممانعة كفعل سياسي، لانها تشير الى نوع من الاحتجاج حول طريقة عمل الحقل السياسي.و ما يسمى عادة بالسلبية هو في الحقيقة رمز و تعبير لقطيعة بين الناخب من جهة، و المرشح للانتخاب من جهة اخرى، و النظام السياسي ككل ايضا.و عليه، تبرز الممانعة كفعل نضالي و ليس كفعل سلبي.

فقد نعتبر ان الممانعة كفعل سياسي متعلقة بحالة عدم تسيس، الا ان توسع انتشار هذه الظاهرة يطرح مشكل كبير.و هذه المشكلة تنبع من كون ان اقلية تقرر بالنيابة عن اغلبية، و هو ما يقود الى ازمة تمثيل تؤدي الى ازمة شرعية قد تقوض اركان النظام.و بشكل معاكس،تطرح الممانعة مشكل حقيقي بالنسبة للحكام الجزائريين الذين، على عكس حكام النظم التسلطية الاخرى، ابتعدوا عن نسب 99.9%. هذا العدول يرجع ربما الى ارادة الدوائر السلطوية- الاصلاحيون خاصة- لاستمرار الديناميكية المنطلقة منذ 1989،و يمكن ايضا ان تكون مرتبطة ايضا بنوع من الظروف التاريخية و السياسية التي لا تسمح اليوم بالتكلم عن نسب 99.9% نظرا لحضور الصحافة الخاصة و الاحزاب السياسية المعارضة[1].

عموما لا يشكل الممتنعون فئة خاصة من السكان لا علاقة لها بالناخبين الذين يشاركون في الانتخابات السياسية.لكن، و بالعكس، هناك مبادلات متعددة فيما بينهم. هنا يرى الان لونسيل "**ان الممانعون ليسو اناس منعزلون لا علاقة لهم مع الناخبين الذين يشاركون في الانتخاب، اذ توجد بالعكس تبادلات**

1- Louisa dris-Ait Hamadouche, op.cit, p268.

عديدة بينهم"[1].

بالنسبة لمظاهر الامتناع الانتخابي، فقد ميز الباحثون بين مظهرين اساسيين له، الأول يتمثل في إحجام الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه، و يمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره ، أما النوع الثاني فهو تعمد الناخب بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك ظرفه فارغا، أو تعمده إفساد ورقة الانتخاب، بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي قانونيا. [2]

لكن يبدو ان هذا التقسيم في الواقع لا يعبر عن الامتناع الانتخابي بالشكل الكلي، و إنما يقتصر على آخر المظاهر التي قد يأخذها هذا السلوك، و في هذا تضييق و تقزيم للظاهرة التي قد تكشف لنا عن أزمات عديدة مثل أزمة الثقة ،ازمةالشرعية، ،عدم الرضا على أداء النظام السياسي ،الثقافة و التنشئة السياسية في المجتمع ، التغير السياسي...لكن مع ذلك يمكن استعمال هذه المظاهر كبداية من اجل رصد الاسباب الكامنة خلف هذه السلوكيات[3].

غير أن الصعوبة الأكبر بين الباحثين تكمن في الطريقة المناسبة التي يمكن من خلالها تحديد او حساب نسبة الممانعة الانتخابية. هنا يمكن القول اننا نجد صعوبتين منهجيتين تعرضان في كل مرة اربع طرق ممكنة لقياس نسبة الممانعة. تتمثل هذه الطرق في: [4]

1-صعوبة الخيار بين طرق حساب نسبة الممتنعين، هنا توجد طريقتين:

أ-اما بالرجوع الى عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية.

ب-إما بالرجوع إلى عدد الناخبين الفعليين الذين يكونون في سن الانتخاب.

حل هذه الصعوبة يترتب عنه عدة نتائج. فحساب النسبة بالرجوع إلى المسجلين تبالغ في حجم المشاركة

1- مجذوب عبد المؤمن، مرجع سابق،ص12

2-المكان نفسه.

3-Alain Lancelot, *l'orientation de comportement politique*, op.cit, p418

4-Thomas Lafontaine, op.cit, p.p46-48

الانتخابية الواقعية، لأنها تقصي الأشخاص الذين يمكنهم الانتخاب، و لكنهم غير مسجلين في القائمة الانتحابية. و بالعكس، منهج حساب كل الاشخاص الذين هم في سن الاقتراع، يقلل من قيمة المشاركة، لأنه يتضمن عدد كبير من الاشخاص في سن الاقتراع، و لكن لا يمكن لهم الانتخاب.

في الجزائر قانونيا، يعتبر ممتنعا عن التصويت كل مواطن مسجل في القوائم الانتخابية، و لم يذهب إلى الانتخاب يوم الاقتراع، و هذا التعريف يقلص من تعداد المواطنين الذين لم يسجلوا أنفسهم في القوائم الانتخابية، رغم إجبارية التسجيل بموجب المادة السادسة (06) من قانون الانتخاب رقم 01/2012 [1].

الصعوبة الثانية اللازم حلها تتمثل في مسالة ادراج او عدم ادراج الاوراق الملغاة قانونيا في عملية حساب المشاركة الانتخابية.هذه الاوراق تعتبر غير صالحة لعدة اسباب (ورقة بيضاء، ورقة ممزقة او مشطب عليها...). و الفرق بين النوعين من الحساب يمكن ان يكون احيانا ذو معنى للتحليل، خاصة لتحليل السلوكيات المحلية، لان نسبة الاوراق الملغاة لا تتخذ شكل موحد في كل الأقاليم[2].

و بحساب الاوراق الغير الصالحة، فان الباحثين يبالغون ايضا في نسبة مشاركة مرتفعة، على عكس اذا ما اقصوها من حساباتهم، لكن اقصاء هذه الاوراق يطرح اشكالية اخرى، فالناخب قد تدفعه محرضات سياسية ما في التعامل مع اوراق الاقتراع، بل و قد يعطي لطريقة تعامله معها معنى معينا، و من جهة اخرى قد ترجع كيفية التعامل مع الاوراق الملغاة من قبل الناخب لخطا تقني و لجهل الناخب بأساليب الاقتراع. هذا يؤدي الى التساؤل حول ما اذا كانت تظهر هذه الاوراق الملغاة كامتياز للامتناع أو المشاركة؟[3]

في هذه الدراسة ناخذ بالتعريف الإجرائي للامتناع المأخوذ به في القانون الانتخابي الجزائري، و المتمثل في نسبة امتناع كلية الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية اللذين لم يذهبوا للتصويت يوم الاقتراع.و السبب في اللجوء الى هذا التعريف هو سهولة حصر بشكل ادق نسب الممتنعين عن التصويت المسجلين في القوائم الانتخابية، و هو ما لا توفره طريقة حساب الممانعة باللجوء الى العدد الفعلي للناخبين .

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة، القانون رقم 2012-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق **بالقانون العضوي للانتخابات**، ص3 .

2- Thomas Lafontaine, op.cit, p.47

3-ibid, p48

المبحث الثالث: نماذج تفسير السلوك الانتخابي.

يمكن تعريف النموذج على انه" **تجريد يعمل على تنظيم و تبسيط رؤيتنا للواقع من خلال تمثيل خواصه الجوهرية، و هو يستخدم عادة من قبل العلماء من اجل تعميق رؤيتهم لظاهرة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر**" [1].انطلاقا من ذلك، يمكن القول ان النموذج الناجح لتفسير السلوك الانتخابي لابد و أن يتضمن الاتجاهات التي تعبر عنها السلوكيات الانتخابية، و محاولة تقديم تفسير منطقي و علمي لها.هنا سنحاول ان نتعرض الى ابرز النماذج الانتخابية التي حاولت تفسير السلوك الانتخابي.

المطلب الاول : نموذج التفسير البيئي.

استعمل مفهوم البيئة في البداية في دراسات العلوم الطبيعية و علم الأحياء و علم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، و هي تعني المكان الذي يعيش فيه الإنسان و يتاثر به.بعد ذلك، استعمل هذا المفهوم في العلوم الإجتماعية من قبل علماء النفس و الاجتماع و الانثروبولوجيا ، و قصد به الأنظمة الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الإجتماعي ،النظام الإقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب الحياة الإجتماعية. اما في علم السياسة، فقد استعمل هذا المفهوم للاشارة الى المحيط الإجتماعي والثقافي و المادي الموجود خارج النظام السياسي.[2]

في مجال السلوك الانتخابي، اول من استعمل هذا المفهوم هو اندريه سيجفريد André Siegfried، و الذي رأى ان التحليل الجغرافي للسلوك الانساني يمكننا من الوصول الى جذور السلوك الانتخابي للمواطن، و ذلك بالرجوع الى انتمائه الى التجمعات و الابنية الاجتماعية و الوحدة الاقليمية التي يعيش فيها. و قد وضح هذا الباحث عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي و الجغرافية الانسانية التي تؤثر على نوع النمط الانتخابي، هنا يرى J. Daniel Seiler ان " **الايكولوجيا السياسية تجد مصدرها في المدرسة الفرنسية القديمة لسوسيولوجيا الانتخاب المؤسسة من قبل اندريه سيجفريد، و التي حملت عنوان جغرافيا الانتخاب،و بالرغم من انها توجد في مفترق طرق النظرية السياسية و السوسيولوجية**

1-شاقا فررانكفورت،دافيد ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ت: ليلى الطويل(دمشق:ورد للنشر و التوزيع،2004) ص61

2-سمير بارة، سلمى ليمام، مرجع سابق، ص.192

و الجغرافية، الا انها تصبح اليوم اكثر فاكثر سوسيولوجية و قابلية للاحصاء " [1].

بناءا على ذلك، حاولت مدرسة التحليل البيئي ان تنطلق من مسلمة ان السلوك الانتخابي ما هو استجابة لراي او موقف، لكن هذا الاخير يخضع لشرطين اساسيين يميزانه عن بقية المواقف و هما [2]:

1-الاستمرارية و الاستقرار الجغرافي عبر فترة زمنية طويلة.هنا استعمل سيجفريد بكثرة فن رسم الخرائط الانتخابية la Cartographie ، و بفضلها، استطاع ان يحدث (من التحديث) الامزجة السياسية les tempéraments politiques المتجذرة في الطبيعة الجغرافية للارض،نمط الملكية العقارية، نمط السكان، وزن رجال الدين و اثر الحكومة.

2-الاولوية التفسيرية للخصائص الاجتماعية.فالوحدات المفضلة لهذه التحليلات هي الفئات الاجتماعية، و ليس الناخبون كافراد، و الذين اعتبروا دائما، في اطار هذا النموذج، كاعضاء في جماعة.هنا حاول سيجفريد ان يوضح اثر المتغيرات الثقيلة les variables lourds مثل الدين، السن، الطبقة الاجتماعية... التي تحدد بوضوح القرار الانتخابي.

بالاستناد على ذلك، حاول نموذج التحليل الجغرافي المكاني spatiale للسلوك الانتخابي الاجابة عن التساؤل المحوري الاتي:هل يفكر الفرد بحسب ما يكون، ام بحسب اين ولد و يعيش؟و قد وصل الى نتيجة مفادها ان هناك علاقة بين الانسان و البيئة التي يعيش فيها، حيث ان الرقعة الجغرافية للمجتمع و طبيعتها تحدد و تقولب سلوكه، فمثلا نجد ان المناطق الجغرافية المعزولة تؤدي عادة في السياسة الى انتشار نمط السلوك المحافظ نظرا لصعوبة الاتصال السياسي.و عليه، يفترض هذا النموذج انه توجد علاقة ترابطية بين المحيط البيئي بكل اجزائه و السلوكيات الاجتماعية و السياسية للمواطنين، و ادراك هذه العلاقة يكون بالاستناد الى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء المادي او المعنوي في فهم الانتخاب[3].

1-Daniel-Louis Seiler, op.cit, p153

2-Olivier Ihl, *le vote*, paris, Montchretien, 1996, p 118

3-Michel Bussi, *élements de la géographie électorale à travers l'exemple de la France de l'Quest*, France, Université de Rouen, 1998, p.13

على المستوى المنهجي، استخدمت الايكولوجيا السياسية نوع خاص من المعطيات يقوم على تحليل البيانات الفردية المتراكمة analyse des données agrégées، و الذي يقوم على الاسس الاتية[1]:

1-وحدات الملاحظة تكون مكانية.

2-قيم الملاحظة تكون معطيات فردية متراكمة.

3-المتغيرات تكون مختلفة و ذات خصائص عامة سوسيو-ديمغرافية و سياسية و اقتصادية و اجتماعية.

4-يتضمن التحليل اعادة بناء تطور نتائج الانتخاب، ثم هيكلتها انتخاب بانتخاب باستعمال قوانين التحول التي تأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية المعبر عنها بواسطة النتائج الانتخابية.و يلجا الى هذه الطريقة لان الواقع متحرك ، و الروح الانسانية تظهر غير قادرة على مواكبة و فهم هذا التحرك، و عليه لا يمكن ادراك هذه الحركية إلا في تقديمها كسلسلة حالات، او في نظام يعيد بناء البنية.

ان طريقة تحليل البيانات المتراكمة التي يوفرها نموذج التحليل البيئي تعتبر وسيلة ضرورية لا غنى عنها للباحث الذي يريد اكتشاف التشابهات في السلوك الانتخابي عبر الازمنة المختلفة ، او تحليل السلوك الانتخابي الحالي عندما لا تكون تفاصيل كافية او بحوث قياس متوفرة، خاصة على مستوى الدراسات الاقليمية و المحلية.

نظرا لهذه الاهمية، نجد اليوم عودة الى نموذج التحليل البيئي في تفسير الانتخاب،و هذا بفضل الجهد الذي بذله الجغرافيون و التاريخيون في تطوير هذا النموذج، و هو ما ادى الى ظهور نوعين من التفاسير و هما [2]:

1/التفسير الجغرافي:

1-Manfred KUECHLER, «*voting behavior*», in: Edgard F.BORGATTA et Rhonda J.V.MONTGOMERY, *Encyclopedia of sociology*, second edition, vol 5, New York, Macmillan Reference USA, 2000, p3232.

2-سمير بارة، سلمى ليمام، مرجع سابق، ص.ص193-194

يفترض هذا الاتجاه وجود علاقة وطيدة بين السلوك الانتخابي و خصائص المكان اين يوجد السلوك، فمكان الاقامة و التضاريس و الجيولوجيا التي تتميز بها المنطقة الجغرافية تؤثر على سلوك الناخبين. هنا يمكن لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية مثلا ان تلعب دور حاسم في توجيه سلوك الناخبين.

يرجع استعمال هذا النموذج في البداية الى اندريه سيجفريد عندما درس العلاقة بين طبيعة الارض و السلوك الانتخابي في غرب فرنسا عام 1913 ،ثم تطور هذا النموذج اكثر على يد François Goguel في سنوات الثمانينات في كتاب سماه الازمنة الانتخابية les chroniques électorales . لقد قام هذا الباحث بمجموعة من الابحاث حول جغرافيا الانتخابات بفرنسا منذ عام 1945 ،و وضح من خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، و كذا الابنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (اجهزة اتصالات) ، هذه الاخيرة انتجت سلوكات محددة للناخبين، كما انه لم ينفي تاثر السلوك الانتخابي بالثقافة المحلية و العائلية ،الا انه شكك في قوتها التفسيرية و على فهم و توحيد اثار اجهزة الاتصالات الاجتماعية و عجزها عن تفسير ردود الافعال الانتخابية امام الظواهر العرضية و الظرفية.

2/التفسير التاريخي:

كان من نتائج الاخذ بمبادئ النظرية السلوكية توجيه الاهتمام الى السلوك الظاهر للإنسان و عدم الاهتمام بالقيم و الاتجاهات الذاتية، و اهمال ادوات البحث التاريخي. لكن، سرعان ما اعيد الاهتمام بالبعد التاريخي في تفسير السلوك الانتخابي، و ذلك بالتأكيد على اهمية عالم المعاني و الافكار و القيم الذاتية و التاريخ في فهم السلوك الانتخابي.

هذه العودة الجديدة للمنهج التاريخي تربط بين الحدث و نتائجه، بعد التمعن في اسبابه مما يسمح بالاستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الاحداث المعاصرة و تقويمها. هنا، لابد من التمعن جيدا في التطور التاريخي للانتخاب سواء من حيث التنظيم، العملية، النتائج، السلوكيات، لان هذه الخطوة مهمة في ابراز الاختلافات التي تميز كل انتخاب، و بالتالي تبرز المتغيرات الرئيسية المؤثرة عليه.

في هذا الاطار، يرى Paul Bois انه لا يمكن التركيز فقط على العوامل الجغرافية فقط في تفسير الانتخاب و اهمال العامل التاريخي، لان المجموعات و الكتل الاجتماعية و الديموغرافية لها جذورها في الماضي و ليست نتاج الحاضر فقط، و بالتالي فان البحث في الماضي و استقراء و استنباط طبيعة

الوقائع التاريخية التي انتجت بنيات و ثوابث عقلية راسخة مهم في فهم الانتخاب، لانه مهما طال الزمن فانه سوف يعاد انتاجها لانها اصبحت مستقلة عن الافراد[1].

اضافة الى ذلك، يظهر ان ميزة الاستمرارية للاقليم تبرز اهمية التاريخ الاجتماعي الذي يمنح ابعاد اخرى لفهم الظواهر الانتخابية، اذ انها تبين سبب استمرارية بعض السلوكيات على الرغم من التغيرات السوسيولوجية في الاقليم، و ذلك عبر الذاكرة الجماعية الاجتماعية و السياسية[2].

عموما، نتج عن هذا التطور الذي عرفه النموذج البيئي ان الدراسات الانتخابية التي نشرت فيما بعد لم تهتم فقط بمحاولة فهم نتائج الانتخابات، و انما حاولت ايضا فهم طبيعة الرهانات و سير الحملات الانتخابية، و من هنا، حاولت التركيز على وضع احصاءات الاراء في قالب زمني، و تفضيل دراسة الهيئة الناخبة كجماعة بدل الناخب بصورة منفردة، و ايضا معالجة اتجاه السلوك الانتخابي بدل التبادل السياسيl'échange politique ، و العمل على المحددات الاجتماعية الثقيلة بدل العلاقة مع القيم[3].

لكن يبدو ان نموذج التفسير البيئي واجه العديد من العوائق، على راسها نجد:

* عدم قدرة هذا النموذج على رصد المتغيرات المختفية التي تتموقع خلف المتغيرات الظاهرة، و التي يمكن ان تكون هي المؤثر الحقيقي على السلوك، اضافة الى عدم تحديد نوعية و اتجاه العلاقة بين المتغيرات البيئية و السلوك الانتخابي كتحديده هل هي علاقة سببية او غير ذلك[4].

*مشكل المغالطة الايكولوجية sophisme écologique، و يقصد به مغالطة منطقية في تفسير البيانات الإحصائية، حيث يتم استخلاص استنتاجات حول طبيعة الأفراد من الاستدلال عن طريق المجموعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد.مثلا،اذا ما فاز مرشح ابيض في مقاطعة انتخابية يكثر فيها البيض الناخبون، فان التفسير الظاهر يذهب الى افتراض ان الافراد صوتوا على اساس اثني، في حين

1-Olivier Ihl, op.cit, p118

2-Aissa Khalladi, *démocratie à l'Algérie : les leçons d'une élection*, Alger, Marsa, 2004, p19

3-Olivier Ihl, ibid, p119

4- سليم بارة، سلمى ليمام، مرجع سابق ،ص195

انه قد تكون هناك عوامل اخرى مختفية تكون لها قدرة تفسيرية اكبر من العامل الاثني.[1]

*يوجد غموض في العلاقة بين الاختيار و المنطقة الجغرافية و استقلالية العامل الجغرافي عن بقية العوامل الاخرى، فبالرغم من اهمية هذا الاخير و دوره كمتغير تفسيري في بعض الحالات، الا انه ليس العامل الوحيد المحدد لسلوكيات الفرد بالضرورة ، فليس من الضرورة ان يفوز المرشح فقط لانه ينتمي او يمثل خصوصية اقليم ما[2].

*الاقليم الانتخابي ليس معطى طبيعي، و انما هو مشكل من قبل الادارة و قانون الدوائر الانتخابية،و هو غالبا يهدف الى التعبير عن رهانات سلطوية في المجتمع. هنا يطرح في العادة تساؤل حول العلاقة ما بين تقسيم الدوائر و حقيقة الخيارات الانتخابية عند الناخبين[3].

* الابحاث المعاصرة في السلوك الانتخابي تعتمد مفهوم سوسيولوجيا الانتخاب بدل جغرافية الانتخاب، و هذا نظرا للتوسع الذي عرفه هذا المفهوم على يد المدرسة الامريكية، هنا يقول *Seiler* : "**لقد تم التخلي في الاعمال الحديثة عن مفهوم جغرافيا الانتخاب، و استبدل بمفهوم سوسيولوجيا الانتخاب، هذه الاخيرة توسعت مع الترجمة الانجليزية لكلمة voting behavior التي تشير ايضا الى دراسة المواقف و الاراء**". [4]

1- Manfred KUECHLER, op.cit, p3233.

2-سويم العزي،مرجع سابق،ص161

3-Aissa Khalladi, op.cit, p20

4-Daniel-Louis Seiler, op.cit, p154

المطلب الثاني: النموذج الاجتماعي و النفسي.

شكلت الجغرافيا في البداية المفتاح الوحيد لفهم السلوك الانتخابي، و ذلك من خلال قدرتها على الكشف عن العلاقة الموجودة بين توزع الانتخاب في المناطق الجغرافية المختلفة و خصائص هذه الاخيرة مثل نمط السكان و البنى الاجتماعية و الدينية....الخ.

لكن تطور بعض التقنيات المنهجية، خاصة القياس الاجتماعي، المقابلة و سبر الاراء، السبر المكرر sondage par panel ،سمح بالذهاب اعمق في فهم السلوك الانتخابي و ادراك السلوكيات الفردية، و ذلك بان يطلب من الناخبين انفسهم بالادلاء بارائهم و تصوراتهم حول المواضيع السياسية و الاجتماعية المختلفة.لقد تطورت هذه الطريقة في كنف المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، اين ولدت مختلف و اهم نماذج تفسير السلوك الانتخابي، ياتي على راسها مدرسة كولومبيا و مدرسة ميشيغن.

1-مدرسة كولومبيا و النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي:

يرتبط النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي بالبحوث الاولى التي قام بها بول لازارسفيلد و فريقه من مدرسة كولومبيا بمناسبة الانتخابات الرئاسية الامريكية 1940، و التي نشرت في كتاب سمي اختيار الشعب ***the people's choice***. لقد هدفت هذه الدراسة في البداية الى محاولة التعرف على الميكانيزمات النفسية المرتبطة بعملية التصويت، و اثر الدعاية و الاعلان و وسائل الاعلام الجماهيرية على هذه العملية.الفرضية المركزية التي قامت عليها هذه الدراسة كانت ان فعل الانتخاب هو فعل فردي، يتاثر اساسا بشخصية الناخب و مدى تعرضه لوسائل الاعلام المختلفة.[1]

من اجل التحقق من هذه الفرضية، قاد بول لازارسفيلد و فريقه عملية تحقيق شملت عينة تمثيلية من 600 فرد من سكان منطقة Erie County بولاية Ohio.اعتمد التحقيق على منهجية جديدة تعتمد على اجراء مقابلات متتالية عن طريق السبر المكرر للأفراد الناخبين و الجماعات الاجتماعية التي ينتمون اليها، و قد اجريت هذه العملية سبعة مرات خلال سبعة اشهر من الحملة الانتخابية لرئاسيات 1940.

1-Rui ANTUNES, « *Theoretical models of voting behavior* », in: extedra, n°4, 2010, p.p146

هدفت هذه المقابلات الى التعرف على الناخبين الذين غيروا مواقفهم الانتخابية طوال فترة تعرضهم لوسائل الاعلام خلال الحملة الانتخابية.تم ذلك بمقارنة ثلاثة مجموعات و هي[1]:

-اولئك الذين قرروا تصويتهم قبل بداية الحملة الانتخابية.

-اولئك الذين كانت قراراتهم مأخوذة طوال المؤتمرات و اللقاءات التي نظمتها الاحزاب السياسية.

-اولئك الذين قرروا انتخابهم في مرحلة متقدمة من الحملة الانتخابية.

بعد تطبيق هذه الاجراءات، فوجئ الفريق حينما وجد ان اغلبية الناخبين حددو اراءهم و توجهاتهم قبل الحملة الانتخابية، و بقوا مخلصين لاختيارهم المبدئي حتى يوم الانتخاب، كما اكتشف هؤلاء الباحثون ان هذه الاختيارات ثابتة و متطابقة كثيرا مع الوسط العائلي، الثقافي و الاجتماعي للناخبين،و قد تم هذا الاكتشاف بعد اجراء دمج فضولي لبعض مؤشرات الميل السياسي بالمركز الاجتماعي و الديني و محل الاقامة الخاص بالافراد ....الخ و من ثم استنتجو ان الفرد يفكر سياسيا كما يكون اجتماعيا، لان الانسان حيوان اجتماعي بطبعه، و رايه يتشكل بالاتصال مع اقرانه في النقاشات و الاتصالات في كنف الجماعات التي ينتمي اليها.[2]

للتاكد اكثر من نتائج هذه الدراسة، قام كل من بول لازارسفيلد،برنارد برسلون،و ويليام ماك باجراء تحقيق اخر اكثر عمقا بمناسبة الانتخابات الرئاسية عام 1948 نشر في كتاب سمي التصويت:كيف يشكل الناخب رايه في الحملة الانتخابية الرئاسية*. اعتمد هذا التحقيق على تقنية السبر المكرر في منطقة Elmira ، و هدف الى اكتشاف تاثير الشبكات الما بين الشخصية interpersonnelle و العلاقات ما بين الجماعات الاولية و المناقشات و التفاعلات داخلها على السلوك الانتخابي للافراد، لكنه توصل الى نفس نتائج الدراسة السابقة في ان انتماء الشخص الى جماعة،طبقة،جماعة عرقية او

1-Rui ANTUNES, ibid,p.147

2-Nona MAYER, *« Qui vote pour qui et pourquoi ? » Les modèles explicatifs du choix électora*l, pouvoirs, 2007/1 n°120, p18

*Bernard Berelson, Paul F. Lazarsfeld et William Mac Phee, *Voting. A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign*, Chicago (Ill.), University of Chicago Press, 1954.

دينية او اثنية.... يكون حاسم في تحديد خياره الانتخابي، ذلك ان هذا الفرد يحاول دوما ان يوفق رايه و موقفه مع معايير الجماعة التي يتاثر بها.[1]

ايضا، توصل هذا التحقيق الى تطوير مفهوم تدفق المعلومات من خطوتين متتابعتين two-step follow of information، و يقصد به ان اغلب الافراد عند تعرضهم لوسائل الاعلام لا يقتنعون مباشرة بالرسائل و المعلومات التي يتلقونها منها، و انما يميلون الى تتبع راي القادة الاجتماعيون social leaders و الذين يكونون قادة غير رسميون يتموقعون في شبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة مثل الاسرة و الاصدقاء و الجمعيات و اماكن العمل....يقوم هؤلاء القادة باعادة تفسير و تاويل المعلومات للافراد بحسب السياق الاجتماعي و الثقافي الذي ينتمون اليه.[2]

عموما، يقترح هذا النموذج ان الانتخاب هو سلوك فردي، لكنه موجه و مسير و محدد باطر و عوامل اجتماعية مختلفة مثل الادوار و الاراء و الوضعيات الاجتماعية، و التي يمكن تصنيفها الى: متغيرات سوسيو-ديموغرافية مثل متغيرات الجنس، السن و الاقامة و الكثافة السكانية، متغيرات سوسيو-اقتصادية تتعلق بالعمل و الانتماءات المهنية و الدخل...، و في الاخير متغيرات سوسيو-ثقافية تتضمن التعليم و الانتماءات الطائفية و العرقية و الدينية.

لكن يبدو ان هذا النموذج انتقد في عدة جوانب منها:

*لم يستطع هذا النموذج تفسير التغيرات التي تحدث في السلوك الانتخابي على مستوى المدى القصير بسبب العوامل الظرفية الخاصة بكل مناسبة انتخابية، فالعوامل الاجتماعية المستخدمة في هذا النموذج (الحالة السوسيو-اقتصادية، الدين،الاثنية و المنطقة الجغرافية) قد تفسر الاستقرار الطويل المدى في السلوك الانتخابي ، و لكنها لا تستطيع ان تفسر الاختلافات التي تحدث في سلوك الناخبين في الانتخابات المختلفة بسبب التغيرات الاقتصادية مثلا.[3]

*لم يستطع هذا النموذج ايضا ان يفسر لماذا الافراد الذين ينتمون لجماعة اجتماعية ما يصوتون وفقا

1-Nona MYER, ibid, p18

2- Manfred KUECHLER, op.cit, p3234

3- Rui ANTUNES, op.cit, p153

لما هو متوقع من الافراد الذين ينتمون الى الجماعات الاجتماعية المختلفة الاخرى.

*اهماله لعوامل اخرى تدخل في عملية بلورة السلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية، و قناعات الناخب الخاصة ،و في عجزه عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي الى السلوك الجماعي و ما يتطلبه ذلك[1].

*الاعتمادها على طريقة البحث المونوغرافي التي لا تمكن من تقديم عينة تمثيلية وطنية للناخبين [2].

*الاعتماد على مبدا الحتمية الاجتماعية في تحديد السلوك الانتخابي، هنا يرى **ريمون ارون** انه لابد من التمييز بين الرغبة في التصويت و العمل السياسي الفعلي، لان الموقف لا يعني تماثل في الفعل، و استطلاع الراي يعبر فقط عن موقف و راي و ليس عن فعل. ويؤكد كل من **كي ميشلا و ميشل سيمون** ايضا على ذلك بقولهم ان التصويت مرتبط بمجموعة من المتغيرات ذات معنى معين، فمن جهة هو مرتبط بظروف واقع الافراد المعاش ماضيا و حاضرا، و من جهة اخرى هو مرتبط بالأنظمة الرمزية الموجودة داخل البيئة المنشئة و المتعاقبة، و قد تكون متعارضة و اخذت موقعها من الفرد[3].

* يلعب التجانس السياسي بين اعضاء الجماعة اثر كبير على السلوك السياسي، لان الفرد ينتمي الى مجموعات مختلفة، و السؤال الذي يطرح هنا هو ما هي المجموعة التي يميل الفرد للتاثر بها اكثر؟ و بالتالي للتصويت لصالح اعضائها [4].

*استخدم هذا النموذج مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المختلفة التي يمكن تصنيفها الى: متغيرات سوسيو–ديموغرافية مثل متغيرات الجنس، السن و الاقامة و الكثافة السكانية، و متغيرات سوسيو–اقتصادية تتعلق بالعمل و الانتماءات المهنية و الدخل...، و في الاخير متغيرات سوسيو–ثقافية تتضمن التعليم و الانتماءات الطائفية و العرقية و الدينية...ونشير هنا الى ان هذه المتغيرات الاجتماعية

1–سمير بارة،سلمى ليمام،مرجع سابق،ص195

2–Nona MAYER, op.cit, p19.

3– سويم العزي،مرجع سابق،ص166

4–Alan Zuckerman, «*returning to the social logic of political behavior*», in: Alan Zuckerman, *the Social Logic of Politics :Personal Networks as Contexts for Political Behavior,* Philadelphia, Temple University press, 2005, p5

تختلف من مجتمع لاخر حسب التقسيمات الاجتماعية السائدة ، اضافة الى القيم و المعايير الاجتماعية.

2-مدرسة ميشغن و النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:

يجد هذا النموذج اصوله في الدراسات التي اجرها مركز البحوث المسحية في جامعة ميشغن الامريكية اعوام 1948،1952،1956 بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي اجريت خلال هذه الفترة ، و التي جمعت ثم نشرت في كتاب الناخب الامريكي The American voter عام 1960 بقيادة Agust Compbell و زملائه.

قام باحثوا هذا المركز (Angus Campbell, Philip E. Converse, Warren E. Miller, Donald E. Stokes) في البداية بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمدت عليها مدرسة كولومبيا في تفسير السلوك الانتخابي، و حاولوا التركيز اكثر على الجانب النفسي الفردي للناخب اكثر من باقي العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية الاخرى،هذا بالاضافة الى تجاوز طريقة البحث المونوغرافي، و استبدالها باجراء تحقيق وطني شامل بواسطة استعمال عينة تمثيلية شملت من هم في سن الاقتراع، و ذلك بسؤالهم قبل و بعد الانتخاب.[1]

من المفارقات الغريبة ان هؤلاء الباحثون، مثل نظرائهم في مدرسة كولومبيا، لم يهدفو في البداية الى دراسة اثر العوامل النفسية و الانتماء الحزبي على السلوك الانتخابي، و انما هدف اول تحقيق ميداني اجري بمناسبة الانتخابات الرئاسية 1948 الى معرفة مواقف الناخبين من السياسة الخارجية الامريكية.في نهاية هذا التحقيق، اراد الباحثون معرفة درجة الاهتمام السياسي للمبحوثين و اتجاهاتهم السياسية العامة، فسالوهم اذا ما خططوا للتصويت في الانتخابات الرئاسية المقبلة و لصالح اي حزب او مرشح.بعد الانتخابات،قرروا سؤال نفس المبحوثين من اجل تحليل عملية تبلور قرار الانتخابات عندهم،معرفة الخصائص الشخصية و الموقفية و الديمغرافية للناخبين و غير الناخبين، الجمهوريين و الديمقراطيين، و تقييم مختلف العوامل النفسية و السياسية و الاجتماعية التي حددت الانتخاب.[2]

1- Nona MAYER, op.cit, p19.

2-Larry M. BARTELS, « *the Study of Electoral Behavior*», in Jan E. Leighley, *The Oxford Handbook of American Elections and Political Behavior*, Princeton University,Oxford, university press, 2008,p6

بعد تحليل هذه العوامل، توصل هؤلاء الباحثون الى نتائج مغايرة،اهمها:

1- ان الانتخاب هو فعل سياسي موجه بواسطة تصور يملكه الناخب حول المواضيع السياسية، و هو ناتج اساسا عن الخارطة الادراكية la carte cognitive التي يملكها الناخب في عقله،و الناخب في راي هذا الاتجاه هو وحدة و هوية ذاتية و نفسية لها توجهاتها، و تزوده بمرجعية دلالية مستقرة و واضحة تعمل على توجيهه اثناء عملية الاختيار الانتخابي بكل ثقة سياسية. و في سبيل توضيح اثر العوامل النفسية على سلوك الناخب و توجهه، نجد مثلا ان الانفتاح الفكري للناخب و تقديره لذاته لهما علاقة بالتصويت، فالمزاج السياسي السلطوي يؤدي الى تبني سلوك عدواني او توافقي مع النظام مثلا، ايضا الرغبة في الامن و الحاجة الى البروز و حب الذات و القيادة، او الارتياح لاحد المرشحين اراديا او غير اراديا، الغيرة و العداوة نحو احد المرشحين، الحب و التقدير و الاحترام، و كذلك الصورة الابوية او الامومية لاحد المرشحين كلها عوامل نفسية عميقة لها اثر على السلوك الانتخابي للناخب[1].

2- توصل باحثو مدسة ميشيغن الى استخلاص مفهوم الانتماء الحزبي l'identification partisan و دوره في تحديد السلوك الانتخابي.انه يعني تاثر دائم و مستمر باحد الاحزاب التي تنشط في الحياة السياسية، و هو يفترض ان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للناخب و سلوكه الانتخابي تتوسطها المواقف الحزبية، هذه الاخيرة تتشكل من المعتقدات و الاحاسيس حول المرشحين و القضايا السياسية و الاحزاب، و هذه المواقف الحزبية تتأثر بقوة بما يسمى بالهوية الحزبية.[2]

3-الانتماء الحزبي يتاثر و يتقوى بواسطة العائلة،الوسط الاجتماعي و المهني الذي يعيش فيه الفرد، كما ان التصويت لصالح احد الاحزاب مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، بحيث يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق نفسيا و بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزبا، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه المربي والقائد القدوة في عملية التنشئة و التكوين السياسي[3].

4-اهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك ا انتخابي نجد الية الانتساب (الارتياح) لاحد المرشحين، و بالتالي التصويت لصالحه.هذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح

1-Nona MAYER, ibid, p19

2- Rui ANTUNES, op.cit, p154

3-سمير بارة،سلمى ليمام،مرجع سابق،ص196

بالجماعة المرجعية التي ينتمي اليها الناخب، كالفئة المهنية و الدينية او جماعة الرفاق، الحزب السياسي و الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية و الاصل الجغرافي و الخصوصيات الاثنية و الثقافية و التاريخية و الفئة العمرية او الجنس.[1]

5-لقد هدف الباحثون من هذا التحقيق ايضا الى محاولة اعادة بناء عملية اتخاذ قرار تصويت الناخب، و ذلك باخذ في الحسبان كل العناصر الملائمة التي توجه سلوكه منذ يوم ميلاده حتى يوم الاقتراع.و من اجل تحقيق ذلك، اقترح هؤلاء الباحثون مفهوم قناة او نفق السببية l'entonnoir de causalité .يقصد بهذا المفهوم سلسلة الاحداث الهامة التي تساهم في دفع الناخب للتصويت ، حيث تقوم هذه القناة بوضع هذه الاحداث في نظام كرونولوجي تسلسلي، فمنذ الطفولة تشكل البنى الاقتصادية و الاجتماعية و الحزبية البيئة السياسية للناخبين ،مع وجود خصائص و ظروف تميز كل انتخاب مثل طبيعة الاقتراع، نوعية المرشحين، الظروف الاقتصادية و السياسية اين تدور احداث كل انتخابات[2]

6-تتحدد نتائج الانتخاب من رهان للقوى الانتخابية ذات الامد البعيد و القريب.الاولى ترجع الى الزبونية الثابثة لاحد الاحزاب و هو ما اطلق عليه الانتماء الحزبي L'identification partisan. انها تستجيب الى هيكل اجتماعي انتخابي للحزب، ناتجة من انقسام اين يتجذر هذا الاخير. اما الثانية فتمارس تاثيرها على الناخبين الغير مقررين، و الذين لا ينتمون لحزب ما، و ايضا تمارس على الناخبين الجدد.و هي تنقسم الى فئتين: عوامل التحريض التي تعبئ الغير مقررين، الفاترين و الممتنعين عن العمل السياسي، و عوامل جذب حزبية التي تجعل تفضيل هذا الحزب او ذاك،مثل فعالية الدعاية و مظهر المرشحين. [3]

ان علاقات القوة بين اثار القوى الانتخابية ذات الامد البعيد و القريب تحدد اتجاه التصويت، و تقسم الى اربعة حالات اساسية[4] :

1-Larry M. BARTELS, op.cit, p8

2-Nona MAYER, op.cit, p19

3- Daniel-Louis Seiler, op.cit, p165

4-ibid.

1- الاولى يكون فيها تاثير القوتين في اتجاه واحد و تعكس التزام الناخبين بحزبهم وتسمى بانتخابات عادية.

2-حالة ثانية تكون قوة العوامل الظرفية اكبر و تسمى بانتخابات منحرفة.

3-حالة ثالثة يكون فيها تراجع لاثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى و تسمى بانتخابات اصلاح.

4-استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي الى تغيرات عميقة في الاسس العامة، تسمى بانتخابات اعادة التراصف و تتغير معها الخريطة البرلمانية عاكسة التغير في اسس الناخبين.

لكن، يبدو ان كتاب الناخب الامريكي لا يختلف كثيرا عن كتاب اختيار الشعب، انه يهتم قليلا بالسياسة و ذو معلومات غير دقيقة، كما ان اراءه السياسية ضعيفة الهيكلة و مستوى تجريده المفاهيمي السياسي ضعيف، كما ان عدد قليل من الافراد فقط يكون قادر على حمل حكم ايديولوجي حول الاحزاب و المرشحين. فقط الانتماء لجماعة مرجعية التي تشكل احد الاحزاب تفرض عليه نقطة رجوع ثابثة في الحقل السياسي. ان انتشار النموذج المعرفي التصغيري minimaliste الذي طوره فيلب كونفرس منح للجماهير العامة مقارنة بالنخبة اهلية سياسية ضيقة[1].

ايضا، يظهر ان مرتكزات هذا الاتجاه غير قابلة للقياس لانها من النوع المعنوي الخاص بكل فرد، و هذا لا يمكن من الوصول الى نتائج تعمم على جميع الافراد، فانطباق نفس العوامل النفسية على نفس مجموعة الافراد لا يعني الحصول على نفس السلوكيات الانتخابية. كما ان هذا النموذج يستخدم اسلوبي المقابلة و الاستبيان اللذين يعرفان عوائق ميدانية كثيرة تؤثر على المعطيات و النتائج[2].

بالاضافة الى ذلك،انتقد Valdimer O. key مفهوم الناخب السلبي المحبوس في اطار قفص القوة الذي تتحكم به المحددات الاجتماعية و النفسية.لكن النقد اللاذع كان موجها من قبل Sidney verba, Norman H Nie, John R. petrocik ، اذ يرون ان الهويات الحزبية دخلت في ازمة ،كما ان نسبة

1-Nona MAYER, op.cit, p20

2-سمير بارة،سلمى ليمام،مرجع سابق،ص.198

المستقلين الذين لا ينتمون الى اي حزب في الولايات المتحدة الامريكية تضاعفت بين 1964-1974، و مع تحليل انتخابات 1980-1988 تم توقع نهاية السياسة المتمحورة حول الاحزاب و قادتها.[1] نجد ايضا ان هناك من انتقد فكرة التماثل الحزبي في ان هذا الاخير يعبر عن الشعور النفسي للفرد اتجاه حزب معين، و المشكلة تطرح في تعريف هذا التماثل[2].

على العموم،اثبث هذا النموذج عدم قدرته على تقديم تفسيرات للظواهر و السلوكات الانتخابية الجديدة مثل وصول الناخبين الجدد و هم الشباب اقل من 21 سنة ،النساء، و الزنوج من دون انتماء حزبي قبلي و هوما عقد الامر، ايضا ظهور الرهانات الدرامية و الاكثر تجسيدا من سنوات 1960 مثل قضايا العرق الكفاح ضد المخدرات، حرب الفيتنام...

لقد راى السوسيولوجي Ronald Inglehart ان هذه الظواهر كلها تعود الى عوامل بنيانية تتمثل في المرور من المجتمع الصناعي الى المجتمع الما بعد الصناعي، و الذي يتميز بتضخم القطاع الثالث في الاقتصاد و افول القطاع الصناعي و صعود قيم المتعة و ضد التسلطية التي احتوتها قيم ما بعد المادية، اضافة الى التعبئة الادراكية للمواطنين.و عليه، تميز ناخبو المجتمع الجديد بانهم اكثر تعليما و اكثر احتجاج و معارضة و اقل اعتماد على الاحزاب التقليدية و اكثر استقلالية[3].

1- Manfred KUECHLER, op.cit, p3235

2-سويم العزي، مرجع سابق،ص166

3-Nona MYER, ibid, p20

المطلب الثالث: نموذج التفسير العقلاني.

ظهر في اواخر سنوات السبعينات و خلال الثمانينيات من القرن الماضي توجهات جديدة عند الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة عن تفسيرها ،مما أدى إلى ضرورة ايجاد تفسيرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية.

من اجل ذلك، اعيد نموذج جديد الى الواجهة بفضل جهود العالم الامريكي*Anthony Downs* الذي ارتكز على نظرية الخيار العقلاني المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي، و التي تم نقلها الى مجال الانتخاب. يرى هذا الاخير ان الاختيار الانتخابي هو عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا الى حسابات المنفعة و الخسارة.

فالناخب هو شخص عقلاني، قادر على التعرف على مصالحه ،و له قدرة على تقييم العروض المقدمة اليه من قبل المرشحين المتنافسين ليحصل منها على اكبر فائدة ممكنة، كما يفترض في الناخب قدرته على الحصول و الاستفادة من المعلومات التي تقدم له كشف حساب الممثلين السياسيين و مصداقية وعودهم.و عليه، يصبح السلوك الانتخابي حسب kramer متذبذب حسب التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر مباشرة في الشروط الموضوعية لوجود و حياة الافراد. [1]

و عليه، فان هذا النموذج يتصور الناخب على انه[2]:

– على درجة عالية من الوعي بمصالحه و بتراتبيتها و اولوياته.

–الفرد على دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، و له معلومات كافية و مؤكدة تمكنه من اجراء المقارنات و الاختيار.

– ان الفرد له ضمانات كافية من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي من برامج و وعود المرشحين.

– ان الفرد يملك مستوى يؤهله من القيام بالتحليل و التقييم و النقد و المفاضلة.

1– Olivier Ihl, op.cit, p126

2–سيمر بارة، سلمى ليمام، مرجع سابق، ص.199

– اذا ما توافرت هذه الشروط في الفرد فانه يطلق عليه اسم الناخب الاستراتيجي.

في إطار هذا الأنموذج تكتسي الحملات الانتخابية و ما يتصل بها من اتصال سياسي و دعاية أهمية بالغة، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي، هذا الاخير يفرض نفسه هنا كاداة للتفسير، و هو يرجع لتقليد مثله ماكس فيبر و شومبيتر، اللذين شبها التشكيلات السياسية الباحثة عن اصوات باصحاب المشاريع الاقتصادية الذين يبحثون عن الزبائن و المستهلكين.

و عليه، ركزت التحليلات الاستراتيجية اساسا على شروط العرض السياسي،فنجد اولا العبارات التي تحدد بموجبها رهانات المنافسة، اي اجابة عن تساؤل ما هي تلك الرهانات التي تستخلص من افكار الحملة و معطيات الظروف: البطالة،الفقر، مستوى المعيشة، الهجرة...الخ اما الثانية فتتمثل في بنية العرض السياسي التي تتجلى في عدد المرشحين، التشكيلات السياسية الموجودة، الترشيحات الموزعة، التحالفات المعلنة او القابلة للتوقع...[1]

ايضا، تدور اشكالية الناخب العقلاني كلها ايضا في راي Downs حول مفهوم الكسب القابل لان ياخذ شكلا ماديا، و هو يندرج ضمن منظور نظري اوسع و هو منظور الفردية المنهجية. لكن هناك من يرى ان هناك اشكالا اخرى من المكاسب الغير المادية و التي يمكن للناخب ان يحسبها، مثل متعة اتباع زعيم كارزماتي او متعة التماثل مع قضية كبرى ... لكن يرى داونز ان هذه الاشكال اقل قابلية للاختزال في مقاربة اقتصادية و تقود الى التساؤل حول عمومية الحساب العقلاني.[2]

لقد انتشر نموذج التحليل العقلاني في الولايات المتحدة الامريكية، و اتخذ شكلين اساسيين و هما:

–**الاول هو النموذج المكاني spatial للانتخاب** حسب *Downs* تتحدد منفعة الناخب من الانتخاب بمدى قربه من مراكز المرشحين في الرهان الانتخابي ، فخياره ينتج من مركزه في الفضاء N حيث انN يمثل عدد الرهانات. مثلا:اذا ما كان هناك رهاني الخوصصة و ارتفاع الاجر القاعدي المضمون، فاننا نستطيع قياس درجة تصديق هاتين السياستين من قبل الناخب من خلال سلم متدرج من

1–فيليب برو، مرجع سابق، ص.323

2–المرجع نفسه، ص324

0 الى 10، ثم موضعة الناخب في نقطة مثالية بالرجوع الى عدد النقاط التي تحصل عليها في هذين السلمين. ومن المؤكد ان الناخب سيصوت من اجل المرشح الذي يتموضع في الدرجة الاقرب من النقطة المثالية التي يكون فيها الناخب، و هذا بفضل المسافة ما بين مركزه الخاص في هذين الرهانين و تلك التي تمنح لكل مرشح.[1]

و بمقتضى هذا الاتجاه، تنطلق النماذج التوجيهية من الفرضية التي تقول ان الناخب لا ينتخب بالضرورة للمرشح الاكثر قربا من الوسط الاجتماعي الذي يكون فيه، و لكن لصالح الذي يبدو له اكثر قدرة على تغيير الاوضاع. بصورة اخرى يمكن القول انه توجد نقطة حيادية او *status quo* انطلاقا من ان الناخب يقيم الاتجاه المحتمل للتغيير ،كما ان التقييم الذي يجريه حول المرشحين لا ياخذ في الحسبان مركزهم من الرهان السياسي العام، و لكن من القوة الذي يمنحها لهم في تنفيذ التغيير.

-**الثاني و هو نموذج القياس الاقتصادي ecométrique** الذي يقيس اثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، مستوى الاسعار...على نتائج الانتخابات و شعبية الحكومة. وقد توضح ذلك اكثر مع اعمال عدد من الباحثين مثل *Michael leunis beck ,Gerald kraner* Morris *Fiorina* و اخرون. الفرضية المركزية لهذا الاتجاه كانت المسؤولية ،لان الناخب يضع الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية ،و يصوت على اساس ذلك. هنا عدة حالات تكون متوقعة ،فالانتخاب يمكن ان يكون استذكاري اذا ما تصرف الناخب حسب الانجازات المنجزة للمرشحين، او تكهني على اساس الانجازات المنتظرة، اذ انه يمكن ان يتصرف بشكل égotropique اذا ما اخذ في الحسبان حالته الشخصية، او sociotropique اذا ما اخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد و هو الشكل الاكثر شيوعا.[2]

اذا ما اردنا تقييم هذا النموذج فاننا نجد من ايجابياته [3]:

-يسمح لنا بفهم وجود المترددين: لان التحقيقات الانتخابية بينت وجود نسبة من المواطنين لا تعلم اذا

1- Larry M. Bartels, op.cit, p18.

2- Nonna Mayer, op.cit, p.p 21-22.

3-فيليب برو ،مرجع سابق،ص ص324-325

ما كانت ستذهب الى التصويت ام لا، هنا تلعب عملية الاستعلام عن المرشحين و كشف حسابات الحكام السابقين ،و ايضا درجة تاثير الحملة الانتخابية و مشاريع الاحزاب السياسية دور كبير في تحديد قرار الفرد.

-يمكننا هذا النموذج من فهم افضل لظاهرة التبخر الانتخابي التي تحدث مع كل انتخاب، انها حركية السلوك الانتخابي للافراد من انتخاب لاخر، و من حزب لاخر.

-ان حركية السلوك الانتخابي تعكس لنا مدى نضج الناخب و ميله للتخلص من قيود التضامنات الاجتماعية و الجماعة التي ينتمي اليها. و في نفس الوقت هي برهنة لوجود ميل لديه في الحكم بنفسه على برامج و انجازات المرشحين.

اما ما يؤخذ عليه ، فنجد ان هذا النموذج اهمل عوامل اخرى تدخل في عملية بلورة السلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية و قناعات الناخب الخاصة، و في عجزه عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي الى السلوك الجماعي و ما يتطلبه ذلك ، و لكن اهم ما انتقد فيه شيئين رئيسيين هما[2]:

-**المكانة المعطاة للخيار العقلاني:** اذ توجد العديد من الصعوبات التي تمنع الناخب من القيام ببناء خيار عقلاني سليم و كامل، مثل طبيعة المعلومات و مستواه الدراسي، تضارب المعلومات، و الازمات الاقتصادية...مما يدفع بنا الى القول ان هذا النموذج لا يمكنه ضبط كل الدوافع التي يمكن ان تدفع الناخب للانتخاب، كما ان معادلة التحليل ***تكلفة/مزايا*** تلعب دور، و لكن من ضمن عوامل اخرى.

- **اشكالية مفهوم السوق:**فالسوق هو مكان رمزي يلتقي فيه العرض (محترفي السياسة) و الطلب (هنا الناخبون) الذين يبحثون عن اشباع حاجات معينة. ان جاذبية هذا التعبير جعلت استعمال هذا المفهوم يتجاوز بشكل كبير محيطه الفكري الاصلي الذي جلب منه، و انتشر بصورة خاصة في علم الاجتماع السياسي الذي يستوحي افكاره من **بيير بورديو**.هنا نجد انه بالرغم من وجود علاقة ما بين السوق الاقتصادي و السياسي الا انه توجد سمات تميز كلا منهما. فمفهوم راس المال السياسي يشبه خيرات الانتاج الاقتصادي، الا ان موارد الشخص السياسية هي من دون شك في شكلها المادي قليلة و

1-فيليب برو ،مرجع سابق،ص ص324-325.

2-المرجع نفسه،ص325

يغلب عليها طابع التمثيل و التصور مثل الشهرة و الشعبية.

اضافة الى ذلك، يوجد تناظر غامض بين الطلب الاقتصادي و السياسي. فليس كل الناخبون في حالة انتخابهم يتوقعون تحسنا في شروط وجودهم المادية، و قد يمارسون حق الانتخاب فقط للقيام بدور المواطن الذي يستبطنونه، و قد لا يكونون مهتمين اصلا بالسياسية.

لكن مع ذلك، لا يمكن رفض مفهوم السوق السياسي ،لانه قادر على تكثيف المعنى بشكل تقريبي، و له الفضل في الاشارة الى الصفة التمثيلية السياسية.

خلاصة الفصل الاول:

تطرقنا في هذا الفصل الى معالجة الاسس النظرية و المفاهيمية و المنهجية اللازمة لكل دراسة حول السلوك الانتخابي.تتبع معالجتنا هذه من فكرة ان الانتخاب لا يجب ان يدرس فقط كآلية تقنية للوصول الى السلطة خالية من المحتوى و المضمون ، و انما لابد ان يدرس ايضا من خلال طبيعة السلوك الانساني الذي يطبع هذه الالية بمجموعة من الممارسات و الخصائص التي تختلف في الزمان و المكان.

من اجل ذلك، نجد تفاوت في الانتخاب و العملية الانتخابية بين الدول و المجتمعات بالرغم من ان الشكل قد يكون واحد، لكن المضمون مختلف باختلاف المجتمعات البشرية في سياقاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية. و عليه تصبح دراسة الانتخاب كآلية فقط، خالية من كل معنى سياسي و اجتماعي و ثقافي.

ان هذا التصور يقودنا الى القول ان السلوك البشري هو اساس علم السياسة، و افعال مثل طبيعة الحكم و الطاعة، الاقناع و التساهل، المساومة و التقاتل و الخوف، كلها تنفع في دراسة المواضيع السياسية اكثر من اسماء مثل السلطة و النفوذ، النزاع و الاعتماد و الحكومة. و عليه يبدو ان السلوك يأتي أولا، فالتعرف على طبيعة الحكم ياتي قبل الحكومة، و الخوف قبل العقوبة،الضغط قبل القوة، و الاقناع قبل النفوذ، و القتال قبل النزاع، و الايمان قبل العقيدة.

الفصل الثاني

الانتخاب عند الشباب في الجزائر بين السياق السياسي و الواقع الاجتماعي

ولد علم الاجتماع السياسي –كميدان للبحث السوسيولوجي– في اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها التفرقة واضحة بين ما هو سياسي و ما هو اجتماعي، و ادى ذلك بدوره الى توجه العلوم السياسية نحو مزيد من الارتباط بالسياق المجتمعي للتنظيمات و العمليات السياسية، بل انه قد اتجه نحو مستوى اصغر للظواهر السياسية عرفت باسم السلوك السياسي.

بالاعتماد على هذه الزاوية من التفكير، يرى العديد من الباحثين ان بحوث العلوم الاجتماعية هي دراسات تجري في سياق اجتماعي معين، و ينطوي هذا السياق على بعض القيم و موجهات السلوك، و هكذا تتبلور نظريات هذه العلوم ايضا في مجتمعات معينة، و خلال حقبات تاريخية خاصة باعتبارها تمثل جزءا من تصورات تاريخية و اقتصادية و سياسية و ايديولوجية، و يصبح على اثرها العلم الاجتماعي يهتم اساسا بمحاولة التوصل الى فهم و تحليل دقيق لمركب العلاقات الاجتماعية و الانسانية التي تشكل في مجموعها السياق الاجتماعي للسلوك و العمل.[1]

و يبدوا ان توجهات هذا الفصل لم تحد عن هذه الطريقة في تناول السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر، و ذلك بالانطلاق في دراسته من واقع السياق السياسي و الاجتماعي الجزائري، مع الاستفادة في نفس الوقت من التراث النظري و المعرفي المتوافر عن مسالة الانتخاب عند الشباب في الادبيات و الدراسات التي اجريت في انحاء العالم.

و عليه، يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث اساسية.يتناول المبحث الاول مسالة الشباب و انعكاساتها على دراسة الانتخاب في الجزائر.اما المبحث الثاني فيتطرق الى مسالة اوضاع البيئة السياسية المحيطة بالشباب و اثرها على سلوكهم الانتخابي، اما المبحث الاخير، فيتناول الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للشباب و اثره على سلوكهم الانتخابي.

1–محمد علي محمد، **اصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث**، ج2 (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985) ص7

المبحث الأول: مسالة الشباب و انعكاساتها على دراسة الانتخاب في الجزائر

ان القاء نظرة سريعة على الدراسات التي باشرها الباحثون حول ما يعرف بدراسات الشباب تجعلنا نقف على حجم التحول الذي حدث في الرؤية لهذه الفئة من المجتمع. فمن اعتباره كضحية للتحول الاجتماعي، خاصة في سنوات السبعينات ، نجد ان المقاربات اليوم تميل اكثر الى اعتبار الشباب كفاعل اجتماعي ، أي ان سلوكياته هي عبارة عن خيارات ، و ليس نتيجة لتحول في البنى الاجتماعية و الثقافية فحسب. و مما لاشك فيه ان هذا التغير قد مس ايضا نظرة الشباب للسياسة و الانتخاب. هذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: الشباب و نقد التصور البيولوجي للمفهوم.

يعتبر عامل السن من اولى المعايير التي استخدمت في تحديد مرحلة الشباب ، اذ يسمح هذا المعيار بتقسيم المجتمع الى شرائح عمرية تفصل بينها العوامل و الخصائص البيولوجية.و بهذا المنطق، يصبح الشباب مجرد مجموعة من الافراد ليس لها سن شبيه بالشرائح الاجتماعية الاخرى ، و هذا ما يميزها عن غيرها.

و عليه يتجه اصحاب هذا الرأي الى اعتبار الشباب فترة زمنية ، و هي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي و العقلي على نحو يجعل المرء قادرا على اداء وظائفه المختلفة. ان هذا المفهوم يستخدم اطارا بيولوجيا في الغالب، و يعتمد اساسا على فكرة النضج الجسمي و العقلي. فيرى ان مرحلة الشباب تبدأ بتخطي مرحلة النضج الجنسي، و بلوغ القدرة على التناسل وتيقظ الحاجة الجنسية .و يحدث ذلك عند سن الخامسة عشرة أو قبلها بقليل، وتغطي مرحلة الشباب مدة عشرة (10) سنوات تقريبا فتنتهي في الخامسة و العشرين أو ما حولها.[1]

في هذا الاطار، نجد ابرز المحاولات تتمثل في التحديد الذي قدمته الامم المتحدة عام 1985 فيما يتعلق بمرحلة الشباب ، اذ يشير احد الباحثين الى ان الامم المتحدة و لأغراض احصائية ، تحدد من هم بين اعمار 15–24 سنة بأنهم شباب دون الاخلال بتحديد الدول الاعضاء لهم[2].

1–عزت حجازي، **الشباب العربي و مشكلاته** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985) ص 27

2–السعيد بومعيزة ، مرجع سابق ، ص175

و منه، اعتمد الكثير من الباحثين على هذا المعيار في دراساتهم في تحديد مرحلة الشباب، و هذا بالرغم من عدم وجود سن محدد للبلوغ، فهناك من يحددها من سن 13 و حتى سن 21 سنة، و ثمة من يبدؤون بها عند سن 15 سنة و يصلون بها الى سن 30 سنة.كما يرى اخرون انها تغطي الفترة الممتدة من 17 و الى غاية 27 سنة[1].

هناك ايضا من حاول مقاربة مفهوم الشباب باعتباره مرحلة وسيطة من دورة حياة الانسان تقع بين سن الطفولة و سن الرشد. و تعريف فئة الشباب يمكن ان يتضح بتحليل هذين المفهومين اللذين يحيطان بها و يحدانها، و اللذين سيسمحان ، و لو بشكل نسبي، بتعريف الشباب و تحديد هذا الحقل.

لكن، الحدود بين الشباب و الطفولة ليست واضحة تماما ، فإذا كانت نهاية فترة الطفولة قد حددت قانونيا في سن 18 سنة ، إلا انها في الممارسة اكثر غموضا. فمعيار العمر نسبي و محدود ، حتى و ان مثلث مرحلة الطفولة المقدمات المنطقية لمرحلة الشباب.هذه الفترة تتوسع كليا من الطفولة الى المراهقة، و لكن محتوى و حدود هذه الاخيرة يختلف حسب الافراد و السياق السوسيو–ثقافي. [2].

اما فئة "الرشد" فهي تعرف كمجموعة اشخاص حققوا نموهم، وهي ترتكز على فكرة النضج، اي تحقيق النمو الكامل المرافق لعملية تسلم المسؤولية و تحملها.لكن يبدوا ان العلاقة مازالت مبهمة بين البلوغ و النضج.فعندما نستند الى السن بوصفه مؤشرا على البلوغ، فنحن لا نعرف ما اذا كان البلوغ يعني الرشد ، فذلك يشكل نقطة جدال لا تعود الى التباين في المرجعيات الاجتماعية و الثقافية الخاصة بكل مجتمع فحسب، بل الى علاقة سن البلوغ الذي يحمل مؤشرات بيولوجية، و سن الرشد بمعنى الاهلية و الشرعية اللتين تمنحهما الجماعة الاجتماعية للشاب الذي ينتمي اليها.و بالتالي فقد نجد شابا في الثلاثين من عمره يخضع في اسرته لمن هم اكبر منه، و قد نجد شابا في الثامنة عشر من عمره يعتبر سيد المنزل[3].

ان هذه الصعوبات التي يطرحها المعيار البيولوجي دفعت الباحثين الى القول بان تعريف الشباب لا يمكن ان يرتكز فقط على اعتبارات بيولوجية او سلوكية مرتبطة بالعمر، فالمتغيرات التي يمكن ان

1–السعيد بومعيزة، المرجع نفسه، ص.175

2–Emilie de Bonneval, op.cit, p30.

3–مصطفى مجاهدي، مرجع سابق،ص76

يتضمنها اكثر اتساعا و تعقيدا ، لان السياق الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الذي يعيش فيه الافراد يحدد مراحل الحياة العمرية ، و من اين تبدأ و تنتهي كل مرحلة.

فالشباب يمثل حقيقة اجتماعية اكثر منها بيولوجية، و معنى ذلك ان هناك اتجاها اخر يأخذ بمعيار النضج و التكامل الاجتماعي للشخصية ، و يميل اصحاب هذا المعيار الى تحديد مجموعة من المواصفات او الخصائص التي تطبق كمقياس على افراد المجتمع ، بحيث نستطيع ان نميز الشباب عن غيرهم من الفئات بغض النظر عن مرحلة العمر[1].

بهذا المنطق، تصبح مرحلة الشباب محل صراع و خلاف في مختلف المجتمعات، لان الشباب ليس معطى اجتماعي، و انما هو مبني اجتماعيا من خلال التعرف على طبيعة الصراع بين الشباب و الشيوخ، خاصة و ان العلاقة بين السن الاجتماعي و السن البيولوجي معقدة جدا.و عليه، لا يبقى حسب احد الباحثين سوى العودة الى التاريخ الاجتماعي للمجتمع، و هذا من اجل الكشف عن خصائص تطور مرحلة الشباب و فهم البناء او التشكل الاجتماعي لها[2].

و عليه، دفع عدم وجود اتفاق فيما يخص تحديد مرحلة الشباب بالباحثين الى تحديدها و تكيفها في اغلب الاحيان حسب طبيعة المشكلة المدروسة، او وفق اهداف المؤسسة المعنية بدراسة قضايا الشباب. فتحديد من هو طفل و من هو شاب يختلف باختلاف المجتمعات و الثقافات، و على رأي P. Bourdieu فان "**التقسيم بين الاعمار هو عمل تحكمي. وهنا نجد مفارقة باريتو Parito عندما قال بأننا لا نعلم ما هو العمر الذي تبدأ فيه الشيخوخة كما لا نعلم اين هي النقطة التي تبدأ فيها الثروة. و على اي حال ، الحدود بين الشباب و الشيخوخة هي موضع صراع في كل مكان**"[3].

من ثم، نجد معظم الدراسات اليوم تميل الى تحديد بداية مرحلة الشباب و نهايتها وفقا لعدد كبير من المعايير التي من مجتمع لآخر ، و قد تلجا –كما كان الامر في المجتمعات التقليدية– الى تتبع تطور

1–محمد علي محمد، **الشباب العربي و التغير الاجتماعي** (بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985) ص.ص.19–20

2– Kamel Rarrbo, *L'Algérie et sa jeunesse : marginalisation sociale et désarroi culturelle* ,paris , Harmattan, 1995, p29.

3–Pierre Bourdieu, op.cit , p143.

طقوس معينة، يتعين على المرء المرور من خلالها لكي يكتسب المكانة الاجتماعية المخصصة للشباب.ففي بعض المجتمعات التقليدية، نجد ان الانتقال من فترة الطفولة الى فترة سن الرشد تتم بسرعة، و هذا نظرا لقصر فترة الشباب التي يتم تجاوزها عادة بالزواج المبكر خاصة عند الاناث، و هذا ما دفع البعض الى القول بعدم وجود مرحلة شباب اصلا في هذه المجتمعات.

اما المجتمعات المتقدمة، فهي تعمل على ابراز و اطالة مرحلة الشباب، باعتبارها المرحلة الاساسية من عمر الانسان التي يتلقى فيها الفرد تربيته و اعداده لتحمل المسؤولية و الأعباء، و التي تتصل هي الاخرى بالنهوض بهذه المجتمعات و تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا[1].

ما يؤكد هذا الاتجاه اكثر هو ان النشأة الحديثة لفئة الشباب في الجزائر مثلا، و الثقافات الفرعية المصاحبة لها، لم تكن نتيجة لتقسيم زمني او بيولوجي للأعمار، و انما كان ذلك بفعل الازمات المتكررة التي عاشها هذا المجتمع، خاصة الاستعمار الذي دفع بهذه الفئة الى الواجهة الاجتماعية، هذا فضلا عن التطور الذي طرا على نظام التعليم، و الذي كان من بين اهم الاسباب الرئيسية التي جعلت الشباب يمثلون فئة اجتماعية لها وزنها في المجتمع.

هنا يرى P. Bourdieu ان كل حقل يملك قوانينه الخاصة المميزة له، و كذلك الحال فيما يخص الشباب، اي من اجل معرفة كيف تحدد وتقسم الاجيال يجب معرفة القوانين المحددة لعمل الحقل، و رهانات الصراع و التقسيمات التي تحتلها هذه الصراعات، و ما يجعل الرؤية اوضح هنا هو ان العمر معطى بيولوجي مستغل manipulé او مستغل manipulant ، و ان الحديث عن الشباب كوحدة اجتماعية او جماعة مؤسسة ممنوحة مصالح مشتركة، و ارجاع هذه المصالح لعمر محدد بيولوجيا يشكل استغلال مسبق واضح، و هذا ما يتطلب على الاقل تحليل الاختلافات بين الشباب.[2]

في الواقع ، التصور الصحيح عن الشباب ينبغي ان يأخذ في اعتباره هذين المعيارين في ان واحد، و من ثم يمثل الشباب في المجتمع فئة عمرية، تتسم بالعديد من الصفات و القدرات الاجتماعية و النفسية

1- سعد ابراهيم جمعة،**الشباب و المشاركة السياسية** (القاهرة:دار الثقافة للنشر و التوزيع،1984). ص.ص 18-19

2-Pierre Bourdieu, op.cit, p.p 144-145

المتميزة، و تختلف بداية هذه الفئة العمرية و نهايتها باختلاف الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السائدة في المجتمع.و هكذا يرفض هذا التصور الحتمية البيولوجية، و يحدد مرحلة الشباب على ضوء عدد من الخصائص المتكاملة. و ليست مرحلة الشباب في ضوء ذلك مرحلة منفصلة عن بقية مراحل العمر و خاصة مرحلة الطفولة و المراهقة، و انما هي امتداد لهذه المرحلة الاخيرة بالذات [1].

اذن، يبقى تحديد مرحلة الشباب مسالة تخضع لاعتبارات الباحث او المؤسسة و طبيعة المشكلة المدروسة، و نحن بدورنا نميل الى تحديد مرحلة الشباب في هذه الدراسة ما بين 15 و 34 سنة .لكن، و لخصوصية الدراسة، فاننا سنتناول بالدراسة الفئة العمرية الممتدة من18 الى 34 سنة، و هذا راجع لسببين على الاقل :

بالنسبة للسبب الاول فهو قانوني، اذ حدد قانون الانتخاب الجزائري سن 18 سنة فأكثر حتى يصبح المواطن مؤهلا للانتخاب. هنا تقول المادة 03 من قانون الانتخاب "**يعد ناخبا كل جزائري و جزائرية بلغ من العمر ثماني عشرة سنة (18) كاملة يوم الاقتراع...**" [2] .

اما السبب الثاني فهو مركب من ابعاد اجتماعية و سياسية و تاريخية مرتبط بخصوصية ظهور و تطور ظاهرة الشباب في الجزائر. فطول فترة الدراسة، و صعوبة الحصول على العمل الدائم و المناسب بعدها، ثم تأخر الزواج و غيرها كلها مظاهر توحي بازمة اقتصادية و اجتماعية عند شباب المدن خاصة.

في المقابل نجد الصورة السلبية التي بقيت في المخيلة الاجتماعية ،خاصة عند الاسرة الجزائرية تاريخيا، و التي ترى الشباب العاطل عن العمل او الاعزب هو شخص عديم المسؤولية، بل و مشكوك في أمره. و عليه توافق الازمة الاقتصادية و الاجتماعية مع هذا التصور التاريخي لمرحلة الشباب اديا الى طول فترتها في الجزائر، و هذا ما يدفعنا الى مدها الى غاية سن 34 سنة.

1-محمد علي محمد، مرجع سابق، ص24

2- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات،مرجع سابق، ص1

المطلب الثاني:الشباب في الدراسات الانتخابية.

تشير الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الانتخاب عند الشباب الى وجود انخفاض شديد في نسب المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة من المجتمع في اغلبية الدول ، و قد اثبتت ان هذا الانخفاض لا يقتصر على سياقات سوسيو–سياسية و اقتصادية معينة، كما انه لا يتوقف ايضا على نسق معين من القيم او النظم السياسية.و في الواقع، التحقيقات الميدانية التي اجريت في اوربا، كندا، الولايات المتحدة الامريكية و ايضا في العديد من الدول العربية بينت انخفاض في المشاركة الانتخابية عند الشباب مقارنة مع الاجيال الاكبر سنا.[1]

تقدم هذه الاعمال العديد من الاسباب التي يمكن لها ان تفسر تراجع نسب المشاركة الانتخابية عند الشباب، و التي يمكن تصنيفها في هذه الدراسة في اربعة عوامل رئيسية و هي: اثر السن او دورة الحياة ، الاثر الجيلي ،اثر المرحلة la période و اثر خصائص الثقافة السياسية الجديدة عند هذه الفئة من المجتمع.

1/دورة حياة الناخب :

يلعب السن دورا كبيرا في تشكيل نمط سلوكيات الشباب في المجتمع ، خاصة السياسية منها ، سواء كانت منتظمة او غير منتظمة. و يرتكز عامل السن على الفرضية التي تقول انه كلما كان الفرد اكثر شبابا كلما كان اقل ميل للسياسة و الانتخاب. هذا ما توصلت اليه الكثير من الدراسات الامريكية ، و التي اثبتت وجود علاقة بين مرحلة الشباب و انخفاض المشاركة الانتخابية ، اذ نجد ان النظرة التقليدية للمشاركة ترى ان نسب التصويت تكون متدنية في بداية مرحلة الشباب، و لكنها ترتفع تدريجيا في منتصف العمر و تنخفض مع الانتقال الى فئة كبار السن[2].

و الحديث عن السن يقود الى الحديث عن خصائص مرحلة الشباب المرتبطة بهذه المرحلة العمرية من حياة الانسان و اثرها على الانتخاب ، هنا يحاول Milbreth توضيح ذلك ، حيث يرى ان الاهتمام

1- Zarhouni Saloua, op.cit, *p* 14.

2- Dominic Duval, *recension des écrits sur la participation électorale*, Canada, Bibliothèque nationale du Québec, 2005, p56.

بالسياسة يتطلب من الاعين ان تكون موجهة للخارج ، أي القدرة على توجيه بعض الانتباه الى الاحداث التي تقع خارج الحياة اليومية المباشرة المهمة للمجتمع المحيط بالفرد.و لا يمكن انكار انشغال الشباب في اعمار العشرينيات و الغير المتزوجين خاصة بمطلبين شخصيين : مطلب الزواج و الرفقة مع الجنس الاخر، و مطلب العمل المناسب. هذه المطالب تكون غير متناسبة الى حد ما مع توجيه الانتباه الى الاحداث الاهم، و بمجرد الحصول على الرفقة المناسبة، و مع ما قد يصاحبها في العادة من عمل مناسب و مقبول ، يبدأ الفرد بالقيام بدور اكثر استقرارا في حياة البلوغ ، يمكنه ان يوجه اهتمامه الى امور خارجية و في اتجاه جديد. و هنا، يبدأ الفرد بتوجيه اهتمامه بالأحداث السياسية التي تجري حوله[1].

ايضا، حاول بعض الباحثين الاخرين تقديم تفسير اخر يخص تصويت الشاب الناشئ الذي يصل الى سن الانتخاب. يتمثل هذا التفسير في ان هذه الفئة تواجه موقفا مختلفا عن بقية الناخبين ، لأنهم يجدون انفسهم مضطرين الى اتخاذ قرارهم السياسي لأول مرة. فالناخب الجديد يجد نفسه امام مواقف و ضغوط متعارضة ،اذ لم يتكون عنده اتجاه و رأي معين بعد ، و هذا ما يفسر تدني نسب الاقتراع لهذه الجماعة في مختلف الدول ، خاصة و ان هؤلاء الشباب الجدد يعملون في الوقت نفسه على انشاء بيوتهم الخاصة ، و جيران جدد...و من ثم تصبح لهم ارتباطات و علاقات جديدة ، و هي الظروف التي تؤدي الى خلق نزاعات سياسية امام الشباب، و تدفعه الى التردد عندما يريد الادلاء بصوته[2].

لكن يبدوا ان عامل السن لا يعمل بطريقة ميكانيكية كما لو كانت درجة النضج الكبيرة هي التي تفسر تطور المواقف السياسية و الانتخابية. فقد وضح Annick Percheron مثلا ان فئة المنسحبين من الحياة السياسية لا تتركز في السنوات الاكثر شبابية للدخول في الحياة السياسية ، و لكن بالأخص في فترة 20-25 من العمر.و قد استنتج ان السن عامل اقل تأثير في تطور المواقف و السلوكيات من درجة الاندماج الاجتماعي و المهني للشباب ، فمرحلة 20-25 سنة هي مرحلة الحركية الجغرافية و الاجتماعية و المهنية المؤثرة على سلوك الشاب الانتخابي[3].

1- ريموند وولفينغز، سيفن رونستون،1980، **من يصوت**،ت:فؤاد سروجي (عمان:الاهلية للنشر و التوزيع،2007) ص77

2- محمد السويدي، مرجع سابق، ص.ص 157-158

3- Olivier Galland, *sociologie de la jeunesse : l'entrée dans la vie*, paris, Amand Colin, 1991, p179

في نفس السياق، يرى P. Bourdieu ان الشباب ليس مجرد كلمة تختصر في مرحلة معينة من عمر الإنسان ، و انما هو ثقافة ترجع الى تاريخ من التصورات.و تصور التاريخ هو مدمج في عملية البناء الرمزي للمجتمعات، حيث يشكل العمر البيولوجي للشباب ثقافة ، و يملك حتما تاريخ استعمال و تفسير مختلف ، و هو ناتج من تشكل السياقات السوسيو–تاريخيه ، لذا فمن الضروري العودة للتاريخ الاجتماعي لمفهوم الشباب من اجل فهم سلوكياته الحاضرة[1].

2/ الأثر الجيلي:

يتخذ مفهوم الجيل تعاريف و استعمالات مختلفة في العلوم الاجتماعية.ففي بعض الدراسات الحديثة، استخدم هذا المفهوم ليدل على العلاقات البيولوجية بين اجيال القرابة كالعلاقة بين جيل الاباء و ابنائهم،و في البعض الاخر، استخدم بمعنى تجمع لأفراد الذين جربوا نفس الاحداث في نفس الفترة الزمنية.اما في اغلب الدراسات السياسية ، فهو يستخدم بمعنى عصبة "Cohorte" او افراد ولدوا في نفس الفترة، و ان تجربتهم الجماعية تشكلت من خلال تعرضهم لظروف تاريخية فريدة ضمن مجتمع معين[2].

في الدراسات الانتخابية،تتصل فكرة الجيل بواقعة ان جيل او عدة اجيال يمكن ان تمتلك سلوكيات انتخابية و سياسية تختلف عن الاجيال التي سبقتها.في العموم، يحاول الباحثون اليوم من خلال استخدام مفهوم الجيل معرفة ما اذا كانت الاجيال الحالية اقل ميل الى التصويت من الاجيال السابقة عندما كانت في نفس السن[3].

هنا يرى **جون مارتن ليبست** ان الدراسات الانتخابية اثبتت وجود اختلافات اساسية في الولاء السياسي في اعمار مجموعات الطبقات الاجتماعية المختلفة، و هذه الاعمار المختلفة و الخبرة الحياتية المتصلة بها تؤثر على السلوك السياسي بطريقتين على الاقل[4]:

1–Kamel Rarrbo, op.cit, p33

2– محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق،ص48

2– Dominic Duval, op.cit, p53

4–جون مارتن ليبست، مرجع سابق، ص135

1-الاختلافات بين الأجيال، اي تلك الخبرة الخاصة بالمراهقين في ظرف تاريخي ما، و يترتب عليها وجهة نظر المجموعة العمرية كلها.

2-الفروق في الخبرات الاجتماعية المرتبطة طبيعيا بالعمر، مثل تلك الخاصة بسن المراهقة و النضج و الشيخوخة. مثلا في الطبقة المتوسطة هناك علاقة بين السن و العمل، اي كلما كان الفرد اكبر سنا كلما ترقى اجتماعيا.

و عليه، نجد ان مبدأ الجيل يفسر جزء من السلوك الانتخابي للفرد ، حيث ان الخبرات المشتركة في فترة معينة من العمر تخلق مفاهيم مشتركة حول الخبرات السياسية.هنا يركز العالم الالماني Karl Mannheim و هو يطرح اشكالية الجيل بمعناه البيولوجي و التاريخي و السوسيولوجي عما سماه باللحظة الجيلية التي تميز كل جيل، و هي لحظة تشكل تجربة جماعية لجيل معين تدفع به ليسلك سلوكيات معينة تجعله يختلف عن الاجيال الاخرى ، خاصة اذا ربطنا ذلك مع تشكل الحركات الاجتماعية. فإشكالية الجيل اشكالية مهمة، لابد من اخذها بجدية باعتبارها احدى المحاور الضرورية لفهم تشكل الحركات الاجتماعية و الفكرية الراهنة [1].

نجد في نفس السياق ايضا نظرية المشاركة عندMark Franklin التي روجت للتغيرات الجيلية. بحسب هذا الاخير،انخفاض المشاركة الانتخابية على المستوى العالمي يكون سببه ان الاجيال الحالية تصوت اقل من الاجيال السابقة. و قد اعتقد انه مثلما يشكل فعل التصويت او عدم التصويت عادة Une habitude ، فان الاجيال التي بدأت حياتها الانتخابية بالتصويت بصورة أقل، فإنها تواصل الانتخاب اقل من الاجيال السابقة، و هذا بالرغم من اثر دورة الحياة. و بحسب الباحث، يوجد عاملين يفسران انخفاض المشاركة في العالم: تراجع السن القانوني للتصويت و طبيعة الانتخاب[2].

عموما، انتشرت البحوث المنجزة عن الاثر الجيلي على الانتخاب بصورة كبيرة، لكن يبدوا ان الباحثين و ان اتفقوا على القوة التفسيرية لهذا العامل ، إلا انهم لم يركزوا كثيرا على الاسباب التي تحيط به. والواقع أنه مع التأكيد على حضور "صراع الأجيال" داخل الدينامية الاجتماعية بشكل من الأشكال، فانه

1-عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري** (الجزائر: منشورات شهاب، 2012) ص 13

2- Dominic Duval, op.cit, p55

يبقى من الوهم اعتماد هذه المقولة لوحدها كأداة لتفسير ولقراءة كل تناقضات الحياة الاجتماعية والسياسية.فتسييس مقولة الأجيال هو في الحقيقة تحريف لحقيقة الصراع السياسي و الاجتماعي ، الذي يكون مؤسس ايضا على صراع للمصالح المادية و للقيم الفكرية وللمشاريع المجتمعية.

3/اثر المرحلة la période على السلوك الانتخابي عند الشباب:

اذا كانت اثار السن تاتي من الظواهر التي تتخلل دورة الحياة مثل التمدرس،الخدمة الوطنية،دخول عالم الشغل، الزواج، تربية الاطفال و التقاعد...فان اثار المرحلة تنتج من احداث تاريخية فريدة تحدث اثارها على الذين يتعرضون لها بغض النظر عن سن الافراد الذين يعيشونها مثل التعرض لازمة اقتصادية كبرى او حرب او ما شابه ذلك[1].

يختلف مفهوم المرحلة عن مفهوم الجيل من حيث مدى و حجم التاثير الذي يخلفه على الافراد، فبعض الاثار الجيلية قد تكون مؤقتة و محصورة في جيل معين، اما بعضها الاخر فقد تكون دائمة و تستمر طوال حياة الجيل.مثال ذلك، الجيل الذي شارك في حرب التحرير الجزائرية. ما يميز هذه المرحلة هو التداخل الشديد فيما بينها، فحرب التحرير لها تاثير جيلي واضح، و لكن هذا التاثير قد تجاوز جيلا واحدا الى كل الافراد الذين عايشوا تلك الاحداث، و هنا يمكن ان نتكلم عن وجود لاثر مرحلة حرب التحرير[2].

في الدراسات الانتخابية، يستعمل اثر المرحلة عندما يلاحظ تاثر كل الهيئة الناخبة بتغير ما في مرحلة زمنية معينة. و قد استعملته Anne Muxel عندما تكلمت عن الموت الانتخابي للشباب، و الذين يتصفون خصوصا باندماج اجتماعي ضعيف، و هي تنطلق في تفسير ذلك من ان الشباب يظهرون اليوم الاكثر نقدا للمؤسسات والشخصيات السياسية، و لا يجدون في الانتخاب وسيلة تعبيرية مناسبة لأرائهم السياسية و اوضاعهم الاجتماعية. لهذا، لا يكون الشباب اقل تسيسا من بقية فئات السكان، فهم يملكون بكل بساطة الميل الى التعبير عن ارائهم بطرق اقل نظامية مثل المظاهرات و عرائض الاحتجاج....[3]

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق،ص48

2-المكان نفسه.

3- Marion Navarro, « *les comportements politiques : continuité ou oppositions entre les générations* », in : Regards croisés sur l'économie, n°7, paris, La découverte, 2010, p.p. 213-214

ايضا، و في نفس الاتجاه، يرى البعض ان سلوكيات الشباب و ان كانت في جزء منها مرتبطة بأثر السن، و لكنها مرتبطة ايضا بتطور كلي للمجتمع مثل صعود النزعة الفردية individualisme ،و التي تسببت في تغير العلاقة مع السياسة، خاصة برفض الانتماء و التعبير من خلال الاشكال التقليدية للممارسة السياسية مثل الانضمام للأحزاب و الالتزام النضالي داخلها ، و التي تكون تنظيمات راسية و تراتبية مشددة، و ما يؤكد هذا هو ان " **المميزات الاساسية التي تميز المواقف و السلوكيات السياسية عند الشباب اليوم هي عدم الثقة و الشك المتزايد ازاء الاحزاب السياسية، و حالة عدم الرضى عن المشاركة في اللعبة الانتخابية. هذه الظاهرة و ان مست كل طبقات العمر،إلا انها تمس بدرجة اكبر الشباب ، فالغالبية منهم لا تملك موقف مفضل حول الاحزاب و الطبقة السياسية**"[1].

هنا، يحاول السوسيولوجي Ronald Inglehart ان يفسر هذه الظواهر بإرجاعها الى عوامل بنيانية تتمثل في الانتقال من المجتمع الصناعي الى المجتمع الما بعد الصناعي، و الذي يتميز بتضخم القطاع الثالث في الاقتصاد و افول القطاع الصناعي و صعود قيم المتعة و ضد التسلطية التي احتوتها قيم ما بعد المادية، اضافة الى التعبئة الادراكية للمواطنين.لقد تميز ناخبو هذا المجتمع الجديد بأنهم اكثر تعليما و اكثر احتجاجا و اقل اعتماد على الاحزاب التقليدية و اكثر استقلالية في ممارسة السياسة[2].

بحوث اخرى حاولت ايضا حصر اثر الفترة في الرهانات التي تطرحها كل انتخابات.هنا تطرح عادة ثلاثة عوامل يمكن ان يكون لها اثر في دفع الناخب للانتخاب من عدمه. العامل الاول و هو طبيعة الانتخابات.فالملاحظ ان الانتخابات الوطنية (خاصة الرئاسية و الاستفتاءات) تعرف مشاركة انتخابية واسعة من قبل الكثير من الفئات الاجتماعية مقارنة بالانتخابات المحلية او الاقليمية.اما العامل الثاني فيتعلق بحدة المنافسة و الرهانات التي تطرحها الانتخابات، اذ كلما كانت المنافسة اشد، كلما كانت المشاركة اوسع.بالنسبة للعامل الاخير، فهو يتمثل في درجة التعبئة السياسية، و مدى قدرة الاطراف المشاركة على استخدام مواردها في تعبئة المواطنين للانتخاب[3].

1- Olivier Galland, op.cit, p 180.

2- Nona Mayer, op.cit, p21

3- Dominic Duval, op.cit, p. p 9-11

عموما، نجد قلة من الباحثين يهتمون بأثر الفترة، و السبب في ذلك راجع الى ان الاثر الجيلي يكون حاضر بقوة في تحاليل الباحثين، و يوضح ان جماعات الشباب المتلاحقة تتصرف بطرق مختلفة عن الهيئة الناخبة عموما، و لهذا كان البحث في عامل الفترة قليل نسبيا.

4/خصوصية الثقافة السياسية الجديدة عند الشباب:

توصلت الدراسات المختلفة الى وجود عوامل متنوعة تقف خلف تصاعد نسب الممانعة الانتخابية عند الشباب.من العوامل الاكثر استعمالا نجد اللامبالاة السياسية، عدم الاهتمام بالشيء السياسي، نقص المعرفة السياسية، ضعف حس الواجب الانتخابي و الوطني، تدهور صورة السياسة في اعين الشباب، ضعف الاتصال بين المواطنين و الاحزاب و المرشحين، توظيف اسباب غير سياسية لتبرير عدم الانتخاب مثل واقعة التغيب عن مقر الدائرة الانتخابية يوم الانتخاب، مشاكل التسجيل او الحركية الجغرافية، عدم العلم بفترة او مكان الانتخاب، احوال الطقس...[1]

كل هذه العوامل دفعت العديد من الباحثين الى التحدث عن ظهور ثقافة سياسية شبانية جديدة لا تشجع على المشاركة السياسية النظامية (الاشكال التقليدية) عن طريق الانتخابات و الاحزاب السياسية ، و تفضل المشاركة في السياسية بطرق مباشرة ، اكثر استقلالية و غير نظامية (اشكال غير تقليدية) مثل: الحركات الاجتماعية، التظاهرات و الاحتجاجات و توقيع عرائض الشكوى...و هذا ما ادى بهم الى القول بعدم تسيس جيل الشباب اليوم.[2]

غير ان من بين الدارسين لمسالة الاجيال و السياسة من يرى انه ليس هناك عدم تسيس او لامبالاة و عزوف للأجيال الشابة عن السياسة، بل فقط حولوا اهتمامهم عن القضايا السياسية الرسمية، و توجهوا نحو قضايا اخرى غير تقليدية مثل قضايا البيئة و حقوق الانسان و التمييز العنصري و الجنسي... او ما اطلق عليه باسم الحركات الاجتماعية الحديثة. هنا تقول Anne Muxel "**ان الشباب، و ان كان ظاهريا يبدو غير مسيس بسب عدم اهتمامه السياسي، الا انه يمكن تفسير قلة اهتمامه هذا بالتغيرات**

1- Milner Henry, *« La connaissance politique et la participation politique chez les jeunes Américains canadiens et Québécois »*, Institut du nouveau monde, Annuaire du Québec, 2008, p11

2-Bréchon Pierre, op.cit, p.p 1-5

التي اصابت البيئة السياسية، اذ اننا نجد تغيرات في التوازنات الجيوسياسية، كما اننا نشهد ازمات اصابت الايديولوجيات السائدة. فالشباب دخل السياسة في ظروف مختلفة، و من الطبيعي ان يتبنى مواقف و سلوكيات تختلف عن الجيل الذي سبقه".[1]

لكن يبدوا ان صعود نظريات الفوارق الفردية و الاجتماعية ، و التي تطورت خصوصا في علم الاجتماع و علم النفس قد غيرت من هذه النظرة الشمولية الى موضوع الشباب ، و اصبح الحديث اليوم عن اللاتجانس الذي اصبح يطبع هذه الفئة، و بالتالي اختلاف تصورها و تعاملها مع الانتخاب و السياسة. فمن المفيد هنا أن نذكر أن الشباب ليس طبقة اجتماعية مستقلة بذاتها ، كما أن الانتماء العمري لفئة الشباب لا يعني تماما الانتماء إلى هوية سياسية خالصة. إن الشباب بطبيعته كجسم ديمغرافي مخترق بالتناقض السياسي و الفكري و الاجتماعي. و الشباب في نهاية التحليل، ليس كتلة متجانسة و لا طبقة اجتماعية و لا هوية اقتصادية نقية... إنه فئة اجتماعية مخترقة بالتناقض الاقتصادي و بالصراع الاجتماعي و الفكري و القيمي.

و عليه ، فإننا نميل في هذه الدراسة الى التعامل مع موضوع الشباب في علاقته بالانتخاب من هذا المنطلق ، اي كفئة اجتماعية غير متجانسة مع بعضها البعض ، و هذا ما قد يساعد في تفسير بعض من انماط الاستعمالات و التلقي مع ظاهرة الانتخاب، خاصة و ان انماط الاستعمال و التلقي هذه لا تأتي من عدم ، و انما تتشكل كأنماط و اشكال ضمن السياقات الاجتماعية و الثقافية المختلفة التي ينتمي اليها الافراد.و باعتبار ان الافراد لا ينتمون حتى داخل المجتمع الواحد ، الى الطبقة نفسها ، و الى النوع نفسه ، فأنهم لا يحملون بالضرورة الرؤى نفسها للأشياء[2].

1- Anne Muxel, op.cit, p

2-مصطفى مجاهدي،مرجع سابق، ص.7

المطلب الثالث: خصوصية نشاة الشباب في الجزائر و تأثيرها على سلوكهم الانتخابي.

نذكر في البداية بحقيقة هامة و هي أن الشباب ليسوا جماعة متجانسة يتفق أعضاؤها في خصائصهم. فلما كانت مرحلة الشباب تغطي فترة من العمر تزيد على عشر سنوات عادة، و في ضوء الاختلافات الهائلة أحيانا في الظروف التي يعيش فيها الشباب ويتأثرون بها ، فانه من الطبيعي أن يختلف الشباب فيما بينهم في ملامحهم العضوية و النفسية و الاجتماعية "**فالشباب ليس قطاعا راسيا متميزا يمكن دراسته و البحث عن قضاياه المتعددة بسهولة كما في القطاعات الراسية الاخرى في المجتمع، و انما هو قطاع افقي يتغلغل في كل القطاعات التي يتكون منها البنيان السكاني للمجتمع، و هذا ما يعقد من عملية دراسة فئة الشباب**"[1].

من هنا تبرز صعوبة تمييز خصوصية فئة الشباب في الجزائر و مدى تأثيرها على سلوكهم الانتخابي.في هذا الاطار ، نجد عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بدور الشباب كفئة اجتماعية فاعلة في التطورات و الاحداث و التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر ، و التي ساهمت في افراز اشكال من التغيير الاجتماعي و السياسي المميز لواقعها اليوم[2].

عموما، يشير الكثير من الباحثين الى ان الشباب في الجزائر لم يظهر الى الوجود كفئة اجتماعية متميزة إلا حديثا ، و بالتحديد من فترة 1930 و ما بعدها ، اذ انه قبل هذه الفترة ، لم تبرز الشبيبة كفئة متمايزة، و شبهت بالطفولة تمييزا لها عن مرحلة الرشد و النضج.

فالشباب كفئة اجتماعية متميزة ظهرت اجتماعيا نتيجة الازمة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تزامنت مع الانحطاط الاجتماعي و الحالة الديموغرافية للجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحول اقتصادي و اجتماعي في الفضاء الحضري ، خاصة بعد تحطم البنية الاقتصادية و الاجتماعية للأنظمة التقليدية و ظهور بعض من روح الشباب و الفتوة الذي سيطر تصاعديا على المخيال الاجتماعي الجزائري. تعزز هذا الاتجاه اكثر مع تطور التعليم في الاوساط الحضرية (و الذي فرضه الاستعمار كوسيلة لمراقبة و تاطير الشبيبة الصاعدة التي اصبحت تقلق

1- محمد سعد ابو عامود و اخرون، **السياسة بين النمذجة و المحاكاة** (الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2004). ص 201

2- محمد فريد عزي،" "**شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**"، مرجع سابق ،ص50

السلطات الفرنسية) تأخر سن الزواج، النزوح الريفي،و عملية التحضر المتسارعة التي ساهمت في البناء الاجتماعي لفئة الشباب ،و التي شكلت ايضا الاساس لكل الازمات التي تعيشها الجزائر من سكن و بطالة و عمل و تعليم و فقدان الهوية الثقافية و الدينية، و انتشار الادمان و الانحراف....لذا فقد تم تصور الشباب بأنه متمرد اجتماعيا ، و صنف في خانة الرفض و همش اجتماعيا[1].

لكن يبدو ان فئة الشباب قد بدأت تأخذ دورها كفئة اجتماعية فاعلة عندما تأكد دورها الاساسي في مواجهة الاستعمار، حيث استعمل الشباب هنا كواجهة للوطنية. فعند العودة الى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،نجد ان الشباب الجزائري كلف بمهمة تاريخية و ثقافية لإعادة تملك اسس الشخصية الثقافية الجزائرية، و هذا ما يؤكد المكانة المحورية التي اخذها في خطاب عدة مدارس قرآنية للحركة الاصلاحية الاسلامية في مشروعها الثقافي. تعزز دور هذه الفئة اكثر بعد ذلك مع خوضها تجربة الثورة التحريرية و الكفاح المسلح، و بشكل جعل منها جزء لا يتجزأ من بنية خطاب السلطة بعد الاستقلال، و هذا باعتبارها الواجهة الوطنية ضد الاستعمار و الامبريالية العالمية و رائدة التنمية.

و عليه ظهر الشباب كمجموعة اجتماعية مناقضة للقوى الاستعمارية المسيطرة، و لما انخفضت كثافة هذه المعارضة بعد الاستقلال، ظهرت الشبيبة كجماعة غير مستقرة.مع ذلك،هذا لا يعكس تقليل من وجودها الاجتماعي و لكن بالأحرى اعادة تشكيلها الضروري. هذا ما حدث بالفعل بعد الاستقلال مباشرة، حيث ظهرت الشبيبة كمعارض للسلطة السياسية القائمة، خاصة بعد انقلاب 1965 و انطلاق مشاريع التنمية الوطنية التي همشت الكثير من الشباب.

فظاهرة النزوح الريفي تقوت بالسياسات الحكومية و مخططات التنمية الوطنية ، و التي افقرت الريف و غيرت من موازين القوة بينه و بين المدينة لصالح هذه الاخيرة ، خاصة من حيث تعداد السكان.لكن الخلل و التشويه الذي صاحب عملية التحضير هذه ادى الى اكتظاظ المدن و عجزها على تلبية حاجات و متطلبات هذه الاعداد الكبيرة من النازحين، و ادى الى تفاقم الكثير من المشاكل مثل ازمات السكن و البطالة و تأخر الزواج و الفقر و انتشار الاحياء العشوائية.... [2].

1- Kamel Rarrbo, op.cit, p43

2-عنصر العياشي،**سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر** (القاهرة:دار الامين للنشر و التوزيع،1999) ص15

اضافة لذلك، اصبح نظام تقسيم العمل الجديد الذي اصبح يميز المجتمع الحضري، و الناتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية و مخططات التنمية الصناعية و تعقد الحياة الاجتماعية بهذه المناطق يحتم على الفرد أن يمر بسنوات طويلة من الدراسة قبل أن يصبح مؤهلا لشغل عمل ما .و هذا يعني تأخير استقلاله اقتصاديا ، و اعتماده اكثر على عائلته. كما ان التغيرات التي طرأت على المجتمع الحضري في الجزائر لم يواكبها تعديل مواز في نسق القيم الاجتماعية و أساليب السلوك التقليدية، و التي تشغل فيها الحياة الأسرية مكانا بارزا فيها[1].

من هنا تبرز الخاصية الرئيسية لجيل الشباب اليوم، و المتمثلة اساسا في شعوره العميق برفض الكثير من ابعاد الواقع الذي يعيشه،اذ انه لا يستطيع معايشته او التعايش معه، لان هذا الواقع لم يعد يمثل امالهم الطموحة.فقد اصبح واقعا متخلفا بدرجة كبيرة عن العالم الذي يرسمونه لحياتهم.و لهذا نجد جيل الشباب غاضب و ثائر، و ان لهذا الغضب طبيعته الشمولية و الكلية، تلك التي لا تقبل التجزئة او انصاف الحلول، كما ان غضبه يتصل بالاجيال السابقة و التي لم تحقق له العالم الذي كان يتمنى ان يعيش فيه، و انه غاضب من المجتمع الذي يحبه كثيرا، و لكن لا يشعر بقوة الانتماء اليه.انه الشعور بالاغتراب، و هو يرجع الى وجود اختلافات واضحة بين مكونات نسق القيم عند الشباب و مكونات نسق القيم السائدة في المجتمع ككل[2].

فموقف الشاب اليوم هو موقف الإنسان المهمش، و هو شخص يقف على الحدود بين جماعتين أو حضارتين فرعيتين لا ينتمي بالفعل إلى أي منهما .فهو لم يعد يريد أن ينتمي إلى جماعة الأطفال التي تخطاها بفضل نموه و انفصاله عنها ، ولكنه لم يمنح حق الانتماء الفعلي لجماعات الراشدين بالرغم من تلهفه لذلك .و يجد الشخص الهامشي عادة نفسه غير مستقر ،حساسا يتردد بين الأضداد و يتأرجح بين التمرد و الخجل، مستعدا لان يتجه نحو مواقف متطرفة و نزعات عدوانية أحيانا ، و في صراع دائم بين القيم و واقع الحياة[3].

1-عزت حجازي، مرجع سابق، ص103

2-سعد ابراهيم جمعة، مرجع سابق، ص.ص. 12-13

3-عزت حجازي، المرجع السابق، ص97

و عليه، و في خضم هذه التغيرات الاجتماعية العميقة التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، و التي افرزت فاعلين اجتماعيين جدد،و ايضا وجود طلبات اجتماعية غبر ملبات، عادت الشبيبة الى الواجهة الاجتماعية و السياسية ، اذ لم تستطع الدولة و الاحزاب و المجتمع المدني ان تؤطر هذه الجماعات الاجتماعية الجديدة، كما ان المؤسسات التقليدية لم تعد قادرة على تلبية تطلعات و طموح الشباب او التقليل من حدة احباطهم نظرا للتفكك الذي اصابها من جراء عملية التحديث[1].

و من هنا ظهرت ازمة جيل الشباب التي انتجت فئة جديدة من السكان لم تكن معروفة من قبل ، هذه الاخير شاركت في احداث و حركات احتجاجية سلمية و غير سلمية كان لها دور اساسي فيها، و هو الامر الذي دفع بها الى الواجهة الاجتماعية و السياسية.و لعل الحدث الاكثر اهمية و الذي يعبر عن هذا الدور بامتياز هو احداث 5 اكتوبر1988. فبالإضافة الى ارتباط هذه الحركات الاحتجاجية في الجزائر منذ بداية الثمانينيات بالعنصر الشباني،فالسمة الاخرى لهذه الديناميكية هو عنصر المدينة، لان إطار تجلي و نمو الدور الاجتماعي و السياسي للشباب هو المدينة[2].

كذلك، من ملامح شباب المدن في الجزائر الصراع مع الجيل الاكبر سنا نظرا لكيفية تصور هذا الاخير له، فابرز خصوصيات جيل شباب المدن تتمثل في انتشار ظاهرة رفض المعايير و القيم و السلطة و التوجيه الذي يمارسه الكبار، بل من اللافت للنظر ان هذا الرفض اصبح يمثل موقفا عاما موحدا،يظهر بصورة واضحة في مواقف عديدة. فجيل الكبار يتصور جيل الشباب كمجموعة من الصفات السيئة مثل اللامسؤولية و الطيش و عدم النضج و التمرد و الخروج عن الاعراف و التقاليد.... و الشباب كمرحلة لا تتصور إلا كنوع من مرحلة انتظار تتميز بالاتكال و الشك و التسكع و قلة الصبر، بل هي مرحلة غير معترف بها اجتماعيا[3].

هنا يرى احد الباحثين مثلا ان المجتمع لا يقيم اي اعتبار لفئة الشباب المسماة " بالحياطة"(و هي فئة اجتماعية ظهرت كنتيجة للازمة الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر و التي استفحلت

1-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**، مرجع سابق،ص 55

2-المرجع نفسه، ص.ص 49-50

3-محمد علي محمد، مرجع سابق، ص82

مع نهاية الثمانينيات) بل و يحمل نظرة سلبية و سيئة عن هذه الفئة الاجتماعية من الشباب، اعتقادا منه بأنهم اناس لا نفع منهم، بل هم يشكلون عالة على المجتمع و مصدر خطر عليه، خاصة و ان نسبة كبيرة من هؤلاء "الحياطين" يتعاطون المخدرات و يشكلون تربة خصبة للانحراف و نمو الجريمة[1].

في هذا المقام، يرى الكثير من الباحثين ان دراسة التطور التاريخي لمفهوم الشباب و مضمونه الاجتماعي و السياسي في سياقات مختلفة يسمح لنا بفهم افضل للتمثلات الحالية له. فالتصور الحالي للشباب هو ثمرة تقاطع بين تصورات متعددة تركت اثار وجودها عليه، خاصة و انه كفئة اجتماعية شكلت موضوع لظهور تاريخي بطيئ[2].

باختصار ، نجد عدة عوامل موضوعية ساهمت بشكل مباشر في ميلاد جيل الشباب في الجزائر ، و التي كانت نتيجة للتحولات الاجتماعية و الاقتصادية العنيفة التي عرفها المجتمع الجزائري قبل و بعد الاستقلال، يأتي على رأسها تعميم التعليم في الطور الابتدائي و الثانوي، ثم تأجيل سن الزواج،المرور من نزوح ريفي الى عملية تحضر سريعة و غير متزنة، و اخيرا تأخر الدخول الى الحياة المهنية.

كما نجد في المقابل اسباب اخرى اجتماعية و سياسية. فمواقف و انماط سلوكيات شباب المدن في الجزائر كانت نتاج السياق السياسي و الاجتماعي الذي ميز تاريخ الجزائر،بحيث لا نستطيع ان نعزلهم عن هذا السياق. و بالتالي فان بروز فئة الشباب في الجزائر كانت رهينة الازمة السياسية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري منذ الاستعمار، ثم استمرت و استفحلت بعد الاستقلال ، مما ادى الى ظهور ما يسمى بالشباب.

1-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**، مرجع سابق، ص54

2- Kamel Rarrbo, op.cit, p34

المبحث الثاني: اوضاع البيئة السياسية و مكانة الانتخاب عند الشباب.

يعتبر التصويت تعبيرا يقوم به المواطن لإظهار مدى ولاءه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، فهو إما ان يقدم مشروعية للحكام تمكنهم من تطبيق القوانين ، أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام الحكم أو لسياسة معينة. و عليه، يأخذ الانتخاب هنا طابع سلمي، بحيث انه يغلق الباب أمام أي ردود فعل عنيفة.

لكن ، لا يذهب الناخب دائما للتصويت و هو يعتقد بأنه سيقرر أو على الأقل سيؤثر في القرارات الكبرى ، بقدر ما يفعل ذلك قصد إبقاء الاتصال بينه و بين السلطة القائمة ، أي انه يعبر عن وجوده داخل النسق السياسي و الاجتماعي. و عليه ، فالسلوك الانتخابي و ان ظل في جزء كبير منه مرتبط بالتجارب التاريخية و السياسية ، إلا ان هذا العامل ليس كافيا لتفسير اتجاهات السلوك الانتخابي ، و هذا لوجود عوامل أخرى تؤثر فيه.و حتى نصل إلى فهم السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر ، ينبغي علينا دراسة المجتمع الجزائري دراسة تحليلية ، أي دراسة في مكونات و قيم هذا المجتمع.هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا المبحث من خلال عرض بعض خصائص الثقافة و التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري ، و هذا قبل الانتقال الى طرح واقع اداء المؤسسات و النظام السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: الثقافة السياسية.

ان علاقة الثقافة بالسياسة معطى مهم يتوجب دراسته عندما يكون موضوعنا يدور حول السلوك الانتخابي عند الشباب، لان الافراد لا يتصرفون فقط وفقا لمصالحهم المادية او انطلاقا من موقعهم الطبقي او حسب قواعد يفرضها النظام السياسي، بل يفعلون ذلك ايضا انطلاقا من افكار و معتقدات و قيم و مواقف و تصورات يؤمنون بها.من هنا، شكل موضوع الثقافة السياسية حقلا مهما في النظرية السياسية و خصوصا عند المدرسة الامريكية في العلوم السياسية.[1]

ضمن هذا الاطار، نشير الى ان مفهوم الثقافة السياسية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسية، اذ ان ظهوره يرجع الى عام 1956 عندما استعمله العالم الامريكيG.Almond كاحد ابعاد

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق، ص129.

تحليل النظام السياسي، فكل نظام عنده يترسخ حول انماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، و بالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، أي انها جزء من الثقافة العامة للمجتمع و ان كانت تتسم بشيئ من الاستقلالية داخلها ،و يتم تناقل القيم التي تحويها الثقافة السياسية عبر عملية التنشئة السياسية، أي تلك العملية التي يتم بواسطتها ادخال القيم الثقافية لنسق القيم لدى افراد المجتمع، باعتبارها منظومة من القيم و الافكار و المعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع.[1]

انطلاقا من ذلك، يمكن تعريف الثقافة السياسية على انها "**مجموعة المعتقدات و القيم و المشاعر و انماط السلوك التي يحملها الفرد ازاء السياسة و الحكم في المجتمع ، و التي تعتبر هي الاخرى نتاجا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة ،و خبرات التنشئة الاجتماعية و السياسية التي تعرض لها الافراد من جهة اخرى**".[2]

يتضح من هذا التعريف ان الثقافة السياسية تمنح البنية و المعنى للمجال السياسي بنفس الطريقة التي تمنح بها الثقافة الانسجام و الاندماج للحياة الاجتماعية، و طالما ان السياسية تعني بشكل عام تسيير شؤون المجتمع، فانه لابد ان تتاثر بثقافة المجتمع الذي تقوم على امره، و الجزائر لا يمكن ان تحيد عن هذه القاعدة، اذ لا يمكن فصل السياسة عن الثقافة السياسية للمجتمع، و التي هي نتاج العوامل التاريخية و النظام السياسي و الاجتماعي.[3]

هنا، نجد ان الباحثين افاضوا في ذكر القيم المميزة للثقافة السياسة التي تؤثر على السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري.فقد ركز هؤلاء الباحثون على مجموعة القيم السلبية السائدة مثل تدعيم قيم الولاء للنظام السياسي و ليس للوطن ، و التركيز على اهمية الولاء للسلطة و الاذعان لها ، و ما يتبع ذلك من تغييب لقيم المواطنة و الحقوق المدنية و السياسية ، و قيم التأكيد على الرضا بالوضع القائم و عدم التطلع لتغييره ، هيمنة الايديولوجيا الشعبوية التي تمنع كل مبادرة مبدعة و حق الاختلاف و التباين

1- علي الدين هلال،نيفين مسعد،**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).ص .272.

2- عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة** (سعيدة: كلية العلوم السياسية، 2008).ص96

3-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق، ص.ص129-130.

مؤكدة الاحادية التعسفية ، عدم الاهتمام بالسياسة، الاغتراب و الصراع الشديد في الثقافة السياسية عند النخبة، تغذية قيم التعصب للفكر الاحادي و عدم تقبل الاختلاف و النقد و الحوار المبني على اسس موضوعية، تفشي قيم الجهوية و القبلية في تجنيد النخب السياسية و غيرها من الخصائص[1].

في المقابل، نجد قلة من البحوث التي تكلمت عن خصوصية الثقافة السياسية عند الشباب. فبالرغم من ان الثقافة السياسية تعتبر جزء من الثقافة العامة للمجتمع،إلا انها تتضمن بدورها على العديد من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الاجيال و البيئات.هنا نجد ان الكثير من علماء الاجتماع و السياسة يتحدثون اليوم عن مفهوم جديد و هو ثقافة جيل الشباب كأحد الثقافات السياسية الفرعية المميزة له في المجتمع[2].

ضمن هذا الاطار،نجد دراسات متعددة عن الثقافة و الممارسة السياسية في اوربا بينت تنامي ثقافة عدم الاهتمام بالسياسة و خاصة عند الاجيال الشابة. فسر ذلك بان الشباب يجد السياسة مملة و غير ذات صلة بحياتهم، كما انهم لا يملكون المعرفة الكافية بالسياسة و ليس لديهم امكانية الوصول للمؤسسات السياسية لاتخاذ القرار.تفسيرات اخرى لعدم الاهتمام بالسياسة المؤسساتية او الرسمية في الغرب يعزى الى تراجع الاشكال التقليدية للتنشئة السياسية مثل الاحزاب و النقابات.من بين الدارسين لمسالة الاجيال و السياسة من يرى انه ليس هناك لامبالاة و عزوف للاجيال الشابة، بل هم حولوا اهتماماتهم عن القضايا السياسية الرسمية، و توجهوا نحو قضايا اخرى غير تقليدية مثل قضايا البيئة و حقوق الانسان و التمييز العنصري و الجنسي...او ما اطلق عليه بالحركات الاجتماعية الجديدة.[3]

لكن، يبدو ان المنحى الذي اتخذته ثقافة الشباب في الجزائر جعلت من هذه الفئة تعبر عن حركة تختلف عن كونها فقط فئة عمرية ، اذ اتسم هذا المنحى بالمعارضة و الثورة على ما هو قائم و مستقر من انماط ثقافية تاريخيا ، بحيث اصبح ينظر الى هذه الثقافة على انها ثقافة مضادة ، شكلت مصدر العديد من الحركات الجماهيرية التي تستهدف دعم المعارضة السياسية.و قد تنامى هذا الاتجاه خاصة

1-ناجي عبد النور،"**أزمة المشاركة السياسية في الجزائر :دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية2007** "،في: http://www.univ-batna.dz/droit/index_fichiers/dr.nadji.pdf

2- علي الدين هلال،نيفين مسعد،مرجع سابق،ص 274

3- محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق، ص134

منذ سنوات الستينات و السبعينات، و ما شهدته هذه الفترات من حركات راديكالية ثورية في المجالات السياسية و الاجتماعية التي تزعمها الشباب على نطاق لم تعرفه الجزائر من قبل، و قد كانت هذه الحركات بمثابة محاولة للخروج عن سلطة الكبار، و خاصة عن معتقداتهم السياسية.

و عليه، تصبح الثقافة السياسية عند الشباب في الجزائر حصيلة للتطور التاريخي في اراءهم و مواقفهم السياسية ، و التي ارتبطت هي الاخرى بخصوصية نشأة هذه الفئة تاريخيا في الجزائر. فالتجربة التاريخية التي عاشها المجتمع خلال الفترة الاستعمارية ادت به الى انتاج قيم رئيسية على المستوى السياسي و الاجتماعي و الثقافي، اهمها اللاقانونية و معاداة الدولة في التعامل مع السياسي، بل طغت هذه النظرة حتى على مستوى السلوك الاجتماعي اليومي، اذ ترتب عن هذه التجربة ترسخ الرؤية المساواتية و الجذرية في التعامل مع السياسة، خاصة بعد تجربة حرب التحرير[1].

بعد الاستقلال، اعيد انتاج هذه الثقافة بشكل موسع من خلال المنظومة التعليمية و وسائل الاعلام الرسمية، و ايضا من خلال ممارسات النظام السياسي من خلال الحزب الواحد و الصراعات السياسية التي عرفها.هذا و ان تميزت الثقافة السياسية عند الشباب في بداية الاستقلال بتماهي identification مع النظام السياسي، خاصة بعد الدور الكبير الذي لعبته هذه الفئة اثناء حرب التحرير كطليعة لمواجهة الاستعمار و قائدة للكفاح المسلح.

لكن اولى بوادر المعارضة عند هذه الفئة للنظام ظهرت بعد انقلاب 1965، اذ برزت بوادر النقد الداخلي للنظام السياسي خاصة في الاوساط الطلابية اليسارية ، و بالرغم من القمع الممارس من قبل النظام ضد المعارضين ، إلا انه نجح في احتوائهم بمنحهم بعض المهام الايديولوجية و الثقافية. غير ان اشكال المعارضة للنظام لم تتوقف ، اذ اتخذت طابع شعبي هذه المرة ، و استمرت في الظهور مع اواخر السبعينات ، و بلغت ذروتها خلال فترة الثمانينيات مع احداث الربيع البربري 1980 ، و انتهاءا بمظاهرات 05 اكتوبر 1988.

لقد ترافق تصاعد هذه المعارضة مع وجود نظام سياسي قائم على اساس الاحادية الحزبية و على درجة عالية من التفكك و الانهيار نظرا لعدة عوامل مثل: وجود تباين اجتماعي كبير بين الافراد،الجمود

1-محمد علي محمد، مرجع سابق، ص80

السياسي على مستوى النخب الحاكمة،الاثراء الفاحش لأقلية محمية من قبل السلطة في مقابل تهميش و اقصاء غالبية افراد المجتمع خاصة فئة الشباب[1].

ترتب عن هذه الاحداث القيام بتغييرات سياسية حملت اسم عملية الانفتاح السياسي بين 1989-1991 ، و بالفعل حفزت هذه الاصلاحات الكثير من الفئات الشبابية على المشاركة السياسية ، و التي تمثلت خصوصا في التظاهرات السياسية الكثيرة الذي تزامنت مع ازدياد في النشاط الحزبي و الجمعوي ، خاصة من قبل الحركات الاسلامية.لكن ما حدث في شتاء 1992 غير من نظرة المواطن لسياسة الانفتاح ، اذ دخلت البلاد في ازمة سياسية و امنية خطيرة كادت ان تعصف بالبلاد، و هو الامر الذي ترسخ عنه اعتقاد عند الشباب بان السياسة امر معقد و خطير ، لا يمكن للمواطن العادي ان يفهمه او ان يخوض فيه [2].

و عليه انتشرت ثقافة اللامبالاة و السلبية السياسية عند المواطنين، خاصة بعد تجربتي الانتخابات التشريعية و المحلية 2002 و 2007، و اللتين عرفتا نسب مقاطعة كبيرة*. و قد كان هذا العزوف انعكاس لمواقف معينة اتجاه النظام السياسي تمنع الشباب من المشاركة ، مثل الاعتقاد بان النظام لا يستجيب لمطالبهم، و ان هذا النظام مطالب اولا بإصلاح الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين بدل ترديد شعارات الوطنية و الشرعية الثورية و التاريخية ، خاصة و ان هذا الجيل الجديد من الشباب ولد بعد الاستقلال ، و لا يعرف شيئا عن الثورة و مسالة الشرعية التاريخية و الثورية[3].

لقد كونت هذه الصيرورة التاريخية خصائص الثقافة السياسية الجديدة عند جيل الشباب ، و اثرت على تصوراتهم السياسية. فالأوضاع الامنية و ما رافقها من تدهور في الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي وصل اليها الشباب جعلتهم لا يهتمون بثقافة الحكم الديمقراطية التي اصبح ينادي بها النظام منذ 1989، بل ان البعض اصبح يتحدث عن لعنة الديمقراطية و التعديدية الحزبية و الانتخابات،

1-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**، مرجع سابق، ص57

2-المكان نفسه

*حيث بلغت نسبة العزوف الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2002 نسبة 55.7% و ارتفعت الى 64.3% بمناسبة الانتخابات التشريعية 2007.

3-عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون... استئذان** (الجزائر :منشورات شهاب، 2006) ص 12

و التي يمكن تفسيرها بما ميز هذه الفترة من عنف و اضطراب سياسي، رافقه انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي و الاقتصادي و ما نتج عنه من تدهور للاوضاع المعيشية.

ايضا عجزت الانتخابات كالية ان تقوم بنفس وظائف التجديد الجزئي في النخبة و خلق وسائط بين الدولة و المجتمع او محاولة لإضفاء الشرعية على المؤسسات كما كان الامر في عهد الاحادية الحزبية و الاستقرار النسبي للمؤسسات السياسية. هذا العجز تسبب فيه عدم وجود تفاهم بين الفاعلين السياسيين حول اهداف محددة للانتخابات التعددية ، بما ميزها من تجنيد شعبي واسع، سمح بتدخل قوي للشباب و الكثير من القوى الاجتماعية التي همشتها اللعبة السياسية الاحادية، و بما افرزته من تعدد في الفاعلين السياسيين المتمتعين بمستوى كبير من الاستقلالية و روح المبادرة.[1]

و عليه ، تظهر هنا اولى خصائص الثقافة السياسية الشبانية الجديدة بعد هذه التجارب السياسية التاريخية التي مرت بها الجزائر ، و هي الرغبة في الاستقلال عن االاشكال التقليدية للمشاركة السياسية مثل الانتخابات والاحزاب و النقابات، و عدم الخضوع لإستراتيجية التجنيد و التعبئة ، لذا نجد رفض لأساليب النضال الحزبي التقليدي مثلا ، في مقابل وجود حماس كبير لديهم في المشاركة الفعالة في المظاهرات و الاضرابات و الانترنت...لذا يطرح الشباب اليوم اشكال جديدة من النضال التي تعتبر حسب الباحثين اكثر فردانية، و تفضل الفعل السياسي المباشر ، و تسمح للفرد بعدم الخضوع للاستراتيجيات السياسية، بل انها تسمح له بالحفاظ على قدر من الحرية في التصرف[2].

ايضا ،التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري ادت الى نسبية الايديولوجيات،و كذلك الى فقدان الثقة في مشاريع التغيير الراديكالي و النخب التي حملتها. هذه الاخيرة لم تكن دون نتيجة على عملية بناء العلاقة مع السياسية، اذ نشهد اليوم نوع من الاحباط و خيبة الامل التي تلت تجارب الحزب الواحد و الايديولوجيات التي حملها مثل الوطنية و الاشتراكية، و تجارب الحركة الاسلامية في السلطة ايضا،و التي ادت كلها الى ازمات سياسية كارثية دفعت الشباب الى تبني سلوك الممانعة الانتخابية و السياسية، خاصة بعد الضوابط السياسية و القانونية الجديدة التي فرضتها السلطة من اجل غلق المجال

1- عبد الناصر جابي،"**الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار ام ركود؟**"، في : علي خليفة الكواري، **الانتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الاقطار العربية** مرجع سابق، ص86.

2- Anne Muxel, op.cit, p63

السياسي و التحكم فيه، مثل اعلان حالة الطوارئ و منع التجمعات و التظاهرات...[1]

اضافة الى ذلك ،التشوش الذي اصاب الانقسامات الايديولوجية، و النظرة المريبة للحكام،كان لها اثار متعددة على الشباب الذين دخلوا في السياسة، و الذين لا يستطيعون تعبئة المرجعيات السابقة، و لا تجربة عالم سياسي اكثر وضوحا مثل الذي عايشه اباؤهم " **فنسب عدم التسجيل في القوائم الانتخابية و نسب الممانعة ترتفع بصورة خاصة عند الشباب، و هذا الانسحاب من الحياة السياسية لا يعود الى موقف هيكلي بنيوي خاص بالشباب، او كنوع من اللامدنية [...] و لكن يعود بالأحرى الى الحالة الاجتماعية التي تخص شباب اليوم.فحالة الشباب الاجتماعية تمتاز بعدم الاستقرار، و تمنح شعور يقلل من الانتماء الى الجماعة.و اذا ما كانت اشكال الانخراط النضالي الحزبي تعرف اليوم تراجع كبير عند جيل الشباب، و خاصة تلك التي تكون متصلة بالأحزاب و النقابات، فان هذا لا يعني رفض لمبدأ كل الانخراطات، و انما هو قضية ترجع الى تراجع اشكال و اطروحات التعبئة**"[2].

نجد ايضا من خصائص الثقافة السياسية للشباب انهم يتأثرون بالقيم العمومية universaliste مثل العدالة الاجتماعية و المساواتية، و بالرغم مما يقال اليوم عن جيل الشباب بأنه جيل مستهلك، إلا اننا نجد في مواقفهم و خطاباتهم السياسية قيم اخلاقية التي تدعمت تاريخيا من خلال الايديولوجيات السياسية خاصة في عهد الحزب الواحد. فما ميز الثقافة السياسية في ظل الأحادية هو النظر إلى الدولة على أساس أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات، و المحرك الأساسي لعملية التصنيع و الراعي لحقوق المواطن و أنها عامل إصلاح للمجتمع، و هذا قبل ان تتغير النظرة اليها باعتبارها "خائنة " للمجتمع بعد فشل المشاريع التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و انتشار الممارسات اللاسياسية. فقد اصبحت الدولة تستغل المواطن عوض أن تخدمه، كما انها غير فعالة و بيروقراطية تساوم على حساب قيم الكفاءة و الجدارة[3].

و عليه، اصبحت نظرة الشباب و مواقفهم و قيمهم لا توافق مواقف و قيم الثقافة السياسية السائدة، و

1-Anne Muxel,ibid, p64

2-Olivier Galland, op.cit, p180

3- محمد بوضياف،"**الثقافة السياسية في الجزائر (1962-1988)**"، في: مجلة العلوم الانسانية،ع 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007، ص120

لا تنطبق على ما اصطلح عليه بالثقافة السياسية المشاركة*، بحيث ان هناك فئة عريضة من المواطنين الجزائريين لم تعد تقتنع لا بالانتخابات و لا بالمرشحين لها، و بالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في عملية المراقبة و التغيير و المحاسبة.[1]

غير ان هذا لا يعني البتة ان الشباب لا يملكون قيما و تصورات حول السياسة و النظام السياسي الذي يعيشون في ظله، اذ انه في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر، يؤكد الشباب على قيم و تصورات اخرى ابرزها العدل، النزاهة، المساواة، قيادة سياسية قوية...و قد ترسخت هذه القيم بعد انتشار الرشوة و الظلم الاجتماعي الذي قضى على هذه القيم.

و عليه، فان ما يريده هؤلاء الشباب اليوم هو اخلاقيات و قيادة سياسية قوية تتكفل بترقيتها و حمايتها، و تجدر الاشارة هنا الى ان فترات من تاريخ الجزائر قد عرفت انواع رهيبة من الفساد السياسي و الاداري (مثل قضية بنك الخليفة التي لعبت دورا حاسما في تنفير المواطنين من الانتخابات التشريعية 2007، و قضية سونطراك مؤخرا)، و الصراع السياسي حول المصالح الشخصية مما نفر الشباب من السياسية و كل من يمارسها[2].

ان ما يطفو في الثقافة السياسية عند الشباب ايضا هو استمرار لبعض القيم الثقافية الاساسية، فالمساواتية هي احدى هذه العناصر التي تؤكدها الكثير من الدراسات، ربما لأنها ثقافة تجذرت منذ عهد الاستعمار ثم ضخمت بواسطة الثقافة الشعبوية بعد الاستقلال. و لعل مختلف المظاهرات التي عرفها تاريخ الجزائر لم تكن مظاهرات جوع بقدر ما كانت مظاهرات تطالب بالعدالة و رفض للفروق الاجتماعية

---

* ميز "ألموند و نوبل" بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية و هي: **الثقافة السياسية الهامشية** Parochial Culture و التي تعني عدم الاهتمام و اللامبالاة بالنظام السياسي و ما يتصل به، هنا يعجز المواطن عن اصدار أي احكام حول السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم.**ثقافة الخضوع** The Subject Culture و فيها يدرك الافراد مختلف عمليات صنع القرارات السياسية و نوعية المؤسسات و مدخلات و مخرجات النظام، لكنهم يبقون سلبيين اتجاه النظام السياسي لأنهم يعتقدون بعدم إمكانية التأثير فيه.**الثقافة المشاركة** The Participant Culture التي يكون فيها المواطنون فاعلين و يشعرون بأنهم قادرون على التأثير في السلطة السياسية، و يعدون مثل هذا الشعور طبيعيا، و يدعوهم إلى التدخل و المشاركة في الحياة العامة. **انظر:** علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص.124

1- محمد حليم ليمام،"**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر:الاسباب و الاثار و الاصلاح**" ، في: مجلة المستقبل العربي ، ع391 ، سبتمبر 2011 ، ص 54

2-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران** ،مرجع سابق، ص61

و طرق توزيع الثروة الوطنية التي تكفل بها النظام السياسي. لكن المساواتية كقيمة ايجابية عليا هي الاخرى نتج عنها مضاعفات، على رأسها نجد رفض لقيم التنافس السائدة، حيث نجد ان هذه القيم اللاتنافسية قد وجدت مرتعا خصبا لها ضمن الفضاءات الاجتماعية الانتاجية و التعليمية، و التي تبنت بقوة هذه القيم التي اخذت تطبيقاتها طابعا سلبيا واضحا و معرقل لقيم العمل و النجاح الفردي [1].

ما يؤكد هذا الاتجاه هو اننا نجد في خطابات الشباب اليوم الحنين الى فترة السبعينات السياسية ، بالرغم من انهم لم يعايشوها، و يعكس هذا الخطاب الحنين الى دولة الرفاه و قوة اطروحات بناء الدولة الوطنية، هذه الاخيرة تزامنت مع وجود قيادة وطنية دعت بقوة الى قيم المساواة و العدالة الاجتماعية ، و هذا ما يفسر ربما جزئيا عودة الاحزاب الوطنية للحكم في المناسبات الانتخابية الاخيرة[2].

في الأخير، اضافت العولمة ابعادا جديدة على قيم الثقافة السياسية عند الشباب، و لا سيما في مجال العولمة الاتصالية ، حيث اصبح الشباب ينشطون في بيئة عالمية جديدة ، تتسم بقيم مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل تسعينيات القرن الماضي، و هي قيم تؤثر على انماط مشاركتهم في كافة مجالات الحياة ، و تلقي بنتائجها على كل المستويات.

فقد فرضت العولمة على الشباب متغيرات جديدة جعلتهم روادا للتغيير و ضحايا له في نفس الوقت، حيث نتج عنها تبلور ثقافة عالمية خاصة بالشباب، و زيادة في التفاعلات بينهم على الصعيدين القومي و الدولي ، مما ادى الى نمو قيم مثل الحكم الراشد و الديمقراطية كإحدى القيم الجديدة نسبيا في الجزائر.هذا بالإضافة الى ما انتجته العولمة من مشكلة في الهوية و صراع في الاولويات بين المحلي بما يوجد فيه من معوقات ، و العالمي بما يوفره من فرص و حالة عدم التأكد و بين قصور الاليات الوطنية للتمكين السياسي للشباب مقابل تطور الاليات عبر الوطنية[3].

لكن، و بالرغم من هذه القيم الثقافية الجديدة التي اصبحت تميز شباب اليوم، و التي كانت في جزء

1-عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة و المجتمع** ، مرجع سابق، ص65

2--محمد فريد عزي ، المرجع سابق ، ص 62

3-يوسف عنصر،"**مشكلات الشباب الجزائري:الواقع و التطلعات المستقبلية**" ، في : مجلة الباحث الاجتماعي،جامعة منتوري قسنطينة ، ع 10 ، سبتمبر 2010 ، ص 223

كبير منها نتاج لتطور تاريخي طويل ، إلا اننا لا نزال نلاحظ احتفاظ الشباب ببعض القيم الاساسية التي ورثها عن المجتمع الكلي. يأتي على راس هذه القيم مثلا نظرة الشباب للمرأة في المجال السياسي.اذ لا يزال حضور المرأة في المجال العام محتشم و ضعيف (في الانتخابات التشريعية لعام 2002 و 2007، لم تتعد نسبة ترشح النساء 6.9 و 8.3 % على التوالي من مجموع الترشيحات الاجمالية) بالرغم من النجاحات التي حققتها في مجالات الشغل و التعليم منذ الاستقلال. و هذا ما يعكس لنا الخصوصية الثقافية و التاريخية المحافظة للمجتمع الجزائري في نظرته للمرأة.[1]

1-عبد الناصر جابي،**الانتخابات التشريعية فالجزائرية:انتخابات استقرار ام ركود؟**،مرجع سابق، ص 82.

المطلب الثاني: التنشئة السياسية.

يتفق الكثير من علماء السياسية و الاجتماع على اهمية مفهوم التنشئة السياسية في تفسير السلوك السياسي و الانتخابي للفرد، و تنبع هذه الاهمية من فكرة ان جميع المجتمعات الانسانية تعتمد في تماسكها و تطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم و العادات و التقاليد التي تسود المجتمع،و هنا تتدخل عملية التنشئة السياسية في تكوين هذه الاراء و القيم و الاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لانتاج استجابات سلوكية محددة.[1]

لكن، ان كان هناك اتفاق على اهمية مفهوم التنشئة في الدراسات السياسية، الا انه لا يوجد إجماع على محتوى هذا المفهوم نظرا لعدم الاتفاق على محتوى مفهوم السياسة نفسه، حيث تتنافس نظريتان تحمل كل منهما تصورات مختلفة، فالأولى – انتشرت في الولايات المتحدة منذ الخمسينات– تفيد بأن هناك تنشئة سياسية محضة تقوم على آليات وقنوات خاصة تتم عبرها عملية النقل و التواصل. أما النظرة الثانية –تمثلها مدرسة علم الاجتماع النقدي– تعتبر أن السياسة ما هي الا المسمى الآخر للاجتماع و تنفي أن تكون هناك تنشئة خاصة بالسياسة، فهي تنظر إلى العلاقات السياسية على أنها لا تقتصر على تلك العلاقات و الأفعال المرتبطة بالمؤسسات و الصيرورات السياسية المحضة ، و إنما تتسع لكي تشمل عالم العلاقات الاجتماعية كالعلاقات بين الطبقات و نظام التراتب الاجتماعي ، آليات الصراع الاجتماعي الخ ... إذ تعتبر أن العلاقات السياسية بوصفها علاقات سلطوية توجد في ثنايا معظم العلاقات الاجتماعية.[2]

عموما، و لتجنب هذا الخلاف النظري ،فاننا سناخذ الاعتبارات الاتية لمقاربة هذا المفهوم في هذه الدراسة:

1– تدور فكرة التنشئة السياسية على ان الفرد يولد في مجتمع سابق على وجوده ، له قيمه و افكاره و مؤسساته ، و يحاول ان ينشئ هذا الفرد على هذه القيم و الأفكار .

1–سعد اسماعيل علي، **اصول الاجتماع السياسي** (بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1981) ص.141

2–محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق،ص.47

2- هي عملية لا تتم في فراغ، بل تتكفل بها عدة مؤسسات اجتماعية و سياسية حاملة لقيم المجتمع التاريخية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية. فبالنسبة للمؤسسات الاجتماعية القاعدية نجد الاسرة و جماعة الرفاق و المدرسة و المؤسسات الدينية و لدرجة ما وسائل الاعلام ، و هي تلقن الفرد ما هو اجتماعي ، و لكن لها اثار سياسية فيما بعد. اما المؤسسات السياسية فهي تهتم اساسا بتلقين الفرد القيم السياسية و نجد على رأسها الاحزاب السياسية و النقابات و مؤسسات الدولة و الى حد ما الحركات الاجتماعية[1].

3-تختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لاخر تبعا لاختلاف البيئة و الظروف الاجتماعية و السياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة الى حد كبير بطبيعة الكيان السياسي و ما يسوده من ايديولوجية و ما يتبناه النظام القائم من سياسات و اساليب في تنظيم الناس و توجيههم نحو هدف مشترك.هذا فضلا عن ارتباط عملية التنشئة ايضا بدرجة و طبيعة التغير الاجتماعي الذي نلحظه بوضوح في ذلك الصراع بين القديم و الجديد القائم في المجتمعات النامية التي تحاول ان تلحق بركب التقدم.[2]

4-ان التجارب التي تحدث في مرحلة الطفولة تلعب دورا هاما في تشكيل اتجاهات الافراد و توجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد،و يستمر تأثير هذه التجارب و الخبرات على الافراد طوال سنوات المراهقة و النضج . و لما كانت التنشئة لا تقف عند المراحل الاولى من العمر، بل انها تحدث طوال حياة الفرد، فانه يمكن القول ان كل ما يتعلمه الفرد و ما يمر به من تجارب طوال حياته ، من الطفولة و حتى سن الرشد ، يؤثر بدرجة كبيرة على مدى مشاركته السياسية[3].

و باخذ هذه العناصر بعين الاعتبار عند استعمال مفهوم التنشئة السياسية في هذه الدراسة ، يمكن القول بان مشاركة الفرد في الحياة السياسية و ان كانت تتوقف جزئيا على كمية و نوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها، الا ان مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد الى المشاركة

1- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص197

2-مولود زايد الطبيب،**التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع** (الاردن:المؤسسة العربية الدولية للتوزيع،2001) ص.2

3- محمد سعد ابو عامود و اخرون، المرجع سابق، ص198

السياسية ، و انما لابد ان يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي ، و هذا الامر يتوقف في الموضع الاول على نوعية خبرات التنشئة الاجتماعية و السياسية المبكرة التي تعرض لها هذا الفرد.

و عليه، يفترض علماء الاجتماع و السياسة ان التنشئة السياسية السليمة هي تلك التي تحقق وظيفة تدعيم النسق السياسي و المحافظة عليه ، لذا يعرفها Langton على انها "**الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل الى جيل، و هذه العملية تخدم المجتمع حيث انها تساعد على حفظ التقاليد و التعاليم و المؤسسات السياسية لذلك المجتمع**"[1]. كما يضيف اخر بان "**الاستقرار خاصية مرغوبة و ايجابية ، و التنشئة هي الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنظام السياسي و الثقافة و مدركا لها.اما اولئك الذين ينحرفون عن هذه الثقافة ، فهم افراد لم تفلح عملية تنشئتهم على نحو ملائم ، و هنا ندخل في خلل عملية التنشئة السياسية**"[2].

من هنا ، ينطلق المتتبعون للشأن الانتخابي الجزائري في تفسير نسب الممانعة السياسية و الانتخابية في المدن الكبرى خاصة ، أي بوجود خلل في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية. فحسب النتائج الانتخابية ، المناطق الاكثر ممانعة في الجزائر هي بلا منازع المدن الكبرى (الجزائر العاصمة ، تيزي وزو، البويرة ، وهران...)، حيث ان نسب المشاركة لا تتعدى في اغلب الاحيان 30% في هذه المناطق. ما دعم هذا الاتجاه اكثر هو ان نسب الممانعة هذه ليست مؤقتة و لا ظرفية ، بل نجد انها مستمرة ، و هذا ما يوحي بوجود خلل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية[3].

و يعزو هؤلاء الباحثون هذا الخلل الى التشوه الذي عرفته صيرورة التغير التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستعمار، ثم تسارعت وتيرتها بعد الاستقلال في كنف الدولة الوطنية ، و التي قادت مشروع تحديث مركزي و سلطوي غير مكتمل.فقد تميزت هذه العملية بالسرعة و اختلال التوازن ، حيث سببت اثار اختلالية على النسيج الاجتماعي في المدن ، اضافة الى انتشار حركة عمرانية غير منتظمة ، مما كان له اثار سلبية على انماط الحياة التقليدية للمجتمع، و بالتالي على مؤسسات التنشئة الحضرية ،

1-مولود زايد الطبيب، المرجع السابق، ص.11

2- هشام محمود الاقداحي،**علم الاجتماع السياسي** (الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009). ص327

3- Louisa dris-Ait Hamadouche, op.cit, p271

هذه الاخيرة التي تعتبر مسؤولة عن عملية الادماج الاجتماعي للأفراد في المجتمع الجديد[1].

في هذا السياق ، يرى Anthony Giddens انه من الصعب تعريف التغير الاجتماعي ، و ان تحديد أي تغير مهم يستلزم "**التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء ظاهرة او حدث او وضع ما على مدى فترة زمنية.و في حالة المجتمعات البشرية، فان علينا، اذا ما اردنا ان نعرف المدى و النواحي و العناصر التي تحدثها عملية التغيير في نسق ما ، ان نستقصي درجة التعديل التي تحدث في المؤسسات الاساسية عبر فترة زمنية محددة** "[2].

نفس النتيجة تم التوصل اليها بعد تتبع صيرورة التغير التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال، اذ لوحظ تصدع المؤسسات القديمة للانتاج و التبادل و الاستهلاك ، و تفككت العائلة الممتدة و اتجهت الاسرة النووية نحو الانتشار، كما ادخلت المدرسة و وسائل الاعلام انماط جديدة من السلوك، اهمها ذلك الفرد المنفصل نسبيا عن قبيلته و جماعته الاولى. و بالتالي بدات النظم و الادوار تعرف تغيرا كبيرا ، و خلقت رغبة للاستهلاك دون ان يقابلها نمو في القدرة الانتاجية.[3]

ايضا،ادت الهجرة الريفية الى اكتظاظ المدن ، و عجزت هذه الاخيرة عن تلبية الحاجيات المتزايدة للوافدين الجدد، مما ادى الى تفاقم الكثير من المشكلات مثل البطالة و التعليم و الزواج ، كما اصبح النمو الحضري العشوائي لا يوفر للفرد النازح البديل الامثل ، فالسكن كمرفق حيوي يحقق الكثير من الاشباعات الفردية انعدمت فيه هذه الميزة في الاحياء الغير المخططة، و اضحى السكن لا يمثل سوى مكان لإشباع حاجة النوم فقط ، الامر الذي يدفع بالشباب الى ان يبقى خارج البيت اطول مدة بعيدا عن الاسرة ، و هو ما يقلل من عمليات التفاعل الايجابي داخلها ، و بالتالي الى خلل في التنشئة الاسرية[3].

1- محمد فريد عزي، مرجع سابق، ص52

2-انتوني غيدنز،2001، **علم الاجتماع**، ت: فايز الصياغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص105

3- علي سموك،**اشكالية العنف في الجزائر: من اجل مقاربة سوسيولوجية** (عنابة: مخبر التربية و الانحراف و الجريمة في المجتمع، 2006) ص208

4-علي بوعناقة، "**الاحياء الغير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة الجزائر**"، في: مؤلف جماعي، **الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1999) ص 364

في نفس الوقت ، جعلت المشاكل و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر ، و تنامي الضغوط الديموغرافية ، و تدني مستويات الخدمات العمومية جماعة الانتماء الاولية مثل العائلة و الحي مثلا لا تفي بدورها كصمام امان للتنشئة ، و عليه ظهر تصدع في التكافل و الادماج الاجتماعي. و قد صاحب صيرورة تلاشي اليات التنشئة الاجتماعية التقليدية هذه بروز مؤسسات جديدة للتنشئة مثل الشارع ، و ظهور جماعات اجتماعية شابة جديدة كذلك ، اذ اصبح الشارع عوضا عن الحي مثلا هو الزاوية لنشاط هذه الجماعات الشبانية الجديدة[1].

عموما، ترتب عن هذه التحولات ميلاد وسط حضري جديد في الجزائر، و هو بصفة عامة وسط عاجز عن استيعاب وإدماج سكانه في النظام الحضري الحديث، كما يكشف من ناحية أخرى عن الصعوبات التي يواجهها هؤلاء من جهتهم في حياتهم الحضرية اليومية، خاصة إذا تعلق الأمر بسكان الأحياء العشوائية الملازمة للحياة الحضرية وظروف تنشئة أبنائهم. فالواقع الحضري في مدننا يكشف وضعية التنشئة الاجتماعية، حيث أشار المختصون في الكثير من الدراسات أن هذه الأحياء تعتبر وكرا للخارجين عن القانون وفضاء للمشاغبين و الباعة المتجولين و تجار الأرصفة ذات الأحياء الضيقة و غير المهيأة ، اضافة الى انتشار مكثف للسكن الفوضوي و الهامشية الحضرية و التدهور البيئي. كل هذه الظروف خلفت انعكاسات سلبية على التوازنات الاجتماعية. [2]

من هنا ، توصل الباحثون الى وجود علاقة وطيدة بين قيام الدولة الحديثة و نشوء المجتمع المديني citadin ، فالمدينة حاضنة الدولة و فضاؤها الاجتماعي التحتي ، و لا مجال لافتراضها خارج هذا الفضاء.اي ان درجة ازدهار قوة الدولة مرتبط بدرجة قوة المجتمع المديني.و اذا كان نشوء الدولة الحديثة في الجزائر قد ارتبط بانتقال حاسم نحو المجتمع المديني،و كان ذلك في وجه منه بأثر من ميلاد صناعة حديثة و طبقة عاملة و توسع للطبقة الوسطى و انتشار التعليم...فان تدهورها اليوم سببه تراجع الوجه المديني في الحياة الاجتماعية و السياسية،و التبدي (من البداوة)المتزايد لجوانب من تلك الحياة داخل النطاق المديني نفسه و للعلاقات الاجتماعية العامة.ان هاتين الظاهرتين (الانكفاء المديني و تجدد

1-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران** ، مرجع سابق،ص54

2-رضا سلاطنية،" **التنشئة الاجتماعية في الاحياء العشوائية**"، في: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، ع7، جانفي 2012، ص193

البداوة) تتكرسان اليوم في سياق عام من تفكك مؤسسات الانتاج (الزراعة و الصناعة معا) و القوى المنتجة ، و من اختفاء للطبقة الوسطى و تراجع كبير لأدوارها في الحياة العامة و في المجال السياسي على نحو خاص[1].

تظهر هذه النتيجية بشكل اوضح من خلال انه في خضم هذه التغيرات الاجتماعية العميقة التي افرزت فاعلين اجتماعيين جدد،نجد لا الدولة و لا المجتمع المدني و لا الاحزاب السياسية استطاعت تاطير هذه الجماعات الاجتماعية الجديدة ، اذ نجد ان الاحزاب السياسية المعترف بها و لجان الاحيان الرسمية لا تتمتع إلا بنفوذ محدود داخل المناطق الحضرية ، خاصة العشوائية منها.و عليه فان الفئات الشابة ، و هي الاكثر فعالية و تعبيرا عن الغضب ، تستعمل في كثير من الاحيان اسلوب الاحتجاج و النزول الى الشارع لحل مشاكل معينة[2].

ايضا، قاد خلل التنشئة السياسية الى خلل الهوية السياسية عند الشباب الناجمة عن تزعزع مؤسسات التنشئة التقليدية. و ازمة الهوية تعني "**تخبط الجماعة السياسية في تعريفها لنفسها و في تحديد شعورها الجماعي بهويتها الحضارية من منظور التاريخ.بمعنى هل هي امتداد للماضي ام ينبغي ان تكون انظارها متطلعة على المستقبل الذي يتجسد في الطريق الذي سلكه غيرها[...]و لعل احد اهم تجليات هذه الازمة يتمثل في حيرة الجماعة السياسية في اختيار النموذج الحضاري الذي تنشده في التحديث و التنمية الشاملة**"[3].

ما يبرز هذا الاتجاه اكثر هو ان الشخصيات الوطنية التي قادت الجزائر بعد الاستقلال امدت المجموعة الوطنية التي كانت في طور التكوين بمقومات مؤسسية اساسية ، هذه المقومات ترفض النظر الى المجتمع الجزائري على اساس التنوع و عدم التجانس الفعلي و التاريخي اللذين يطبعانه ، و اصرت على دمج المجموعة الوطنية ضمن هوية موحدة عبر حزب وحيد و ثقافة سياسية متسمة في جوهرها

1-عبد الالاه بلقزيز،**الدولة في الوطن العربي و أزمة الشرعية،في:أزمة الدولة في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011) ص 322

2- عابد بن جليد،"**كيفيات الادماج الاجتماعي في صيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية –حالة مدينة وهران**-"، في: مجلة انسانيات، السنة 12، ع42، اكتوبر/ديسمبر 2008، ص94

3- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص.ص 192-193

بالنزعة التوحيدية القسرية. لذلك ظلت الهوية الجزائرية حبيسة لعهود في رؤية مغلقة ،اعيد انتاجها بانتظام داخل الاسرة و المدرسة و وسائل الاعلام و المجال الديني الرسمي ،و على اساس مكونات ماضية و اسطورية لوعي الامة التاريخي[1].

من هنا، كانت عودة الشباب القوية للمؤسسات السلفية بمختلف تنوعاتها الثقافية مع فترة الانفتاح القصيرة (1989-1992) ، و التي بينت بجلاء فشل المؤسسات الرسمية التي اراد الفعل التحديثي ارساءها في وسط اجتماعي و ثقافي غير وسطها ، و مستعملا اياها كأدوات لإعادة تشكيل الحقل الاجتماعي وفق ارادة اقلية مهيمنة على الثروة و السلطة ، و منفصلة اجتماعيا على بقية الفئات الاجتماعية الاخرى.هنا يرى احد الباحثين ان" **اشكالية السلوك الانتخابي في المدن تتزايد تعقيدا مع ادخال المنظومة الثقافية الاسلامية و تداخلاتها مع بنية المدينة الريف ، و خاصة فيما يتعلق بنواحي التعددية و الليبرالية لمفهوم المجتمع المدني بحسب علاقته بالديمقراطية و الليبرالية و الرأسمالية الغربية**" [2].

و عليه، و مع انفجار الازمة السياسية في 1992 ، كان موقف الشباب متمايزا،فالعديد منهم التحق بالجماعات الاسلامية المسلحة في الجبال و اختار الارهاب للانتقام من الدولة و المجتمع ، و البعض الاخر رجع الى بيئته الاصلية بحثا عن الامن و سبل العيش.إلا ان تدهور مستويات المعيشة، خاصة عند الطبقات الوسطى بعد سياسات الانفتاح الاقتصادي، ادى الى تعاظم الشعور بالضياع و ازدياد الكثير من الافات الاجتماعية كالاغتراب و الانتحار،و المخدرات الجريمة...[3]

ان فشل التجربة الديمقراطية في الجزائر قيم على اساس تقدير خاطئ للأوضاع المتأزمة ، اذ اختزلت اسباب الازمة في فشل النموذج التنموي الاقتصادي ، في حين تم تجاهل الابعاد السياسية و الاجتماعية لها ، و التي مثلت الجزء الاكبر منها. فقد قرر النظام الخوض في تجربة ديمقراطية تعددية دون اعداد

1- علي سموك، مرجع سابق، ص212

2- متروك الفالح، **المجتمع و الديموقراطية و الدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002). ص 83

3-محمد فريد عزي، **شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**، مرجع سابق، ص56

مسبق للأفراد و تنشئتهم على اسس ثقافة ديمقراطية و تعددية. و انحلال و فساد النظام السياسي ، و ما صاحبه من تفكك اجتماعي قلب سلم القيم و المعايير،و التي انحلت هي الاخرى تحت ضغط التحولات السريعة التي مرت بها البلاد في فترة قياسية ، قاد الى ظهور ازمة على مستوى المؤسسات الاجتماعية ترتب عنها خلل في التنشئة الاجتماعية و السياسية للأفراد[1]

و عليه نصل الى ان سوء التسيير السياسي و اسلوب فرز النخب و العلاقات التي تقيمها فيما بينها، اديا الى ضعف المشروع الحداثي الذي حملته الدولة الوطنية ، و هذا ما افضى الى فقدانها لشرعيتها ، مما ادى بالسلطة الى اللجوء الى تدعيم ثقافة و تنشئة سياسية تستمد قوتها من بناء اجتماعي اصبح اليوم يثمن الولاءات الاولية و العلاقات الشخصية ، و هذا على حساب الولاء للوطن و سعيا منها الى تعويض الفراغ السياسي الذي تعيشه الدولة–الامة اليوم[2].

1–عنصر العياشي، مرجع سابق، ص10

2–محمد خداوي، "**الانتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الاولية و المد الديموقراطي**"، في : مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع 7، جوان 2012، ص 49

المطلب الثالث:العوامل التنظيمية للعملية الانتخابية.

يقصد بالعوامل التنظيمية للعملية الانتخابية في هذه الدراسة مجموع النصوص التشريعية و التنظيمية التي تنظم الانتخاب في دولة معينة، و التي تتضمّن في آن واحد نظاما، و نظما انتخابية مختلفة[1]. و عليه يكون من الضروري من الناحية المنهجية تحديد المقصود بالنظام الانتخابي و النظم الانتخابية في هذا العمل.

إن النظام الانتخابي بمفهومه الضّيق هو تلك التقنيات الرياضية التي تعمل على ترجمة الاصوات التي يتم الادلاء بها في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الاحزاب و المرشحون و المشاركون فيها، و يتم ذلك عن طريق اختيار طريقة لا تخرج عن العائلتين الكبيرتين المعروفتين في هذا المضمار، و هما نظام الأغلبية و نظام التمثيل التناسبي أو النظام المختلط الذي هو مزيج من الاثنين، فهو إذن تلك التقنيات التي تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد في المجالس المراد تشكيلها.[2]

أما النظم الانتخابية، فهي تعني تلك المجموعة من القواعد القانونية التي تنظم و تحكم المسار الانتخابي في مختلف مراحله، انطلاقا من التسجيل في القوائم الانتخابية و حق الاقتراع، الترشيحات، العمليات المادية للتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع و أخيرا إعلان النتائج و المنازعة المتعلقة بالعملية الانتخابية برمّتها .فنظام الانتخابات بهذا المفهوم أعمّ و أشمل، و هو الإطار الذي تتدرج فيه معالجتنا للنظام الانتخابي الجزائري، عند التعرّض بالتحليل لطرق تنظيم الانتخاب في القانون الجزائري.[3]

إذا ما انطلقنا من هذه النقطة ، يمكن القول ان النظام الانتخابي لم يشكل أي مشكل بالنسبة للسلطة خلال السنوات الثلاثين الاولى بعد الاستقلال ، اذ لم يكن يعني الانتخاب سوى الولاء و ضمان الشرعية للقرارات المأخوذة مسبقا في اعلى هرم الدولة.فالانتخاب كان خاليا من المحتوى السياسي ، و يستجيب

1-عبد المؤمن عبد الوهاب،**النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية:مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الاخوة منتوري قسنطينة-الجزائر-، كلية الحقوق،2006-2007، ص.4

2- اندرو رينولدز و اخرون،**اشكال النظم الانتخابية:دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات**،ت:ايمن ايوب،ط2 (ستوكهولم:منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،2010). ص.19

3-عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص5.

اكثر لمنطق زبائني و اجماعي. فبطاقة الناخب المختومة بختم رسمي تحمي الناخب من مضايقات الادارة ، بينما نجد ان بطاقة الانخراط في الحزب الوحيد (جبهة التحرير الوطني) شكلت احد العناصر الضرورية من اجل الوصول الى مناصب المسؤولية و الحصول على مكافأة مادية و رمزية.باختصار كان الناخب في وضعية خاضع sujet بسيط لا يمارس فعليا حقوقه و واجباته الانتخابية[1].

اليوم ، و بمناسبة التعددية الحزبية ، اصبح النظام الانتخابي يمثل رهان كبير بالنسبة للسلطة ، و هذا ما تعبر عنه القوانين الانتخابية المتخذة من قبلها ، و التي لا تهدف سوى لإبقاء النظام السلطوي.فعشية تبني التعددية الحزبية 1989، لم تقم المؤسسات الاحادية التي كانت تحت سيطرة حزب جبهة التحرير سوى بسن القوانين الانتخابية التي تضمن لها الفوز بالانتخابات المحلية و التشريعية ، و التي كان من المنتظر اجراءها 12 جوان و 26 ديسمبر 1991 على التوالي. و للتذكير هنا ، نشير الى ان نظام الانتخاب التعددي الاول الصادر بتاريخ7 اوت 1989 الذي اعتمد على نمط الاقتراع النسبي على القائمة مع افضلية الاغلبية في دور واحد قد تعرض لأكثر من تعديل تماشيا مع تطور الاحداث السياسية في تلك الفترة ،و لتستقر السلطة في الاخير على نظام الاغلبية بدورين الذي يفضل الاحزاب الكبيرة التي تتركز اصواتها في مناطق جغرافية معينة، و الذي كان الهدف منه الابقاء على النظام بقيادة حزب جبهة التحرير[2].

بعد نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية التعددية الاولى ،تزايدت اهمية النظام الانتخابي اكثر عند السلطة، اذ فاز حزب المعارضة الجبهة الوطنية للإنقاذ FIS بأغلبية المجالس المحلية و مقاعد البرلمان ، و ما رافق ذلك من التشوهات في التمثيل التي اظهرها النظام الانتخابي المعتمد*، و هذا ما اضطر السلطة الى التدخل بالقوة لإلغاء نتائج هذه الانتخابات ، و الدخول في ازمة خطيرة زعزعت اركان النظام و مؤسساته ، و هذا قبل ان تعاود التحكم في زمام الامور بعد الانتخابات الرئاسية 1995، و اجراء سلسلة من التعديلات السياسية للسيطرة على المجال السياسي بشكل كامل.

1-Louisa dris-Ait Hamadouche, op.cit, p 266.

2- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص149

*نقصد بذلك ان تشكيلة البرلمان لا تعبر عن التوزيع الفعلي للأصوات.فالأقلية التي يمكن ان تصل الى 49% من الاصوات ليس لها ممثلون في البرلمان، و فوز المرشح الذي نال 51% من الاصوات بالمقعد حسب قواعد هذا النمط من الاقتراع معناه ان اصوات 49% من الذين صوتوا لمنافسه لم تؤخذ بعين الاعتبار.

و عليه ، كان من اهم اولويات السلطة بعد اعادة سيطرتها على المجال السياسي تعديل قانون الانتخاب سنة 1997 ، اذ بالرغم من تبني نظام الاقتراع النسبي في دور واحد على القائمة المغلقة، و الذي يسمح بتمثيل كل الاحزاب السياسية التي حصلت على المعامل الانتخابي، إلا ان التعديل الذي مس خصوصا المواد 82 و 109 من القانون القديم فضل بصورة غير مباشرة الاحزاب الحاضرة في الادارة على حساب تشكيلات المعارضة.فقد فرض القانون اجراءات بيروقراطية طويلة و مملة من اجل المصادقة على استمارات المساندة ، و فرض ضمان الحصول على معدل حسابي (الحصول على 5% من اصوات الناخبين كحد ادنى) ، و هذا ما صعب الخيار الحر لبعض الناخبين و المرشحين،هذه العقبات تختفي بالنسبة لأحزاب الادارة.كذلك،تعديل قانون الانتخاب لم يمس المادة 88 التي تلحق عملية تشكيل لجان الانتخاب الولائية بوزير العدل الذي يعين فيها ثلاثة قضاة.و هذا ما ساهم بالإضافة لأحكام اخرى لجعل جهاز العدالة امتداد لسيطرة السلطة التنفيذية[1].

ايضا، من خصائص القانون الجديد ، انشاء و تعزيز دور اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات ، هذه الاخيرة التي ادلت بوجود عدة حالات تزوير في عدة مناسبات انتخابية ، لكن تقاريرها لم تؤخذ ابدا بعين الاعتبار من قبل السلطة. ففي انتخابات 1997 ، اعلنت اللجنة عن وجود عدة حالات تزوير ، و هذا الموقف سبب حركة احتجاج غطيت بصورة واسعة من قبل وسائل الاعلام ، مما ادى الى تشكيل لجنة تحقيق ، و لكن تقريرها لم يرى النور ابدا.

نفس الشيء حدث بعد الانتخابات التشريعية لعام 2007، و التي عرفت نسبة ممانعة كبيرة (64.3%) ادلت اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات بوجود حالات متعددة للغش ، و قد ذكر رئيسها السعيد بوشعير بالدليل عدة حالات مثل حشو صناديق الاقتراع و منع حضور المراقبين في بعض المكاتب... كما اكدت وسائل الاعلام الخاصة هذه الحالات ، لكن لم تتحرك السلطات العمومية لفعل أي شيء. اضافة الى ذلك،لم يلزم القانون وزير الداخلية المتكفل بتسيير الانتخابات بإعطاء كل المعلومات المطلوبة للجنة الوطنية. فسلطة التأثير المحتملة للسلطة التنفيذية (الادارة) حول سير الاقتراع كانت و لا زالت مصدر شك و ارتياب قبل كل استحقاق انتخابي[2].

1- Louisa dris-Ait Hamadouche, op.cit, p268.

2-ibid, p 266.

ايضا،تثار عدة قضايا على مستوى عملية تسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية،و في البداية يمكن القول ان عملية مراجعة القوائم الانتخابية تعد من الأهمية بمكان في تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة، ولذا يجب توفر نظام يسمح بتسجيل كل المواطنين المستوفين شروط التصويت، وأن يحول ذلك دون الإساءة باستعمال الحق الانتخابي من جانب الأفراد، والمجموعات صاحبة المصلحة الخاصة، و الأحزاب السياسية و الحكومات، إذ يعتبر وسيلة موثوق بها لبيان الناخبين من السكان، و في الواقع فإنه ليس من اليسير ضمان وجود نظام تسجيل جدير بالثقة، رغم أنه ليس من الصعب أن تقوم الدولة باستمرار وتلقائيا بتجديد سجلات الناخبين خاصة في ظل زمن العصرنة و التقدم و التكنولوجيا.[1]

ضمن هذا الاطار، نجد العديد من الانتقادات وجهت الى عملية احصاء و تسجيل الناخبين في الجزائر،و قد شمل هذا النقد تحديدا أوجه القصور في تسجيل الناخبين، ناهيك عن الأسماء المحذوفة التي ألقت بظلال من الشك في نزاهة بعض العمليات الانتخابية، وذلك من خلال المخالفات التي تحصل أثناء تسجيل الناخبين، كأن يحصل ناخب واحد على بطاقتين انتخابيتين، أو عدم تسجيل بعض المواطنين، أو نسبة المسجلين تفوق العدد المتوقع و الممكن من الناحية الإحصائية، أو عدم حذف الناخبين المتوفين، أو عدم حذف المنتقلين من دائرة انتخابية إلى أخرى..... [2]

يحدث هذا بالرغم من انه في الجزائر، وطبقا لقانون الانتخابات رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل12 يناير 2012 المتضمن قانون الانتخاب ، فإن المادة 6 منه تنص على إجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية بالنسبة لكل مواطن و مواطنة استوفى الشروط المطلوبة قانونا، و تعتبر عملية التسجيل في القوائم الانتخابية شرط ضروري و مسبق من اجل ممارسة حق الانتخاب، لذا، نجد انه خلال الانتخابات التشريعية و المحلية 2007 و 2012، قامت وزارة الداخلية بحملة توعية واسعة النطاق من اجل حث المواطنين على التسجيل في القوائم الانتخابية.

عموما، نتج عن هذه الممارسات ان الشك و الريبة لم ينقطعا عن الورود مع كل استحقاق انتخابي ، بل ان النتائج كانت تتوقع قبل اجراء الانتخاب و اعلان النتائج.فقبل الانتخابات الرئاسية 2004 ، لاحظ مولود حمروش- و هو رئيس حكومة اسبق-ان ميكانيزمات الغش كانت واضحة قبل الانطلاقة الفعلية

1- بارة سمير،**انماط السلوك الانتخابي و العوامل المتحكمة فيه:دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2006-2007، ص139

2- المرجع نفسه، ص140.

للحملة الانتخابية ، لان السلطة العسكرية اختارت للفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.اما عبد السلام علي رشيد،و هو رئيس حزب جديد غير معتمد يسمى السبيل ،فقد رأى ان تقنيات التزوير الانتخابي مختلفة و متنوعة.و من الان فصاعدا،لن يكون حشو صناديق الاقتراع ضروريا ما دامت الالة الانتخابية تعمل بشكل جيد ، و ما كان يقصده هنا هو انتشار لظواهر شراء الاصوات و الزبونية ، تدخل الادارة لصالح احزاب السلطة، الجهوية، العلاقات الشخصية... الخ.[1]

ان كل من هذه المخلفات من شأنها أن تؤثر في السلوك الانتخابي، لأنها تفقد ثقة المواطنين في النظام الانتخابي، وتساهم في نشر ثقافة معينة ترتبط باللاثقة و اللامبالاة، و من ثمة يكون لمصداقية نظام التسجيل في القوائم الانتخابية اهمية بالغة ،لأنه يلعب دورًا مهمًا في توطيد ثقة جمهور الناخبين بالنظام الانتخابي، و هذا يساهم في نزاهة عملية الانتخاب من دون إقصاء أو حرمان لأجزاء مهمة من السكان من التصويت، من جراء التلاعب في عملية التسجيل و في هذا السياق تساهم الأحزاب السياسية بدور جوهري في فحص القوائم المؤقتة وتصحيح الأخطاء فيها. [2]

على اثر هذه الممارسات و ما نتج عنها من تنفير للمواطن من السياسة ، اقدمت السلطات الجزائرية بمناسبة الانتخابات التشريعية 2012 ، و تحت ضغط التحولات الاقليمة ، على اجراء بعض الاصلاحات السياسية ، كان على رأسها تعديل القانون الانتخابي ، حيث ادخلت تعديلات تمثلث في:

1-رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 الى 462 نائبا.

2- زيادة التمثيل النسوي باشتراط تمثيل حصة Quota نسائية في كل قائمة حزبية، حيث ورد في المادة الثانية من القانون الجديد انه وجب الا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة او مقدمة من قبل حزب او عدة احزاب سياسية، عن النسب المحددة، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها: 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي اربعة، 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق خمسة مقاعد،و 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق اربعة عشر مقعدا، 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق اثنين و ثلاثين مقعدا، و 50% بالنسبة الى مقاعد الجالية الوطنية في الخارج.[3]

1- عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص.ص 104-105

2- بارة سمير، مرجع سابق، ص 141

3-خالد بوهند،" **الانتخابات التشريعية الجزائرية:تغيير ديمقراطي ام عودة الى نظام الحزب الواحد؟**"، في:المجلة العربية للعلوم السياسية، ع/37، 2013،ص11.

3-حدد القانون الجديد من خلال المادة 87 الحصول على نسبة 5% من الاصوات المعبر عنها، مقابل حصول القوائم الحزبية و الحرة على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني،أي ان توزيع المقاعد يكون بحسب نسبة الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة "البقاء للاقوى".في هذا الشان، نصت المادة ذاتها على ان القوائم التي لم تحصل على نسبة 5% من عدد الاصوات المعبر عنها، لا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية توزيع المقاعد.و يكون المعامل الانتخابي الذي يعتمد عليه في توزيع المقاعد في كل دائرة انتخابية هو حاصل قسمة عدد الاصوات المعبر عنها على عدد القوائم حسبما نصت عليه المادة رقم 86 من قانون الانتخاب الجديد.[1]

لكن يذهب المختصون على ان هذه الاصلاحات لم تمس النظام الانتخابي و الادارة الانتخابية التي مازالت تحتاج الى المزيد من التعديل و الاصلاح ، فهناك بعض المضامين تحسب لصالح هذه الاصلاحات مثل التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ، و استقلاليتها عن وصاية الادارة و وزارة الداخلية ، و ان تتكون من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ، و ايضا اعطائها صلاحيات البت في النزاعات بحيادية و مهنية[2].

انطلاقا من ذلك كله، يمكن القول من جهة ان السلطة السياسية التي قامت بتشكيل قواعد اللعبة التي تجري ممارسة الانتخابات في إطارها، غالبا ما تعرضت للنقد من خلال أنّ العوامل التنظيمية للعملية الانتخابية يمكن التلاعب بها بسهولة سواء للأفضل أم للأسوأ، و من جهة اخرى يلاحظ أنّ النظم الانتخابية التي طبقت لم تعط النتائج التي كانت تتوقع منها ، و يمكن رد ذلك الى انّ الآثار النّاجمة عن نمط انتخابي معين تعتمد إلى درجة كبيرة على السياق الاجتماعي و السياسي الذي يتم تطبيق هذا النّمط في إطاره.

1-خالد بوهند، المرجع السابق،ص12

2- عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و انعكاساتها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر** (قطر: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، 2012) ص 2

المطلب الرابع : اداء المؤسسات السياسية و النظام السياسي.

المؤسسات هي الحاضن الاساسي للنشاط المجتمعي في العالم المعاصر، و هي وعاء العمل السياسي بامتياز و مقياس للتنمية السياسية. فتقسيم العمل السياسي اليوم يقتضي وجود مؤسسات مختصة و متمايزة تقوم بادوار وظيفية متكاملة في العملية السياسية، كما ان نجاح المؤسسات السياسية يشترط المشاركة و الثقة من المواطنين الذين تمثلهم هذه المؤسسات.لذا، فان نجاح و فعالية هذه المؤسسات يتوقف في جزء كبير منه على مقدار الثقة التي يضعها فيها المواطنون.[1]

في مجال الدراسات الانتخابية،، يمكن القول ان نسبة المشاركة الانتخابية ترتبط في جانب منها بعناصر الاطار السياسي و المؤسساتي القائم ، و في جانب اخر برؤية القيادة السياسية لدور المواطن من خلال طبيعة التنظيمات الحزبية و الشعبية و المجالس النيابية المنتخبة و النظم الاعلامية المعتمدة.

فالمشاركة السياسية التي تنعم بها المجتمعات الديمقراطية الغربية ترجع في جزء كبير منها الى وجود الاطار الدستوري و المؤسساتي الملائم : الدستور ، الانتخابات الدورية ، التعددية الحزبية الحقيقية ، حرية الصحافة ، فعالية البرلمان ، اجهزة الحكم المحلي...الخ اما في الدول النامية بصفة عامة ، فإنها تعاني من ازمة مشاركة سياسية تعود جزئيا الى ما يعتري البناء السياسي من تشوهات و عدم استقرار،و يحدث هذا بالرغم من ان الكثير من هذه الدول قد تبنت من الناحية النظرية دساتير و مؤسسات سياسية منقولة عن الدول الغربية [2].

كنتيجة لذلك، نشير الى انه لا يكفي معالجة المؤسسات السياسية في الدول النامية (للتعرف على درجة دمقرطة هذه المؤسسات على الاقل) من زاوية القانون الدستوري وحدها ، بل ينبغي ان يتعدى ذلك الى دراسة واقع هذه المؤسسات و مكانتها الفعلية في النظام السياسي ،خاصة اذا ادركنا ان المؤسسات السياسية تمارس نشاطها و تنمو و تتغير من خلال السلوك الانساني للأفراد المكونين لها، و بالتالي فان اعتماد ذلك سيمكننا من تجنب جمود الاقتراب المؤسساتي في تحليل الظاهرة السياسية،و سوف نتحرر من الوصف الضيق للإطار الرسمي، و يتحول الاهتمام من الاقتراب الشكلي القانوني او المؤسسي الى

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق،ص149

2- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص186

التركيز على الديناميات السياسية و المعنى الاعمق للعملية السياسية، و هذا ما تم التوصل اليه في المرحلة السلوكية.[1]

بالرجوع الى حالة الجزائر، نجد انها لم تخرج عن الوضعية التي تميزت بها معظم الدول المتخلفة، و لو انها تتميز ببعض الخصوصيات التي تميز بناء السياسي في المجتمع الجزائري.فما يلفت انتباه الناظر للتجربة الدستورية الجزائرية امران.الاول هو انعدام الاستقرار في الاوضاع الدستورية ، اذ عرفت الجزائر منذ الاستقلال اربعة دساتير و تعديلات دستورية متعددة*. و الامر الثاني هو طول الفترات الاستثنائية او الانتقالية التي عرفتها الجزائر، و هي فترات عطلت فيها الحياة الدستورية تماما، نتيجة تجميد دستور قائم (الفترة الممتدة من اكتوبر 1963 الى 19 جوان 1965، و من جانفي 1992 الى نوفمبر 1995) او باستبعاد الدستور رسميا و فعليا (الفترة ما بين جوان 1965 الى غاية نوفمبر 1976)[2].

ان هذا الواقع المتميز بطول فترات عدم الاستقرار المؤسساتي (حوالي 17 سنة) لدليل على ان مسالة شرعية النظام السياسي لم تحل بعد بصفة نهائية و ملائمة في الجزائر ، و هو ما انعكس بشكل كبير على اداء المؤسسات السياسية و النظام السياسي ككل " **و لعل كثرة الاحتجاجات الشعبية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال بينت بصورة جلية ضعف و هشاشة المؤسسات الرسمية ، او ما يعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية ، و قدرتها على مواجهة المشكلات و التحديات، خاصة و ان هذه المؤسسات تتسم بالتضخم ، فضلا عن غلبة الطابع التسلطي عليها ، و ميلها الى السيطرة على المجتمع ، و انتشار الفساد السياسي و الاداري في اجهزتها و مؤسساتها بدرجات متفاوتة و تبعيتها الهيكلية للخارج**"[3].

1- نصر محمد عارف،**ابستيمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي- النظرية – المنهج** (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002) ص.206

*عرفت الجزائر منذ الاستقلال اربعة دساتير و هي:دستور 10 سبتمبر 1963 الذي جمد العمل به بعد 3 اسابيع فقط ، دستور 19 نوفمبر 1976،دستور 23 فيفري 1989، دستور 28 نوفمبر 1996.اما بالنسبة للتعديلات الدستورية فقد عرفت ايضا اربعة تعديلات و هي:تعديل 7 جويلية 1976، تعديل 3 نوفمبر 1988،تعديل 10 افريل 2002، تعديل 15 نوفمبر 2008.

2- صالح بلحاج، المرجع سابق، ص4

3- فتحي بولعراس، "**الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع35، 8/ 2012، ص14

عموما، يعتبر موضوع المؤسسات السياسية في الجزائر شاسع و معقد، يتعذر تناول كل جوانبه في هذا المقام، و هذا لارتباطه بالعديد من العوامل السياسية، التاريخية و الاجتماعية و الثقافية... لا يبقى امامنا في هذه الدراسة سوى تناول تلك الجوانب التي تعتبر على علاقة مباشرة بالانتخاب. هنا فضلنا التركيز على اداء المؤسسات المنتخبة ،الحكومة، الاحزاب السياسية، و التي يمكن ان يكون اداؤها ذو نتائج مباشرة على سلوكيات الناخبين.

1/ اداء الهيئات المنتخبة:

مما لا خلاف فيه ان الحكم النيابي يعد احد الابعاد الاساسية للديمقراطية التمثيلية ، و التي تقوم على اساس الفصلالتقليدي للسلطات ما بين تنفيذية و تشريعية و قضائية، على ان يتبوأ البرلمان بوصفه الجهاز المنتخب بحرية مكانة رئيسية في اية دولة ديمقراطية.فهو المؤسسة التي يتم التعبير من خلالها عن ارادة الجماهير،و يتحقق بواسطتها حكم الشعب نفسه بنفسه على ارض الواقع. و بوصف البرلمان وكيلا عن الشعب و يمثله في التعامل مع مؤسسات الحكم الأخرى ، فان مدى اتقان البرلمان لدور الوسيط هذا و مدى فعالية القدرة التمثيلية لديه، تشكل اعتبارا مهما بالنسبة الى كل برلمان ديمقراطي[1].

من هنا، تميل الكثير من الدراسات المنجزة حول موضوع الهيئات المنتخبة في الجزائر (خاصة البرلمان و المجالس المحلية) الى القول ان بيئة النظام السياسي لا تساعد ابدا على بناء هيئات منتخبة مستقلة تستطيع ان تؤدي وظائفها بكل استقلالية و فعالية.فالنخب الحاكمة في الجزائر لا تستطيع العمل في اطار ما يفرزه المجال المؤسساتي ، و تفضل التحكم في جميع مصادر الخطر التي قد تتأتى من البنى السياسية التمثيلية[2].

تأتي هذه الوضعية كنتيجة للتطور التاريخي لدور الهيئات المنتخبة في الجزائر منذ اول دستور 1963 ، حيث اصبحت مجرد غرف لتسجيل القوانين المقدمة من قبل الحكومة و منحها المشروعية القانونية و الشعبية.فالنصوص الدستورية تعطي صلاحيات واسعة جدا لرئيس الجمهورية، و ذلك على حساب

1- David Beethama, *parliament and democracy in the twenty-first century a guide to good practice*, Switzerland, Inter-Parliamentary Union, 2006, p.p 4-5

2-عادل عباسي، مرجع سابق، ص34

السلطتين التنفيذية و التشريعية. فالحكومة تابعة للرئاسة، و البرلمان مجرد غرفة رجع صدى لقرارات فوقية.و عليه، اذا كان الجهاز التنفيذي لا يحكم و الجهاز التشريعي لا يشرع بترسيم و تسييس مشاركة مختلف تيارات الراي العام، و بمساهمته في المعالجة السلمية لمختلف المشاكل، و بخاصة في الفترات الانتقالية، فان الانتخابات التشريعية تفقد معناها و شرائح واسعة من المجتمع تفقد ثقتها فيها. [1]

نفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة للهيئات المنتخبة المحلية (الولاية و البلدية)، اذ نجد ان البنية القانونية لهذه الجماعات تتميز بمركزيتها الشديدة في ممثليها المعينين من طرف السلطة المركزية ، حيث ينفرد هؤلاء باتخاذ اهم القرارات على حساب المجالس المنتخبة، و هو ما ابعد هذه المجالس نسبيا عن مؤشرات الديموقراطية التمثيلية و الادارة العامة، بل و قد ساهمت هذه الوضعية في تنامي ظاهرة البيروقراطية بمفهومها السلبي مما ادى الى تراجع اداء هذه الجماعات[2].

عموما، يرجع تقهقر اداء عمل الهيئات المنتخبة في الجزائر الى عدة عوامل نحاول تلخيصها في مايلي:

*استئثار السلطة الادارية المركزية بمختلف الصلاحيات على حساب الهيئات المنتخبة ، و التي تحولت فقط الى مجالس لتسجيل القوانين التي تبادر بها السطات المركزية و تزكيتها باضفاء الشرعية القانونية و الشعبية عليها. [3]

* القصور المسجل على مستوى الانتخابات التي اصبحت تفرز نوعية رديئة من النواب تتميز بمستوى تعليمي ضعيف ، اذ يوجد ما يقارب نصف عدد النواب لديهم مستوى ثانوي او متوسط ، و اغلبيتهم من التجار و المقاولين المعدومي المشروع السياسي و الاجتماعي. قصور نتج عن المنطق الزبائني الذي اصبح يحكم العلاقة بين النائب و السلطة.فعند النظر الى ظروف ترشح و انتخاب الكثير من النواب، و استكشاف العلاقة التي تربطهم بالسلطة المركزية من الاعلى، و بالمواطنين الناخبين من الاسفل، نجد انفسنا امام زبائن، و ليس امام نواب سياسيين. هذا فضلا عن طغيان معايير القبلية و الجهوية و العروشية و المال على الترشيح في العملية الانتخابية بدل الكفاءة و الاهلية[4].

1-اسماعيل قيرة و اخرون، مرجع سابق،ص153

2-المرجع نفسه،ص154

3-طارق عاشور، "**معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1997-2011) دراسة في بعض المتغيرات السياسية**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع43، 2012/4، ص 11

4- طارق عاشور، المرجع السابق، ص19

*غياب الثقافة السياسية الديمقراطية المساعدة على العمل البرلماني، اذ اننا لا نستطيع الحديث عن سلطة تشريعية تستطيع ان تؤدي وظائفها بكل استقلال و فعالية في ظل ثقافة سياسية غير مشجعة ، فلا النخب الحاكمة توفر ذلك المجال المفتوح الذي يسمح للبرلمان بإحداث ذلك التوازن بين ابنية النظام السياسي ضمن التقسيم الكلاسيكي لمبدأ الفصل بين السلطات ، و لا النائب يحمل بدوره من الجانب القيمي ما يمكنه من التعاون مع البرلمان لتعزيز سلطته و تمكينه من الاضطلاع بدوره على احسن وجه، و بالتالي، تصبح الثقافة السياسية عاملا معيقا لعمل البرلمان [1].

*غياب المعارضة السياسية الفعلية و الفعالة و القادرة على تحريك اليات الرقابة التي منحها المشرع الجزائري لهذه الهيئات في مواجهة بقية المؤسسات السياسية الاخرى ، و خصوصا المؤسسة التنفيذية.هذه المعارضة ساهمت السلطة القائمة بقدر كبير في القضاء عليها ، و هذا من خلال تحجيم و تهميش دور الاحزاب و الشخصيات السياسية القوية و البارزة باستعمال ترسانة من الادوات القانونية و النظم الامنية المحكمة .

*ضعف اداء هذه الهيئات خاصة المحلية منها نتيجة لنقص الامكانيات من جهة ، و لضعف المنتخبين المسيرين من جهة اخرى. هنا نذكر ان دراسة ميدانية في بلدية وهران اجريت حول المنتخبين المحليين في المجالس الانتخابية قد توصلت الى ان "**تجارب التسيير السابقة و السلبية للمنتخبين اوجدت صورة سيئة للمنتخب المحلي لدى المواطنين، و ادت الى فقدان الثقة في المنتخب المحلي كشخص محلي و سياسيي، و فقدان المصداقية في المنتخبين و العملية الانتخابية بصفة عامة..فالمنتخب المحلي السابق الذي لا تهمه الوعود التي قطعها للناس اثناء الحملة الانتخابية، و لا تهمه مصالح المواطنين التي هجرها منذ اعتلائه منصبا في البلدية، و هو الامر الذي افسد صورة المترشح النزيه حسب هذه الفئة من التصريحات، و افسد مصداقية خطابه اثناء الحملة الانتخابية و صوره كسياسي انتهازي لا يعرف الا " صوالحه" دون المصلحة العامة**"[2].

2/الحكومة:

الحكومة مؤسسة سياسية دستورية، تضم مجموعة من السياسيين الذين يحتلون مناصب حكومية كأعضاء للحزب الحاكم،و هي ايضا اعلى مستوى يمكن ان يؤثر على صنع القرار، بحيث يصدر عنها

1- طارق عاشور ،المرجع نفسه، ص28

2- حسن رمعون و اخرون،مرجع سابق، ص 86

اقوى القرارات السياسية التي تسمى بالقرارات الحكومية.[1]

بالنسبة لدورالحكومة في المجتمع،يمكن القول انه تطور جنبا الى جنب مع تطور النظرة لوظيفة الدولة ذاتها،حيث ان وظيفتها تطورت من دولة حارسة ينحصر دورها في مجرد توفير الامن الداخلي و الخارجي و اقامة القضاء الى دولة تتدخل في تسيير الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، خاصة بعد الازمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم الغربي منذ عام 1929 و بداية انتشار الفكر الاشتراكي الذي دعا الى تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق تملك وسائل الانتاج، و عدم الاقتصار فقط على ضمان الحقوق السياسية.[2]

لقد ترتب عن هذا التطور في وظيفة الدولة ان اصبحت الحياة اليومية للأفراد تتوقف في جزء كبير منها على أعمال الحكومات بصورة حاسمة. لذا،فان نجاح الحكومة في اداء هذه الاعمال بفعالية و كفاءة يعتبر احد المحددات الاساسية في بناء الثقة* بينها و بين المواطنين،و هو ما يساهم في ازدياد نسب المشاركة السياسية و الانتخابية للمواطنين.

هذا ما توصل اليه نموذج القياس الاقتصادي **ecométrique** في تفسير السلوك الانتخابي، و الذي يقيس اثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، مستوى الاسعار...على نتائج الانتخابات و شعبية الحكومة. وقد توضح ذلك اكثر مع اعمال عدد من الباحثين مثل Morris *Fiorina* *Gerald kraner, Michael leunis beck,* و اخرون. الفرضية المركزية التي ركز عليها هؤلاء كانت المسؤولية الحكومية ،لان الناخب يضع الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع ،و يصوت على اساس ذلك.[4]

فكرة المسؤولية الحكومة هذه تتاكد اكثر في الدول النامية،حيث قاد التخلف الذي تركه الاستعمار في

1-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،مرجع سابق، ص186

2-الامين شريط،مرجع سابق، ص103.

*يشير مفهوم الثقة السياسية الى اعتقاد المواطنين بأن الحكومة أو النظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، و المواطنون الذين يثقون في الحكومة أكثر عرضة للإمتثال للقوانين و يتابعون المبادرات الحكومية ، و أن الثقة السياسية تمثل التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، و يقوم هذا التوجه بناء علي التوقعات المعيارية للحكومة.**انظر**:

Marc J.Hetherington, Suzanne Globetti, *« political trust and racial policy preferences »*, in: American journal of political science, vol 46, n°2, April 2002, p.253

4-الامين شريط، مرجع سابق، ص103

جميع الميادين و ضعف الوحدة الوطنية، بالاضافة الى انعدام طبقات راسمالية وطنية قادرة على تحقيق التنمية الوطنية ان تتكفل الدولة الجديدة بمهمة تحقيق التنمية و العمل على الخروج من التخلف، و هو الشيئ الذي ادى الى قيامها بجميع الوظائف من جهة، و تعليق الامال عليها في تحقيق التنمية من جهة اخرى.[1]

هذا ما حدث في الجزائر بعد الاستقلال، فقد تمخض عن مؤتمر طرابلس 1962 اختيار النمط الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و مثلت الاشتراكية في البداية إلاطار الذي تتم داخله كل عمليات البناء الوطني و مواكبة التنمية الشاملة و التحول الاجتماعي، و من ثم فإن الدولة الاشتراكية من خلال ما تملكه من مؤسسات، هي الوحيدة التي يقع على عاتقها مهمة تغيير شروط الوجود الاجتماعي للفرد، و هو ما منحها حق الوصاية التامة على المجتمع الذي كان مدمرا بسبب الاستعمار، فتكفلت بتخطيط الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية و عقلنة إشباعها، و هذا في مقابل استحواذها على نمط التعبير السياسي للفرد من خلال حزب واحد.[2]

عموما، يستند الباحثون في الجزائر في تقييم الاداء الحكومي الى مقاربتين و هما:

1.2/المقاربة الاقتصادية:

من بين المقاربات التي وضعت لفهم الحالة الجزائرية كانت مقاربة الاقتصاد السياسي، و التي تعتبر ان جوهر الازمة يكمن في عجز الاقتصاد على توفير المصادر المادية اللازمة لبقاء و تطور المجتمع.هذا العجز على المستوى الاقتصادي يمكن رده الى الازمة البنيوية التي تعلقت بالخيارات التنموية للسلطة الحاكمة بعد الاستقلال. فقد ترتب عن اختيار النظام الاشتراكي ان اصبحت معظم النشاطات الاقتصادية للحكومة تميل نحو التركيز على تشييد البنى التحتية، تقديم الخدمات الاجتماعية، تنظيم حركة التجارة الخارجية، انتاج السلع و الخدمات ...و قد استطاعت الحكومة في البداية ان تغطي كل هذه الانشطة، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط خلال عقد السبعينات مما زاد من قوة و نفوذ الدولة في النشاط الاقتصادي، فصارت هي الطرف القابض لاعظم مقدار من الدخل و المنفق له، بعبارة اخرى، صارت الدولة هي محدد النشاط الاقتصادي و الصانع الاول لهيكل الاقتصاد الوطني.

1- Nonna Mayer, op.cit, p.p 21-22

2-الامين شريط، مرجع السابق، ص105.

لكن،ارتباط فعالية النشاط الاقتصادي للدولة بتصدير المحروقات تسبب بازمة حادة على مستوى الاداء الحكومي، خاصة بعد منتصف الثمانينات،حيث تسبب انهيار نظام أسعار المحروقات ومعه النظام الاقتصادي بتراجع مداخيل الحكومة، و هو الأمر الذي أدى إلى رفع الدعم الاقتصادي، و هذا ما ساهم بدوره في انخفاض مستوى المعيشة و تدني الخدمات، كل هذا أوقد الاضطرابات الاجتماعية منذ منتصف عقد الثمانينات توجت باحداث 5 اكتوبر 1988.[1]

ترافقت هذه الازمة بانعدام الحق القانونى فى المشاركة و التمثيل السياسي خلال هذه الفترة،حيث اصبح الافراد بلا حول ولا قوة فى مواجهة الحكومة التى اصبحت تضر بمصالحهم.اذ تعددت صور افلاس الادارة الحكومية و مستوياتها، حيث لوحظ تضخم اجهزتها و عدم مواكبتها للتحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،و تخلفها عن تنفيذ خطط الاصلاح الاداري التي تدفع باتجاه تحديث القوانين و الهياكل.هذا ما انعكس على ادائها، فما تزال الادارة العامة تعاني من مركزية شديدة في اتخاذ القرار و انجاز المهام، و ترتبط تلك المركزية ببيروقراطية ثقيلة،تتميز بطول الاجراءات و الروتين الاداري و التقيد بحرفية القوانين من جهة، و من جهة اخرى، تسيطر مظاهر خرق القانون، خاصة الادارة المحلية، التي صارت تفتقد الجوارية و القرب من المواطن.[2]

ترتب عن هذه الاحداث مراجعة الدولة لايديولوجيتها السياسية و الاقتصادية، فتنازلت في دستور 23 فيفري 1989 عن نمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد و ما صاحبه من انسحاب الدولة من الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية، و تبنت نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على دعم القطاع الخاص.كما تخلت عن نمط الحزب الواحد في التسيير السياسي لصالح التعددية السياسية.لكن، تطور الازمة الاقتصادية للدولة،و ما صاحبها من احداث سياسية خلال تلك الفترة،ادخل البلاد في دوامة من العنف، ترتب عنه تراجع في الاداء الحكومي و انحصاره في توفير الامن و تسيير الازمة السياسية.

2.2/المقاربة المؤسساتية:

يميل هذا الطرح في تفسير التغيرات التي حصلت خلال العقود الاخيرة الى التركيز على فشل المؤسسات السياسية و تسببها في الازمة، و هو يخص بذلك نظام الحزب الواحد و المؤسسة العسكرية و الجهاز البيرروقراطي.فمن وجهة نظر وظيفية، اصبحت هذه الاجهزة تعيق عملية التنمية السياسية بحيث

1-محمد بوضياف، مرجع سابق، ص.ص.117-118

2-محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص11

لم تعد تؤدي وظائفها المتمثلة في جمع و نقل الطلبات الاجتماعية و معالجتها، اي انها لم تعد قنوات فعالة بين السلطة السياسية و المجتمع، ، كما ان فشل التجربة الحزبية و النظام الانتخابي الذي صاحبه يعود الى أن الشروط المؤسساتية و السياسية لم تهيا لخوض تجربة تعددية الأحزاب.[1]

يستند هذا الطرح في تفسير ذلك على عامل الشرعية للازمة المركبة التي تعيشها البلاد.فغداة الاستقلال،اصبحت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، و ظل الجيش الضامن الرئيسي و الممارس الفعلي للسلطة، بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 ضد حكم احمد بن بلة، سيطر الجيش على السلطة بقبضة من حديد، و تشكل النظام بتحالف الجيش و الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) و الجهاز البيروقراطي الحكومي مشكلين نظام استبدادي ظل مغلقا عن المشاركة الشعبية.و ابقى النظام الاحادي على النزعة التسلطية حتى بعد اقرار الاصلاحات السياسية عام 1989، و هي تسلطية بثوب ديمقراطي.[2]

نتج عن هذه الوضعية ان اصبح المواطن الجزائري اليوم يطالب الحكومة بالشفافية في معاملاتها الاقتصادية،اتباع الاجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات و الوظائف ،و تفعيل اليات الرقابة الشعبية على انشطة الدولة.لكن ثمة تفسيرات تؤكد على ان الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري لا تشجع على تحقيق ذلك، فما دامت الدولة تسيطر على الجزء الأعظم من مداخيل البترول فانها لن تضطر إلى الوصول إلى جيوب المواطنين بواسطة الضرائب، و مما لا شك فيه ان الأنظمة السياسية التي تعتمد في اقتصادها على ضرائب مواطنيها مضطرة إلى تقديم حسابات لهؤلاء المواطنين عما تفعله بضرائبهم، بمعنى آخر أن يكون لدافعي الضرائب وسيلة لمراقبة صرف أموالهم، و من هذا المنطلق تاتي فكرة التمثيل التي تطورت في شكل برلمانات حديثة.[3]

3/ اداء الاحزاب السياسية:

يمكن القول بصورة عامة ان تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر عرف نفس المصير الذي عرفه

1-محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص.ص55-56

2- محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، ممرجع سابق،ص.14

3- محمد حليم ليمام، المرجع سابق، ص53

الانتخاب منذ الاستقلال ، اذ تميزت الاحزاب السياسية بالفراغ على مستوى الشكل و المضمون ، سواء من خلال علاقتها بالسلطة الحاكمة ، او من حيث بنية و طبيعة هذه الاحزاب نفسها.

فإذا ما بدأنا بعلاقة الاحزاب السياسية بالسلطة الحاكمة ، يمكن القول انها نتاج للتجربة الحزبية التعددية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية في اطار ما يسمى بالحركة الوطنية ، و التي لم تكن موفقة ، اذ انتجت صورة سلبية عن اداء الاحزاب و مدى قدرتها على تغيير الاوضاع ، و هو الشيء الذي اثبتته الصراعات و الازمات التي عرفتها الاحزاب السياسية و نخبها،مما اوصل الحركة الوطنية الى طريق مسدود ، و دفع بمجموعة من جيل شباب ذلك الوقت الى تجاوز مسالة الكفاح عن طريق الاحزاب ، و الخوض مباشرة في العمل المسلح يقوده تنظيم سياسي وحيد كوسيلة اكثر فعالية لمكافحة الاستعمار.

بعد الاستقلال، انتقلت هذه الصورة السلبية للأحزاب الى الأجيال اللاحقة، و التي لم تعش التجربة الحزبية التعددية. اذ اصبح العمل الحزبي مرادفا للبرجوازية و الفرقة ، و اتهم الحزبيون بأنهم المستفيدون من الاستعمار في عيون جماهير الشعب التي جندتها الثورة خارج اللعبة الحزبية. و قد تحولت هذه الصورة السلبية للعمل الحزبي الى مكون رئيسي في خطاب السلطة ، و الذي اعيد انتاجه الموسع عن طريق مؤسسات التنشئة: المدرسة و التلفزيون و التاريخ الرسمي....و عليه دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض احادية حزبية تعسفية ، مستفيدة في ذلك بالإرث التاريخي الثوري الذي حول حزب جبهة التحرير الى التنظيم السياسي الوحيد المتمتع بالمصداقية و الشرعية الشعبية[1].

لكن يبدو ان انقلاب جوان 1965 ادى الى تراجع الدور السياسي للحزب ، اذ احتل موقعا ثانويا جدا داخل مؤسسات الدولة الاخرى التي سيطرت فيها الاجهزة الامنية و العسكرية في الواقع ، و ليتحول الحزب فقط الى مجرد اداة للتعبئة الجماهيرية لمشاريع النخب الحاكمة .هذا بالرغم من محاولات الشاذلي بن جديد خلال فترة الثمانينات اعادة دور الحزب في الحياة السياسية. في المقابل، يبدو أن الانفتاح السياسي في بداياته الأولى (1989–1992) لم يفض إلى نضج في العمل الحزبي، إذ انغلق النظام السياسي على نفسه بعد فترة قليلة من الانفتاح، وتشبث بفكرة السلطة المركزية الغير القابلة للتداول، مما جعل من الأحزاب السياسية تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو تشريعية

1–محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق،ص12

دون التنافس على السلطة المركزية.[1]

و عليه ، اتسمت العلاقة بين النخبة الحاكمة و الأحزاب السياسية في الجزائر بالتوتر و عدم الثقة من جانب السلطة ، و يؤكد هذا الوضع العديد من المؤشرات منها: محاصرة و تحجيم النشاط الحزبي بالقيود القانونية (خاصة بعد قانون الاحزاب 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997 و الذي فرض قيود قانونية كبيرة على عملية تشكيل الاحزاب السياسية) ،التضييق عليها ميدانيا سيما تلك المعارضة لتوجهاتها، احتكار السلطة لوسائل الإعلام العمومية و حرمان الأحزاب المعارضة من استعمالها ،عدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب لتمارس نشاطها السياسي و بالأخص تلك القادرة على التجنيد الجماهيري، حتى و إن إستوفت كل الشروط القانونية المحددة في القانون العضوي للأحزاب[2].

يكفي ان نستشهد هنا بحالتي رفض منع الاعتماد لكل من حركة الوفاء و العدل لطالب الإبراهيمي و حزب الجبهة الديمقراطية لأحمد غزالي. و يحدث هذا بالرغم من اقدام السلطة مؤخرا بفتح الباب لاعتماد احزاب جديدة بموجب قانون الاحزاب السياسية الجديد 2012 ، و لكن يبدوا ان نية السلطة لم تكن ابدا فتح المجال لتأسيس احزاب جديدة بقدر ما كانت نيتها محاولة رفع نسبة المشاركة الانتخابية بمناسبة الانتخابات التشريعية و المحلية 2012 عن طريق الاكثار من الاحزاب ، هذا بالإضافة الى تشتيت المعارضة التي بدأت بالظهور بتفكيك بعض الاحزاب القائمة[3].

ازمة اخرى تعاني منها الاحزاب السياسية اليوم كتنظيم ، و هي ازمة تتعلق ببنية و نشاط الحزب السياسي نفسه.اذ ينحدر من طبقة سياسية منعدمة المشروع دينامية و استراتيجية هجومية،فالمرشحون للانتخابات يعانون من افلاس كبير في الشرعية و البرامج ،و يلاحظ اليوم ان برامجهم تدور في فلك برنامج الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و بالتالي برزت السلطة الكاريزمية و اتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية و السلطة التقليدية[4]

ايضا، الأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب غير محصنة فكريا، و قابلة للاستعمال في أي وقت. اذ نجد ان الفكرة السياسية غائبة إلا من بعض العموميات المملة المنتجة من قبل كتبة تخصصوا في

1- عبد الناصر جابي، **لماذا تاخر الربيع الجزائري؟** ، مرجع سابق، ص46

2-صالح زياني،" **الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديموقراطية**"، في: دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص ، افريل 2011، ص323

3- المكان نفسه.

4-عابد شارف، **انتخابات تشريعية لإجهاض التغيير**، تقرير مقدم الى مركز بحوث قناة الجزيرة، مارس 2012، ص.ص 5-6

الكتابة تحت الطلب، فالذين برروا تدخل الدولة و سيطرة القطاع العام هم انفسهم من بشر باقتصاد السوق و الليبرالية.ان الحزب السياسي في الجزائر عموما من دون حصانة فكرية، و يمكن اختراقه بسهولة، و هو الامر الذي تقوم به العائلة و العرش و بقايا القبيلة بمناسبة كل انتخابات[1].

هنا ، لاحظ الباحثون مثلا في الانتخابات التشريعية لعام 2007 الحضور القوي للقوائم الحرة في الكثير من الولايات خاصة الداخلية منها ، و قد فسرت هذه الظاهرة بيوميات الحياة السياسية اليومية في هذه المناطق ، و التي لا تزال الابعاد التقليدية حاضرة فيها بقوة.فقد ارتبطت عملية اعداد القوائم الانتخابية بصراعات قبلية و عشائرية تستهدف كيفية تمثيل ابناء هذه الجماعات و ترتيبهم في مختلف القوائم الانتخابية. يضاف الى هذا كله الحضور القوي للمال السياسي خلال هذه الانتخابات كوسيلة إقناع و الذي خص فئة رجال الاعمال الجدد الذين ظهروا كنتيجة للتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ 1989[2].

اضافة لذلك ، من سمات هذه الاحزاب السياسية ظهور ما سمي بنظام الابوة الجديد ، فالسلطة محتكرة منذ البداية من قبل قيادة الحزب،و التي تتصور الحزب كملكية شخصية لها،مثل حالات حزب العمالPT ،حزب القوى الاشتراكيةFFS ....اما الاحزاب الحكومية مثل التجمع الوطني الديمقراطيRND و حزب جبهة التحرير FLN فقد عرفت دوران في قياداتها،و عليه تبدو و كأنها استثناء ، فRND بعد 12 سنة من الوجود،عرف تداول 3 امناء عامين منذ نشأته،اما FLN و منذ 1989،عرف 4 امناء عامين.غير ان هذا التغير في القيادة ليس له أي معنى و لا يدل على التداول السياسي و العمل الداخلي الديمقراطي للحزب.

ففي الواقع ، هذه التغيرات لم تجري حسب الاجراءات المتوقعة من قبل القواعد الداخلية للحزب،لأنها لم تعرف نقاش او صراع حول افكار داخلية ، و ليس نتيجة لاختيار حر للمناضلين. فمثلا، في 2003 عرف الامين العام لFLN علي بن فليس انقلاب حقيقي ضده داخل الحزب،اذ ان مناصرو العهدة الثانية لبوتفليقة نظموا مؤتمرا ليليا لهدف عكس و قلب الاتجاه الرسمي و الشرعي للحزب بقيادة بن فليس ، و لان عبد العزيز بلخادم فضل مناصرة رئيس الدولة ، فقد استطاع ازاحة بن فليس الذي ترشح ضد

1- بوحنية قوي،**ازمة الحراك الداخلي في الاحزاب الجزائرية: قراءة نقدية**، في : المجلة العربية للعلوم السياسية، ع16، مارس 2011، ص.ص 50-51

2-عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، مرجع سابق، ص16

بوتفليقة و احتلال مكانه[1].

في موضع اخر،ساهم بعض قادة الاحزاب في تغذية ضعف الاحزاب السياسية ، فعدم مشاركة بعض القادة في الانتخابات الرئاسية خيب ظن مناضلي بعض الاحزاب و الناخبين ، مثل احزاب FLN,RND,FFS . ففي الانتخابات الرئاسية لعام 1999، انسحب المرشحون الستة من هذه الانتخابات فاسحين المجال امام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للفوز، و قد برروا انسحابهم بان نتائج الانتخابات قد حسمت من قبل لصالح مرشح المؤسسة العسكرية.كذلك في 2009 اهتز حزب FLN على اثر تقديم الرئيس بوتفليقة لنفسه كمرشح مستقل عن الحزب.ان خوف الاحزاب السياسية من تقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية جعلت الناخبين يظنون انهم لا يملكون أي طموحات او الشجاعة لإبداء ارائهم ، مفضلين دعم مرشح قدم من قبل جهة مجهولة مقابل بعض المزايا المادية و الرمزية[2].

في موضع اخر،ساهم بعض قادة الاحزاب في تغذية ضعف الاحزاب السياسية ، فعدم مشاركة بعض القادة في الانتخابات الرئاسية خيب ظن مناضلي بعض الاحزاب و الناخبين ، مثل احزاب FLN,RND,FFS . ففي الانتخابات الرئاسية لعام 1999، انسحب المرشحون الستة من هذه الانتخابات فاسحين المجال امام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للفوز، و قد برروا انسحابهم بان نتائج الانتخابات قد حسمت من قبل لصالح مرشح المؤسسة العسكرية.كذلك في 2009 اهتز حزب FLN على اثر تقديم الرئيس بوتفليقة لنفسه كمرشح مستقل عن الحزب.ان خوف الاحزاب السياسية من تقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية جعلت الناخبين يظنون انهم لا يملكون أي طموحات او الشجاعة لإبداء ارائهم ، مفضلين دعم مرشح قدم من قبل جهة مجهولة مقابل بعض المزايا المادية و الرمزية[3].

كنتيجة لهذه الازمات، اصبحت الاحزاب السياسية مناسباتية ، اذ انها تكون شبه غائبة خارج الاستحقاقات الانتخابية ، فقط تلك الممثلة في البرلمان تعبر باحتشام عن بعض وجهات النظر، لكن ضعف تماسكها و بقائها تحت كنف السلطة يساهمان في فقدان الثقة فيها و ابتعادها عن المجتمع.هذا فضلا عن الضعف الهيكلي و المالي و التاطيري الذي الحملات الانتخابية و تقديم الترشيحات و المراقبين اللازمين في كل الدوائر الانتخابية.

1-عبد الناصر جابي، **لماذا تاخر الربيع الجزائري؟**، مرجع سابق، ص . ص92-93.

2- Louisa dris-Ait Hamadouche, op.cit, p 269.

في الختام، يمكن القول ان هذه الازمات التي اصبح يعاني منها النظام السياسي على مستوى الاداء ، قد ادت الى خلق ازمات اخرى كثيرة خلقت ازمة ثقة و شرعية عند المواطن ازاء المؤسسات السياسية القائمة.و لعل من اهم هذه المشاكل خلل توزيع الموارد و القيم بين افراد المجتمع، و التي اصبحت من اولى معوقات المشاركة السياسية و الانتخابية. و تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية الى "**وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي ، و يتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جهة ، و قدرة النظام على الاستجابة لها من جانب اخر**"[1] و مما لاشك فيه ان المشكلة التوزيعية في الجزائر قد انعكست مباشرة على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية ، مما ادى الى التشكيك بطبيعة السلطة من حيث البنية و شرعيتها،و بالتالي مدى كفاءتها في كيفية ادارة الثروة الوطنية و استغلالها.

1- Louisa dris-Ait Hamadouche, ibid, p 270.

2-علي سموك، مرجع سابق، ص231.

المبحث الثالث: انعكاسات الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للشباب على سلوكهم الانتخابي.

افضل اكتشاف معروف تم التوصل اليه عن الاقبال على التصويت هو ان المواطنين الذين ينتمون الى منزلة اقتصادية و اجتماعية اعلى يشاركون اكثر في الحياة السياسية، اذ نجد نظريات مختلفة حول " لماذا يصوت الناس" ترجح ترجيحا قويا اثر مكونات الحالة الاقتصادية –الاجتماعية للأفراد على سلوكهم الانتخابي[1].

ينطبق هذا التعميم بشكل افضل اذا ما استعملنا متغيرات مستوى التعليم و المستوى المعيشي (المرتبط بالدخل) و الانتماء الاجتماعي (المرتبط بالولاءات الاولية) كمقاييس للحالة الاجتماعية ، حيث توصل الباحثون الى وجود علاقة وطيدة بين البنيان الاجتماعي و التصويت، و لمعرفة ذلك، لابد من الاستناد الى معرفة الخصائص الاجتماعية للأفراد المرتبطة بمختلف الاتجاهات السياسية، و ايضا دراسة الفوارق المميزة للسمات الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة.

و منه، نركز هنا على تحليل اثر البيئة الاقتصادية و الاجتماعية على السلوك الانتخابي عند الشباب، و هذا نظرا لقدرتها على تفسير و فهم استمرارية بعض انماط السلوك الانتخابي ، باعتبار ان هذه الاستمرارية هي امتداد لاستمرارية ذات طابع اجتماعي و اقتصادي و ثقافي.

المطلب الاول : المستوى المعيشي و المشاركة الانتخابية.

يفترض نموذج التحليل الاقتصادي للانتخاب ان الناخب يملك تفضيلات سياسية، و هو قادر على ترتيبها ترتيبا هرميا حسب اولوياته، و اختيار البديل الذي يعظم منافعه. بهذه الطريقة يبني الناخب اختياره بالاعتماد على السوق السياسي، مثل المستهلك الاقتصادي الذي يريد شراء سلعة ما[2].

في هذه الحالة، تصور الناخب للانتخاب و تأثره به يكون حاضر من خلال اجراء عملية تقييم للانجازات السابقة والوعود المستقبلية للمرشحين. هنا، نجد ان نموذج القياس الاقتصادي ecométrique الذي يقيس اثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، الانتاج، مستوى الاسعار...على نتائج

1- ريموند وولفينغز، سيفن رونستون، مرجع سابق، ص25.

2-فيليب برو، مرجع سابق، ص323.

و شعبية الحكومة يرجح فرضية المسؤولية الحكومية. فالناخب يضع الحكومة مسئولة عن الحالة الاقتصادية للمجتمع، و يصوت على اساس ذلك. و عليه، يمكن توقع عدة نتائج للفعل الانتخابي بالاعتماد على مفهوم المسؤولية الحكومية. فالانتخاب يمكن ان يكون استذكاري اذا ما تصرف الناخب حسب الانجازات السابقة للمرشحين، او تكهني على اساس الانجازات المنتظرة . بالنتيجة، قديتصرف الناخب بشكل Égotropique اذا ما اخذ في الحسبان حالته الشخصية، او sociotropique اذا ما اخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد، و هو الشكل الاكثر شيوعا[1].

بالرجوع الى حالة الجزائر ، نجد الكثير من التفسيرات تربط اسباب ضعف المشاركة الانتخابية بالمستوى المعيشي للمواطن ، و المرتبط بدوره بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد. فقد شكلت سوء الاحوال الاقتصادية التربة الخصبة التي انطلقت منها اسباب عدم الاستقرار و الامن السياسي في البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي،و ليس ادل على هذا من ان احداث 5 اكتوبر 1988 ،و التي مثلت الشرارة الاولى لتصاعد اعمال العنف، كانت كرد فعل لازمة اقتصادية خانقة نتجت عن فشل نموذج التنمية الاقتصادية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال، و الذي استمر خلال عشرية من الزمن (1967-1977)[2].

استند هذا النموذج على مجموعة من الافكار و الاجراءات مثل فكرة التأميم و بناء قطاع عمومي واسع، الاعتماد على المخططات التنموية (رباعية و خماسية) الهادفة الى اقامة اقتصاد وطني متمركز حول الذات، و ايضا فكرة التصنيع المكثف و اعتماد نموذج الصناعات المصنعة.... تم كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تملك حركيتها الداخلية، و بعيدة في نفس الوقت عن التأثيرات السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن[3].

لكن، بوادر فشل مشروع التنمية الاقتصادية بدأت تلوح في الافق مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات.هذا الفشل تم تم ايعازه الى عجز هذا المشروع عن اطلاق حركية اجتماعية و ثقافية تسمح

1-Nona Mayer, op.cit, p 22

2- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص160

3-عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر**، مرجع سابق،ص41

باستيعاب الخبرات و المهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة، و تحقيق تراكم معرفي و تكنولوجي و مهاراتي من شانه ليس فقط المحافظة على تلك التجهيزات و استغلالها بطريقة مثلى فحسب، و انما ادماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي و الثقافي للمجتمع و تطويرها من خلاله. هذه النتيجة اكدها ضعف اداء و مردودية المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و عدم قدرتها على سد حاجيات السوق الوطنية من السلع و الخدمات الضرورية، مما ادى الى نقص حاد في السلع ، و اضطرار الدولة للجوء الى الاستيراد المكثف من الخارج في اطار برنامج مكافحة النذرة في المواد الاستهلاكية، معتمدة في ذلك على مداخيل الجباية البترولية[1].

لقد تمكنت عائدات النفط المباع للخارج في البداية ان تغطي الاثار السلبية لإخفاقات كل من القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي، خاصة و ان اسعاره في الاسواق الدولية قد عرفت ارتفاعا ملحوظا منذ 1974.و عليه، و حتى منتصف الثمانينات تمكنت الدولة من ان توفر للمواطن مستوى معيشيا يحسد عليه، فحتى المسكن كان يمنح له من الدولة مجانا او باجر زهيد، و كذلك كانت كلفة المواصلات و الكهرباء و الغاز و المياه ، اضافة الى التعليم و الطب المجاني و دعم اسعار الكثير من المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك المباشر[2].

غير ان هبوط اسعار المحروقات في السوق الدولية منذ عام 1986، و التي تعتبر المورد الاساسي للدولة الجزائرية، بحيث انها تؤمن نسبة 98% من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ادى الى انكماش في الواردات و تخفيض دعم الدولة للاحتياجات و المواد الاساسية للمواطنين، مما ادى الى ارتفاع في الاسعار و نقص عرض المواد الغذائية، و التي تأزمت اكثر مع وجود خلل في نظام التوزيع.ان هذه الوضعية اضعفت من قوة المؤسسات الوطنية مما ادى بها الى تسريح اعداد كبيرة من العمال، خاصة الشباب حيث ارتفعت نسبة البطالة 22 % في اوساط هذه الفئة التي تشكل 75% من الشعب الجزائري[3].

1-عنصر العياشي،المرجع نفسه، ص42

2- حاتم رشيد، **الازمة الجزائرية...الى اين** (الاردن: مركز الاردن الجديد للدراسات، 1998) ص24

3- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص161

في الوقت نفسه، كانت الفئات المهمشة اقتصاديا تطالب بتحقيق نوع من العدالة في الاستهلاك، لكنها وجدت نفسها بحكم البطالة و ضعف القدرة الذاتية عندها مضطرة الى تحمل اعباء الزيادة في الاسعار، اذ ارتفعت اسعار الحصول على كل شيئ. فأصبح العمل و التربية و الصحة نوعا من الرفاهية التي تزداد ندرتها لزيادة الطلب عليها، و اصبح معدل الشغل في الاسكان اكثر من سبعة افراد، و بلغ العجز سنة 1994 اكثر من اربعة (04) ملايين مسكن مع طلب سنوي يصل الى مائة و خمسين الف مسكن اضافي.ادى تعميم نظام التخصيص ايضا (و بالذات في مجال منح المساكن الشعبية) الى عدم العدالة في الحصول على مسكن، و زاد من هذه المظالم التلاعب الذي يمارسه المسئولون في الدولة، و هم اهم الممولين للأراضي و مواد البناء. و عليه اصبحت الفئات المحرومة تمثل طليعة المعارضة[1].

لقد انعكست هذه الوضعية الاقتصادية المتدهورة بحدة على المستوى المعيشي للمواطنين، و خاصة على الطبقة الوسطى.هذه الاخيرة شكلت صمام الامان للنظام السياسي، خاصة بعد المهام الجسام التي انيطت بها منذ الاستقلال باعتبارها المحرك الفعلي لمشروع التنمية الاقتصادية الذي حملته النخب الحاكمة. لكن يبدو ان بنية الطبقة الوسطى قد تزعزعت تحت ضغط مخططات التنمية التي قضت على عالم الحرف و انتجت شرائح اجتماعية عمالية معدمة من البطالين. تم هذا في مقابل نمو شرائح وسطى جديدة تتمثل في الموظفين و اصحاب الاعمال الحرة المرتبطة بنموذج التنمية الوطنية. و مع دخول الاقتصاد الوطني في ازمة مع نهاية السبعينات، دخلت الشرائح الوسطى في ازمة معه ايضا،خاصة و ان ممارسات النظام السياسي قد ضخمت من هذه الازمة بعد قضائها على معايير الترقية الاجتماعية، و هذا ما قاد الى انسداد في افق الحراك الاجتماعي و تحول صفوف الطبقات الوسطى الى المعارضة الناقمة على النظام السياسي ، اذ غذت و قادت الاحتجاجات و المظاهرات، خاصة و ان جزء كبير من هذه الطبقة هم من موظفي و اعوان النظام[2].

على اثر هذه الاوضاع الاقتصادية الغير المستقرة، سعت الدولة منذ 1989 الى مباشرة عدد كبير من الاصلاحات الاقتصادية، و لعل من اهمها التخلي عن نمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد و تبني اقتصاد

1- سيقرين لابا، 1995،**الاسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب و الأدغال**، ت: حمادة ابراهيم (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2003) ص34

2-عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر**، مرجع سابق، ص.ص 19-20

السوق و ما رافق ذلك من تعديلات على بنية الاقتصاد الجزائري.

لكن، الضعف المالي للدولة جراء تراجع اسعار المحروقات اضطرها الى التوجه الى صندوق النقد الدولي و الاستدانة منه و الرضوخ لشروطه،و هو ما اسفر عن مديونية خلال فترة التسعينيات (حوالي 30 مليار دولار)، و هي مديونية ترافقت مع ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري بسبب ضعف القطاع الصناعي و الزراعي،و ضعف نسب النمو و الاستثمار.....اضافة الى اثار سياسات التصحيح الهيكلي المنتهجة من قبل الحكومة تحت اشراف صندوق النقد الدولي، اذ سببت هذه السياسات تفاقم في نسب البطالة حيث بلغ عدد العاطلين و القادرين على العمل 6.5ملايين شخص عام 1994،و تطور في ازمة السكن، و تدهور القدرة الشرائية مقابل تضخم الاسعار، هذا بالإضافة الى غلق الكثير من المؤسسات الصناعية اما بسبب افلاسها او بسبب تعرضها للتخريب من قبل الجماعات الارهابية المسلحة.هذا فضلا عن احجام الاجانب على الاستثمار في الجزائر بسبب سوء الاوضاع الامنية[1].

و عليه، بدأت تظهر اثار فشل النموذج التنموي الجديد (اقتصاد السوق) الذي اجهض منذ بداياته ، حيث اسفرت نسب البطالة المتنامية في صفوف الشباب عن نمو فئات هامشية غير منتجة تنظر الى مجتمعها بسخط. هذه الهوامش تشكل اليوم الخزان البشري المضمون لقوى التطرف، و هي هوامش اجتماعية محبطة لا تجد لها موقعا في مجتمعها إلا بحد السيف، و هو مجتمع تقيمه اليوم بالرجوع الى وضعها البائس، خاصة مع ترسخ صورة النخب السياسية الانتهازية و الفاسدة في مخيلتها، و التي حملتها مسؤولية وضعيتها المتدهورة، و هو تصور ترافق مع تصور اخر يتمثل في ان الجزائر بلد من اغنى بلدان العالم ، لكنه متخلف بسبب سوء التسيير السياسي للنخب الحاكمة، و هو ما يمكن ان يفسر تصاعد معدلات التطرف المتمثلة في تفاقم نسب الجريمة و العنف و الادمان على المخدرات و الانتحار، التمردات... [2].

يحدث هذا كله بالرغم من مجهودات الدولة منذ بداية تحسن اسعار المحروقات في الاسواق الدولية منذ 1998 في مباشرة العديد من مشاريع التنمية الوطنية الشاملة، مثل مشروع الانعاش الاقتصادي (2001 -2004)، حيث رصد له حوالي 16 مليار دولار امريكي، و اتخذ كهدف له ترقية الاستثمارات العمومية

1- محمد سعد ابو عامود و اخرون، مرجع سابق، ص161

2-حاتم رشيد، مرجع سابق، ص26

و البنى القاعدية لإطلاق ديناميكية الاستثمار الوطني و الاجنبي، و توسيع مداخيل الدولة خارج المحروقات، ثم الحق هذا البرنامج بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و الذي رصد له 130 مليار دولار، و هدف الى ترقية القطاع الزراعي بتنمية مناطق السهوب، اضافة الى التوسع في سياسات السكن و القضاء على السكن الهش، و ايضا امتصاص البطالة.... مؤخرا تم اعتماد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2009-2014) و الذي خصص له 286 مليار دولار[1].

لكن يرى الكثير من الخبراء ان أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية، خاصة و أن مساهمة قطاع الصناعة الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم بقي ضعيف و دون المستوى المتوقع.هذه النتائج اكدتها تقارير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، حيث اعلن هذا الاخير ان متوسط البطالة على المستوى الوطني لدى الفئة النشطة من الشباب الذين بلغو سن العمل قدرت عام 2008 ب22.2%، و هي ترتفع في المناطق الحضرية الكبرى لدى الفئة نفسها الى 38.1%[2].

في نفس السياق، و فيما يخص المحيط الجغرافي الذي تجري فيه هذه الدراسة، توصل تحقيقين قام بهما مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهرانCRASC حول علاقة الشباب بسوق العمل، ان السمة الغالبة على هذه العلاقة هي البطالة، اذ تبين ان 58.4% لا تمارس عملا ماجورا، و حالات البطالة هذه ترتفع خصوصا عند الاناث الى 59.6%، و تنخفض نسبيا عند الذكور الى 40.4%.و قد انعكست هذه الوضعية على الحالة المعيشية للشباب، و التي كان اخرها تأخير سن الزواج الى سنوات متاخرة. هنا اشار **مصطفى كاتب** بعد تحقيق اجراه عن تأخر سن الزواج بالعاصمة الى ان سنه يصل في المعدل الى سنة29.9 بالنسبة للإناث، و 33 سنة بالنسبة للذكور[3].

و عليه، و كنتيجة لهذه الوضعية، انتشرت نسب المقاطعة الانتخابية كتعبير عن فقدان الامل لدى

1-محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، في: مجلة الباحث، ع10 ،ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص 147

2-المكان نفسه.

3-مصطفى مجاهدي، مرجع سابق، ص.ص77-78

العديد من المواطنين في السياسات الماكرو اقتصادية و الاجتماعية الوطنية، و التي تنعكس ميدانيا و محليا في شكل نسب مرتفعة من البطالة و حالات تدني القدرة الشرائية للطبقة الوسطى.يضاف الى هذه العوامل، عامل اخر يتمثل في ضعف القدرة التوزيعية للنظام السياسي من خلال مؤسساته السياسية و الادارية.فحتى في زمن الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار
المحروقات، يضل المستوى المعيشي للمواطن على حاله،و هو الامر الذي ادى الى انتشار الشك و الارتياب في مدى مشروعية المؤسسات السياسية، خاصة بعد الاعلان عن الكثير من عمليات الاختلاس و الفساد و نهب اموال الدولة*[1].

ان خطابات المنتخبين لا تعتبر المقاطعة او العزوف مجرد معاقبة من طرف الهيئة الناخبة نتيجة لطرق التسيير الكارثية للمنتخبين السابقين (لا يعاقبون الخطابات السياسية) فحسب، و انما يبعثون برسالة صريحة للتعبير عن عدم رضاهم عن السياسات الاجتماعية الوطنية الحالية. لذا تكون الانتخابات ضحية فشل السياسات الماكرو اقتصادية و الاجتماعية و الازمات المرافقة لها.

---

*شكلت فضيحة بنك الخليفة التي لقيت ردود فعل واسعة من قبل الشعب و و سائل الاعلام الخاصة احد الاسباب الرئيسية التي ساهمت في تدهور نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية و المحلية 2007.مؤخرا، تشكل قضية سونطراك رهان اساسي بالنسبة للسلطة السياسية بمناسبة الانتخابات الرئاسية المتوقع اجراؤها سنة 2014، خاصة بعد انتشار اخبار بتورط عدد كبير من مسؤولي الدولة فيها.

1-حسن رمعون و اخرون، مرجع سابق، ص.ص 87-88

المطلب الثاني : النظام التعليمي و اثره على المشاركة الانتخابية عند الشباب.

ظهر التعليم بشكله الحديث الذي يتضمن نقل المعرفة في مرافق دراسية محددة بانتشار الطباعة و ارتفاع معدلات القراءة و الكتابة، حيث اصبح بالإمكان الاحتفاظ بالمعرفة، ثم اعادة انتاجها و استهلاكها في اوساط اعداد متزايدة من الناس في اماكن متعددة.و مع اتساع التصنيع، بدا العمل يتخذ طابعا اكثر تخصصا، و اخذ الناس يكتسبون المعرفة المجردة بالإضافة الى المهارات العلمية في مجالات القراءة و الكتابة و الحساب.

بعد ذلك، توسع التعليم و التربية في القرن العشرين بسبب ازدياد الحاجة الى قوة عمل اكثر علما و انضباطا.و مع التوجهات الراهنة لإقامة اقتصاد و مجتمع المعرفة، يلاحظ تزايد في اهمية التعليم، حيث نجد تضاؤل الفرص امام العاملين غير المهرة في سوق العمل، و ازدياد الحاجة الى العاملين الملمين بالتقانة الحديثة، و القادرين على اكتساب مهارات جديدة مع توخي الابتكار في اساليب عملهم[1].

كنتيجة لذلك ، اصبح التعليم مكونا اساسيا و شرطا ضروريا من شروط التنمية بكل ابعادها، و منها التنمية السياسية. فوجود مستوى معين من التعليم ضروري لتنمية الفرد و المجتمع سياسيا ، حيث يعد التعليم اداة من ادوات تشكيل الاتجاهات و الدوافع السليمة للنمو السياسي و التطور الاجتماعي. و عليه،اصبحت الانظار موجهة اليوم الى المؤسسة التعليمية بوصفها المكان الامثل للتنمية الانسانية ، و مواجهة التحديات المصيرية للعولمة و الانفجار المعرفي.هنا، تنظر اللجنة العالمية للتربية في اليونسكو الى السياسات التربوية بوصفها " **عملية مستمرة لتنمية المعرفة النظرية و التطبيقية، كما تنظر اليها بوصفها عملية بناء للشخصية الانسانية و بناء للعلاقات الاجتماعية بين الافراد كما هو الحال بين الجماعات و الامم**"[2].

من ثم ، اصبح من الثابت في الدراسات السياسية و الانتخابية ان التعرض بشكل اكثر للتعليم يخلق قدرة اكبر لدى الفرد للتعلم و الخوض في السياسية دون تخوف.فالتعليم يزود المرء بالمعلومات الضرورية حول المسائل السياسية و مجالات المعرفة ، كما انه يزوده بطائفة من المهارات التي يمكن ان تسهل

1-انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص565

2-راضية بوزيان،" **المواطنة و المؤسسة التعليمية في الجزائر**"، في: المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع6، ربيع 2009، ص102

عليه اتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل و التصويت ، و ايضا عملية الادراك السياسي. هنا ، نجد مثلا ان القراءة من المهارات الاكثر اهمية التي يوفرها التعليم ، حيث انها تعمل على زيادة قدرة الفرد على الفهم ، و التعامل مع المسائل المعقدة و المجردة و الغير الملموسة مثل موضوع السياسة ، و هو الشيء الذي يدفعه اكثر الى الاهتمام و المشاركة السياسية[1].

زيادة على ذلك، توصلت البحوث المتعلقة بمشاركة المواطنين السياسية بان الفرد لا يولد مزودا بالمقومات اللازمة للمشاركة مثل المواطنة ، ثقافة الديموقراطية، الحس المدني و غيرها، و انما هي شروط تكتسب عن طريق التدريب الصحيح، و من هنا كانت نشأة التعليم العام، و ذلك من اجل تلقين الفرد القيم و الاستعدادات اللازمة للمشاركة السياسية. فالى جانب التسليم اليوم بأهمية الدور الانساني في عملية التنمية السياسية و الاجتماعية، لم تعد المشاركة السياسية اليوم مسالة كم فقط، و انما اصبح ينظر الى النوعية التي ينبغي ان تتميز بها، و مما لاشك فيه ان نوعية هذه المشاركة تعتمد في جزء كبير منها على ما تلقاه الافراد من تعليم ،و كل هذا يتعلق بمدى سلامة النظام التعليمي[2].

و عليه، قدم المقترب السوسيولوجي كمحاولة لمعالجة النظام التربوي في كليته و شموليته، أي اعتبار هذا الاخير جزء من كل اجتماعي و سياسي و ثقافي، و ليس قطاعا معزولا يتعلق بمجال محدد فقط، اذ اصبحت حالة النظام التعليمي تستعمل كمؤشر عن الحالة الكلية للمجتمع[3].

في الجزائر، و على غرار الكثير من الدول النامية، انتشرت موجة التدريس بشكلها الحديث بصورة واسعة في الاوساط الحضرية في المدارس الفرنسية، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى، و ذلك من اجل فرض رقابة محكمة على الشباب الذي اصبح يقلق السلطات الفرنسية، و قد تميزت عملية انتشار التعليم هذه بأنها مست عدد قليل من الجزائريين، كما ان مدتها كانت قصيرة للغاية.

1- ريموند وولفينغز، سيفن رونستون، مرجع سابق، ص.ص26-31

2-دحماني ادريوش، "**فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاسه على معدلات البطالة**"، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مارس2008 ، ص3

3- علي سموك، "**المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة** "**مقاربة سوسيولوجية**" ، في: مجلة العلوم الإنسانية، ع7 جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005، ص121

في نفس الوقت، و بالتوازي مع انتشار المدارس الفرنسية،نجد ان الحركة الاسلامية (الاصلاحيون) قد طورت شبكة واسعة من المدارس الدينية المؤطرة بواسطة هيراركية العلماء ، و قد استثمرت هذه الاخيرة المجال العام و طورته للكلام و المناقشات، و تكوين الشباب و تعليم الاطفال و العرض الثقافي.عموما، حاول هؤلاء ان يكونوا كممثلين لحالة الاسترجاع الثقافي،و اعطاء معنى للممارسات الاجتماعية المتعددة المنحدرة من هذه الحركة المزدوجة للتفكيك و اعادة البناء الاجتماعي، في محاولتهم لتحويل التقاليد لتراث مطعم بحداثة منتقاة و متحكم بها [1].

بعد ذلك، انحصرت اهمية التعليم في حداثة هذه الظاهرة التي احدثت تغيرات سوسيو-ثقافية، و افرزت نموذجين جديدين: المثقفون الجزائريون و الشباب الحضري المتمدرس. و مع الاستقلال، اعتبرت المنظومة التعليمية مخرجا للجزائر من الإرث الاستعماري الثقيل المتمثل في الثلاثي اللعين : الفقر و الجهل و التخلف ،فكان لزاما عليها تأسيس نظام تعليمي يتيح فرص التعليم لكافة أبناء الجزائر، و هذا لمواجهة تحديات التنمية في جميع ابعادها.هذا الاهتمام عبرت عنه مختلف مواثيق الجزائر، و خاصة ميثاق 1964 الذي دعى ليكون التعليم العام، المجاني، و الشامل هدف استعجالي[2].

نتج عن سياسة تعميم و دمقرطة التعليم هذه التحاق شرائح كبيرة من المجتمع، خاصة الفئات الشعبية و الطبقة الوسطى بمؤسسات التعليم، و التي اعتبرت وسيلة مناسبة للترقية الاقتصادية و الاجتماعية، اذ حرصت السياسات التربوية خلال هذه المرحلة على توفير اكبر قدر ممكن من الاماكن البيداغوجية، و عليه انحصر خطاب السلطة فقط في اعداد المؤسسات التعليمية المشيدة، عدد المسجلين في كل عام دراسي، نسب النجاح...و هذا من دون الاهتمام بنوعية التعليم و اطاراته، او البيئة الثقافية و الاجتماعية للنظام التعليمي[3].

عموما، استطاعت مخرجات النظام التعليمي خلال سنوات 1960-1970 ،و حتى منتصف سنوات 1980 ان تكون متوازنة الى حد ما مع متطلبات سوق العمل ، و قد كان هذا بفضل الانطلاق في

1-Kamel Rarrbo, op.cit, P.P 44-45

2-نور الدين بومهرة،" **دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية: مقاربة سوسيو-اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة**"، في: بحث مشترك معتمد من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر، ماي 2012، ص3

3-Kamel Rarrbo,ibid, P.P 99-100

مشاريع التنمية الضخمة التي باشرتها الدولة معتمدة على سياسية تربوية تعتمد على الكم، حيث كان الانخراط المهني و الترقية الاجتماعية متوقف على الحصول على شهادة تعليمية.لكن الازمة التي عاشتها الجزائر مع نهاية السبعينات، تحت تأثير نمو ديموغرافي سريع، قلبت الوضعية السوسيو-اقتصادية للدولة،و هو ما ادى لوجود خلل كبير بين مؤسسات التكوين و محيط الانتاج و سوق العمل[1].

من هنا، ظهرت ظاهرة اجتماعية مهمة و هي بطالة اصحاب الشهادات الجامعية. فعبر حالة عدم التوازن الاقتصادي ،نجد ان ازمة التسعينات قد فاقمت من هذه الظاهرة، اذ ان المرور من اقتصاد اشتراكي مخطط الى اقتصاد السوق قد حرك هذه الازمة،و كنتيجة، قوبل سلسلة من المتخرجين الجامعيين الجاهزين للعمل بمستوى ضعيف من القدرة على خلق العمل، أي خلق حالة البطالة اللاإرادية [2].

و عليه، لم تعد الشهادة التعليمية تضمن الانخراط في العالم المهني بشكل ملائم و قار.هذا بالإضافة الى تراجع قيمة التعليم اجتماعيا و اقتصاديا ، و هو ما فاقم من ظاهرة التسرب المدرسي، و دفع ببعض الفئات الشبابية الى ترك المؤسسة التعليمية منذ المراهقة،و الانخراط في ممارسة بعض النشاطات الغير الرسمية، حيث قدرت بالنسبة لهم انها اكثر فعالية من الشهادات التي لم تعد تضمن لا مركز اجتماعي و لا دخل كافي و ثابث. هنا يرى P. Bourdieu انه من " **اهم مسببات التسرب المدرسي عند شباب الطبقات الشعبية هو الرغبة في الدخول الى سوق العمل، و جني المال الذي يمكن المراهق من التحول الى راشد، فالمال وسيلة لاثبات النفس امام الاصدقاء و الفتيات، بينما يشكل التمدرس الممتد مصدر قلق و اضطراب**"[3].

لقد اثرت وضعية النظام التعليمي هذه على السلوك الانتخابي عند الشباب بطريقتين على الاقل.

1- Saradouni Karim, *approche anthropologique sur le vécu quotidien et les pratiques sociales chez les jeunes diplômés chômeurs (cas de la commune de Timizart, wilaya de Tizi-Ouzou),* magistère en anthropologie, université de Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2010-2011, p153

2-ibid, p154

3-Pierre Bourdieu, op.cit, p147

بالنسبة للطريقة الاولى،ساهم انتشار التعليم الحديث في تشكيل الاجيال الجزائرية الحالية من خلال اطالة الفترة الزمنية لمرحلة الشباب، اذ انه في السابق، كان الفرد يدخل مرحلة الرشد مباشرة عن طريق الزواج وحصوله على أول عمل، لكن تمديد فترة الدراسة عن طريق انتشار وتوسيع التعليم الثانوي و الجامعي نتج عنه تأخير الزواج و تأجيل دخول الحياة المهنية، وهو ما اطال فترة الشباب.هنا، يشير **ايرلش** الى ان بروز دور الشباب في المجتمعات العربية كان نتاج للانتشار الواسع لنظام التعليم الحديث[1].

اما الطريقة الثانية،فقد لوحظ خلال الكثير من المناسبات الانتخابية انتشار لنسب العزوف الانتخابي في المدن الكبرى، و قد اثبتت الكثير من الدراسات ان الفئات الاكثر ممانعة في هذه المناطق هم الشباب المتعلمون، و هذا ما ادى الى ترجيح الازمة التي يعيشها النظام التربوي كأحد المتغيرات التفسيرية لانخفاض نسب المشاركة [2].

في هذا الاطار، تشير العديد من الدراسات الى ان السياسات التعليمية المنتهجة منذ الاستقلال من قبل النخب الحاكمة ساهمت بقسط وافر في تعميق ازمة النظام التربوي.و تتبع المنطق المتحكم في الخطابات المنتجة حول التعليم، و مرجعياتها الفكرية و الاجتماعية، و تموقعاتها المذهبية، يشير الى ان ازمة النظام التربوي في الجزائر هي ازمة بنيوية، و هي ذات علاقة وطيدة عموما بالاختيارات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال.

فالمؤسسات التعليمية، لم تكن في معزل عن الصراعات السياسية و الثقافية بين النخب الحاكمة، و التي ارتبطت في جزء كبير منها بمخلفات الحقبة الاستعمارية، ثم امتدت الى النظام التعليمي بعد الاستقلال بشكل اكثر حدة.هذا بالرغم من ان الجزائر قد حددت مجموعة من المبادئ العامة التي اعتبرت مذهبية للتعليم، لكن التعامل مع هذه المبادئ ظل محكوما بالظرفية، و خاضعا لأهداف كثيرا ما كانت حقل للصراعات بين القوى المهيمنة على الحقل السياسي [3].

هذا الصراع ظهر جليا بعد ان وجدت الجزائر نفسها امام نوع من التحدي لتعميم التعليم تطلب قيام

1- محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق، ص.81

2- عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، مرجع سابق، ص13

3-علي سموك، **المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة مقاربة سوسيولوجية** ،مرجع سابق، ص124

نظام تربوي يعتمد اساسا على التعريب، و الذي اعتبر احد روافد التنمية الذاتية.غير ان خطة التعريب تخللها نقص واضح في الاطر المعربة تعريبا كافيا ، و هذا ما دفعها الى الاستعانة بالكثير من الخبرات من العديد من الدول العربية التي حملت معها المناهج التعليمية المعربة في جوهرها، و هو الامر الذي ادى الى تخريج اعداد كبيرة من المتعلمين ذوو الخلفية الثقافية المعربة، و الذين سرعان ما اكتشفوا ان قرارات التوجيه الاسلامي العربي للنظام التعليمي لم تكن تمثل سوى شعارات في بلد، الكفاءة فيه كانت تعني التمكن من اللغة الفرنسية[1].

تم هذا في الوقت الذي جعلت فيه النخب الحاكمة من سياسة التعريب اداة لشرعيتها،و ليس اداة لتكوين نخب تتوافق مع متطلبات سوق العمل.و عليه، ادت عملية التعريب الى ضعف الفئات الاجتماعية الغير المستقرة، كما ادت الى احداث نوع من القطيعة بين الايديولوجية التقنية الحكومية الفرنكفونية الخاصة بنخبة الدولة، و بين الايديولوجية الاسلاموية العربفونية الخاصة بالنخب الشعبية المهمشة[2].

لقد ادت حالة الانفصام هذه الى وجود تخبط واضح في تحديد فلسفة تربوية واضحة المعالم ، و لعل هذا ما يفسر كثرة الاصلاحات التي عرفها النظام التعليمي.هذه الاخيرة تكاد تتفق على ان ازمة النظام التربوي في الجزائر مردها الى خلل وظيفي تقني، يكفيه جملة من التعديلات البسيطة ليعود هذا النسق الى توازنه الطبيعي. غير ان الرؤية العلمية اليوم تدعو الى تصور اعمق للازمة بعد فشل جل الاصلاحات التربوية التقنية، و هي ازمة لابد و ان تتصور في شموليتها كونها متعددة العوامل و متسمة بتشابك علائقي و تاريخي يرتبط بالإرث الاستعماري[3].

ما يؤكد هذه النتيجة هو التخبط الواضح في تحديد العديد من المصطلحات و الكلمات الاساسية الدالة على معاني بعض المفاهيم، و التي تتقاطع في اكثر من موضع مع المقومات التاريخية و الثقافية و الحضارية للمجتمع الجزائري مثل " الحق، الواجب، الديموقراطية، المواطنة، الوطنية، العولمة، الحداثة،

1- سيقرين لابا، مرجع سابق، ص51

2- المرجع نفسه، ص. 52

3-علي سموك، **المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة مقاربة سوسيولوجية** ، مرجع سابق، ص124

التنمية...."، هذه المفاهيم شكلت حقل للصراع السياسي و الاجتماعي عبر تاريخ الجزائر الحديث، و مع ادخال المنظومة التعليمية في هذا الصراع باعتبارها احد الاجهزة الايديولوجية في المجتمع، نتجت مجموعة من الاجيال الشابة التي تتخبط في وعيها الثقافي و التاريخي، خاصة مع اعتماد مناهج التربية على اساليب التلقين و الاستهلاك الثقافي بدل تنمية الفكر النقدي و التقييمي عند التلميذ او الطالب [1].

و عليه،اصبحت المؤسسة التعليمية تسجل نسب مردودية غير كافية. فما يمكن ملاحظته من حيث كفاءة المنظومة هو ارتفاع نسبة الرسوب و التسرب، حيث يؤدي الاول الى تأخر دخول المتعلمين لسوق العمل، اما الثاني فيؤدي الى انخفاض المستوى التعليمي للسكان. يلاحظ ايضا وجود انفصام ما بين المؤسسات التعليمية و محيطها الاجتماعي، و هذا ما انعكس سلبا على القيمة الاجتماعية للتعليم في المجتمع، و هو ما جعل البعض يميل الى تفضيل عنصر الخبرة المهنية و الميدانية على الشهادة التعليمية[2].

هذه النتيجة يمكن ملاحظتها مثلا على مستوى الاحزاب السياسية التي لازالت ترشح من لا مستوى له، حيث نسجل في الانتخابات التشريعية 2007 ان نسبة ترشيحات الجامعيين قد بلغت 48.65% مقابل 55.81% في بقية المستويات الاخرى. هذه الاحصاءات تدل على ظاهرة مهمة و هي ان اصحاب الشهادات الجامعية هم تحت سيطرة اصحاب المستويات التعليمية البسيطة، و هي ظاهرة امتدت الى بقية المؤسسات المجتمعية الاخرى مثل الادارة و المؤسسة الصناعية و الجامعة... [3]

1-راضية بوزيان، مرجع سابق، ص.ص 121-122

2-دحماني ادريوش، مرجع سابق، ص5

3-عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية...انتخابات استقرار ام ركود سياسي؟**، مرجع سابق، ص90

المطلب الثالث: الانتماءات الاولية و المشاركة الانتخابية.

تحتل الولاءات او الانتماءات الاولية للناخب دورا محوريا في تحديد سلوكه الانتخابي، فوجود ما يكفي من العلاقات الاجتماعية للإنسان المرتبطة بالسياسة يجعلنا نهتم بالقالب الاجتماعي للسلوك الانتخابي.هذا الاخير ما هو إلا جزء من سلوكه و وجوده ككائن اجتماعي، زيادة على ذلك، تعتبر هذه الطريقة من انسب الطرق لمعاجة الانسان الغير منغمس في السياسة بشكل كبير و مباشر.فالرجل السياسي ليس شيئا مجردا، بل مرتبط برجال اخرين بطرق مختلفة[1].

انطلاقا من هذا،يمكن معالجة السلوك الانتخابي للفرد باعتباره شخص يعمل في قالب اجتماعي يتضمن علاقات بين اشخاص، و تصور القالب هذا يعني وجود اعمال متداخلة و عمليات توجه الناس نحو بعضهم البعض، و تجعلهم قابلين للتجاوب. من هنا تبرز فكرة الانتماء و الولاء كصمام امان لاستمرارية الجماعة.

يمكن تعريف الانتماء على انه علاقة نفسية في المقام الاول، و هو الشعور بمفهوم "النحن"، و تنبثق من ذلك العلاقة بين "النحن" و "الهم".فالانتماء هو شعور الانسان بالانخراط في جماعة ما، و اعتناقه لرموزها و تقاليدها و سلوكياتها.هذا الشعور يعطيه ذاتية و خصوصية ما، كما انه يمكنه من ان يضع الحدود بين الجماعات الاخرى، و يحدد طبيعة العلاقات بينها مثل التعاون او المنافسة و العداوة...[2]

هذا و يستمد مفهوم الانتماء تبريره من ان ألافراد ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، إما عن طريق الانتساب لتنظيم معين مثل النقابة ، الحزب السياسي، النوادي، الفريق الرياضي... الخ أو عن طريق وضعية الفرد التلقائية داخل الجماعة التي ينتمي إليها (العائلة، القبيلة، الوطن، الطبقة الاجتماعية... الخ) .في كلتا الحالتين يلعب الفرد دورا اجتماعيا معينا تبعا للمهام الموكلة إليه، كما أنه يتكيف مع أنماط السلوك التي يعتبرها ذات قيمة و أهمية للجماعة التي ينتمي اليها،و منه تبرز قضية الالتزام بالجماعة[3].

1-Heinz Eulau, *The behavioral persuation in politics* (New York: Random House, 1963) p41.

2-علي الدين هلال ، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص280.

3- منصور مرقومة،" **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية**"، في:دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، افريل 2011،ص299

لكن الاشكال الذي يطرح عند استخدام مفهوم الانتماء في الدراسات الانتخابية هو تعقد الارتباطات الاجتماعية للفرد، و التي تؤثر على درجة ولائه للجماعات الاجتماعية، فالفرد ينتمي في نفس الوقت الى مجموعات مختلفة، و السؤال الذي يطرح هنا هو ما هي المجموعة التي يميل الفرد للتأثر بها اكثر؟ و بالتالي التصويت لصالح اعضائها.هنا حاول عدة باحثين اكتشاف ذلك، و توصلوا الى وجود مستوى عالي من التجانس السياسي في الجماعات الاولية، حيث لوحظ خلال الحملات الانتخابية تأثر الناخبين اكثر بتلك الحوارات التي كانت تدور في الدوائر الاجتماعية المباشرة و الاقرب لهم مثل العائلة، الجيران، جماعة الاصدقاء، جماعة العمل... [1]

تم التوصل الى هذه النتيجة من خلال قياس درجة الاتصالات التي يجريها الفرد مع الجماعات الاجتماعية المختلفة، و التي تحدد درجة انسجامه معها.في هذا الصدد، نذكر النتيجة التي توصل اليها ***جون مارتن ليبست*** عندما حاول تفسير اسباب استمرار البعض في التصويت لصالح الاتجاه المحافظ، حيث راى ان القيم التقليدية و الولاءات الحزبية تلعب دورا في تحديد توجه الفرد، و هي تعيق عمل الاحزاب اليسارية التي بالرغم من الاوضاع المزرية التي يعيشها بعض الافراد في بعض المناطق، إلا انهم بأثر من العوامل التقليدية يظلون محافظين، و يصوتون لصالح الاحزاب المحافظة [2].

لكن، و بهذا المنطق، تظهر اشكالية في غاية من الاهمية، و هي الولاء للجماعة الاولية على حساب الولاء للدولة و الوطن. فالانتحاب الديمقراطي تاريخيا، ارتبط ارتباطا وثيقا بصعود و انتشار الدولة القومية المركزية التي تتعارض في فلسفتها و مقوماتها مع الولاءات التقليدية، و التي استطاعت الصمود – في الدول الديمقراطية الغربية على الاقل– بفضل تطويرها لمفهوم المواطنة، حيث تحول فيها الفرد من مجرد وجود إنساني (sujet) إلى كيان اجتماعي واقتصادي وشريك سياسي، يخضع إلى ثنائية **حق/واجب** بما يحقق له احتياجاته أو حقوقه من الأنظمة، و بما يحقق للأنظمة ايضا متطلباتها أو حقوقها على المواطن[3].

من هنا تتجلى معالم الاشكال حول الانتماء و علاقته بالانتخاب و الدولة الوطنية في الجزائر، هل هو

1–Alain Zuckerman, op.cit, p6

2–جون مارتن ليبست، مرجع سابق، ص.ص132–133

3– برقوق عبد الرحمان، العيدي صونية،" **الفرد في المجتمع الجزائري هل هو مواطن؟**"، في: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، عدد خاص، جامعة بسكرة، 2012، ص231

خاضع لآليات الأنظمة الديمقراطية ومعادلة المواطنة كما تشير الى ذلك مختلف النصوص القانونية و الخطابات السياسية؟ أم أنه خاضع للميراث الاجتماعي التقليدي المتجسد في السلطة العائلية، القبلية، العروشية، الجهوية...الخ.بصيغة أدق هل تتحقق في الفرد الجزائري صفة المواطنة ؟.

هنا، لوحظ في العديد من المناسبات الانتخابية العودة القوية للانتماءات التقليدية مثل العائلة، القبيلة، العرش، الجهوية، الطائفية... كمحدد للسلوك الانتخابي على حساب الانتماء للدولة و الامة. هذه العودة تم تفسيرها بفشل مشروع التحديث الذي تبنته الدولة الوطنية في القضاء على البني التقليدية، و الذي ادى الى تعاظم دور هذه الاخيرة في المجال السياسي، و انعكس ذلك ايضا على العملية الانتخابية كأحد اوجه الحداثة السياسية، و بدل ان يصبح الصراع السياسي بين افكار و ايديولوجيات و مشاريع مجتمعية، اصبح صراع بين عشائر و طوائف او صراع ديني و جهوي....[1]

فالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة خلال التسعينيات، عززت من هذه الظاهرة، اذ ادى انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي و الاجتماعي عودة الافراد الى الانتماءات الاولية ، و في نفس الوقت بروز فئة رجال الاعمال الجدد بمختلف اصنافهم و قطاعات نشاطهم، و التي استعملت المال كوسيلة عمل و اقناع داخل المجال السياسي. هذه الظاهرة تم ربطها بالزبونية و الفساد المستشري في الجزائر داخل دواليب السلطة و الادارة، بل و حملتها بعض التحاليل مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الانتخابات[2].

اضافة الى ذلك، كثرة الانشقاقات الحزبية و كثافة حضور القوائم الحرة (المستقلة) في العديد من المناسبات الانتخابية تم تفسيرها بعودة الولاءات الاولية و التقليدية، و هي ظاهرة لا يمكن فهمها إلا بالعودة الى يوميات الحياة السياسية الوطنية، و الصراعات التي تعرفها و التحولات التي تعيشها في ابعادها التقليدية. فقد ارتبطت القوائم الحرة في الكثير من الحالات بالصراعات بين العائلات و القبائل و العروش، و مدى تمثيل ابنائها و ترتيبهم داخل قوائم الترشيحات، خاصة مع الضعف الذي تعانيه الاحزاب السياسية كمنظمات سياسية حديثة. هنا يرى احد الباحثين انه" **مما لا جدال فيه ان العائلة و العرش و القبيلة قد تمكنا من اختراق المؤسسة الحزبية، لدرجة اصبح فيها من شروط النجاح في**

1-عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار ام ركود سياسي** ، مرجع سابق، ص80

2- عبد الناصر جابي،**مواطنة من دون...استئذان** ،مرجع سابق ، ص22

الانتخاب البحث عن ابناء العروش القوية لوضعهم على راس القوائم الانتخابية في المناطق التي تسيطر فيها كليا او جزئيا تلك العروش القوية عدديا و سياسيا.هذا ما فعله الحزب الوطني و الديموقراطي و حتى الاسلامي، الصغير منها و الكبير، المعارض او المؤيد للسلطة، و مهما كانت نوعية الانتخابات محلية او وطنية، مما جعل الكثير من المؤسسات المنتخبة تظهر على شكل تجمع لابناء عروش و قبائل"[1].

ايضا، و من دلائل تعاظم دور الولاءات الاولية ان المرشح الجزائري لا يثق مثلا في وسائل الدعاية الانتخابية الحديثة المستوردة من الغرب، و التي تقوم على استعراض البرامج الانتخابية و الانجازات في وسائل الاعلام و المناقشات و الحلقات و توزيع المنشورات، بل يعتمد اكثر ما يعتمد على طقوس و وسائل تقليدية مثل "الزردة" و "الوعدة" و استعمالها كوسائل للدعاية. و لجوء المرشح الى هذه الوسائل مبني على معرفة سابقة لتركيبة المجتمع الجزائري، فوسائل الدعاية الغربية لا تؤثر بمقدار ما تؤثر الوسائل التقليدية ، نظرا لان هذه الاخيرة اكتسبت معان عند الناس و ترسخت في البنيان الاجتماعي، و اصبح لها معنى معين، خاصة اذا ما ارتبطت بأشياء و قيم اخرى مثل ارتباطها بقيمة دينية او ولي صالح او قبيلة ما، مما يجعلها تكتسب دلالة سوسيو–انثروبولوجية حاسمة في تحديد السلوك الانتخابي عند الفرد[2].

في هذا السياق، توصلت احدى الدراسات الميدانية التي حاولت تحليل الثقافة السياسية في بعض الدول العربية، و منها الجزائر، ان الاسرة جاءت في المركز الاول من حيث اهتمامات الافراد بنسبة 77.3% مقارنة بالدولة 34% و الوطن العربي 29.5%، و العالم الاسلامي 17.6% ، اذ لا تزال الاسرة هي الكيان الاساسي الذي يستمد منه المواطن العربي معظم قيمه و تعاليمه، و هي مركز اهتمامه و محور نشاطه.

ايضا، توصلت دراسة ميدانية اخرى، و التي شملت خمس دول عربية منها الجزائر، ان عودة الولاءات الاولية التقليدية قد ادى الى تقوية الارتباطات الزبونية و العلاقات الشخصية على حساب قيم المواطنة و دولة القانون.فالأفراد اصبحوا يشاركون في الانتخابات حتى يستطيعوا الحصول على موارد الدولة و

1– محمد خداوي، مرجع سابق، ص54

2–علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص283

ضمان موقع زبائني في كنفها، و المواطنون اللذين تلقوا منافع من الدولة هم من يميلون اكثر الى المشاركة في الانتخاب و الحملات الانتخابية. فالعلاقات الزبونية تؤثر ليس فقط على النشاط الانتخابي للفرد، و انما على اختياره السياسي للمرشح ايضا،فالناخبون يفضلون في غالب الاحيان اولئك المرشحين اللذين يملكون اتصالات سياسية قوية داخل الادارة من اجل الحصول على منافع من النظام القائم[1].

تتأكد هذه النتيجة اذا ما حاولنا التساؤل عن المنطق الذي يستخدمه المواطن للمشاركة في الانتخابات تحت الظروف التي تخلقها النظم التسلطية،اذ يلاحظ ان الهيئات التشريعية تبقى ضعيفة في الجزائر،و الهوية الحزبية هي اخر المحفزات التي تدفع الفرد للاقتراع،فقط قضايا مثل الحصول على علاقة شخصية مع مرشح ما في السلطة للحصول على منافع من الدولة تصبح من المحفزات الاولى للانتخاب.هنا يرى احد الباحثين ان الفرد**" لم يعد ذلك الإنسان العاقل الحر الذي ولد في القرن الثامن عشر، بل هو مواطن نفعي/أناني يتصرف بدوافع مصلحته الشخصية[...]فعندما تتزعزع أشكال التضامن التقليدية العائلة، الجماعة الدينية...أو الحديثة الأحزاب، النقابات، الجمعيات...يتصرف المقترع كفرد لا يتأثر إلا بما تمليه عليه نظرته لمصالحه..."**[2]و يضيف ايضا أن الأبحاث السوسيولوجية الحالية، خاصة سوسيولوجيا الاقتراع، تقف عند هذا التقاطع بين" المقترع المبرمج اجتماعيا و المقترع المحدد بذاتيته.

يحدث هذا كله بالرغم من ان هذه الظاهرة تقل في المدن الكبرى.هذه المناطق عرفت صيرورة تحضر مكثفة اضعفت من قوة و كثافة الروابط و الانتماءات التقليدية. لكن يبدوا ان عملية التحضر urbanisation لم تصاحبها عملية التمدن citadinité ، "**فالتحضر عملية تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية، اما التمدن فهو عملية تحتاج الى فترة زمنية طويلة لكي تظهر اثارها على الحياة الاجتماعية في المدينة، لأنها صيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية و نمط حياة خاص بالمدينة فقط، و مؤشراتها يمكن ان تظهر اما على مستوى الافراد و ممارساتهم، او على مستوى العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة.فالتمدن اذا يحتاج الى مدينة قادرة على خلق هذا الاسلوب في العيش، من خلال الهوية الاجتماعية و الثقافية التي تتميز بها**"[3]. و عليه، ادت هذه الوضعية الى استمرار الكثير

1-Mark Tessler, Amaney Jamal, Carolina G. de Miguel, op.cit, p. p 15-16

2- منصور مرقومة، مرجع سابق، 306

3- دريس نوري،**استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص106.

من مظاهر الحياة الريفية في المدينة الجزائرية تحت اشكال مختلفة ،و هو ما ادى بدوره الى اعادة انتاج الكثير من العلاقات الاولية.

و عليه، اصبح يشكل استمرار تأثير البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات والتصورات والممارسات المرتبطة بها(بالرغممن أهمية الدور الذي لعبته تلك البنى تاريخيا في حفظ الكيان الاجتماعي من التفكك في أصعب الفترات التي عاشتها الجزائر في محنتها الأخيرة) العائق الذي يمنع المجتمع من التطور نحو أشكال من التنظيم وصيغ من الممارسات التي تقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية و المدنية للفرد، و حفظها من التعسف الذي تمارسه الجماعة التضامنية أولا، ثم الدولة ثانيا.هنا يقول ***عزمي بشارة*** ان التنظيمات التقليدية تلعب دورا قمعيا في علاقتها بالفرد، يحظى بحمايتها لا لكونه فردا مستقلا له حقوق يقرها القانون، بل لأنه يمثل وحدة أولية في بنائها [1].

ايضا،انعكست ظاهرة عودة الولاءات الاولية على مركز الدولة الوطنية في الجزائر، اذ اصبحت تتصور ككيان غريب فرض من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له البلاد خلال مراحل تاريخية معينة، خاصة و انها لا تزال ظاهرة مستجدة لم تتبع من صيرورة التغير التاريخي الاجتماعي المحلي. فقد شكلت الدولة أداة و وسيلة التحديث الرئيسية، و التي أنتجت بقية المؤسسات و التنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها القوى الاستعمارية لفرض سيطرتها على المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي في بنيته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية[2].

ما حدث بعد الاستقلال هو قيام النخب السياسية المحلية بتأميم و ادارة هذه المؤسسات، و الاستمرار في استعمالها لفرض رقابة على المجتمع و إخضاعه لسلطوية دولة خاضعة لأقليات عائلية،جهوية، عسكرية و بيروقراطية.... و توسيع حق التمثيل في المجالس الجزائرية، و كذلك حق الانتخاب، لم يعني بلوغ الاستفتاء العام، ذلك ان الانتخاب كان مخصصا لفئة انتخابية بعينها.هذه الوضعية جعلت ثقافة دولة القانون و المواطن محل شك، خاصة و ان الجزائر المستقلة ورثت تاريخا طويلا و ثقيلا لدولة اللاقانون و الغاء ثقافة المواطنة.كما شكلت الجزائر حالة خاصة من تاريخ التحرر من الاستعمار، ذلك ان العلاقة

1-العياشي عنصر، "**المجتمع المدني المفهوم والواقع:الجزائر أنموذجا**"، في: ورقة مقدمة لمؤتمر"المشروع القومي والمجتمع المدني تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق سورية،07-12 ماي 2000، ص. 18

2-المرجع نفسه، ص6

بين السلطة الوطنية و المسالة الاجتماعية لم تجد مترجميها على المستوى السياسي[1].

اليوم، و بعد احداث عدة، خاصة ازمة التسعينيات، تجلت لا فاعلية الدولة الوطنية في المجتمع الجزائري، و زاد ذلك في المقابل الانتماء الى عصبيات كبديل عنها، و نمو العصبيات المختلفة لا يمكن ان يتم إلا على حساب تدمير السلطة السياسية المركزية و تخريب مفهومها، اذ اصبحت " **العصبية تظهر كعامل حاسم في تفسير الصعود و نسج علاقات السلطة، و فيما بعد تحديد موجهات الفعل التي تحكم العلاقة مع الاخرين.** "[2] ، و هو ما يهدد وحدة و سلامة المجتمع .

1-بوخريسة بوبكر،"**الدولة الجزائرية الحديثة:بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديموقراطي**"، في: المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع12، خريف2010، ص142

2-عبد السلام فيلالي، "**هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الريفية و الحضرية**"، مجلة التواصل، ع24، جوان 2009، ص161

خلاصة الفصل الثاني:

يحاول هذا الفصل معرفة اثر السياق السياسي و الاجتماعي الذي ظهر و تطور فيها الشباب الجزائري على سلوكهم الانتخابي.يسمح هذا المدخل بالتساؤل في سياقات التكوين منظورا اليها كسياقات خاصة، و مبينا في نفس الوقت الى اية مخاطر او استراتيجيات قد يوصلنا وضع هذه السياقات ضمن التاريخ الغربي.

فطبيعة البيئة االبحثية و الجامعية المعاصرة في العالم العربي تقلد الغرب بشكل كاريكاتوري، ليس في المسار العام فحسب، و انما في التفاصيل ايضا.فالتبعية التي نعانيها هنا هي تبعية المصطلح و المجال و الرؤية التحليلية، خصوصا لدى الباحثين الميدانيين في هذا الحقل، الذين يدرسون الظواهر الاجتماعية و السياسية العربية بنفس الطرائق و المصطلحات التي تستخدم في دراسة البيئة الغربية، رغم تأكيدهم على اختلاف طبيعة المجتمعات، و ذلك ما يجعل نتائجهم اقل دقة و مصداقية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية للسلوك الانتخابي من خلال عينة من شباب مدينة وهران

من اهم الصعوبات التي تواجه مستعملي النظرية الاجتماعية اليوم هي عجز النظريات عن مواكبة التطور و الحركية التي يسير بها المجتمع.المقصود بذلك ان الباحث يجد نفسه دائما مجبرا على تفسير العديد الظواهر الاجتماعية عبر مقولات نظرية قد لا تصدق على الوقائع محل الدراسة، و هو ما قد يجعل تفسيراته محل شك او نقد من قبل الاخرين.

انطلاقا من هذه الصعوبة،تأتي المعالجة الميدانية للسلوك الانتخابي عند الشباب في هذا الجزء من الدراسة ، و هي معالجة تنبع اهميتها من فكرة ان الدراسات الميدانية هي التي تكشف عن اساسيات الواقعة السياسية و ما يتصل بها و العوامل الفاعلة فيها، كما انها تعتبر المحك او المرجع الذي يمكن من خلاله اثبات او نفي ما تم التطرق اليه في الجانب النظري من البحث.

ضمن هذا الاطار،تشكل عمليات سبر الرأي حاليا مصدرا هاما للمعلومات في علم الاجتماع السياسي، ليس فقط من اجل التعرف على تفضيلات السكان و ارائهم حول بعض القضايا التي تهم الباحث، و انما ايضا من اجل الاحاطة بشكل افضل بالوقائع و اشكال السلوك انطلاقا مما يعلنه الافراد المستجوبون.[1]

يحدث هذا على الرغم من ان عمليات سبر الاراء في الميدان السياسي لازالت تكتسي وضعا علميا مبهما، فصحيح انها تنجز اليوم ضمن شروط دقة منهجية مرضية تماما مثل بناء العينات التمثيلية و تجديدها،توضيح الاستبيان، اسلوب الادارة بواسطة محققين مختصين، المعالجة الرقمية للنتائج...إلا ان هذا لا يعني عدم بقاء مشاكل في هذه المستويات التقنية، فاحتمال التفاوت في الصفة التمثيلية بين العينة و مجموع السكان لا يزال حاضرا، كما ان الانحرافات الهامة داخل نصوص الاسئلة(من الصعب مثلا تبني مصطلح يكون مفهوما من قبل كل الناس بنفس الطريقة) امر وارد.

عموما،و بأخذ هذه الاعتبارات، ادرجنا جانب ميداني في هذه الدراسة يستهدف البحث في السلوك الانتخابي عند عينة من شباب مدينة وهران،مع اعطاء ،بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، تصور عام عن السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري، ثم لمستقبل السلوك الانتخابي في الجزائر.

1-فيليب برو،مرجع سابق، ص531

المبحث الاول:الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

بمجرد تحديدنا لمشكلة البحث و كل ما يتعلق بها بصفة نهائية، انتقلنا الى مرحلة تنظيم جمع المعطيات الضرورية للتحقق من فرضيات دراستنا، و لانجاز هذه المرحلة، كان لا بد من اتمام عمليتين ضروريتين و هما اختيار اداة جمع المعلومات و بناءها، و ايضا تعريف مجتمع البحث المستهدف و تحديد العينة المنبثقة عنه.هنا، سنتعرض الى كيفية اتمام هاتين العمليتين، ثم الى عرض النتائج المتمخضة عنهما.

المطلب الاول: البناء العام للأداة جمع المعلومات و اجراءات تطبيقها.

اشرنا فيما سبق ان معالجة الموضوع تقتضي الجمع بين المقاربتين الكمية و الكيفية. اعتمدت المقاربة الاولى كمقاربة اساسية لمعالجة الموضوع، و هدفت الى توضيح من خلال حجم التكرارت اننا لسنا امام ممارسات تمثل استثناءا.بالنسبة للمقاربة الكيفية، فقد اعتمدت كمقاربة جزئية، سعت الى تغطية اوجه النقص في المقاربة الاولى، و هذا من خلال الوقوف على بعض المعاني التي يعطيها الفاعلون لممارساتهم في الحقل السياسي و الانتخابي، و التي لم نستطع الوصول اليها عن طريق تطبيق المقاربة الكمية.

ميدانيا، و من اجل تطبيق المقاربة الكمية، استعنا بتقنية الاستمارة كتقنية اساسية، و اضفنا اليها المعالجة الاحصائية للسجلات الانتخابية Les fichiers électorales التي تمكنا من الاطلاع اليها على مستوى مصلحة الانتخابات التابعة لبلدية وهران.اما بالنسبة للمقاربة الكيفية، فقد استعنا بتقنية المقابلة النصف موجهة مع بعض الشباب.هنا، نتعرض بإيجاز لمختلف هذه التقنيات.

1/البناء العام للاستبيان و اجراءات تطبيقه:

وقع الاختيار على الاستبيا le Questionnaire كأداة رئيسية لجمع المعلومات لسببين على الاقل:

1- ملائمة الاستمارة لهدف الدراسة المتمثل في قياس مدى تأثير البيئة السياسية و الاجتماعية المحيطة بالشباب في الجزائر على سلوكهم الانتخابي، و من المعروف ان الاستمارة تتيح للباحثين معرفة حجم التكرارات التي تبين اننا لسنا امام ممارسات تمثل استثناءا، و انما امام ظاهرة اجتماعية و سياسية يجب دراستها.

2- تعتبر الاستمارة في ادبيات منهجية البحث العلمي بأنها "**تقنية مباشرة للتقصي تستعمل ازاء الافراد، و تسمح باستجوابهم بطريقة موجهة، و القيام بسحب كمي بهدف ايجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية**".[1] لذا، فالاستمارة يمكن تطبيقها على عدد كبير نسبيا من الأفراد، كما ان اسئلتها تتميز بالوحدة و الدقة، و هذا ما يسمح بإمكانية تكميم المعطيات المتنوعة التي تم التحصل عليها، و بناء عدة تحاليل عن طريق اقامة علاقات بين المتغيرات الكمية على اساسها.

انطلاقا من هذه الاهمية،قمنا بتصميم استمارة اولية تتضمن عدد من الاسئلة تحاول تغطية المتغيرات التي احتوتها فرضيات الدراسة، بعد ذلك، اختبرنا حوالي عشرين (20) استمارة اولية بصفة قصديه على بعض الشباب الذكور و الاناث عبر مختلف مناطق بلدية وهران، و على ضوء الملاحظات التي ابداها المبحوثون، سواء من حيث طول الاستمارة، غموض و تكرار بعض الاسئلة، شكل الاستمارة...قمنا بالتعديلات اللازمة لتتخذ الاستمارة شكلها النهائي.[1]

يشتمل الشكل النهائي للاستمارة على مقدمة و ثلاثة محاور اساسية تتضمن في مجملها 35 سؤالا ، بالإضافة الى عشرة اسئلة (10) حول البيانات الشخصية للمبحوثين، و بالتالي بلغ عدد اسئلة الاستمارة 45 سؤالا. تحاول هذه الاسئلة ان تصل الى معرفة الاثار التي تحدثها : التمثلات و المواقف التي يحملها الشباب حول السياسة في الجزائر ، البيئة السياسية، الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية على السلوك الانتخابي عند شباب مدينة وهران. هنا نقدم تفصيل لما جاء في الاستمارة:

1.1/مقدمة الاستبيان:

تحتوي على مجموعة من العناصر التي تعرف الباحث و تحدد هدف الدراسة، ايضا نوع البيانات والمعلومات التي نود جمعهما من أفراد العينة ، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين على الاجابة بموضوعية وصراحة على اسئلتها، وطمأنتهم في نفس الوقت على سرية المعلومات بأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

2.1/اسئلة حول الحالة السوسيو-مهنية لأفراد العينة:

1- موريس انجرس،مرجع سابق، ص 204

2-انظر الى الملحق رقم 01 الموجود في اخر الدراسة.

و هي عبارة عن معلومات عامة اغلبها ديموغرافية، استخدمت اساسا كمتغيرات تفسيرية في البحث، و هي تتضمن عشرة (10) اسئلة مرتبة كالاتي: الجنس، السن، الحالة المدنية، مكان السكن، طبيعة السكن، المستوى الدراسي، المهنة ، الدخل، المستوى الدراسي للاب، المستوى الدراسي للام.

3.1/مواقف و سلوكيات الشباب حول السياسة و الانتخاب:

خصص لهذا المحور 13 سؤالا نظرا للأهمية البالغة التي منحت الى تصورات و سلوكيات الشباب حول السياسة و الانتخاب.في البداية، تركز الاسئلة على مواقف الشباب من السياسة بمفهومها العام، سواء من حيث الاهتمام بها او معرفة درجة الاهلية la compétence السياسية للشباب (من خلال طرح بعض الاسئلة التي تخص من يعين في الوزير الاول، الوزير الاول الحالي، اخر انتخابات اجريت، و الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان الحالي). ايضا حاولنا في نفس السياق معرفة اسباب عدم اهتمام الشباب بالسياسة و التفضيلات السياسية عندهم (المرشح المفضل).

بعد ذلك، ركزت الاسئلة على الانتخاب، و هذا انطلاقا من امتلاك بطاقة الانتخاب و التسجيل في القوائم الانتخابية، مرورا بالاهتمام بانشطة العملية الانتخابية (الحملة الانتخابية ، الترشح..... و انتهاءا بالمشاركة في الانتخاب و السبب في ذلك. ايضا تساءلنا حول اسباب عدم المشاركة و تقييم دور الشباب في الانتخابات. بذلك، يكون هذا المحور قد احتوى على خمسة (5) اسئلة مغلقة (الاسئلة: 11، 15، 16 ،17،23) و ثمانية (8) اسئلة ذات خيارات متعددة (الاسئلة: 12، 13، 14، 18، 19 ، 20، 21) .

4.1/البيئة السياسية:

يحتوي هذا المحور على ثلاثة عشرة سؤالا،خمسة (5) مغلقة (الاسئلة: 24، 27،28، 34،35) و سبعة (8) ذات خيارات متعددة (الاسئلة: 26،29، 30،31،32،33،35) .تحتوي الفقرات اسئلة حول الثقافة السياسية مثل الاهتمام بتتبع الاحداث السياسية الحالية، الموقف من التعددية و وظيفة الاحزاب السياسية، الانخراط المدني (الحزبي او الجمعوي او النقابي)، الموقف من ممارسة النساء للسياسية.....

ايضا، توجد اسئلة تعالج بعد التنشئة السياسية من خلال المصدر الذي يحصل منه الفرد على المعلومات السياسية، و ايضا المحيط الذي يناقش معه الشباب اكثر هذه المعلومات ، دور العائلة في تعزيز المشاركة الانتخابية.....

في الأخير ، طرحنا اسئلة تدور حول تقييم واقع اداء المؤسسات السياسية في الجزائر، و هذا من خلال معرفة مطالب الشباب من الحكومة الجزائرية، اداء الحكومة على ضوء تحقيقها لهذه المطالب،موقع البرلمان في النظام الجزائري، ثم تصنيف نمط الحكم في الجزائر.

5.1/الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية:

في محاولتنا لمعرفة اثر الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للشباب في الجزائر على سلوكهم الانتخابي، قمنا بطرح ثمانية (8) اسئلة، منها ثلاثة (3) مغلقة (الاسئلة: 37،39،42) و خمسة (5) متعددة الاختيارات (الاسئلة: ،38، 41،43،44،45) .

تركز الاسئلة في البداية على بعد المستوى المعيشي، و ذلك من خلال التساؤل حول مدى صعوبة الحصول على عمل في الجزائر،باعتباره من اولى متطلبات الشباب اليوم، مصدر الدخل و كفايته لسد الحاجيات اليومية للشباب، ثم ترتيب حسب الاولوية لأهم المشاكل الاجتماعية التي يعانيها الشباب اليوم (السكن، الدخل، الزواج، القيم و الاخلاق، التكوين...) .

بعد ذلك، انتقلنا الى رؤية الشباب لواقع نظام التعليم في الجزائر، سواء من حيث علاقته بالمشاكل التي يعانيها الشباب اليوم، معوقات نظام التعليم، و المتوقع منه. ايضا، لم يغب بعد الانتماءات الاولية في اسئلة الدراسة بالرغم من اننا فضلنا ادماجه مع اسئلة اخرى مثل (سبب صعوبة الحصول على عمل في الجزائر العلاقات الشخصية و الوساطة piston، سبب المشاركة في الانتخاب انك تعرف المرشح، من مواصفات المرشح المثالي ان يكون مرتبطا بمنطقة الناخب).

بعد تبني اسئلة الاستبيان و التأكد من مدى صدق اداة القياس و ملامتها للبيئة محل الدراسة، بدأنا في توزيع الاستمارات مع منتصف شهر جانفي 2013، و استرجعناها بعد اربعة (4) اسابيع، أي منتصف شهر فيفري من نفس السنة، و قد استطعنا توزيع 230 استمارة، و استرجعنا 218 منها.بعد القيام بعملية الفرز، تبين انه لا نستطيع استغلال سوى 200 استمارة نظرا لعدم صلاحية 18 منها، و هذا اما بسبب عدم الاجابة عن معظم الاسئلة (7 استمارات)، او لان سن المبحوثين تجاوز الفترة المحدد في الدراسة (5 استمارات) او لان المبحوث كان من خارج المنطقة الجغرافية للبحث (6 استمارات).

قمنا بعد ذلك بعملية ترقيم الاستمارات من 01 الى 200، و لجانا فيما يخص تحليل المعطيات التي تضمنتها الى نظامSPSS (statistical package for social sciences)، و هو نظام يساعد على

اختبار العلاقات الاحصائية بين المتغيرات. و بعد ادخال البيانات التي وردت في الاستمارات في هذا النظام الاحصائي،تمكنا من الوقوف على معطيات رقمية حول العلاقة بين المتغيرات التي نحتاج اليها من اجل الاجابة عن تساؤلات الدراسة.

2/القوائم (السجلات) الانتخابية les fichiers électorale:

تعرف القوائم الانتخابية بأنها الكشوف التي تضم أسماء المواطنين المؤهلين للتصويت في الانتخابات ، و مما لا شك فيه أنّ التسجيل في القوائم الانتخابية هو أحد المعايير الأساسية التي يمكن ان تتحكم في قياس مدى و نسب مشاركة المواطنين في عملية الانتخاب، خاصة و انه طبقا لقانون الانتخابات الجزائري[1]، فإن المادة 6 منه تنص على إجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية بالنسبة لكل مواطن استوفى الشروط المطلوبة قانونا، اذ تعتبر هذه العملية شرط ضروري و مسبق من اجل ممارسة حق الانتخاب، كما انها تعتبر ضرورية لحساب نسب المشاركة و الممانعة الانتخابية، اذ يتم حسابها بالرجوع الى عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، و ليس الى عدد الناخبين الفعليين الذين يكونون في سن الاقتراع.

و بإتباع الطريقة التي اختارها المشرع الجزائري في حساب نسب المشاركة الانتخابية (بالرغم من الانتقادات التي الموجهة لهذه الطريقة)[1]، قررنا اللجوء الى استخدام القوائم الانتخابية الموجودة على مستوى بلدية وهران من اجل معرفة نسب المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب مقارنة بالفئات الاخرى،و ايضا من اجل معرفة خصائص اولئك الذين يشاركون او يمتنعون وفقا للمعطيات الاجتماعية و الديمغرافية التي توفرها هذه القوائم.

ميدانيا، و من اجل حصر عينة القوائم التي سيشملها التحليل، نشير الى ان عدد المسجلين على مستوى بلدية وهران قد بلغ 500522 ناخب مع نهاية سنة 2012، منهم 256290 ذكور و 244232

1- قانون الانتخاب الجزائري، مرجع سابق، ص 2

2-من الانتقادات التي وجهت الى طريقة حساب نسب المشاركة و الممانعة الانتخابية باللجوء الى عدد المسجلين في القوائم الانتخابية انها تبالغ في حجم المشاركة الانتخابية الواقعية، لأنها تقصي الأشخاص الذين يمكنهم الانتخاب، و لكنهم غير مسجلين في القائمة الانتحابية.

اناث موزعين على مختلف القوائم الانتخابية[1]. بالنسبة لهذه الاخيرة، فهي تحتوي على رقم بطاقة الانتخاب، اسم و لقب الناخب، تاريخ ميلاده، و محل الاقامة في بلدية وهران، بالإضافة الى خانة الامضاء émargement التي تشير الى اذا ما انتخب المسجل ام لا.

بناءا على هذه المعطيات الاولية لمجتمع البحث،قمنا باختيار 9 قوائم انتخابية تضم 4632 مسجل[2] ، و قد شملت هذه القوائم الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012. روعي في اختيار هذه القوائم الانتخابية اعتبارات منهجية مثل: التساوي بين الجنسين ،التنوع في المناطق الجغرافية، حضور جميع الاعمار... بعد تطبيق هذه المعايير، قمنا بتفريغ معطيات كل قائمة انتخابية بالاستعانة بنظام SPSS،و ذلك وفقا للجنس، السن، منطقة الاقامة، ثم الامضاء émargement (يدل الامضاء على معرفة مشاركة المسجل ام لا).و تبعا لذلك، تحصلنا على مجموعة من النتائج التي يمكن ان تساعدنا في الاجابة عن اسئلتنا.

3/المقابلة:

المقابلة اداة من ادوات الاقتراب الكيفي في العلوم الاجتماعية، تم اللجوء اليها في هذه الدراسة كأداة مكملة للاستبيان،و هذا لهدف الحصول على تفسيرات و تأويلات لبعض التصورات و المواقف التي لم نستطع الوصول اليها عن طريق المقاربة الكمية .لذا، نشير هنا اننا لجانا الى استعمال المقابلة مع الاشخاص الذين ابدو تحمسا و تفاعلا اكبر مع اسئلة الاستبيان، كما ان المعلومات التي تحصلنا عليها عن طريق المقابلة استعملت اكثر في عملية التفسير و التاويل.

بناءا على ذلك، قمنا ببناء دليل مقابلة[3]، و التي كانت من النوع النصف الموجه، و قد استعملت مع عينة من 13 فردا اختيروا وفق معايير و اسس مختلفة تخدم اهداف الدراسة، و التي يمكن تلخيصها في:

1-التركيز على الاشخاص الذين ابدو درجة اهتمام اكبر مع اسئلة الاستبيان السابق ذكره، حيث ارتأينا ان الاستبيان لم يفسح لهم المجال بصورة اكبر من اجل التعبير عن ارائهم ، و هو الامر الذي دفعنا الى

1-تحصلنا على هذه المعطيات من مكتب الانتخاب التابع لمديرية الادارة و التنظيم بولاية وهران.

2-انظر الى الملحق رقم .02

3-انظر الملحق رقم 03.

استعمال تقنية المقابلة معهم.

2-راعينا في عينة المقابلة الاختلاف ما بين المبحوثين من حيث السن ،الجنس ، الحالة المدنية ، المستوى الدراسي، و منطقة السكن في بلدية وهران، اضافة الى درجة الانخراط السياسي للمبحوث (الانضمام لاحزاب،منتخب، جمعيات...) و هذا من اجل التوصل الى مختلف التصورات و اثراء المقابلات بمختلف المعاني و الاراء.

بالنسبة لمحاور المقابلة،فقد تضمنت ثلاثة محاور اساسية:

-**المحور الاول:** يتضمن تصورات الشباب للسياسة ، حيث احتوى هذا المحور على ثلاثة اسئلة تمثلت في تصور الشباب لوظيفة السياسة في المجتمعات بصفة عامة، ثم واقع ممارستها في الجزائر بصفة خاصة، و في علاقة الشباب بها.

-**المحور الثاني:** يتضمن تصورات الشباب حول الانتخاب، و قد تضمن هذا المحور اربعة اسئلة اساسية دارت حول معنى الانتخاب عند الشباب، ثم التساؤل حول واقع المشاركة الانتخابية عند الشباب من حيث معناها و محدداتها المختلفة، اضافة الى التساؤل عن المسئول عن تدني نسب المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة من المجتمع، و في الاخير التعرض للمؤسسات المسئولة عن تفعيل هذه المشاركة.

-**المجور الثالث:**يتضمن التطرق لمستقبل الانتخاب عند الشباب في الجزائر من حيث التساؤل عن كيفية تعامل الاجيال المقبلة مع الانتخاب بالنظر لواقع الممارسة السياسية، ثم التطرق لاقتراحات تخص تنمية المشاركة الانتخابية عند الشباب.

اخيرا، و فيما يخص تحليل المعطيات النوعية، من المهم أن نشير إلى أننا لن نقوم بعرض مضمون كل مقابلة على حده، لأننا لسنا هنا بصدد القيام بعملية تحليل مضمون المقابلات التي اجريناها، ولكننا استعملنا هذه الأداة بهدف جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بتصور الشباب للسياسة و الانتخابات .أي أن استعملنا للمقابلة كان كأداة ثانوية،الهدف منها تغطية العجز الذي ظهر في استعمالنا للاستبيان. أما فيما يخص عرض هذه المقابلات، فإننا اخترنا فقط المقابلات، أو أجزاء من المقابلات، التي نحن في حاجة إليها لتحليل الموضوعين السابقين .و بالتالي فإن مضمون هذه المقابلات سيزيد من مصداقية الملاحظات التي تمت على مستوى الاستبيان من جهة، وسيساعد على تحليلها من جهة أخرى.

المطلب الثاني:خصائص مجتمع البحث و تحديد عينة الدراسة.

يعرف مجتمع البحث في ادبيات البحث العلمي على انه " **مجموعة منتهية او غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، و التي ترتكز عليها الملاحظات**"[1]. و لكي يكون أي بحث علمي مقبولا و قابلا للانجاز ، لابد من تعريف مجتمع البحث المراد فحصه، و توضيح ايضا المقاييس المستعملة من اجل حصر هذا المجتمع.

بالنسبة لهذه الدراسة، يشتمل مجتمع البحث على شباب مدينة وهران الذين تتراوح اعمارهم ما بين 18 و 34 سنة. هنا، نشير الى ان بلدية وهران تعتبر تجمع حضري رئيسي،يتضمن 12 قطاعا حضريا* بنسبة سكان تبلغ 609014 نسمة وفقا لأخر احصاء قام به المركز الوطني للإحصائيات (ONS) سنة 2008، أي بنسبة 41.90% من سكان ولاية وهران البالغ عددهم 1453152 نسمة في نفس السنة، و هي تتضمن 299644 ذكور (49.2%) و 309370 (50.8%) من الاناث.بالنسبة للشباب، يبلغ عدد الفئة محل الدراسة، و الممتدة من 18 حتى 34 سنة 187584 نسمة، أي بنسبة 30.8% من سكان البلدية. تتضمن هذه الشريحة العمرية 108996 ذكور بنسبة 49.51% و 111143 بنسبة 50.48%.**[2]

يظهر من خلال هذه الاحصائيات اننا امام مجتمع بحث يمثل فيه الشباب اغلبية السكان، و يعتبر هذا التقدير الكمي لفئة الشباب على درجة بالغة من الاهمية من حيث انه يعكس الثقل الديمغرافي لهذه الشريحة في مدينة وهران.يبقى ان نشير اننا سنقع في مغالطة اذا بقيت حدود السن هي المفسر الوحيد لمفهوم الشباب، نظرا الى التداخل بين السن البيولوجي و السن الاجتماعي كما اشرنا سابقا.

لكن، كلما تجاوز العدد الاجمالي لمجتمع البحث بعض المئات من العناصر، كلما اصبح ذلك صعبا،

1موريس انجرس،مرجع سابق، ص .298

2-الديوان الوطني للإحصائيات في ولاية وهران ONS .

*القطاعات الحضرية لبلدية وهران هي:سيدي الهواري، الامير،سيدي البشير، الحمري،ابن سينا، المقراني،العثمانية ، المقري،الصديقية، بوعمامة،المنزه، البكر (**المصدر: مكتب الانتخاب ببلدية وهران**).

**انظر ملحق رقم 04.

بل و قد يصبح مستحيلا عندما يصل الى بضعة ألاف او الى الملايين كما هو حال مجتمع بحثنا، و ذلك بسبب ما يقتضيه البحث من موارد و تكاليف من جهة، و عجز الباحث عن دراسة و ملاحظة كل افراد المجتمع الاصلي محل الدراسة من جهة اخرى. و عليه لا يبقى سوى الاعتماد على طريقة العينة و الاكتفاء بعدد محدود من الحالات من اجل جمع المعلومات.

هنا، نشير الى ان عملية اختيار العينة في الدراسات الميدانية العلمية بالجزائر تطرح اشكالا معقدا يقف كحاجز اساسي امام الباحثين الذين يهدفون الى القيام بدراسات علمية ممثلة لمجتمع الدراسة الاصلي. يتمثل هذا الحاجز في عدم توفر قاعدة بيانات مفصلة و موثوق بها على مستوى الهيئات المختلفة التي يمكن ان يعتمد عليها الباحثون في دراساتهم. لذا نعتقد انه بسبب المشكل المشار اليه اعلاه، تلجا اكثرية الدراسات الى العينات غير الاحتمالية، و هذه الدراسة لا تخرج عن هذا الاطار.

اذن، فعينة هذه الدراسة هي من النوع الغير الاحتمالي، إلا اننا حاولنا ان نجعلها ممثلة لمجتمع البحث المشار اليه سلفا قدر الامكان ، و ذلك بإتباع بعض الاجراءات المعمول بها في مثل هذا النوع من العينات، و هي كمايلي :

***اولا:** على مستوى التمثيل الجغرافي، حرصنا على ان تكون مختلف مناطق بلدية وهران ممثلة ، سواء من حيث المركز (الأمير ، الصديقية، المقري) او الاطراف (سيدي البشير، سيدي الهواري)، او من حيث مدى رقي الاحياء (المنزه) او الاحياء الشعبية (الحمري).لهذا فضلنا استعمال العينة الهادفة، و التي يقصد بها "**اختيار عدد من الافراد نظرا لأنهم يوفون بغرض الدراسة التي يرغب الباحث في القيام بها**"[1].

***ثانيا:**اعتمدنا على العينة الحصصية فيما يتعلق بالجنس(50% ذكور و 50% إناث).يقوم هذا النوع من العينات على "**تقسيم المجتمع الاصلي الى فئات ذات خصائص معينة ، مع تمثيل كل فئة من تلك الفئات بنسبة وجودها في المجتمع**"[2]

1-موريس انجرس، مرجع سابق، ص311

2-المرجع نفسه، ص312

***ثالثا:**حرصنا على ان تكون جميع الاعمار الممتدة من 18 الى 34 سنة ،مستويات التعليم، المهن، منطقة السكن حاضرة في العينة.

***رابعا:** بالنسبة للاستمارات، و نظرا لصعوبة توزيعها بصفة شخصية من حيث الوقت و التكلفة، فضلنا الاعتماد بصورة اساسية على طريقة الكرة الثلجية، و بصفة محدودة على العينة العرضية.

بالنسبة للطريقة الاولى، استعملت مع الاشخاص الذين نعرفهم، و تمت عن طريق توزيع استمارات على نواة صغيرة من المبحوثين و المساحات الجغرافية المذكورة سابقا، و سلمناهم الاستمارة ليجيبوا على اسئلتها امامنا مع اتاحة الفرصة لهم في نفس الوقت لطرح أي تساؤلات بشان محتوى الاستمارة.ثم طلبنا منهم توزيع الاستمارات على افراد العينة في المنطقة التي يسكنون بها، و الاتصال بأشخاص اخرين للقيام بنفس العملية.

اما الطريقة الثانية،فهي تعني استغلال مجموعة من الافراد وقع عليهم الاختيار عن طريق الصدفة، و قد استعملت مع الاشخاص الذين لا نعرفهم، و لكنهم يتوافقون في بعض خصائصهم مع متطلبات الدراسة، و قد التقينا بهم في عدة اماكن في بلدية وهران مثل: المقاهي و الحدائق العامة،مراكز الشباب، الجامعة، المساجد...

بعد تبني هذه الاجراءات و تطبيقها على الاستمارة و عملية تحليل القوائم الانتخابية، تحصلنا على بعض النتائج التي تمكننا من تقديم صورة عامة عن خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية على النحو التالي:

1/الاستمارة:

1.1-جدول رقم 01 يبين الجنس:

	التكرار	النسبة
ذكور	99	%49.5
اناث	101	%50.5
المجموع	200	%100

يتضح من خلال الجدول ان توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس جاء تقريبا ممثلا لحجمهم في المجتمع الاصلي للدراسة (للتذكير تحوي بلدية وهران حسب الاحصاء الوطني لعام 2008 على 49.2% ذكور و50.8% اناث)، و تحوي عينة الدراسة على 99 ذكرا (49.5% من عينة الدراسة) و 101 انثى (50.5% من عينة الدراسة).الزيادة في عدد الاناث يمكن تفسيره بعددهن المرتفع مقارنة بعدد الذكور في المجتمع الجزائري.

2.1-جدول رقم 02 يبين السن:

	التكرار	النسبة
21-18	65	%32.5
25-22	60	%30
29-26	40	%20
34-30	35	%17.5
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول الى وجود اربع فئات عمرية اساسية.تمثل الفئتين (18-21) و(22-25) الفئات الاكثر تمثيلا في العينة بنسبة 32.5 % و 30% على التوالي، و هو ما سيسمح بالوصول الى بعض النتائج مثل الاثر المباشر على المشاركة او الممانعة الانتخابية. اما بالنسبة للفئتين العمريتين (26-29) و (30-34)، فهما ممثلتان بشكل كافي (20% و 17.5% على التوالي) يسمح بتقصي التطور في السلوك الانتخابي .

3.1-جدول رقم 03 يبين الحالة المدنية:

	التكرار	النسبة
متزوج	20	%10
اعزب	177	%88.5
مطلق	3	%1.5
المجموع	200	%100

يتضح من الجدول ان نسبة العزاب هي الاعلى في العينة ، حيث بلغت نسبتهم 88.5% من مجموع العينة. هذه النتيجة تعتبر منطقية نظرا للمرحلة العمرية محل الدراسة، اضافة الى انتشار ظاهرة تأخر الزواج عند الشباب في الجزائر.و عليه فإننا لن نعتمد كثيرا على متغير الحالة المدنية في تحليل النتائج.

4.1-جدول رقم 04 الاصل الجغرافي:

	التكرار	النسبة
سيدي الهواري	30	%15
الامير	26	%13
سيدي البشير	35	%17.5
الحمري	19	%9.5
الصديقة	38	%19
المنزه	36	%18
المقري	16	%8
المجموع	200	%100

يلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود توازن نسبي في التمثيل على مستوى مناطق بلدية وهران و الاصل الجغرافي للناخب، اذ نجد مثلا مناطق من وسط مدينة وهران (الامير 13%، الصديقية 19%)، كما نجد مناطق تقع على اطراف المدينة (سيدي البشير 17.5%). يلاحظ ايضا تنوع في المناطق من حيث مستوى رقيها العمراني، فنجد منطقة (المنزه 18%) التي تتميز بكثرة السكنات الفخمة و الارضية villa و منطقة (سيدي الهواري 15%) و (الحمري 9.5%)التي تتميز بكثرة السكنات القصديرية، و منطقة (الصديقية 19% و الامير 13%) التي تتميز بكثرة العمارات.و بالتالي يمكن لهذا التنوع الذي يحمله متغير مكان الاقامة ان يساعد على تفسير بعض نتائج الانتخاب، خاصة من حيث السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الناخب (مثل: الوضعية الاجتماعية، الانحدار من منطقة شعبية....).

5.1-جدول رقم 05 طبيعة السكن:

	التكرار	النسبة
شقة في عمارة	50	%25
فيلا	48	%24
حوش	66	%33
سكن ارضي	36	%18
المجموع	200	%100

يظهر من خلال الجدول ان اكثرية عناصر العينة يعيشون في " حوش" (33%)، و هذا في مقابل (25%) ممن يعيشون في عمارات، (24%) فيلا، و (18%) سكن ارضي.يمكن لهذا المتغير ان يفيدنا في معرفة الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للشباب و عائلاتهم، باعتبار ان السكن يعتبر مؤشر من مؤشرات الوضع الاجتماعي للفرد. بالإضافة الى ذلك، قد تتيح طبيعة السكن معرفة درجة التفاعلات و العلاقات التي يقيمها الفرد، اذ يبدي عادة الاشخاص الذين يعيشون في "حوش" او عمارة درجة تفاعلات و علاقات مع جيرانهم اكثر من الاشخاص الذين يعيشون في فيلا او سكن فردي.

6.1-جدول رقم 06 المستوى الدراسي:

	التكرار	النسبة
دون مستوى	0	%0
ابتدائي	6	%3
متوسط	24	%12
ثانوي	41	%20.5
جامعي	128	%64
المجموع	200	%100

يتضح من الجدول ان ذوو المستوى التعليمي الثانوي و الجامعي ممثلون بنسبتي (20.5 % و 64% على التوالي)، و هما اعلى من نسبتي ذوو المستوى التعليمي الابتدائي، و المتوسط (3% و12%). هذا

التمثيل الغير المتكافئ يمكن ان يفسر بطبيعة اسئلة الاستمارة التي تحتاج الى مستوى تعليمي مقبول لكي تفهم فهما لائقا.لذا، و من اجل تسهيل التحليل ، قمنا بتقسيم الاطوار التعليمية الى ثلاث مستويات بعد دمج الابتدائي في المتوسط نظرا لتقارب المستوى على النحو التالي:

	التكرار	النسبة
متوسط	30	%15
ثانوي	41	%20.5
جامعي	128	%64
المجموع	200	%100

و عليه يصبح لدينا ثلاثة فئات رئيسية من مستويات التعليم، حيث ان فئة المستوى التعليمي المتوسط اصبحت تمثل 15% من مجموع العينة تقريبا، و بالتالي يمكن ان تكون لها دلالة احصائية عند تحليل النتائج.

7.1-جدول رقم 07 المهنة:

	التكرار	النسبة
اطار	32	%16
عامل	24	%12
عاطل عن العمل	34	%17
طالب جامعي	88	%44
عمل حر	22	%11
المجموع	200	%100

تبين نتائج هذا الجدول ان نسبة الطلبة (44%) هي العالية، تليها فئة العاطلين عن العمل (17%)،ثم فئة الموظفين (16%) .في المرتبة الرابعة تأتي فئة العمال بنسبة (12%) ، و في الاخيرة بنسبة 11% فئة الممارسين للأعمال الحرة. و عليه يظهر ان هذه النتائج الخاصة بالمهنة ستخدم

اغراض الدراسة من زاوية التمثيل ، لأنها تتناسب الى حد ما مع المرحلة العمرية لشريحة الشباب، حيث ان اللذين لم يبلغوا سن 25 سنة يكونون عادة في مرحلة الدراسة، و اللذين تجاوزا سن 25 سنة يلتحقون بوظيفة ما او يكونون بطالين او يمارسون نشاطا محددا. و بالتالي فان نطاق المهن هذه كافي لتغطية مجالات النشاطات التي يمكن ان يمارسها الشباب عموما، و في الجزائر تحديدا.

8.1-جدول رقم 08 يبين الدخل:

	التكرار	النسبة
اقل من 5000 دج	88	%44
من 5001 الى 10000 دج	32	%16
من 10001 الى 15000 دج	35	%17.5
من 15.001 دج الى 20000 دج	21	%10.5
اكثر من 20.001 دج	19	%9
المجموع	200	%100

يشكل الدخل الفردي احد المتغيرات الاساسية لتفسير الوضعية المعيشية للفرد.و من خلال الجدول، يبدوا ان اغلبية افراد العينة يتراوح دخلها الشهري اقل من 5000 دج (44%) ،و قد يرجع ذلك الى كثرة الشباب الذين لايزالون يزاولون تعليمهم الجامعي و لم ينخرطوا في سوق العمل بعد.تأتي بعد ذلك فئات الدخل من 10.001 الى 15000 (17.5%) و 5001 الى 10.000 (16%) و هي تتكون اساسا من الشباب الذين انخرطوا في عقود ما قبل التشغيل.في الاخير تسجل فئات الدخل من 15.001 دج الى 20000 دج (10.5%) و اكثر من 20.001 دج (9%) اقل النسب.

9.1-جدول رقم 09 يبين المستوى الدراسي للوالدين:

	الاب		الام	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دون مستوى	31	%15.5	80	%40
ابتدائي	29	%14.5	21	%10.5
متوسط	18	%9	24	%12
ثانوي	56	%28	40	%20
جامعي	66	%33	35	%17.5
المجموع	200	%100	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان نسبة التعلم ترتفع عند الاباء اكثر من الامهات اللواتي تصل نسبة عدم تعلمهن الى 40%، في حين انها تنخفض عند الاباء الى 15.5%.في المقابل يلاحظ ان نسبة مهمة من الاباء قد وصلت الى المستوى الجامعي 33% مقابل 17.5% عند الامهات.

2/القوائم الانتخابية:

1.2/جدول رقم يبين 10 الجنس:

	مجموع العينة		الفئة 18-35 سنة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	2316	%50	580	%51.7
انثى	2316	%50	540	%48.3
المجموع	4632	%100	1120	%100

تشير نتائج الجدول الى وجود تكافؤ في نسبة الذكور و الاناث في العدد الاجمالي لعينة الدراسة، لكن بالنسبة لفئة الشباب، نجد ان نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث بمقدار 3.4%، بشكل لا يؤثر كثيرا على نتائج الدراسة.

2.2/جدول رقم 11 يبين السن:

	التكرار	النسبة
25-18	65	%1.5
30-26	293	%6.5
35-31	447	%9.6
40-36	598	%12.9
45-41	907	%19.5
50-46	463	%9.9
51 فما فوق	1860	%40.1
المجموع	4633	%100

يتبين من خلال نتائج الجدول ان القوائم الانتخابية التي شملها التحليل قد تضمنت فئات عمرية تخرج عن نطاق دراستنا(الفئات 36-41،40-46،45-51،50 فاكثر) بلغت 3828 أي بنسبة (82.6%)مقارنة بالفئة محل الدراسة الممتدة من 18-35، حيث بلغت 805 شاب بنسبة (17.4%). و لهذا دلالة معينة، حيث تشير الدراسات الى ان فئة الشباب هي الاقل تسجيلا في القوائم الانتخابية.

3.2/جدول رقم 12 يبين مكان الاقامة:

	مجموع العينة		الفئة 18-35	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابن سينا	1100	%23.7	240	%21.4
الحاسي	596	%12.8	179	%15.9
سيدي البشير	1608	%34.7	305	%27.2
سيدي الهواري	988	%21.3	210	%18.7
الصديقية	341	%7.3	186	%16.6
المجموع	4632	%100	1120	%100

تشير نتائج الجدول الى وجود تفاوت في التمثيل بين المناطق المختلفة لبلدية وهران في العينة الخاصة بالقوائم الانتخابية، اذ يلاحظ قوة تمثيل مناطق ابن سينا 23.7% و سيدي البشير 34.7% و سيدي الهواري 21.3%، بينما نلاحظ حضور متواضع لمنطقة الصديقية 7.3%، و حضور متوسط لمنطقة الحاسي 12.8%.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية.

نتعرض في هذا المطلب الى عرض نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالاستبيان و القوائم الانتخابية.

1/نتائج الاستبيان:

1.1/مواقف و سلوكيات من السياسة و الانتخابات:

جدول رقم 13 يبين مناقشة الشباب لمواضيع سياسية و طبيعتها.							
هل تناقش مواضيع سياسية				طبيعة المواضيع السياسية المناقشة			
	نعم	لا	المجموع	محلية	وطنية	دولية	المجموع
التكرار	102	98	200	40	72	88	200
النسبة	%51	%49	%100	%20.3	%35.5	%44.5	100

لا تغيب السياسة كموضوع للنقاش عند شباب العينة،اذ تبين نتائج الجدول ان الاكثرية منهم يميلون الى المشاركة في مناقشة مواضيع سياسة (51 %)، و هذا في مقابل (49%) من الذين صرحوا بأنهم لا يناقشونها . ايضا، تجدر الاشارة الى ان الشباب يهتمون اكثر بالمواضيع السياسية الدولية (44.2%) مقارنة ب (35.5%) لصالح الاحداث السياسية الوطنية، و فقط (20.3%) للأحداث السياسية المحلية.

جدول رقم 14 يبين درجة الاهلية السياسية عند الشباب		
	التكرار	النسبة
من يعين الوزير الاول	69	%34.5
الوزير الاول الحالي	67	%33.5
اخر انتخابات اجريت	75	%37.5
الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان الحالي	87	%43.5
دون اجابة	57	%28.5

حسب نتائج الجدول، استطاع 34.5% من افراد العينة ان يتعرفوا على من يعين الوزير الاول في الجزائر، كما استطاعت نسبة 33.5% ان تعرف الوزير الاول الحالي.في المقابل، ترتفع نسبة الافراد

الذين استطاعوا تذكر اخر انتخابات اجريت (37.5%)، بينما نسجل اكبر نسبة هي التي استطاعت معرفة الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان الحالي (43.5%).في الاخير، صرحت نسبة (28.5%) بأنها لا تعرف الاجابة عن أي من هذه الاسئلة.

جدول رقم 15 يبين اسباب عدم اهتمام بعض الشباب بالسياسة		
	التكرار	النسبة
السياسية تسبب مشاكل	11	%5.5
الجو العام لا يشجع على ذلك	49	%24.5
السياسة مضيعة للوقت	27	%13.5
لا وجود لمصلحة في السياسة	51	%25.5
السياسة مجال للفساد	40	%20
اخرى	20	%10

تعكس نتائج الجدول ان اكثرية الشباب يمتلكون تصورات سلبية حول السياسة تدفعهم الى عدم الاهتمام بها،يأتي على رأسها انعدام المصلحة في السياسة (25.5%)، اعتبارها مجال للمكر و الفساد بنسبة (20%)، تصور السياسة مضيعة للوقت 13.5%، في الاخير صرح 5.5% ان الانخراط في السياسة قد يسبب لهم مشاكل.لكن مع ذلك، تبدي نسبة مهمة من الشباب رغبتهم بالانخراط السياسي (24.5%)، لكن الجو العام لا يشجعهم على ذلك.

جدول رقم 16 يبين تفضيلات الشباب بالنسبة للسياسي المثالي		
	التكرار	النسبة
ان يكون مناضلا في حزب	22	%11
ان يكون نزيها	99	%49.5
ان يكون متعلما	75	%37.5
ان يكون ذا خبرة سياسية	98	%49
ان يكون مرتبطا بمنطقة ترشحه	35	%17.5
ان يحل مشاكل المواطنين اليومية	96	%48
ان يكون شابا	36	%18
اخر	16	%8

تفضل النسبة الاكبر من عينة الدراسة النزاهة (49.5%)، الخبرة و المعرفة السياسية (49%) و الاهتمام بحل مشاكل المواطنين (48%)، و ايضا المستوى الدراسي (37.5%) كعناصر ضرورية و مهمة يجب ان تتوفر في ممارسي السياسة و مرشحي الانتخابات.يأتي بعد ذلك عنصري الشباب (18%) و الارتباط بمنطقة الناخب (13.5%). في الاخير،نلاحظ ان شرط الانتماء الحزبي ليس مطلبا ضروريا عند الشباب في المرشح و هذا بنسبة (11%).

جدول رقم 17 يبين نسب امتلاك بطاقة انتخاب.		
	التكرار	النسبة
نعم	121	%60.5
لا	79	%39.5
المجموع	200	%100

يظهر ان اغلبية 60.5% من شباب عينة الدراسة يملكون بطاقة ناخب، ، لكن مع هذا ، تبقى نسب عدم امتلاك بطاقة انتخاب حاضرة 39.5% ، و هي ظاهرة مهمة بشكل خاص، و ينبغي ملاحظتها لأنها تعد من احدى خصائص اللامبالاة السياسية و المدنية، بل و الرفض الصريح للمشاركة في الانتخابات.

جدول رقم 18 يبين سبب عدم امتلاك بعض الشباب لبطاقة انتخاب		
	التكرار	النسبة
لست مهتما	35	%53.8
لا تحتاج اليها	20	%30.7
اسباب ادارية	10	%15.5
المجموع	65	%100

يعزو اغلبية الشباب الذين لا يملكون بطاقة ناخب السبب في ذلك الى عدم الاهتمام بنسبة 53.8%، في حين صرح 30.7% من افراد العينة بأنهم لا يحتاجون اليها. ايضا لم تغب الاسباب الادارية عن

الحضور عند افراد العينة، اذ اشار 15.5% ان اسباب ادارية منعتهم من الحصول على بطاقة الانتخاب، مثل الحركية الجغرافية او تغيير مكان الاقامة، عدم امتلاك وثائق السكن بالنسبة لسكان السكنات القصديرية، او عدم معرفة اجراءات الحصول عليها و مواعيد التسجيل.

جدول رقم 19 يبين درجة اهتمام الشباب بأنشطة العملية الانتخابية.						
	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تتبع اخبار الحملة الانتخابية	115	%57.5	85	%42.5	200	%100
حضور اجتماع لمرشح ما	14	%7	186	%93	200	%100
المشاركة في حملة انتخابية لمرشح ما	11	%5.5	189	%94.5	200	%100
التفكير في الترشح للانتخابات	53	%26.5	147	%73.5	200	%100
توعية الاخرين بأهمية الانتخاب	36	%18	164	%82	200	%100

تعكس نتائج الجدول اهتمام شباب العينة بتتبع اخبار الحملة الانتخابية (57.5%) . يمكن تفسير ذلك من خلال تأكيد السلطة عليها، خاصة في الانتخابات التشريعية الاخيرة ماي 2012،حيث شكل ضعف المشاركة الانتخابية اشكالية لم تجد لها الحكومة الجزائرية حلا بعد، و قد اضحى ذلك من اولوياتها الرئيسية في كل مناسبة انتخابية خشية من وقوع ازمة تخص التمثيل السياسي و اضعاف شرعية النظام، و بالتالي سخرت الحكومة امكانيات مادية كبيرة من اجل ذلك. في المقابل، نجد ضعف في انخراط الشباب في الانشطة الفعلية للعملية الانتخابية،اذ تشير نتائج الجدول الى عدم اهتمام الشباب بحضور التجمعات التي يقيمها المرشحون (93%) ، المشاركة في الحملة الانتخابية لصالح مرشح او حزب ما (94.5%)، التفكير في الترشح (73.5%) ، توعية الاخرين باهمية الانتخابات (82%).

يمكن تفسير ذلك من خلال اللامبالاة السياسية من طرف الرأي العام الجزائري عامة،و الشباب خاصة، و هي تعود في جزء كبير منها الى مسؤولية السلطة الحاكمة و الاحزاب السياسية و المرشحين كما تشير الكثير من الدراسات.

جدول رقم 20 يبين نسبة المشاركة في خمس مناسبات انتخابية متتالية				
	المشاركة		الممانعة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الانتخابات التشريعية 2007	11	%10	189	%90
الانتخابات المحلية 2007	8	%7.5	192	%92.5
الانتخابات الرئاسية 2009	17	%16	183	%84
الانتخابات التشريعية 2012	28	%26.5	172	%73.5
الانتخابات المحلية 2012	40	%38.5	160	%61.5
متوسط المشاركة	21	%19.7	179	%80.3

يتضح من خلال نتائج الجدول ان السلوك الانتخابي الامتناعي هو الغالب في مختلف هذه المناسبات الانتخابية عند افراد عينة الدراسة، و هذا سواء في الانتخابات الوطنية (تشريعيات ماي 2007 90% ممانعة مقابل 73.5% في تشريعيات ماي 2012. نجد كذلك رئاسيات 2009 وصلت نسبة الممانعة 84%) او المحلية (نوفمبر 2007 92.5% ممانعة مقابل 61.5% في نوفمبر 2012). لكن مع ذلك نلاحظ ان المناسبات الانتخابية الوطنية تعبئ اكثر الشباب من المناسبات الانتخابية المحلية، كما نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية و المحلية الاخيرة 2012 (26.5% و38.5% على التوالي).

جدول رقم 21 يبين اسباب مشاركة بعض الشباب في الانتخابات.		
	التكرار	النسبة
مجرد تقليد في الاسرة	21	%10.5
الانتخاب واجب وطني	76	%38
تعرف المرشح	34	%17
اقتناع ببرامج الاحزاب	7	%3.5
مقتنع بقدرة الانتخاب على التغيير	11	%5.5
للحصول على ختم بطاقة الانتخاب	70	%35
اخرى	15	%7.5

حسب نتائج الجدول، نجد ان اكثرية الشباب الذين صرحوا انهم شاركوا على الاقل مرة في احد المناسبات الانتخابية السابقة الذكر رجحوا ان الحافز الاول الذي دفعهم الى المشاركة في الانتخاب هو النظرة اليه كواجب وطني (38%)، ثم الحصول على ختم بطاقة الانتخاب (35%). بعد ذلك نجد معرفة المرشح (17%).في الاخير يأتي التقليد الاسري (10.5%) ، الاقتناع بالانتخاب كوسيلة مناسبة للتغيير (5.5%) و الاقتناع ببرامج الاحزاب السياسية (3.5%) كأخر محفزات المشاركة.

جدول رقم 22 يبين اشكال الممانعة الانتخابية عند الشباب		
	التكرار	النسبة
عدم الذهاب الى مكتب الاقتراع	62	%52.5
ترك الظرف فارغا	48	%40.6
اتلاف ورقة الاقتراع	8	%6.9
المجموع	118	%100

يظهر من خلال نتائج الجدول ان اغلبية افراد العينة فضلت مقاطعة الانتخابات عن طريق عدم الذهاب الى مكتب التصويت 52.5%، بينما نجد ان نسبة 40.6% ذهبت لمكتب التصويت فعلا و لكنها تركت الظرف فارغا ، في حين نجد نسبة ضئيلة تعمدت اتلاف ورقة الاقتراع كنوع من الاحتجاج 6.9%.

جدول رقم 23 يبين اسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات.		
	التكرار	النسبة
عدم اهتمام بالسياسة و الانتخاب	34	%17
عدم ثقة في الاحزاب و المرشحين	116	%58
للاحتجاج على اوضاعهم الاجتماعية	45	%22.5
الانتخاب لن يغير شيئا	87	%43.5
نتائج الانتخاب معروفة مسبقا	68	%34
تصويتي لن يغير من نتيجة الانتخاب	39	%19.5
السياسة مجال يصعب فهمه	39	%19.5
تراجع الحس الوطني	17	%8.5
كنت غائبا يوم الاقتراع	20	%10
لم تجد اسمك في القائمة الانتخابية	27	%13.5
اخرى	7	%3.5

حسب نتائج الجدول، يرجح شباب العينة ثلاثة اسباب رئيسية تمنعهم من المشاركة في الانتخاب، يأتي على رأسها عدم الثقة في الاحزاب و المرشحين بنسبة 58%، ثم بعدم قدرة الانتخاب على احداث أي تغيير ب43.5%، و في الاخير الشك في نزاهة العملية الانتخابية ب34%.و الى جانب هذه العوامل الرئيسية الثلاث، نجد اسباب اخرى مثل استعمال الممانعة كوسيلة احتجاج بنسبة 22.5%، و ايضا الاحساس بعدم الاهلية السياسية او القدرة في التأثير على نتائج الانتخاب ب19.5%، و في الاخير عدم الاهتمام بالانتخاب و العملية السياسية ككل بنسبة 17%.

جدول رقم 24 يبين تقييم دور الشباب في المشاركة الانتخابية.		
	التكرار	النسبة
دور فعال	63	%31.7
دور ضعيف	83	%41.7
ليس لهم أي دور	54	%26.6
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان اكثرية شباب العينة يرون ان دور الشباب اليوم في المشاركة الانتخابية هو دور ضعيف 41.7%.تعتبر هذه النسبة معبرة عن حقيقة المشاركة الانتخابية في الجزائر التي تبقى ضعيفة و غير مؤثرة كثيرا على مقاصد الانتخابات.

2.1/البيئة السياسية:

جدول رقم 25 يبين مدى تتبع الشباب للأحداث السياسية الوطنية		
	التكرار	النسبة
نعم	141	%70.5
لا	59	%29.5
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول ان نسبة 70.5% من الشباب يتتبعون الاحداث السياسية الوطنية الجارية، و هذا في مقابل 29.5% من الذين صرحوا بأنهم لا يتابعونها.

جدول رقم 26 يبين المصدر الذي يحصل منه الشباب على معلوماتهم السياسية		
	التكرار	النسبة
التلفاز	98	%49
الجرائد	67	%33.5
الانترنت	55	%27.5
اخرى	10	%5
دون اجابة	14	%7

اهم المصادر المعلوماتية التي يتابع من خلالها الشباب الشأن السياسي التلفزيون بنسبة 49%،الجرائد 33.5%، الانترنت 27.5%، بالإضافة الى مصادر اخرى بنسبة 5%، بينما فضلت نسبة 7% عدم التصريح بالمصدر الذي تحصل منه على معلوماتها السياسية. و يمكن تفسير لجوء الشباب الى التلفزيون كوسيلة مفضلة للحصول على معلوماتهم السياسية بسهولة الدخول الى هذه الوسيلة الاعلامية، و ايضا الى المستوى التعليمي، اذ انها لا تتطلب مستوى كبير مثل الانترنت.

جدول رقم 27 يبين اهم القنوات التي يستمد منها الشباب معلوماتهم السياسية		
	التكرار	النسبة
الجزيرة	64	%32.1
العربية	48	%24.2
قناة الشروق الجزائرية	32	%16
القناة الارضية الجزائرية	16	%7.7
TV5	14	%6.8
TF1	11	%5.4
EURONEWS	8	%4.2
اخرى	7	%3.6
المجموع	200	%100

حسب نتائج الجدول، القنوات التي يستمد منها الشباب معلوماتهم السياسية اكثر هي الجزيرة (32.1%) و العربية (24.2%).ياتي بعد ذلك القناتين الوطنيتين الشروق(16%) و الارضية

(7.75).في المقابل، لا تغيب القنوات الغربية عن الحضور، اذ نجد TV5 (6.8%) و TF1 (5.4%)، و EURONEWS (4.2%).من ثم يلاحظ ان اغلبية القنوات التي يشاهدها الشباب هي اجنبية، سواء كانت عربية او غربية.

جدول رقم 28 يبين الجرائد التي يقرؤها الشباب اكثر		
	التكرار	النسبة
الشروق	48	%23.9
الخبر	46	%23
النهار	29	%14.4
الجمهورية	15	%7.3
Le Quotidian d'oran	22	%11.2
Le soir	18	%9
El-Watan	14	%7
اخر	8	%4.2
المجموع	200	%100

يلاحظ ان اكثرية الجرائد التي يقرؤها الشباب هي باللغة العربية، و تتضمن اساسا الشروق 23.9%، الخبر 23%، النهار 14.4% ، اما باللغة الفرنسية فنجد Le Quotidien d'oran 11.2% و Le soir 9% ثم El-Watan 7%.يمكن تفسير ذلك بمتغير اخر و هو اللغة المستعملة اكثر من قبل افراد العينة، اذ اشارت نسبة 83.5% انهم يستعملون اكثر اللغة العربية.

جدول رقم 29 يبين المحيط الذي يناقش معه الشباب السياسة اكثر.		
	التكرار	النسبة
العائلة	91	%45.5
الاصدقاء	77	%38.5
جمعيات و احزاب	0	%0
مواقع التواصل الاجتماعي	2	%1
زملاء العمل و الدراسة	26	%13
اخر	11	%5.5
دون اجابة	20	%10

يلاحظ ان افراد عينة الدراسة يفضلون مناقشة المواضيع السياسية مع المحيط الاجتماعي الاقرب اليهم، و الذي تربطه بهم علاقات شخصية قوية، مثل العائلة 45.5%، الاصدقاء 38.5%، زملاء العمل و الدراسة 13%.في المقابل، لا يفضل الشباب مناقشة المواضيع السياسية في مواقع التواصل الاجتماعي 1% او الاحزاب السياسية و الجمعيات0%. كما يلاحظ ان نسبة الذين لم يجيبوا عن هذا السؤال معتبرة 10%، و هي اغلبها من الفئة التي صرحت بعدم اهتمامها بالسياسة.

جدول رقم 30 يبين رأي الشباب في بعض القضايا.					
	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
للأحزاب السياسية وظيفة في المجتمع	92	%46	108	%54	200	%100
تعدد الاحزاب ضروري	88	%44	112	%56	200	%100
ممارسة المرأة للسياسة	85	%42.5	115	%57.5	200	%100
التصويت لصالح اشخاص بدل احزاب	126	%63	74	%37	200	%100

يلاحظ ان اغلبية 54% ترى ان الاحزاب السياسية لا وظيفة لها في المجتمع، و هذا راجع في الاساس الى انعدام الثقة في هذه الاخيرة التي اثبتث فشلها في اكثر من مناسبة في حل مشاكل المواطنين و تمثيل مصالحهم على مستوى السلطة.ايضا،تشير نتائج الجدول الى ان الاغلبية الساحقة من شباب العينة (56%) يرون ان تعدد الاحزاب السياسية في الجزائر ليس ضروري ، و هذا في مقابل (44%) من الذين يرون انه ضروري.في المقابل، يظهر ان 57.5% من الشباب لا يتفقون مع ممارسة النساء للسياسة، و هذا في مقابل 42.5% من الذين يرون انه لا مشكلة في ذلك. يمكن تفسير هذه النتائج من خلال الرجوع خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري تاريخيا و ثقافيا، و الذي لا يزال ينظر الى خروج المرأة للعمل السياسي بهذا الحجم بشيء من الريبة، و عدم القبول به احيانا اخرى، رغم المكانة التي تتمتع بها المرأة اليوم في سوق العمل، خاصة في مجال التربية ، التعليم ، الصحة و القضاء.في الاخير، نشير الى ان نسبة (63%) يفضلون التصويت لصالح شخص بدل التصويت لصالح الاحزاب (37%) ، و هذا راجع في الاساس الى انعدام الثقة في الاحزاب السياسية و انتشار العلاقات الشخصية في التصويت.

جدول رقم 31 يبين مدى تأثير العائلة على السلوك الانتخابي عند الشباب					
	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل ينتمي احد والديك الى حزب سياسي	7	%3.5	193	%96.5	200	%100
هل ترافق احد والديك الى الانتخاب	73	%36.5	127	%63.5	200	%100
هل تشارك في اتخاذ القرارات داخل العائلة	85	%42.5	115	%57.5	200	%100
هل تشجعك عائلتك على الانتخاب	86	%43	114	%57	200	%100
تعتمد على رأي العائلة في اختيار مرشحك	67	%33.5	133	%66.5	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان وجود اتجاه سلبي فيما يخص دور العائلة في تنمية و تحفيز قيم المشاركة الانتخابية عند الشباب، اذ تبين النتائج ان نسبة 96.5% من اولياء شباب عينة الدراسة لا ينتمون الى اي حزب سياسي ، 63.5% من الشباب لم يرافقوا اولياؤهم الى مكاتب التصويت، بينما نجد نسبة 57.5% من الشباب لا يشاركون في اتخاذ القرارات داخل العائلة. ايضا، توجد نسبة 57% لا تشجعهم العائلة على التصويت، في حين تشير نسبة 66.5% بأنها لا تعتمد على رأي العائلة في اختيار المرشح.

جدول رقم 32 يبين بعض اشكال المشاركة السياسة الجديدة عند الشباب.		
	التكرار	النسبة
المشاركة في اضراب غير رسمي	34	%17
المشاركة في اعتصام او مسيرة احتجاجية.	43	%21.5
التوقيع على عريضة احتجاج	57	%28.5
التعاون مع سكان المنطقة لحل مشكل جماعي	66	%33
المجموع	200	%100

يلاحظ من الجدول ان اغلبية الشباب يفضلون المشاركة في السياسة عبر طرق جديدة مثل التعاون مع سكان المنطقة لحل مشكل جماعي 33%، التوقيع على عريضة شكوى او احتجاج 28.5%،المشاركة في اعتصام او مسيرة احتجاجية 21.5%، المشاركة في اضراب غير رسمي 17%.

جدول رقم 33 يبين الانخراط السياسي و المدني عند الشباب.		
	التكرار	النسبة
حزب سياسي	4	%2
جمعية	28	%14
نقابة	1	%0.5
لجنة حي	11	%5.5
اخرى	4	%2

تبين نتائج الجدول ضعف كبير في درجة الانخراط المدني و السياسي تحت شكله المؤسساتي عند الشباب (حوالي 76% من شباب العينة لا ينتمون الى أي تنظيم سياسي او مدني)، لكن يبدوا ان بعض الشباب يفضل مع ذلك الانخراط في بعض التنظيمات المدنية مثل الجمعيات 14% و لجان الاحياء 5.5%، و هذا عوض الانخراط في التنظيمات السياسية مثل الاحزاب 2% و النقابات 0.5%.

جدول رقم 34 يبين اسباب انضمام الشباب للتنظيمات السياسية و المدنية.		
	التكرار	النسبة
مقتنع بهذه التنظيمات	26	%53.5
انتماء احد افراد الاسرة	5	%10.5
تعرف اشخاص داخله	12	%25
وجود مصلحة شخصية	7	%14.5
اخرى	2	%3.5

ترجح اغلبية عينة الدراسة كسبب للانضمام الى احدى التنظيمات السالفة الذكر الى اقتناعها بهذه التنظيمات (53.5%)،بينما اشارت نسبة 25% الى معرفتها باشخاص داخل هذه التنظيمات.ايضا، لم يغب سبب وجود المصلحة الذاتية 14.5% عن الظهور، كما نلاحظ تاثير العائلة على الانضمام بنسبة 10.5%.

جدول رقم 35 يبين اسباب عزوف بعض الشباب عن الانخراط في التنظيمات السياسية و المدنية.		
	التكرار	النسبة
غير مقتنع بهذه التنظيمات	48	%27.5
ليس لديك وقت لذلك	52	%30
الانخراط يسبب مشاكل	19	%10.5
لا توفر هذه التنظيمات مجال للتعبير	30	%17.5
لست مهتما	18	%11.5
اخرى	5	%3

ترجح نسبة30 % سبب عدم انضمامها الى عدم توفر الوقت الكافي لديها من اجل ذلك، و تبدوا هذه النتيجة منطقية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار خصائص مرحلة الشباب التي تتميز بكثرة الحركية الجغرافية و الانشغال اما بالدراسة او متطلبات الحياة المختلفة مثل النقل و العمل او البحث عن سكن و الرفقة مع الجنس الاخر. لكن، و مع ذلك، لا يبدوا الشباب منقطعا كلية عن هذه التنظيمات، حيث صرح 27.5% انهم غير مقتنعون بهذه التنظيمات كوسيلة مناسبة للتعبير السياسي، كما اشار 17.5% ان هذه التنظيمات لا توفر الجو المناسب للتعبير، و اظهرت نسبة 11.5% عدم اهتمام بها، بينما فضل 10.5% الابتعاد عنها نظرا لما تسببه من مشاكل.

جدول رقم 36 يبين الوظائف المستعجلة التي يطالب الشباب الحكومة بتحقيقها		
	النسبة	التكرار
تحقيق العدالة الاجتماعية	107	%53.5
تنمية الحس الوطني و المدني	64	%28
الحفاظ على الامن و الاستقرار	70	%32
نشر القيم و الاخلاق	52	%26
تحسين المستوى المعيشي	56	%35
الاهتمام بالديمقراطية	24	%12
تحسين اداء المؤسسات الادارية	27	%13.5
اخرى	16	%8

تشير نتائج الجدول الى ان النسبة الاكبر من الشباب تطالب الحكومة الجزائرية اليوم بتحقيق العدالة الاجتماعية (53.5%) و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين (35%)و توفير الامن و الاستقرار (32%).بعد ذلك، تأتي مطالب تنمية الحس المدني (28%) و نشر القيم و الاخلاق العامة (26%).في الاخير نلاحظ ان الشباب غير مهتم كثيرا بقضية بناء مؤسسات حكم ديمقراطية بنسبة 12%.

جدول يبين 37 كيف يقيم الشباب اداء الحكومة و البرلمان في الجزائر				
	الحكومة		البرلمان	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مرضي	15	%7.5	47	%23.5
نوعا ما	119	%59.5	50	%25
غير مرضي	66	%33	103	%51.5
المجموع	200	%100	200	%100

يبدو ان الحكومة كمؤسسة سياسية في الجزائر لم تسلم من نقد الشباب.ففقط 7.5% من افراد العينة صرحوا ان اداء الحكومة في الجزائر مرضي، بينما اشارت نسبة 33% الى ان الاداء مرضي نوعا ما، في حين اكدت الاغلبية الساحقة 59.5% ان الاداء الحكومي غير مرضي تماما.في المقابل،تشير نتائج الجدول الى ان اغلبية 51.5% من شباب العينة لا يرون أي دور للبرلمان كمؤسسة تمثيلية او نيابية في الجزائر، و يمكن تفسير ذلك من خلال الاداء الضعيف الذي تميز به هذا الاخير في العهدات الانتخابية السابقة، في مقابل بروز دور اكبر لمؤسسة الرئاسة.

جدول رقم 38 يبين نظرة الشباب لنظام الحكم في الجزائر.		
	التكرار	النسبة
بيروقراطي	67	%33.5
استبدادي	35	%17.5
ديمقراطي	31	%15.5
عسكري	55	%27.5
اخر	12	%6
المجموع	200	%100

تشير نتائج الشكل الى ان اغلبية افراد العينة يصنفون نمط الحكم في الجزائر على انه بيروقراطي (33.5%)، و هذا في مقابل 27.5% ممن يرون انه عسكري، في حين ترى نسبة 17.5% انه استبدادي. في الاخير تأتي نسبة 15.5% ترى ان النظام ديمقراطي.

3.1/الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

جدول رقم 39 يبين صعوبة الحصول على عمل في الجزائر		
	التكرار	النسبة
نعم	178	%89
لا	22	%11
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان اغلبية 89% من شباب العينة ترى ان مسالة الحصول على عمل في الجزائر هي عملية صعبة.

جدول رقم 40 يبين اسباب صعوبة الحصول على عمل في الجزائر.		
	التكرار	النسبة
قلة عروض العمل	28	%14.5
عدم توافق عروض العمل مع التكوين	39	%19.5
العلاقات الشخصية piston	166	%83
كثرة طالبي العمل	23	%11.5
الاستعانة بالعمال الاجانب	25	%12.5
اخرى	7	%3.5

ترى اغلبية العينة ان سبب صعوبة الحصول على عمل في الجزائر هو كثرة العلاقات الشخصية و الوساطة piston في عمليات التوظيف (83.14%).يأتي بعد ذلك سبب عدم توافق عروض العمل مع التعليم او التكوين المتحصل عليه (19.1%)، في حين ترى نسبة (14.04%) ان قلة عروض العمل

هو السبب، بينما فضلت نسبة (11.2%) سبب كثرة اصحاب الشهادات.في الاخير برز عنصر جديد لم يكن متوقعا في خيارات الدراسة و هو الاستعانة بالعمال الاجانب خلال السنوات الاخيرة ب12.9%.

جدول رقم 41 يبين مصدر الدخل عند الشباب.		
	التكرار	النسبة
العائلة	116	%58
ممارسة نشاط غير منتظم	22	%11
عقود ما قبل التشغيل	38	%19
موظف	19	%9.5
اخر	5	%2.5
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان اغلبية شباب العينة يحصلون على دخولهم من العائلة (58%)، و يمكن تفسير ذلك بان نسبة كبيرة من الشباب لا تزال تزاول دراستها (من خلال العينة، تبين وجود نسبة 44% من الطلبة) و لم تندمج في سوق العمل بعد، و ايضا من خلال متغير الجنس، حيث نجد ان الاناث قلما يتوجهون الى العمل و يبقون معتمدين على العائلة.كذلك يلاحظ وجود نسبة مهمة من شباب العينة تتحصل على دخلها من خلال الاندماج في عقود ما قبل التشغيل (19%).في الاخير تبقى الاشارة الى ان ممارسة النشطات الغير منظمة قانونا مثل العمل في السوق الموازية و الاسواق الغير الرسمية لا يزال حاضرا كمصدر دخل للشباب بنسبة 11%، و هذا بالرغم من قيام الحكومة مؤخرا بحملة واسعة النطاق من اجل القضاء على الاسواق الموازية.

جدول رقم 42 يبين مدى كفاية الدخل الحالي للشباب.		
	التكرار	النسبة
نعم	35	%17.5
لا	160	%80
دون اجابة	5	%2
المجموع	200	%100

تشير نتائج الجدول الى ان اغلبية شباب العينة يرون ان دخلهم الحالي غير كافي لسد حاجياتهم اليومية (80%)

جدول رقم 43 يبين اسباب عدم كفاية الدخل.		
	التكرار	النسبة
غلاء المعيشة	67	%41.8
ضعف الدخل	45	%28.1
تضخم الاسعار	27	%16.8
البطالة	16	%10
اخرى	5	%3.3
المجموع	160	%100

يظهر من الجدول ان اغلبية 41.8% من الشباب ترى ان سبب عدم كفاية دخلهم في سد حاجياتهم هو غلاء المعيشة، بينما ترى نسبة 28.1% ان ضعف الدخل هو السبب، في حين فضلت نسبة 16.8% سبب تضخم الاسعار.في الاخير اشارت نسبة 10% ان انتشار البطالة هو سبب عدم كفاية الدخل.

جدول رقم 44 يبين اهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب.		
	التكرار	النسبة
البطالة	88	%44
قلة الدخل	43	%21.5
غلاء المعيشة	21	%10.5
ضعف التكوين و التعليم	21	%10.5
السكن	20	%10
تراجع القيم و الاخلاق	4	%2
تاخر الزواج	3	%1.5
المجموع	200	%100

من خلال الجدول، يرتب الشباب اهم المشكلات الاجتماعية التي يعانون منها.ياتي على راس هذه المشكلات البطالة (44%) ثم قلة الدخل (21.5%)، و بعد ذلك نجد غلاء المعيشة و ضعف التعليم و التكوين (10.5%) و مشكل السكن (10%).في الاخير، يصنف الشباب تراجع القيم و الاخلاق (2%) و تاخر الزواج (1.5%) كاخر المشكلات التي يعانون منها.

جدول رقم 45 يبين هل للنظام التعليمي علاقة بمشاكل الشباب.		
	التكرار	النسبة
نعم	150	%75
لا	50	%25
المجموع	200	%100

يظهر من خلال الجدول ان اغلبية الشباب يرون ان للنظام التعليمي علاقة بالمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يعانون منها اليوم (75%).

جدول رقم 46 يبين اهم المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم		
	التكرار	النسبة
ضعف برامج التعليم	81	%40.5
ضعف مستوى الاساتذة	51	%25.5
طول فترة التعليم	35	%17.5
ضعف الادارة	73	%36.5
كثرة التلاميذ و الطلبة	47	% 23.5
كثرة الاصلاحات	69	%34.5
اخرى	12	%6

يبين الجدول ان اغلبية شباب العينة يرون ان اهم المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم هي ضعف برامج التعليم (40.5%)، ضعف الادارة المسئولة عن التعليم (36.5%) و كثرة الاصلاحات (34.5%) هي من اهم المشاكل التي يعاني منها نظام التربوي اليوم. يأتي بعد ذلك عوامل ضعف مستوى الاساتذة (25.3%)، كثرة اعداد الطلبة و التلاميذ (23.5%) و طول فترة التعليم (17.3%).

جدول رقم 47 يبين اهم الوظائف التي يطالب الشباب نظام التعليم بانجازها.		
	التكرار	النسبة
تنمية الوعي السياسي عند الشباب	24	%12
الاهتمام بتكوين اجيال شابة و مثقفة	111	%55.5
تنمية روح المسئولية عند الشباب	81	%40.5
الاهتمام بالابتكار و التجديد	73	%36.5
اخر	15	%7.5

تطالب اغلبية شباب العينة النظام التعليمي اليوم بالاهتمام بمهمة التكوين الجيد للأجيال معرفيا (55.5%) ثم تنمية روح الابتكار و التجديد (40.5%) عندهم.في المقابل، نجد 36.5% من شباب العينة تؤكد على عنصر تنمية روح المسئولية ، في حين يأتي في المرتبة الاخيرة التركيز على عنصر الوعي السياسي ب12%.

جدول رقم 48 يبين افضل الحلول بالنسبة للشباب.		
	التكرار	النسبة
التعليم و التكوين	105	%52.5
العمل	112	%56
الهجرة	12	%6
اخر	16	%8

من خلال الجدول، يرجح الشباب ان افضل حل اليوم لمشاكلهم الاجتماعية و الاقتصادية هو العمل (56%) ثم التعليم و التكوين (52.5%).بالنسبة لمسالة الهجرة، يبدو انها لا تأتي على راس اولويات الشباب (6%).

2/نتائج تحليل القوائم الانتخابية:

جدول رقم 49 يبين نسبة المشاركة الانتخابية عند الشباب.				
	مجموع العينة		الفئة 18-35	
	التكرار	التكرار	النسبة	
نسبة المشاركة	1509	%32.5	295	%26.3
نسبة الممانعة	3124	%67.5	825	%73.7
المجموع	4632	%100	1120	%100

تشير نتائج الجدول الى وجود اتجاه للمانعة الانتخابية عند افراد مجموع العينة (4632) حيث بلغت نسبتها 67.5%.لكن يلاحظ ان نسبة الممانعة ترتفع عند فئة الشباب اكثر، حيث بلغت 73.7%.

المبحث الثاني:محددات السلوك الانتخابي عند شباب عينة الدراسة.

تتنوع محددات السلوك الانتخابي للشباب بين محددات داخلية (ذاتية) مرتبطة بالشباب انفسهم من حيث الوعي بدور السياسية و الانتخاب و أهميتهما ، و بين محددات خارجية (موضوعية) ذات العلاقة من جهة بالبيئة السياسية التي توفر الجو الملائم للمشاركة و التعبير، و من جهة اخرى بالبيئة السوسيو–اقتصادية المرتبطة بالبنيان الاجتماعي الذي ينتمي اليه الشباب ، خاصة ان هذه الاخيرة تعكس اوجه الاختلافات الموجودة بينهم ، و التي تعبر بدورها على ان الشباب لا يشكل كتلة واحدة منسجمة تتشابه استجابتها للمثيرات الخارجية.

انطلاقا من ذلك، نتناول في هذا المبحث بالتفسير محددات السلوك الانتخابي عند شباب عينتنا من خلال ثلاثة محاور اساسية و هي : المواقف و التصورات التي يتملكها الشباب حول السياسة ، ثم محددات ظروف البيئة السياسية، و اخيرا محددات البيئة السوسيو–اقتصادية.

المطلب الاول:مواقف و تصورات الشباب حول السياسة.

يعد الوعي السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي باعتبار أن هذا السلوك نابع من قناعات واعية و هادفة، و المقصود هنا بالوعي السياسي هو أن يكون الفرد على قدر من الاهتمام و المعرفة السياسية التي تمكنه من الاختيار بين مجموعة من المرشحين على أسس معينة، كما تمكنه من الخوض في المواضيع السياسية بكل ثقة.

بناءا عليه ،نستعمل هنا مواقف و تصورات الشباب من السياسة لتفسير سلوكهم الانتخابي، و هذا انطلاقا من فكرة ان المعتقدات و المواقف و التقييمات و العناصر الذاتية للأفراد تحدد الى درجة ما سلوكياتهم، لذا نعتبر ان سلوكيات الشباب الجزائري فيما يتعلق بالسياسة و ان كانت في جزء منها نتاجا للظروف السوسيو–اقتصادية التي يعيشونها، إلا انها ايضا حصيلة لتمثلاتهم و مواقفهم اتجاه النظام السياسي.

فيما يخص ذلك، سعينا في المرحلة الاولى الى معرفة درجة الاهتمام السياسي من خلال الاهمية التي يعطيها الفرد للسياسة ، ثم الى اهليته في ذلك، و في الاخير التفضيلات السياسية.في المرحلة

الثانية، حاولنا التعرف على طبيعة المواقف التي يحملها الشباب حول السياسية، و كمرحلة اخيرة،حاولنا معرفة انعكاس هذه المواقف التي يحملونها على سلوكهم و اهتمامهم بالانتخاب.

1/درجة الاهتمام السياسي:

نستعمل بعد dimension درجة الاهتمام بالسياسة في هذه الدراسة لتفسير المشاركة الانتخابية عند الشباب،و هنا تبين لنا ان شباب عينتنا يهتمون بالسياسة بمفهومها العام، و ذلك من خلال مايلي:

1.1/مناقشة المواضيع السياسية :اذ اشارت نسبة 51% انهم يناقشون مواضيع سياسية، و قد تبين ان الشباب يناقشون اكثر مواضيع ذات طابع دولي (44.2%)، يليها المواضيع ذات الطابع الوطني (35.5%) ثم المواضيع ذات الطابع المحلي (20.3%). عندما حاولنا تفسير هذه النتائج، تبين وجود عدة متغيرات يمكن ان تفسر ذلك حسب ما يلي:

*يلعب متغير الجنس دور في دفع الشباب الى مناقشة السياسية، حيث يلاحظ ان درجة المناقشة ترتفع عند الذكور (64.2%) مقارنة بالإناث (39.7%).في المقابل، ترتفع درجة عدم الاهتمام بالسياسة عند الاناث (60.3%) مقارنة بالذكور (35.8%) .

*يبدو ان متغير السن يؤثر في درجة مناقشة المواضيع السياسية، حيث ان اهتمام الشباب بالسياسة يبدأ انطلاقا من سن 18 سنة، أي في الفترة التي يكلفون فيها بالأحكام المدنية ،و يبدؤون فيها بمواجهة المشاكل المرتبطة بالحياة اليومية مثل النقل و الصحة و التعليم...و يظهر ان شباب هذه الدراسة في الفئتين العمريتين 18-21 سنة، و 22-25 سنة يبدون اهتماما اكبر بمناقشة مواضيع سياسة (35.7% و 34.6% على التوالي) مقارنة بالفئتين العمريتين 26-29 و 30-34 سنة اللتين تسجلان اهتمام اقل (17% و 16% على التوالي).

*نفس النتائج يمكن ايضا ملاحظتها اذا ما استعملنا متغير المستوى التعليمي، اذ يلاحظ ان هذا الاخير يؤثر على درجة الاهتمام السياسي، فالجامعيون يهتمون اكثر بالسياسة (61.2%) مقارنة بالأشخاص ذوو المستوى الثانوي او المتوسط 21.4%.

*الاصل الجغرافي قد يحدد درجة الاهتمام السياسي، اذ يلاحظ ان الشباب الذين يعيشون في

الضواحي (سيدي الهواري 19.3%، سيدي البشير 23.4%) او اطراف مدينة وهران يهتمون بالسياسة اكثر من الشباب الذين يعيشون في مركز المدينة (الامير 8.1% ، المنزه 12.2%).

*يمكن تفسير مناقشة الشباب للمواضيع السياسية الدولية اكثر بالتطور على مستوى وسائل الاعلام و الاتصال و الانفتاح الاعلامي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الاخيرة، حيث تبين من النتائج ان الشباب يحصل على المعلومات السياسية اكثر من خلال وسائل الاعلام الاجنبية.ايضا، ساهمت التطورات التي حصلت في البيئة السياسية الدولية (مؤخرا نجد احداث الربيع العربي و التغطية التي حصلت عليها من طرف وسائل الاعلام) من جلب اهتمام الشباب.على المستوى الوطني و المحلي، لوحظ ان اهتمام الشباب بالسياسة يتزايد اكثر خلال الحملات الانتخابية و ما تفرزه من منبهات او حدوث بعض الاحداث السياسية الظرفية (على سبيل المثال، اثارت مؤخرا بعض الاحداث التي عرفتها الصحراء الجزائرية –انتفاضة الشباب حول البطالة و احداث تيقنتورين– اهتمام الرأي العام الجزائري عموما و الشباب خصوصا).

2.1/الاهلية السياسية: اي مجموع المعارف و القدرات التي يظهرها المواطن من اجل فهم العالم السياسي،و يمكن قياس هذه القدرات من خلال التعرف على حجم المعارف السياسية التي يمتلكها الفرد، و ايضا من خلال مصدر الحصول على معلوماته السياسية، سواء بقراءة الجرائد او تتبع التلفاز او استعمال الانترنت....عموما، يعتبر الباحثون انه كلما ازداد حجم المعارف السياسية عند الناخب، كلما ازدادت المشاركة الانتخابية.

بالنسبة لدراستنا،فقد اشارت النتائج الى ان عدد لا باس به من الشباب يملك بعض المعارف السياسية التي تؤهله لإقامة اراء و تصورات حول واقع السياسة و الانتخاب في الجزائر،حيث استطاع 34.5% من افراد العينة ان يتعرفوا على من يعين الوزير الاول في الجزائر، كما استطاعت نسبة 33.5% ان تعرف الوزير الاول الحالي.في المقابل، ترتفع نسبة الافراد الذين استطاعوا تذكر اخر انتخابات اجريت (37.5%)، بينما نسجل اكبر نسبة هي التي استطاعت معرفة الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان الحالي (43.5%).

يمكن تفسير هذه النتائج عموما من خلال ارتفاع نسب التعليم عند الشباب (نسبة 64% من شباب العينة ذوو مستوى جامعي)، و ايضا من خلال التطور الذي عرفه الحقل الاعلامي في الجزائر

بعد النمو الملحوظ في وسائل الاتصال و مجال السمعي البصري (اشارت نسبة 70.5% من شباب العينة انها تتابع الاحداث السياسية الحالية، و ان مصدر حصولها على المعلومات السياسية هو وسائل الاعلام، حيث شكل التلفاز الوسيلة المفضلة لمتابعة الاخبار السياسية 49%، يليه الجرائد 33.5%، ثم الانترنت 27.5%). و بالتالي استفاد الشباب من تنوع و تعدد مصادر المعلومات التي سمحت لهم باكتساب معرفة اكبر حول المجال السياسي من خلال تتبع الاحداث السياسية الوطنية و الدولية.

3.1/ التفضيلات السياسية أي وجود ميول سياسية ما ، و التي قد تكشف عن مواقف معينة اتجاه الاحداث او ممارسات النظام السياسي، على اعتبار ان الموقف السياسي ما هو إلا انعكاس للموقف الاجتماعي الذي يكون فيه الفرد.بالنسبة لشباب عينتنا، فقد بينت النتائج انهم يفضلون اكثر النزاهة (49.5%)، الخبرة و المعرفة السياسية (49%) و الاهتمام بحل مشاكل المواطنين (48%)، و ايضا المستوى الدراسي (37.5%) كعناصر ضرورية و مهمة يجب ان تتوفر في ممارسي السياسة و مرشحي الانتخابات.

يمكن تفسير هذه النتائج(خاصة التأكيد على عناصر النزاهة و الخبرة، حل مشاكل المواطنين، المستوى الدراسي) من خلال تجارب التسيير السابقة للمنتخبين، و التي اوجدت صورة سيئة للمنتخب لدى الشباب، و ادت الى فقدان الثقة و المصداقية في المنتخب كسياسي،و هو ما ادى الى افساد صورة المرشح النزيه ، و افسد مصداقية خطابه اثناء الحملة الانتخابية، و صوره كسياسي انتهازي لا يعرف إلا مصالحه الخاصة دون المصلحة العامة.[1]

2/المواقف التي يحملها الشباب حول السياسة:

ترافق اهتمام الشباب بالسياسة مع وجود نظرة سلبية لهذا المجال، حيث اشارت النتائج الى ان تصور الشباب للمجال السياسي هو سلبي ،اذ ترافق هذا التصور بمفاهيم مثل المشاكل 5.5% ، الفساد 20%، انعدام المصلحة 25.5% ،ضياع الوقت 13.5%...الخ يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مايلي:

*تعتبر عدم الثقة و الشك السياسي احدى خصائص الدول المتخلفة في مراحل الانتقال، بل و لعله

1-حسن رمعون و اخرون، مرجع سابق، ص84.

واحدة من النتائج الاساسية للتغيير السريع الذي تتعرض له هذه المجتمعات بكل ما له من تأثيرات على نفوس و احساس المواطنين الذين يصبحون غير متأكدين من تحكمهم في عالمهم الذي يحيط بهم، مما يثير لديهم الكثير من المخاوف و فقدان الثقة التي تؤدي الى الشك في انه من خلال الشعارات و الوعود السياسية البراقة، يسعى القادة للحصول على كل شيء لهم وحدهم دون الاخرين.

* تاريخ الممارسة السياسية للنظام السياسي في الجزائر،و التي تميزت بإقصاء و تهميش فئة الشباب، و هذا بالرغم من ان اهتمامهم بالشأن السياسي مر بمراحل فتور و اهتمام عال املاها الظرف السياسي،فمثلا في بداية التسعينيات، سمح الانفتاح السياسي الذي تميز بنشاط حر وكثيف للقوى السياسية المتعددة البرامج بجلب الاهتمام بالسياسة، لكن لم تدم هذه التجربة طويلاً حيث اندلعت الأحداث الدامية منذ سنة 1992، ومعها تقلص النشاط السياسي كثيراً ووضعت قيود على التظاهرات و الأحزاب السياسية، خاصة بعد سيطرة الهاجس الأمني على الدولة و المواطنين خلال عقد كامل، مما جعلهم يبتعدون عن السياسة و مخاطرها [1].

*عرفت الجزائر خلال تاريخها السياسي عدة قضايا فساد تورط فيها عدد كبير من المسئولين في الدولة، كان اخرها فضيحة بنك الخليفة التي لقيت ردود فعل واسعة من قبل الشعب و وسائل الاعلام الخاصة، و شكلت احد الاسباب الرئيسية التي ساهمت في تدهور نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية و المحلية 2007. مؤخرا، تشكل عدة قضايا فساد –مثل قضية شركة سونطراك– رهان اساسي بالنسبة للسلطة السياسية بمناسبة الانتخابات الرئاسية المتوقع اجراؤها سنة 2014، خاصة بعد انتشار اخبار بتورط عدد كبير من مسئولي الدولة فيها.انطلاقا من ذلك، اصبحت السياسة في عيون الجزائريين بصفة عامة، و الشباب بصفة خاصة مجال للفساد و البزنسة.هنا تشير نتائج الدراسة الميدانية التي اجرها مركز البارومتر العربي Arab Barometer [2] عام 2011 ان نسبة كبيرة من الجزائريين 89.9% يرون ان الفساد السياسي و الاداري موجود بنسب كبيرة داخل الادارات و دواليب السلطة.

*تشير دراسات اخرى الى ان سبب عزوف الشباب عن السياسة راجع في الاساس الى تصورهم

1–محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**،مرجع سابق، ص136

2–عبد الناصر جابي، **تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011**، مرجع سابق، ص5

بانعدام المصلحة فيها، حيث يعتقد الشباب ان الخطابات السياسية نادرا ما تتناول القضايا و المشاكل الفعلية التي يعاني منها الشباب، و هذا ما تشير اليه العديد من خطابات المبحوثين الذين اجريت معهم المقابلات، حيث تقول احدى المبحوثات مثلا "**على الحكومة ان تهتم اولا بالانشغالات الحقيقية للشباب و تحقيق مطالبهم اذا ما ارادت تنمية الروح الوطنية و الحس الانتخابي لديهم" (مقابلة رقم 09، شابة 21 سنة، جامعية).**

3/انعكاس المواقف التي يحملها الشباب حول السياسة على مشاركتهم الانتخابية:

يبدو ان التصور السلبي للسياسة قد انعكس سلبا على السلوك الانتخابي عند الشباب بنسب عالية من الممانعة الانتخابية ،حيث ظهرت النتيجة ايجابية بعد اختبار العلاقة بين التصور السلبي للسياسة في الجزائر و العزوف الانتخابي عند الشباب.و قد تبين من هذه النتائج ان عوامل اعتبار السياسية تسبب مشاكل (98.78%)، الجو العام لا يشجع على ذلك (84.94%) و السياسة مضيعة للوقت (83.44%) كان لها الاثر الاكبر على الشباب في دفعهم لعدم التصويت.تأتي بعد ذلك، نجد عوامل مثل انعدام المصلحة في السياسة (75.18%) ، السياسة كمجال للفساد (71.86%) تعتبر ايضا ذات اثر مهم في دفع الشباب الى عدم المشاركة الانتخابية. يمكن تفصيل هذه النتائج اكثر من خلال العناصر الاتية:

1.3- ضعف الانخراط في الانشطة المتعلقة بالعملية الانتخابية: اذ اشارت النتائج الى وجود ضعف على مستوى الانخراط في الانشطة الفعلية للعملية الانتخابية (عدم اهتمام بحضور التجمعات التي يقيمها المرشحون 93% ، عدم المشاركة في الحملة الانتخابية لصالح مرشح او حزب ما 94.5%،عدم التفكير في الترشح 73.5% ، عدم توعية الاخرين بأهمية الانتخابات 82%، و هذا في مقابل وجود اهتمام على مستوى انشطة اقل فعالية مثل امتلاك بطاقة انتخاب (60.5% من شباب العينة يملكون بطاقة ناخب) و تتبع اخبار الحملة الانتخابية (57.5%).

يمكن تفسير ذلك من خلال الصورة السلبية التي ترسخت في مخيلة الناخب عن الانتخابات السابقة، اذ افرغت هذه الالية من محتواها الحقيقي الذي من المفروض، كما هو مقرر قانونيا و دستوريا، ان يحقق التداول على السلطة و حل الخلافات بشكل سلمي، هذا فضلا عن الكثير من الممارسات السلبية التي اصبحت تظهر مع كل مناسبة انتخابية مثل التزوير و الرشوة و عدم التزام المرشحين و الاحزاب الفائزة

بالوعود التي قطعتها للناخبين بعد فوزها في الانتخابات، و كل هذا دفع الشباب الى عدم الاهتمام بالمشاركة في الانتخاب ككل.

يحدث هذا بالرغم من ارتفاع نسبة امتلاك بطاقة الانتخاب، و التي يمكن ان تفسر من خلال التطور في حجم الكتلة الناخبة في بلدية وهران، حيث تطورت من 493723 مسجل عام 2007 الى 500522 مسجل عام 2012[1]، و ايضا من خلال انتشار هاجس طلب بطاقات الانتخاب لتسوية بعض الملفات الادارية كما يشير الى ذلك احد المبحوثين " **تقدمت لطلب بطاقة انتخاب لاني احتاج اليها للحصول على شهادة الاقامة، فنحن لا نملك وثائق تمكننا من ذلك**" (مقابلة رقم 01،شاب 23 سنة، مستوى ثانوي، يسكن في سكن قصديري بمنطقة سيدي الهواري).

في المقابل، يقدم الاشخاص الذين لا يملكون بطاقة انتخاب عدة اسباب، يأتي على رأسها عدم الاهتمام بنسبة 53.8% و عدم الحاجة اليها بنسبة 30.7%. ايضا لم تغب الاسباب الادارية عن الحضور ، اذ اشار 15.5% ان اسباب ادارية منعتهم من الحصول على بطاقة الانتخاب، مثل الحركية الجغرافية او تغيير مكان الاقامة، او عدم معرفة اجراءات الحصول عليها و مواعيد التسجيل.

ايضا، يمكن تفسير ارتفاع نسبة تتبع الحملة الانتخابية من خلال تأكيد السلطة عليها، خاصة في الانتخابات التشريعية الاخيرة ماي 2012،حيث شكل ضعف المشاركة الانتخابية اشكالية لم تجد لها الحكومة الجزائرية حلا بعد، و قد اضحى ذلك من اولوياتها الرئيسية في كل مناسبة انتخابية خشية من وقوع ازمة تخص التمثيل السياسي و تضعف من شرعية النظام، و بالتالي سخرت الحكومة امكانيات مادية كبيرة من اجل ذلك، بل وصلت الى حد استعمال المساجد كوسيلة رمزية من اجل حث الشعب على المشاركة في الانتخاب، و هذا على خلاف ما ينص عليه الدستور.

اضافة لذلك، سعى النظام الى ربط المشاركة الانتخابية بتحديات وطنية وصلت في مستواها الى تهديد الامن الوطني من خلال التدخل الاجنبي، مستغلا في ذلك موجة ثورات الربيع العربي التي اصابت العديد من البلدان العربية خاصة تونس و مصر و ليبيا، و وصف المشاركة الانتخابية كرمزية يوم اندلاع ثورة التحرير في نوفمبر 1954، عندما قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب القاه في شهر فبراير

1-مديرية الادارة و التنظيم بولاية وهران،مصلحة الانتخابات.

2012 " **المرحلة صعبة جدا، للدرجة التي يمكن وصف الخروج يوم العاشر من ماي المقبل، بأنه يشبه في اهميته الاعلان عن انطلاقة الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر**"[1] و استطرد محذرا من عواقب وخيمة في حال عدم المشاركة الواسعة التي قد تصل الى درجة التدخل الاجنبي.

2.3-ضعف التصويت: حيث بينت النتائج ان الامتناع الانتخابي هو الغالب عند افراد عينة الدراسة، اذ بلغت نسبة الممانعة الانتخابية في المتوسط في خمسة مناسبات انتخابية 80.3% (نتائج الاستمارة)، و هي تقريبا نفس النتيجة التي اكدتها عملية تفريغ القوائم الانتخابية (بلغت نسبة الممانعة الانتخابية الاجمالية بعد تفريغ القوائم الانتخابية 67.5% عند مختلف الاعمار التي تضمنتها هذه القوائم، في حين ارتفعت عند الفئة الممتدة من 18-34 سنة الى 73.7%). تبين ان الشكل الاكثر استعمالا من قبل الشباب للامتناع هو عدم الذهاب الى مكتب التصويت (52.5%) و ترك الظرف فارغا (40.6%) ، في حين نجد نسبة ضئيلة تعمدت اتلاف ورقة الاقتراع (6.9%).يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مايلي:

* حسب نتائج الدراسة، يربط الشباب الامتناع عن التصويت بتاريخ الممارسة الانتخابية في الجزائر و ليس بالانتخاب بحد ذاته.و يتبين ذلك من خلال التأكيد على اسباب عدم الثقة في الاحزاب و المرشحين بنسبة 58%، عدم قدرة الانتخابات السابقة على احداث أي تغيير ب43.5%،و في الاخير الشك في نزاهة العملية الانتخابية ب34%.تبدوا هذه الاسباب منطقية اذا ما رجعنا الى تاريخ الممارسة الانتخابية في الجزائر،حيث تبين عدم جدوى هذه العملية في التعبير و التغيير في ظل الظروف التسلطية التي يفرضها النظام السياسي العام، اذ اصبحت الانتخابات مجرد اداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية و كسب التأييد و الشرعية اكثر منها كأداة للاختيار السياسي الواعي و التأثير في شؤون الحكم و السياسية من قبل المواطنين.لذا، يتحول الامتناع الانتخابي الى نوع من الاحتجاج السياسي الصامت، و هو ما اشارت اليه نسبة 22.5% من خلال استعمالها الممانعة كوسيلة احتجاج.

* تتأكد النظرة السلبية من الممارسة الانتخابية اذا ما رجعنا الى المحفزات التي دفعت ببعض من شباب العينة الى المشاركة في الانتخاب، و التي يأتي على رأسها النظرة للانتخاب اليه كواجب وطني

1- طارق عاشور،"**الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011:تحليل للحالة الجزائرية**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع37، 2012، ص38.

(38%)، هذا السبب كان حاضرا بقوة في خطابات المبحوثين الذين اجريت معهم المقابلات و شاركوا في الانتخاب، هنا يقول احد المبحوثين "**انتخبت في كل المناسبات الانتخابية التي ذكرتها حتى تستقيم اوضاع البلاد و تتحسن، نحن ننتخب من اجل البلاد، و ليس من اجل الاشخاص**" (مقابلة رقم 04، شاب 34 سنة،مستوى ثانوي و منخرط في حزب جديد الحركة العمالية الجزائرية).

بعد ذلك، يأتي الحصول على ختم بطاقة الانتخاب (35%) كسبب اخر من اسباب المشاركة الانتخابية، حيث مازال يربط العديد من الشباب بين عدم الانتخاب و مضايقات الادارة . ايضا نجد ان بعض الولاءات الاولية قد ظهرت كمحفز اخر من محفزات المشاركة الانتخابية، اذ اشارت نسبة (17%) ان معرفة المرشح هو من دفعها للمشاركة ، في حين فضلت نسبة (13.5%) ان يكون المرشح من نفس منطقة الناخب، كما صرحت نسبة (10.5%) انها شاركت في الانتخاب لأنه تقليد في الاسرة التي تنتمي اليها.في المقابل، احتل عنصري الاقتناع ببرامج الاحزاب السياسية (3.5%) و الاقتناع بقدرة الانتخاب على التغيير (5.5%) المرتبة الاخيرة من حيث قدرتهما على تحفيز الشباب على المشاركة.

* بالرغم من ان العديد من الدراسات توصلت الى ان اتجاه انخفاض المشاركة الانتخابية عند الشباب موجود في كل الدول ، حيث انه لا يقتصر على سياقات سوسيو–سياسية و اقتصادية معينة، و لا يتوقف ايضا على نسق معين من النظم السياسية، غير ان الاختلاف على مستوى نسب الممانعة الانتخابية، و المعنى الذي اصبحت تحمله ايضا، خاصة في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية ، بين ان الاهمية الممنوحة لفعل الانتخاب تعتمد في جزء كبير منها على درجة الانفتاح السياسي للنظام. كما ان انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية بالجزائر في السنوات الأخيرة لا يقتصر فقط على عينة دراستنا ، بل يمس شرائح واسعة من المجتمع ، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة الانتخابية في الاقليم الجغرافي للدراسة (بلدية وهران) نسبة 30 % في احسن الحالات.[1]

3.3/تصور سلبي لدور الشباب في المشاركة الانتخابية: نجد ان اكثرية شباب العينة (41.7%) يرون ان دور الشباب في الانتخاب ضعيف. تعتبر هذه النسبة معبرة عن حقيقة المشاركة الانتخابية عند الشباب في الجزائر التي تبقى ضعيفة و غير فعالة.و يمكن تفسير ذلك من خلال النظر الى الانتخاب في الجزائر كوسيلة للتأثير و التغيير، هنا اشرت نسبة مهمة من الشباب 43.5% ان سبب عدم مشاركتها هو ان الانتخاب لم يعد ذا فعالية، و هذا ما اتفقت عليه خطابات الشباب الذين اجريت معهم المقابلات، حيث يقول بعض المبحوثين و هم يقيمون واقع المشاركة الانتخابية عند الشباب في الجزائر :

"**لا اظن ان الشباب في الجزائر يصوت، فهم غير مقتنعون لا بالسياسة و لا بالانتخاب** " (مقابلة رقم 03، شاب26 سنة، مستوى جامعي).

"...**شاركت ام لا، نفس الشيء ، سبق لي و ان صوتت لكن شيئا لم يتغير ، ما الفائدة ؟**" (مقابلة رقم 02،شاب 29 سنة،مستوى ثانوي، يعمل في السوق الموازية).

"... **السياسة اصبحت محتكرة من قبل اشخاص معروفين، فنحن نرى نفس الوجوه و الاشكال تتكرر، اذن ما الفائدة من الانتخابات** " (مقابلة رقم 07، 27 سنة، عامل).

"....**الانتخابات في الجزائر اصبحت مجرد ديكور تستعمله السلطة و تشارك فيه الاحزاب السياسية من اجل اقناع الخارج بأننا نطبق الديمقراطية لا غير**" (مقابلة رقم 06، شاب 24 سنة، مستوى جامعي ، حائز على ليسانس علوم سياسية).

يلاحظ من خلال هذه الخطابات انها تركز على الممارسة الانتخابية اكثر من تركيزها على الانتخاب بحد ذاته، حيث يرى المبحوثون ان هذه الممارسة قد حولت الانتخاب من وسيلة للتغيير و التجديد الى وسيلة للإبقاء على الاوضاع و النخب الراهنة و المحافظة عليها.

1-مديرية الادارة و التنظيم بولاية وهران، مصلحة الانتخابات.

المطلب الثاني:محددات البيئة السياسية.

تبين مما سبق ان السلوك الانتخابي الامتناعي هو الغالب على شباب عينة الدراسة،و قد لوحظ ان هؤلاء الشباب يستعملون اكثر –في تفسير امتناعهم– مجموعة من العوامل الموضوعية تتعلق بالبيئة السياسية العامة التي لا تشجعهم على المشاركة الانتخابية، و هو الامر الذي يدفعنا الى تناول عناصر البيئة السياسية و تاثيرها على سلوكهم ا انتخابي.

يشير مفهوم البيئة السياسية في هذه الدراسة الى طبيعة التنظيم السياسي للمجتمع بشقيه الاجتماعي و المؤسساتي،حيث يعمل الاطار الاجتماعي السائد، اضافة الى الاطار المؤسساتي القانوني على تحديد الثقافة السياسية لأفراد المجتمع، و التي تحدد بدورها جزء كبير من سلوكياتهم السياسية و الانتخابية.بناءا على ذلك، سنتطرق في البداية الى تحديد خصائص الاطار الاجتماعي لشباب عينة الدراسة و اثره على سلوكهم الانتخابي،ثم ننتقل الى خصائص و اثر الاطار المؤسساتي و القانوني.

1/الاطار الاجتماعي:

اظهرت نتائج الدراسة ان عناصر الاطار الاجتماعي لا تشجع على قيام مشاركة انتخابية فعالة و مؤثرة، و قد تبين ذلك من خلال عنصري الثقافة و التنشئة السياسية.

1.1/ ثقافة سياسية لا تشجع على المشاركة الانتخابية:

يتضح ذلك من خلال الخصائص الاتية التي تتميز بها:

–**ثقافة سياسية خاضعة:** و فيها يدرك الافراد مختلف عمليات صنع القرارات السياسية و نوعية المؤسسات و مدخلات و مخرجات النظام، لكنهم يبقون سلبيين اتجاه النظام السياسي لأنهم يعتقدون بعدم إمكانية التأثير فيه.في هذه الدراسة، اظهر شباب العينة عموما اهتمام بالسياسة بمفهومها العام، و قد تبين لنا ذلك من خلال مناقشة مواضيع سياسية،امتلاك معرفة و تفضيلات سياسية كما سبق الاشارة اليه،لكن يبدوا ان الشباب لا يفضل المشاركة في السياسة عبر القنوات الرسمية.ظهر ذلك من خلال ضعف المشاركة في الانشطة المتعلقة بالعملية الانتخابية ثم من ضعف التصويت (19.7%). تتأكد هذه النتيجة ايضا من خلال ضعف الانخراط في الاحزاب السياسية (2%) و النقابات (0.5%)، و هذا في مقابل اقبال نسبي على بعض التنظيمات المدنية مثل الجمعيات (14%) و لجان الاحياء (5.5%).

يمكن تفسير ذلك من الاتجاهات السلبية التي يحملها الشباب ازاء الممارسة السياسية و الانتخابية عموما،حيث انها تتميز بالشك و انعدام الثقة في المرشحين و السياسيين، كما تعتبر السياسية مجال للفساد و المكر و انها تسبب مشاكل و لا مصلحة فيها، اما الانتخاب فقد اعتبر غير ذا فعالية في التغيير لأنه اصبح ممارسة روتينية محددة النتائج مسبقا.

– **ثقافة سياسية جديدة تفضل الفعل السياسي المباشر و المستقل:**ترتب عن عزوف الشباب عن العمل السياسي الرسمي ظهور اشكال جديدة للانخراط في العمل السياسي تختلف عن الانتخاب،اذ تبين من النتائج ان نسب هامة من الشباب تفضل العمل السياسي عبر قنوات غير رسمية مثل المشاركة في اضراب غير رسمي 17%، المشاركة في اعتصام 21.5%،التوقيع على عرائض الاحتجاج 28.5%، المشاركة مع اهل المنطقة في حل مشكل جماعي دون تدخل أي تنظيم سياسي او مدني 33%.

يمكن تفسير ذلك من خلال ان المشاركة في الحياة السياسية لم تعد تعتمد فقط على النشاط الذي يقوم به الافراد في اطار التنظيمات المؤسساتية مثل الانتخاب و الاحزاب السياسية، خاصة و ان التجارب التاريخية قد بينت ان هذه الاطر لم تستطيع الاسهام في تحقيق اهداف الشباب، بل انها اعاقت من سلوكه السياسي او لجأت الى تغيير معناه بأكثر من اسلوب، هذا بالرغم من ظهورها بشكل ديمقراطي ، إلا ان استمرار الممارسات التسلطية داخلها جعل من المتعذر حدوث التغير السياسي او احداثه من خلال الهياكل القائمة، و لا يمكن في هذه الحالة احداث التغيير إلا من خلال اساليب غير تقليدية.

ايضا،تفسر Anne Muxel هذه الظاهرة من خلال التغيرات الجديدة التي اصابت البيئة السياسية، اذ اننا نجد تغيرات في التوازنات الجيوسياسية، كما اننا نشهد ازمات اصابت الايديولوجيات السائدة ، لذا، فان من اولى نتائج هذه التغيرات على الشباب هي الرغبة في الاستقلال عن المنظمات السياسية التقليدية المتمثلة في الاحزاب و الانتخابات، و عدم الخضوع لاستراتيجيات التجنيد و التعبئة ،حيث نجد رفض لأساليب النضال الحزبي التقليدي مثلا، في مقابل وجود حماس كبير لدى الشباب في المشاركة الفعالة في المظاهرات و التمردات.لذا يطرح الشباب اليوم اشكال جديدة من النضال السياسي التي تعتبر اكثر فردانية ، و تسمح للفرد بعدم الخضوع للاستراتيجيات السياسية و التعبئة، بل انها تسمح له بالحفاظ على قدر من الحرية و التصرف.[1]

1–Anne Muxel, op.cit, p3

-**ثقافة سياسية تميل للتاثر بالقيم العالمية و تشدد على الاحتفاظ بالقيم المحلية**:حيث تبين ان اهتمام الشباب يميل اكثر الى الاهتمام بالمواضيع السياسية ذات الطابع الدولي (44.5%) مقابل (35.5%) للمواضيع ذات الطابع الوطني و فقط (20.3%) للمواضيع ذات الطابع المحلي.يظهر هذا الاتجاه ايضا من خلال المصادر التي يحصل منها الشباب على معلوماتهم السياسية، اذ ترجح الكفة لصالح القنوات الاجنبية ب (68.5%).في المقابل، نجد تاكيد على بعض القيم التاريخية للمجتمع الجزائري مثل المطالبة بالعدالة و المساواة في توزيع القيم و الموارد الاجتماعية و الاقتصادية، و قد تبين ذلك من خلال موقف الشباب من الحكومة التي اصبحوا يطالبونها بتحقيق العدالة الاجتماعية (53.5%)، كما اننا نجد الشباب يقيمون الاداء الحكومي انطلاقا من ذلك. ايضا،لا تزال الثقافة السياسية للشباب تحمل بعض القيم التقليدية للمجتمع، و يجلى ذلك من خلال النظر لممارسة المرأة للسياسة، اذ تبين ان نسبة 57.5% لا تتفق مع ممارسة النساء للسياسة.

-**ثقافة سياسية تتميز بتشجيع الولاءات الاولية و سيطرة العلاقات الشخصية**،و التي لعبت دورا كبيرا في دفع العديد من الشباب الى المشاركة في السياسة، فقد صرحت مثلا نسبة 17.5% انها تفضل ان يكون المرشح منحدر من منطقتها، كما اشارت نسبة 17% انها شاركت في الانتخاب لأنها تعرف المرشح، في حين صرحت نسبة 10.5% انه تقليد اسري، و نجد نفس هذه النسبة تقدم سبب ان انضمام احد افراد العائلة الى احد الاحزاب هو سبب انضمامها اليه ايضا. نجد ان نسبة 63% من شباب العينة يفضلون التصويت لصالح اشخاص بدل احزاب، و مما لاشك فيه ان هذا النظام قد اثبث من خلال التجربة انه يشجع انتشار العلاقات الشخصية و الولاءات الاولية في عمليات التصويت.

- **ثقافة سياسية لا تشجع على ازدهار القيم الديمقراطية**، اذ نجد نسبة 56% لا ترى داع للتعددية الحزبية، كما نجد فقط نسبة 12% ممن تطالب الحكومة بضرورة ترسيخ و تدعيم مؤسسات و نظام حكم ديمقراطي.

2.1/خلل التنشئة السياسية:

المشاركة الانتخابية ليست عملية طبيعية يرثها الانسان، و انما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد من جراء تفاعله داخل الجماعات المرجعية الاساسية التي ينتمي اليها. فالتصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي تلقنها قنوات التنشئة السياسية ، اي عملية شحن المواطن منذ الصغر ليصبح ناخبا او

متحزبا او مهتما بالسياسة...

هنا نجد ان الاسرة تمثل احدى القنوات الاساسية في عملية التنشئة السياسية، هذا على الرغم من ظهور العديد من المؤسسات المعنية بعملية التنشئة الاجتماعية بشكل عام بما في ذلك التنشئة السياسية الى جانب الاسرة مثل جماعات الرفاق، المدرسة، زملاء العمل، وسائل الاعلام و الاحزاب السياسية.... إلا ان الاسرة مازالت تمارس دورا محوريا في ارشاد الصغار في عملية بناء و تنمية شخصياتهم الاساسية و مواقفهم و قيمهم السياسية.

هذا ما توصلت اليه نتائج احدى الدراسات، حيث بينت الاهمية الكبيرة لدور الاسرة في حياة الجزائريين، فقد رأى 94.8% منهم ان للأسرة دورا مهما في حياتهم.فالأسرة كمؤسسة اجتماعية اساسية في التنشئة الاجتماعية و الاعالة المادية و العاطفية للأفراد لم تفقد دورها في المجتمع بالرغم ما مر به هذا الاخير من تغيرات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية.[1]

نفس هذه النتائج ظهرت من خلال دراستنا،اذ تبين وجود اثر اكبر للعائلة على سلوكيات شباب العينة، فنجد نسبة 45 % من افراد العينة يفضلون مناقشة المواضيع السياسية في المقام الاول مع العائلة ، 10.5% منهم شاركوا في الانتخاب باعتباره تقليد عائلي، و نجد نفس النسبة قد صرحت ان سبب انضمامها الى احد الاحزاب السياسية هو انضمام احد افراد الاسرة، كما نجد نسبة 58% لا تزال تعتمد على العائلة في الحصول على مصاريفها اليومية .

ان هذا الدور المتنامي للاسرة في حياة الشباب في الجزائر يمكن ان يفسر من خلال الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الفئة، و التي تضطرها للمكوث في احضان الاسرة و الاعتماد عليها حتى بعد الزواج.هنا نشير الى ان نسبة 58%من شباب عينتنا لا تزال تعتمد على العائلة في الحصول على مصاريفها اليومية، كما نجد نسبة 79% لا تزال تعيش مع العائلة، و نسبة 65% من المتزوجين يسكنون مع اوليائهم.

يحدث هذا بالرغم من وجود تأثير لبعض الجماعات الاخرى مثل الاصدقاء 38.5% ، زملاء العمل

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق،ص88.

و الدراسة 13% .في المقابل، لا يفضل الشباب مناقشة المواضيع السياسية في مواقع التواصل الاجتماعي (1%) او الاحزاب السياسية و الجمعيات (0%).

تبدوا هذه النتائج منطقية اذا ما رجعنا الى الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري ، حيث لا تزال الجماعات الاولية ، خاصة الاسرة،تلعب دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية و السياسية للأفراد.نذكر هنا ان نتائج احدى الدراسات الميدانية التي حاولت تحليل الثقافة السياسية في الوطن العربي قد توصلت الى ان الاسرة جاءت في المركز الاول من حيث اهتمامات الافراد بنسبة 77.3%، مقارنة بالدولة 34%، و الوطن العربي 29.5%، ثم العالم الاسلامي 17.6%، اذ لا تزال الاسرة النووية هي الكيان الاساسي الذي يستمد منه المواطن العربي معظم قيمه و تعاليمه، و هي مركز اهتماماته و محور نشاطه.[1]

يمكن تفسير هذه النتيجة ايضا من خلال الفرد ينتمي في نفس الوقت الى مجموعات مختلفة، و السؤال الذي يطرح هنا هو ما هي المجموعة التي يميل الفرد للتأثر بها اكثر؟ و بالتالي التصويت لصالح اعضائها.هنا حاول عدة باحثين اكتشاف ذلك، و توصلوا الى وجود مستوى عالي من التجانس السياسي في الجماعات الاولية، حيث لوحظ خلال الحملات الانتخابية تأثر الناخبين اكثر بتلك الحوارات التي كانت تدور في الدوائر الاجتماعية المباشرة و على رأسها العائلة.[2]

لكن،بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه الاسرة في حياة شباب عينتنا، إلا انه تبين وجود اتجاه سلبي فيما يخص دورها في تنمية و تحفيز قيم المشاركة الانتخابية و السياسية عند الشباب، اذ نجد ان نسبة 96.5% من اولياء شباب عينة الدراسة لا ينتمون الى اي حزب سياسي ، 63.5% من الشباب لم يرافقوا اولياؤهم الى مكاتب التصويت، بينما نجد نسبة 57.5% من الشباب لا يشاركون في اتخاذ القرارات داخل العائلة. ايضا، توجد نسبة 57% لا تشجعهم العائلة على التصويت، في حين تشير نسبة 66.5% بأنها لا تعتمد على رأي العائلة في اختيار المرشح. يمكن تفسير ذلك عموما من خلال مايلي:

1- صيرورة التحول الاجتماعي السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود القليلة الماضية،

1-علي الدين هلال، نيفين مسعد،مرجع سابق،ص283

2-Alan Zuckerman, op.cit, p5.

و التي اعادت بناء دور الاسرة بشكل قلل من دورها و فعاليتها في عملية التنشئة السياسية، حيث ظهر الى الوجود مؤسسات اخرى تقاسمها بعض ادوارها مثل جماعة الرفاق و المدرسة، وسائل الاعلام ...

2-المشاكل التي اصبحت تتخبط فيها الاسرة الجزائرية مثل مشكل التفكك العائلي و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة الاسر التي تحولت الى العيش في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان و المشاكل الاجتماعية المختلفة، و هو ما قلل من دورها في مجال التنشئة الاجتماعية و السياسية.

3- يمكن تفسير اعتماد الشباب اليوم اكثر على قناعتهم الشخصية في بناء قرار التصويت من خلال انتشار التعليم الذي منح للأجيال الحالية فرصا و امال اكبر للحراك الاجتماعي لم تكن متوفرة للأجيال السابقة، كما انه حرم كبار السن في الاسرة من مهمتهم التربوية،و قلب النظام التراتبي القديم بحيث اصبح التعليم و المعرفة يقابلان و يعارضان تراتبية الاجيال و النوع التي مازالت تؤطر السلطة على الاقل داخل الاسرة او في المجتمع ككل، و بهذا تجاوز الشباب تعليم و مؤهلات الكبار و لحق النساء بالرجال، مما ساهم في زعزعة علاقات و تراتب النظام الجيلي القديم.[1]

4-تتأكد هذه النتيجة اكثر اذا ما القينا نظرة على المستوى التعليمي لأولياء شباب عينة دراستنا،اذ تبين ان نسبة الامية لا تزال موجودة خاصة عند الامهات، حيث بلغت نحو 40% مقابل 15.5% عند الاباء.و اذا ما افترضنا ان الطفل يقضي وقتا اطول مع الام اكثر من الاب،فسيتبين لنا حجم الخلل في التنشئة الذي قد يتعرض لها الطفل.

2/الاطار المؤسساتي و القانوني و اثره على السلوك الانتخابي:

يمكن القول ان نسبة المشاركة الانتخابية ترتبط في جزء كبير منها بعناصر الاطار المؤسساتي و القانوني القائم ، و التي تشكل مجتمعة في نهاية المطاف رؤية السلطة لدور المواطن من خلال طبيعة التنظيمات الحزبية و الشعبية و المجالس النيابية المنتخبة.هنا، نتناول عناصر اداء البرلمان ، الحكومة،القيود القانونية و الاحزاب السياسية باعتبارها من اهم المؤسسات او التنظيمات السياسية تأثيرا على سلوك الناخبين.

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص80

1.2/اداء البرلمان:

اشارت النتائج الى ان اغلبية 56.5% من شباب العينة انهم لا يرون أي دور للبرلمان كمؤسسة تمثيلية او نيابية في الجزائر.و يمكن تفسير ذلك من خلال الاداء الضعيف الذي تميز به هذا الاخير في العهدات الانتخابية السابقة،خاصة بعد سيطرة الكتل البرلمانية لأعضاء التحالف الرئاسي (و المتمثلة في احزاب جبهة التحرير الوطني،التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم) عليه و غلق المجال امام كل معارضة حقيقة للظهور، و ايضا بروز دور اكبر لمؤسسة الرئاسة سواء من خلال الصلاحيات التي منحها لها دستور 1996 او من خلال الشخصية الكاريزمية للرئيس الحالي (السيد عبد العزيز بوتفليقة) الذي استأثر بجميع السلطات منذ اعتلائه منصب الرئاسة عام 1999.ايضا لا ننسى الدور الذي تقوم به الحكومة على الرغم من انها تبقى مؤسسة ثانوية و تابعة للرئاسة، خاصة بعد التعديل الدستوري سنة 2008.

كنتيجة لذلك،نجد ان اغلبية افراد العينة يصنفون نمط الحكم في الجزائر على انه بيروقراطي (33.5%)، و هذا في مقابل 27.5% ممن يرون انه عسكري، في حين يرى 17.5% انه استبدادي. في الاخير تأتي نسبة 15.5% ترى ان النظام ديمقراطي. و مما لا شك فيه ان طبيعة نظام الحكم كما يتصورها الشباب تؤثر بدرجة كبيرة على مشاركتهم الانتخابية، و هذا على الى افتراض انه كلما اعتقد الفرد ان نظام الحكم اكثر ديمقراطية كلما زادت احتمال مشاركته الانتخابية.

يمكن تفسير هذه النتائج ايضا من خلال ان البرلمان اصبح مجرد غرفة لتسجيل القوانين و منح المشروعية، و يظهر ذلك خصوصا في قلة المبادرة و ضالة القوانين التي يقترحها خلافا للسلطة التنفيذية.هذا القصور المسجل على مستوى الهيئة التشريعية يرجع الى غياب الخبرة لدى النواب و تدني مستواهم التعليمي، ذلك ان ما يقارب نصف عدد النواب لديهم مستوى ثانوي او متوسط، وهم من فئة التجار و المقاولين، إلا انهم يمتلكون صفة النيابة عن المواطنين.[1].

هذه النتائج تتأكد من خلال النظر في ظروف الترشح لكثير من النواب في مختلف المناسبات الانتخابية السابقة، خاصة التشريعية و المحلية منها، و استكشاف العلاقة التي تربطهم بالسلطة المركزية من اعلى و بالمواطنين الناخبين من اسفل ، اذ نجد انفسنا امام زبائن، و ليس امام نواب سياسيين بما تحمله الكلمة من معنى، خاصة بعدما تبين ان المال و العلاقات الزبونية ، اضافة الى ظواهر القبلية و

العروشية و الجهوية قد لعبت دور كبير في التأثير في العمليات الانتخابية، و هذا ابتداء من عملية تشكيل القوائم الانتخابية الى غاية اعلان النتائج.

2.2/اداء الحكومة:

كما اشرنا سابقا، يؤثر الاداء الحكومي على السلوك الانتخابي للناخبين،خاصة بعد ان اصبحت الحكومة اليوم تتدخل في كافة جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد.في الجزائر، يبدو ان الحكومة كمؤسسة سياسية لم تسلم من نقد الشباب.ففقط 7.5% من افراد العينة صرحوا ان اداء الحكومة في الجزائر مرضي، بينما اشارت نسبة 33% الى ان الاداء مرضي نوعا ما، في حين اكدت الاغلبية الساحقة 59.5% ان الاداء الحكومي غير مرضي تماما.

توجد عدة اسباب يمكن ان تفسر هذه النتيجة منها:

1-ان الاداء الحكومي عموما يفتقر الى الوضوح و المصداقية و يتناقض في بعض الاحيان، خاصة بالنسبة لبعض الارقام التي تصرح بها الحكومة مثل نسب البطالة ، السكن ، التضخم ، الاجور ، الاسعار....و التي يرى الشباب بأنها مسيسة و لا تعكس حقيقة الواقع الذي يعيشونه او انها ارقام مبالغ فيها.

2-يميل الجهاز الاداري للحكومة نحو التضخم و انتشار البيروقراطية بمفهومها السلبي، و هذا ما اشارت اليه نسبة 33.5% من المبحوثين حين صنفت نظام الحكم في الجزائري بأنه بيروقراطي بامتياز، كما نجد في نفس المسار نسبة 13.5% من المبحوثين يطالبون بتحسين اداء المؤسسات الادارية.

3- تفسيرات اخرى ترى ان طبيعة النظام السياسي الجزائري، و الذي يتميز بسيطرة مؤسسة الرئاسة على السلطة التنفيذية، تمنع من قيام حكومة قوية و فعالة تملك القدرة على اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة. يستند هذا التبرير على تاريخ و دور الحكومة في النظام الجزائري.ففي دستور 1963 و نظام 19 جوان 1965، لم تكن الحكومة مؤسسة متميزة مؤسسة الرئاسة، اذ كانت السلطة التنفيذية احادية كما في النظام الرئاسي،حيث يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة في الوقت نفسه.

1-طارق عاشور، مرجع سابق، ص19

ابتداء من دستور 1976، صار بالإمكان تعيين وزير اول، ثم صار هذا التعيين اجباريا بموجب تعديل 7 جويلية 1979، لكن ظل الوزير الاول شخصية ضعيفة تأسيسيا، تابع لرئيس الجمهورية شانه في ذلك شان جميع الوزراء. مع تعديل 3 نوفمبر 1988، و دستور 23 فيفري 1988 بعد ذلك، انشئت الثنائية على مستوى المؤسسة التنفيذية،و ظهر الى الوجود حكومة تتقاسم مع مؤسسة الرئاسة العديد من الصلاحيات المهمة، و لها قدرة على صنع القرار السياسي.

لكن مع التعديل الدستوري الاخير لعام 2008، تراجعت سلطات هذه المؤسسة بشكل ملحوظ لصالح مؤسسة الرئاسة، و تحول رئيس الحكومة الى مجرد وزير اول، مهمته تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية و التنسيق بين الطاقم الحكومي دون القدرة على اتخاذ القرار الذي بقي محصورا في شخص رئيس الجمهورية.

3.2/القيود القانونية:

تتحدد نسبة المشاركة او الممانعة الانتخابية في جانب منها بمدى الاعتقاد بفعالية المشاركة و التصويت في الانتخابات،حيث اذا ما ساد الاعتقاد بان نتائج العملية الانتخابية معروفة مسبقا او ان المرشح المفضل للناخب لا يملك أي فرصة للفوز، فان اتجاه الممانعة الانتخابية سيزداد.

هذا الاتجاه ظهر من خلال نتائج الدراسة، حيث اشارت نسبة 34% من افراد العينة ان سبب عدم مشاركتهم في الانتخاب هو ان نتائجها معروفة مسبقا، كما اشارت نسبة 19.5% بان تصويتها لن يغير من نتيجة الانتخاب، في حين استطاعت النسبة الاكبر من شباب العينة معرفة الحزب الفائز في الانتخابات الاخيرة 43.5% معتبرين انه الحزب الوحيد الذي تعودوا عليه في السلطة.

يمكن تفسير هذه النتائج من خلال القيود القانونية و التنظيمية التي يفرضها نظام الانتخاب في الجزائر، هذا بالرغم من الاصلاحات المتكررة التي تعرض لها، و التي سعت في جزء منها الى دعم المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب*، خاصة من ناحية توسيع تمثيلهم في المجالس المنتخبة، إلا انه لا

---

*من اجل تعزيز تمثيل الشباب في المجالس المنتخبة، اقدمت السلطة السياسية في الجزائر بمناسبة تعديل قانون الانتخاب عام 2012 الى تخفيض سن الترشح في المجالس المحلية من 25 سنة الى 23 سنة، و في المجلس الشعبي الوطني من 28 سنة الى 25 سنة، ثم في مجلس الامة من 40 الى 35 سنة.

تزال توجد بعض القيود القانونية تحول دون مشاركتهم الانتخابية الفعالة، و يمكن ايجازها في:

1-بالرغم من فتح المجال امام الشباب للترشح في المجالس المنتخبة (خاصة بعد تعديل 2012) إلا ان هذا الترشح مشروط بامتلاك وثيقة اثبات الخدمة الوطنية التي حصرها المشرع في ادائها او الاعفاء منها دون ذكر حالة التأجيل.و مما لاشك فيه ان الكثير من الشباب في سن 23 و 25 سن لا يمتلكون هذه الوثيقة، خاصة اولئك الذين لا يزالون يزاولون دراستهم و يكونون في افضل الحالات في حالة تأجيل.

2- مشكل التسجيل في القوائم الانتخابية، حيث لا تزال الاسباب الادارية حاضرة في خطابات افراد العينة الذين لم يستطيعوا امتلاك بطاقة انتخاب او التصويت. اذ اشار 15.5% ان اسباب ادارية منعتهم من الحصول على بطاقة الانتخاب، مثل تغيير مكان الاقامة، عدم امتلاك وثائق السكن بالنسبة لسكان السكنات القصديرية، او عدم معرفة اجراءات الحصول عليها و مواعيد التسجيل،كما اشارت نسبة 13.5% انها ذهبت للتصويت و لكنها لم تجد اسمها في القائمة الانتخابية.

3- نقص الرقابة القانونية على عملية اعداد القوائم الانتخابية على مستوى الاحزاب، حيث ترتبط عملية الترشح في الانتخابات بدرجة الشفافية و الدمقرطة المتبعة في اختيار المرشحين داخل الاحزاب السياسية، ،و بالرغم من ان كل مواطن توافرت فيه شروط الترشيح يستطيع ان يتقدم بترشيح نفسه، إلا انه مع ذلك الاحزاب السياسية تؤدي دورا مهما في عملية انتقاء المرشحين تصل في بعض الحالات الى حد احتكار الترشيح بصورة كاملة،خاصة في ظل نمط الانتخاب الحالي الذي يعتمد على القائمة، اين تحتكر القيادة الحزبية عملية قبول الترشيحات، و بالتالي تتضاءل فرص المرشحين المستقلين في مواجهة المرشحين الحزبيين الذين يقوم الحزب بدعمهم ماليا و اعلاميا و شعبيا، و هذا ما ادى الى كثرة القوائم المستقلة في المناسبات الانتخابية الاخيرة، و التي فسرت اساسا بالأزمة التي يعيشها الحزب السياسي في الجزائر، و الاقصاء و التهميش الذي تعرض له الكثير من المناضلين في عمليات الترشيح.

4-على المستوى الفني، توجد عدة ملاحظات على كيفية حساب نسب المشاركة و الممانعة الانتخابية،فالنظام الانتخابي الجزائري يحسبها بالرجوع الى عدد المسجلين في القوائم الانتخابية و ليس بالرجوع الى العدد الفعلي للهيئة الناخبة المؤهلة للاقتراع،و هو ما يساهم في رفع نسبة المشاركة الانتخابية.ايضا، لا يأخذ نظام الانتخابات بعين الاعتبار الاصوات الباطلة في حساب نسبة الممانعة الانتخابية.

اضافة لذلك،نجد ان هذا النظام يلغي اصوات الاحزاب التي تحصلت على نسبة 7% على الاقل من اصوات الناخبين، و هو الامر الذي يقف كعائق امام الاحزاب السياسية الصغيرة و الجديدة التي يفضلها بعض الناخبون من التمثيل و مواجهة الاحزاب القديمة و الكبيرة.

5-بالرغم من انشاء عدة لجان وطنية للإشراف و مراقبة الانتخابات*، إلا ان دورها بقي محدودا اما لنقص الكفاءات المختصة و الموارد المالية مثل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، او لتبعيتها للإدارة و السلطة التنفيذية مثل اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخاب بشكل قلل من دورها في تنظيم و مراقبة العملية الانتخابية.[1]

2.2/الاحزاب السياسية:

اذا كانت الانتخابات احد اهم اجزاء النظام الديمقراطي بمفهومه الغربي، فان الكلام نفسه يصدق على الاحزاب السياسية باعتبارها قاطرة للديمقراطية من خلال اداءها لدور الوسيط بين المواطنين و السلطة في الدولة، و ذلك من خلال ممارسة ادوار عديدة سواء على مستوى القاعدة من تجنيد، تثقيف، تعبئة،توعية سياسية... او على مستوى القمة من خلال التمثيل و الرقابة و المبادرة بالسياسات و الحلول المختلفة.و بالتالي، يبدوا ان سلامة الديمقراطية تتوقف في جزء كبير منها على سلامة الاحزاب السياسية و قيامها بمهامها المنوطة بها في المجتمع.

بالنسبة لأفراد عينتنا،فقد ظهر من خلال النتائج انهم يملكون نظرة سلبية جدا عن واقع الاحزاب السياسية في الجزائر، فقد اشارت مثلا نسبة 98% انها لا تنتمي الى أي حزب سياسي، كما قدرت نسبة 54% ان الاحزاب لا وظيفة لها في المجتمع، ،و نجد نفس النسبة تقريبا (56%) ترى ان تعدد الاحزاب غير ضروري. يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مايلي:

---

*بمناسبة تعديل قانون الانتخابات الاخير عام 2012، اقدمت السلطة على استحداث "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات"، و هي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، اضافة الى ممثلي المرشحين الاحرار، و من امانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية عن طريق تنظيم. ايضا، تم انشاء " اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات"، و هي تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، و يتم وضعها بمناسبة كل اقتراع، تتولى مهمة تنظيم سير العملية الانتخابية مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات دون التدخل في صلاحياتها.

1-عادل عباسي، مرجع سابق، ص 34.

1- انعدام الثقة في الاحزاب السياسية التي تبث فشلها في اكثر من عهدة انتخابية في حل مشاكل المواطنين و تمثيل مصالحهم على مستوى السلطة السياسية.هذه النتيجة اكدتها احدى الدراسات التي تناولت في احدى محاورها مسالة الثقة في المؤسسات السياسية في الجزائر، و تبين ان الاحزاب السياسية اتت في المرتبة الاخيرة من خلال مقدار الثقة التي منحها اياها المواطنون بنسبة 19% فقط. [1]هذا الاتجاه ظهر من خلال نتائج هذه الدراسة ايضا، حيث تبين ان نسبة 58% قد قدمت عنصر عدم الثقة في الاحزاب و المرشحين كأحد اسباب ممانعتها الانتخابية.

2-تستند الحياة السياسية في الجزائر على احزاب موسمية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا، و هذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما الذي لا تزال فيه الممارسة و الثقافة الحزبية هشة و جديدة.

3-الاداء و العرض السياسي الغير المرضي الذي تقدمه الاحزاب السياسية اثناء الحملة الانتخابية، حيث تميزت مثلا حملة الاحزاب السياسية في تشريعيات 2012 بفتور ملحوظ و لا مبالاة المواطنين.يقصد بالعرض السياسي مجموع ما تعرضه الاحزاب السياسية اثناء حملاتها الانتخابية من مترشحين و برامجها و رهانات و وعود للمواطنين. ما يؤكد هذه النتيجة، هو تبني معظم الاحزاب مؤخرا برنامج رئيس الجمهورية بعد ان تيقنت ان برامجها تفتقد القضايا الجوهرية و الاساسية التي تجلب اهتمام المواطنين.هذا ما اكدته تصريحات 27.5% من شباب العينة، حيث رأت ان سبب عدم انخراطها راجع الى عدم اقتناعها ببرامج هذه التنظيمات.

4- غياب المعارضة الحزبية الفعلية و الفعالة و القادرة على تحريك اليات الرقابة عن طريق تواجدها في مختلف مؤسسات الدولة و خاصة المجالس المنتخبة، و هو ما انعكس سلبا على اداء هذه الهيئات و المؤسسات.هذه المعارضة ساهمت السلطة القائمة بقدر كبير في القضاء عليها ، و هذا من خلال تحجيم و تهميش دور الاحزاب و الشخصيات السياسية القوية و البارزة باستعمال ترسانة من الادوات القانونية و النظم الامنية المحكمة.[2]

1-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 150

2-طارق عاشور، مرجع سابق، ص 39.

5-اشارت نسبة 30% من شباب العينة انها لا تملك وقتا كافيا يمكنها من الاهتمام بالأحزاب السياسية،و تبدو هذه النتيجة منطقية اذا اخذنا بعين الاعتبار خصائص مرحلة الشباب ذاتها، حيث ينصرف اكثرية الشباب نحو الانشغال بالدراسة او البحث عن عمل و الرفقة مع الجنس الاخر اكثر من اهتمامهم بالانخراط في الاحزاب السياسية.

6-بالرغم من ان نسبة 53.5% من الشباب الذين صرحوا بأنهم ينتمون الى حزب قد قدموا سبب اقتناعهم بالممارسة و البرنامج الحزبي، إلا اننا نلاحظ الى جانب ذلك ظهور اسباب اخرى لا تقل اهمية، و يأتي على رأسها عنصرا امتلاك علاقات شخصية داخل الاحزاب (25%) و امتلاك مصلحة شخصية (14.5%).

7-بالرغم من التركيز على الشباب في برامج و خطابات الاحزاب السياسية، إلا ان هذا التركيز يدخل فقط ضمن استراتيجيات التعبئة، لان الممارسة الفعلية بينت اقصاء الشباب عن مواقع صنع القرار في النظام الحزبي و الترشيحات، و ذلك ما اسهم في خلق فجوة بين الشباب من جهة و الاحزاب، و اضعف الدور السياسي بشكل عام، و هذا ما اكدته نسبة 17.5% من شباب العينة، حيث رأت ان الاحزاب السياسية لا توفر مجال ملائم للتعبير السياسي.

8- يرجع ضعف الاداء الحزبي ايضا الى انتشار ثقافة سياسية لا تشجع على العمل الحزبي بكل ما تحتويه الكلمة من معنى. فالصراع السياسي في الجزائر تميز تاريخيا بأنه كان بين اشخاص و ليس بين برامج و افكار،و قد تقوى هذا الاتجاه بانتشار ثقافة سياسية تدعم الولاءات الاولية و الجهوية و العلاقات الشخصية التي اصبحت تظهر مع كل مناسبة انتخابية ، و قد تأكدت هذه النتيجة من خلال كثرة القوائم الانتخابية المستقلة التي اخذت في التزايد بسبب ما يحدث من صراعات اثناء عملية اعداد القوائم الانتخابية على مستوى الاحزاب السياسية.

المطلب الثالث: المحددات السوسيو–اقتصادية.

تنبع اهمية استعمال متغيرات الحالة السوسيو–اقتصادية في تفسير السلوك الانتخابي في هذه الدراسة من سببين على الاقل:

1/ تشير ادبيات السلوك الانتخابي الى ان المواطنين الذين ينتمون الى منزلة اقتصادية و اجتماعية اعلى يشاركون اكثر في الحياة السياسية، بحيث يتأثر حجم و مدى المشاركة الانتخابية بمكونات الحالة الاقتصادية –الاجتماعية للفرد مثل التعليم و المهنة و الجنس و السن و مكان الاقامة و غيرها من المتغيرات. يحدث هذا بالرغم من ان هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائما، ذلك أن المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية تختلف من فرد لآخر، و من مجتمع لآخر.

2/نعتبر في هذه الدراسة ان الشباب لا يشكل فئة عمرية متجانسة تتبنى نفس المواقف و الاراء و تتشابه في سلوكياتها و ردود افعالها السياسية، بل هي فئة مختلفة تتأثر بالسياق الاجتماعي و الثقافي الذي تنتمي اليه، و مما لا شك فيه ان متغيرات الحالة الاقتصادية و الاجتماعية ستوضح لنا هذا الاختلاف بشكل افضل.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، حاولنا اختبار اثر بعض المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية على المشاركة الانتخابية عند عينة شباب الدراسة، و جاءت النتائج كالأتي:

1–متغير الجنس:

يتأثر حجم المشاركة الانتخابية بالنوع، حيث يلاحظ أن المرأة أقل ميلاً إلى المشاركة من الرجل، كما ان الزوجة لا تزال تتبع زوجها في كثير من الأحيان في التصويت و الانتماء الحزبي.عموما، جاءت النتائج المتعلقة بالنوع كالاتي:

جدول رقم 50 يبين تأثير الجنس او النوع على المشاركة الانتخابية.							
		الانتخابات التشريعية ماي 2007	الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	الانتخابات الرئاسية افريل 2009	الانتخابات التشريعية ماي 2012	الانتخابات المحلية نوفمبر 2012	متوسط المشاركة
ذكور	التكرار	12	8	20	17	25	17
	النسبة	%13.72	%8.82	%24.5	%20.5	%30.3	%20.7
اناث	التكرار	6	4	9	13	19	10
	النسبة	%6.8	%4.9	%11.7	%16.3	%23.07	%12.1

تشير نتائج الجدول بشكل عام الى ان الذكور يميلون الى التصويت اكثر من الاناث، حيث سجل الذكور كمتوسط للمشاركة في خمس مناسبات انتخابية نسبة 20.7%، و هذا مقابل 12.1% للإناث.هذه النتيجة اكدتها عملية تحليل القوائم الانتخابية، اذ تبين ان نسبة 56% من المشاركين في الفئة العمرية 18-34 سنة هي من الذكور.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الرجوع الى الخصوصيات الثقافية للمجتمع الجزائري الذكوري فيما يخص نظرته لممارسة النساء للسياسة،حيث لا يزال هذا الاخير متحفظا منها،معتبرا ان السياسة هي حكر على الرجال وحدهم بالرغم من النجاحات التي حققتها المرأة في سوق العمل خاصة مجال التربية و التعليم و القضاء. و قد تبين لنا هذا مما سبق – **الجدول رقم 27**–، حيث صرحت نسبة 57.5% من شباب العينة انها لا تتفق مع ممارسة النساء للسياسة.هذا الاتجاه اكدته نتائج استطلاع مركز البارومتر العربي لعام 2011 فيما يتعلق بإمكانية ان تحتل المرأة منصب وزير اول او رئيسة دولة، و قد سجل ميل جزئي لصالح الاراء الرافضة 55.7% مقابل 41.3% ممن يرون انه لا مانع لديهم في ذلك.[1]

يحدث هذا بالرغم من اقدام النظام الجزائري بمناسبة الاصلاحات السياسية 2012 على تعزيز حضور المرأة في المجال السياسي، و هذا من خلال تطبيق نظام Qota (الحصة) الذي يفرض على القوائم الانتخابية الحزبية و الحرة وجود نسبة معينة من النساء.و فعلا نجح هذا النظام في رفع نسبة

1- عبد الناصر جابي، **تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011**، مرجع سابق، ص10.

القوائم الانتخابية الحزبية و الحرة وجود نسبة معينة من النساء.و فعلا نجح هذا النظام في رفع نسبة النساء في التشريعيات الاخيرة ، حيث انتقل عددهن من 1017 عام 2007 الى 7700 في 2012، كما انتقل عددهن في المجلس الشعبي الوطني من 31 الى 143.[1]

لكن تعزيز مكانة المرأة بهذا الشكل–فرض وجودها بقرار سياسي و ليس من خلال الاستجابة لمطالب شعبية–سينعكس بالسلب على مفهوم التمثيل السياسي، لأنه سيحول المرأة المنتخبة من ممثل للإرادة الشعبية الى معبرة عن ارادة السلطة الحاكمة التي منحتها هذا التوسع في الحضور داخل حقل الفعل السياسي بقوة القانون، لا بقبول و ارادة الناخب، و بالتالي هي اقرب الى التعيين منها الى التمثيل ، مما يعزز من فرضية ان تدعيم المرأة جاء تطبيقا لأجندة غربية قبلت بها السلطة من اجل البحث عن شرعية خارجية تدعم مؤسساتها بعد ان فقدت الشرعية على المستوى الداخلي.

2–السن:

توجد علاقة قوية بين السن و المشاركة الانتخابية ، اذ نجد ان النظرة التقليدية للمشاركة ترى ان نسب التصويت تكون متدنية في بداية مرحلة الشباب، و لكنها ترتفع تدريجيا في منتصف العمر و تنخفض مع الانتقال الى فئة كبار السن.

في الجزائر،اكدت نتائج الاستطلاع الذي قام به مركز البارومتر العربي عام 2011 هذا الاتجاه،حيث لم يسجل إلا 14% فقط كنسبة مشاركة بالنسبة لفئة العمر 18–25 سنة، في حين وصل معدل المشاركة الوطنية الى 33.3%.يزداد هذا المعدل كلما زاد سن المستجوبين ليصل الى 46.7% بالنسبة لفئة الاعمار اكبر من 46 سنة[2]. و عند استعمالنا لمتغير السن في تفسير المشاركة الانتخابية عند شباب عينتنا* حصلنا على النتيجة التالية:

1–طارق عاشور، مرجع سابق، ص.ص41–42

2– عبد الناصر جابي، **تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011**، المرجع السابق، ص8

*هنا فضلنا الاعتماد اكثر على نتائج عملية تحليل القوائم الانتخابية لتوضيح اثر السن على المشاركة الانتخابية بصورة اوضح.

جدول رقم 51 يبين اثر السن على المشاركة الانتخابية.						
	نسبة المشاركة		نسبة الممانعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-18	28	%1.8	37	%98.2	65	%100
30-26	131	%8.6	162	%91.4	293	%100
35-31	155	%10.2	292	%89.8	447	%100
40-36	179	%11.8	419	%88.2	598	%100
45-41	294	%19.4	613	%80.6	907	%100
50-46	144	%9.5	319	%90.5	463	%100
51 فما فوق	578	%38.3	1282	%61.7	1860	%100

تشير نتائج الجدول الى نسبة المشاركة الانتخابية في الفئة العمرية الممتدة من 18 – 35 سنة هي متدنية مقارنة ببقية الفئات العمرية الاخرى، اذ انها لا تتجاوز مجتمعة 20.6%، كما يلاحظ ان نسبة المشاركة تقل اكثر في الفترة 18-24 سنة.في المقابل،ترتفع نسبة المشاركة كلما تقدمنا في العمر،لتتراوح ما بين 11.8% و 38.3% في الفئة 36 – 50 سنة*.

نفس هذه النتائج اكدها استعمال متغير السن لتفسير المشاركة الانتخابية عند عينة شباب الاستمارة، حيث تبين ان نسبة المشاركة الانتخابية في الفئتين العمريتين (18-21سنة) و (22-25 سنة) متقاربة الى حد ما (6.09% و 7.3% على التوالي)، و هي نسبة منخفضة مقارنة مع الفئتين العمريتين (26-29 سنة) و (30-34 سنة) اللتين سجلتا نسب مشاركة اكبر (8.5% و 13.4%)على التوالي.

و يمكن تفسير هذه النتائج من خلال ان الشباب خلال الفترة العمرية 18-35 سنة يكونون منشغلين بالدراسة و البحث عن عمل ، كما ان اغلبيتهم لا تكون قد تزوجت بعد، خاصة و ان الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي تعيشها البلاد قد ساهمت في تمديد فترة الشباب، و هنا نذكر ان

---

*يلاحظ ان نسبة المشاركة تنخفض في الفئة 46-50 سنة، و هذا راجع في الاساس الى ضعف حضورها في العينة، اذ تمثل 9.9%.في المقابل ترتفع نسبة المشاركة في الفئة 51 فما فوق، و هذا راجع الى كثافة حضورها في القوائم الانتخابية المحللة (40.1%).

معظم شباب العينة قد رجحوا ان اهم المشاكل التي يعانون منها اليوم هي البطالة (44%) و قلة الدخل (21.5%) و هو ما يحول دون استقرارهم في حياتهم الخاصة و اندماجهم الاجتماعي. اما في الفترة العمرية 36 فما فوق سنة، فيكون الشباب عادة قد استقر في عمل ما، و امكانية الزواج و لعب ادوار اكثر استقرارا في حياتهم، مما يمكنهم من تجاوز عالمهم الخاص و التطلع للاهتمام بالمجال العام.

بالنسبة للفترة 51 سنة فما فوق، فإننا نلاحظ تراجع نسبة المشاركة،و هذا راجع لكبر السن و العجز و تراجع الحركية الفردية التي تفقد الشخص اتصالاته الاجتماعية، اضافة الى تراجع الدخل و فقدان المركز الاجتماعي بسبب الخروج من سوق العمل و الالتحاق بالمتعاقدين.

-المستوى التعليمي:

تشير العديد من الدراسات الانتخابية الى ان مستوى المشاركة يرتفع بارتفاع مستوى التعليم، حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيًا و معرفة بالقضايا السياسية، و أشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، و الاشتراك في تتبع و مناقشة المواضيع السياسية، و تكوين آراء بخصوصالموضوعات و القضايا المختلفة.و بتطبيق هذا المتغير على افراد عينتنا توصلنا الى مايلي:

جدول رقم 52 يبين اثر المستوى التعليمي على المشاركة الانتخابية.

		الانتخابات التشريعية ماي 2007	الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	الانتخابات الرئاسية افريل 2009	الانتخابات التشريعية ماي 2012	الانتخابات المحلية نوفمبر 2012	متوسط المشاركة
متوسط	التكرار	4	4	5	9	10	6
	النسبة	%4.8	%4.8	%6.09	%10.9	%12.1	%7.3
ثانوي	التكرار	6	3	6	8	10	7
	النسبة	%7.3	%3.6	%7.3	%9.7	%12.1	%8.5
جامعي	التكرار	11	9	26	36	58	28
	النسبة	%13.4	%10.9	%31.7	%43.9	%70.7	%34.4

تشير نتائج الجدول الى وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع المستوى التعليمي و ازدياد المشاركة الانتخابية، اذ يسجل ذوو المستوى الجامعي اعلى نسب المشاركة (34.4%)، ثم المستوى الثانوي (8.5%) و في الاخير المستوى المتوسط 7.3%. تبدوا هذه النتيجة منطقية اذا ما افترضنا ان ارتفاع المستوى التعليمي يزود الفرد بقدرات معرفية تمكنه من ادراك القضايا السياسية المعقدة و المجردة، كما انها تمكنه من التعامل مع الاجراءات البيروقراطية الخاصة بعمليات التسجيل و التصويت بكل سهولة على عكس الافراد الاقل تعليما.

لكن مع هذا، يلاحظ ان المستوى التعليمي لم يساهم بشكل كاف في رفع نسب المشاركة الانتخابية الى معدلات مقبولة،و هذا مقارنة بالجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال، اذ احتل التعليم اولوية مهمة في سياسة الدولة منذ الاستقلال، فنجد ان السلطات العمومية تخصص له سنويا مبالغ مالية مهمة تتراوح ما بين 14% و 16.5% من ميزانية الدولة، و هو ما يقدر ب6% من اجمالي الدخل الوطني الخام . كما سعت الى فتح باب التمدرس امام جميع الفئات الاجتماعية ،هذا فضلا عن التطور الكبير في البنى القاعدية و البيداغوجية للتعليم خاصة في السنوات الاخيرة.[1]

يمكن تفسير هذه الوضعية من خلال ان اغلبية شباب العينة 75% يرون ان لنظام التعليم الحالي علاقة وطيدة بالمشاكل الاجتماعية التي يعيشونها.هنا،يقدم شباب العينة عدة اسباب لتفسير ذلك منها:

1- عدم توافق برامج التعليم مع متطلبات سوق العمل 40.6% ، حيث لم تعد الشهادة التعليمية تضمن الانخراط في العالم المهني كما كان عليه الحال من قبل.هذا بالإضافة الى تراجع قيمة الشهادات التعليمية اجتماعيا و اقتصاديا مما دفع بالعديد من الشباب الى ترك المؤسسة التعليمية منذ سن المراهقة و الانخراط في ممارسة بعض النشاطات الغير الرسمية، حيث قدرت بالنسبة لهم انها اكثر فعالية من الشهادات التي لم تعد تضمن لا مركز اجتماعي و لا دخل كافي و ثابث.

2- سياسة النظام التعليمي التي اصبحت تعتمد على الكم بدل الكيف، فبالرغم من ان الجزائر قد مجموعة من المبادئ العامة للتعليم (التعميم ، الديمقراطية، مجانية التعليم) الا اننا نجد نسبة 23.2%

1- République Algérienne Démocratique et Populaire, Conseil National Economique et Sociale, *rapport nationale sur le développement humain*, Algérie, 2009, p 27

من افراد العينة ترى ان كثرة اعداد الطلبة الذي ترافق مع نقص الاساتذة 25.3% قد ساهم في تدهور قيمة التعليم و الشهادات في سوق العمل.

3- كثرة الاصلاحات 34.6%التي غالبا ما خضعت لأهداف كانت حقل للصراعات بين القوى المهيمنة على الحقل السياسي، فالإصلاحات المتكررة لم تكن كاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة بالنظام التربوي بقدر ما كانت استجابة للصراعات السياسية بين النخب الحاكمة.لهذا، نجد ان نسبة 36.6% من الشباب ترجح ضعف الادارة المسئولة عن التعليم كسبب من اسباب ازمة النظام التعليمي.

4- يحرص النظام السياسي على ضرورة الفصل بين التعليم و السياسة ، و يستند في تبرير موقفه هذا إلى أن المؤسسات التربوية هي أماكن للعلم فقط ، أما الاشتغال بالسياسة فمجاله الأحزاب خارج المؤسسات التعليمية ، و قد يرجع ذلك إلى إدراك النظام ان السماح للأساتذة بتبصير الطلاب بالقيم الديمقراطية لا بد أن يفتح الباب أمام مناقشة القضايا السياسية، وتناول ممارسات الدولة و سياساتها بالتحليل و النقد، وهو أمر ليس مستعد له في الوقت الحاضر.

5-غياب الفلسفة التربوية الواضحة المعالم، و التي تفتح الباب امام تأويلات متعددة.هذا ما بينته احدى الدراسات التي اجريت حول " **المواطنة و المؤسسة التعليمية في الجزائر** [1]، حيث لوحظ غياب تام في تحديد المفاهيم الاساسية الدالة على معاني " الحق، الواجب، الديمقراطية، العولمة...." في كتب المواد الاجتماعية، اذ ظهرت المعاني في النصوص مختلفة و متناقضة احيانا اخرى، و قد كان ذلك نتيجة تعدد المرجعيات التي استند عليها في تحديد هذه المفاهيم مثل المرجعية العربية، المرجعية الاسلامية، المرجعية الغربية الاوربية....

انطلاقا من هذه الوضعية، نجد ان اغلبية شباب العينة تطالب النظام التعليمي بالاهتمام بمهمة التكوين الجيد للأجيال معرفيا لمواجهة تحديات سوق العمل55.5%، ثم تنمية روح الابتكار 40.5% عندهم.في المقابل، نجد نسبة 36.5% تؤكد على عنصر تنمية روح المسئولية ، في حين يأتي في المرتبة الاخيرة التركيز على عنصر الوعي السياسي 12%.

4-المهنة:

1-راضية بوزيان، مرجع سابق، ص12

يؤثر الانتماء المهني للشخص على سلوكه الانتخابي.فمثلا يميل الاشخاص ذوو المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر في الانتخابات من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، كما يميل العمال الى التصويت لصالح اليسار اكثر من التصويت لصالح اليمين. و يحدث هذا بالرغم من وجود اختلاف بين مجتمع و آخر ، و بين مهنة وأخرى ايضا. و بتطبيق هذا المتغير التفسيري على شباب عينتنا، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 53 يبين اثر الانتماء المهني على المشاركة الانتخابية.

		الانتخابات التشريعية ماي 2007	الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	الانتخابات الرئاسية ابريل 2009	الانتخابات التشريعية ماي 2012	الانتخابات التشريعية نوفمبر 2012	**متوسط المشاركة**
مهنة حرة	التكرار	0	0	5	2	10	**3**
	النسبة	%0	%0	%1.9	%1.9	%11.7	**%3.6**
اطار	التكرار	3	3	6	6	11	**6**
	النسبة	%2.9	%2.9	%6.8	%6.8	%12.7	**%7.3**
عامل	التكرار	5	2	3	5	5	**5**
	النسبة	%4.9	%1.9	%3.9	%6.8	%6.8	**%6.09**
بطال	التكرار	3	2	6	5	7	**4**
	النسبة	%3.9	%1.9	%7.8	%4.9	%8.8	**%4.8**
طالب جامعي	التكرار	7	6	12	20	28	**14**
	النسبة	%8.8	%7.8	%14.7	%24.5	%35.2	**%17.1**

يلاحظ من خلال الجدول ان فئة الطلبة الجامعيين17.1% تميل الى المشاركة في الانتخابات اكثر من بقية الفئات المهنية الاخرى. يأتي بعدها فئة الاطارات 7.3% و العمال 6.09%. في الاخير يأتي العاطلون عن العمل 4.8% و اصحاب المهن الحرة 3.6%. يمكن تفسير هذه النتائج من خلال مايلي:

1- ان فئة الطلبة و الاطارات عادة ما تكون الاكثر وعيا بالمسائل السياسية، باعتبار ان مركزها الاجتماعي يتيح لها الوقت و سهولة الحصول على المعلومات السياسية اكثر من غيرها، كما انها تملك

من القدرات المعرفية ما يمكنها من اجراء عمليات التقييم و التقدير لمختلف المسائل السياسية.

2- بالنسبة لفئة العمال، فهي عادة ما تكون اقل تعليما و قدرة على الوصول الى المعلومات السياسية، و هي اكثر انشغالا بمتطلبات العيش مما لا يوفر لها الوقت الكافي لصرفه في السياسة.

3-بالنسبة للبطالين، فهم يميلون الى استعمال الممانعة الانتخابية كنوع من الاحتجاج على اوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة، و ايضا على السياسات الاقتصادية المطبقة.تبين ذلك من خلال الاسباب التي تقف خلف ارتفاع نسبة البطالة حسب الشباب (نجد ان 20% من افراد العينة بطالون، كما صرحت نسبة 89% ان الحصول على عمل ملائم هي صعبة، في حين نجد ان نسبة 44% ترى ان البطالة هي من اولى المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب) و التي تتمثل في:

*تشير نسبة 83.1% ان كثرة العلاقات الشخصية و الوساطة piston في عمليات التوظيف هي سبب صعوبة الحصول على عمل في الجزائر، اذ لم يعد يكفي اليوم الحصول على شهادة تعليمية او تكوين ما حتى يحصل الفرد على عمل في الجزائر، و انما لا بد من امتلاك علاقات شخصية داخل الادارات المختلفة و المؤسسات الاقتصادية.

*اشارت نسبة 19.1% ان خلل منظومة التعليم و عدم توافق عروض العمل مع التعليم المتحصل عليه هو سبب صعوبة الحصول على عمل، اذ ان كثرة اصحاب الشهادات الذين تخرجهم هذه المؤسسات في كل سنة قد اغرق سوق العمل و هذا ما اشارت اليه ايضا نسبة 11.2% من الشباب.

*قلة عروض العمل، حيث ترى نسبة 14.04% من افراد العينة ان قلة عروض العمل هو سبب صعوبة الحصول على عمل.و يمكن تفسير ذلك من خلال عجز الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المتعاقبة عن توفير المناصب الكافية للعمل، أي عدم القدرة على استيعاب طالبي العمل، وهذا ما أدى إلى بقاء نسبة البطالة في ارتفاع.

*اشارت نسبة 12.5% ان الاستعانة بالأيدي العاملة الاجنبية قد ساهم في صعوبة الحصول على عمل.

4-يمكن تفسير انخفاض التصويت عند فئة اصحاب المهن الحرة من خلال قلة الحضوره في العينة 8%، كما ان اغلبيتها تتكون من فئة التجار الذين يتميزون بكثرة الحركية و الانشغال ايام التصويت.

5-**الدخل:**

يعتبر الدخل الفردي احد المؤشرات المهمة التي يستعملها علماء الاقتصاد و الاجتماع من اجل قياس المستوى المعيشي للفرد. هنا، ترى العديد من ادبيات السلوك الانتخابي ان المشاركة الانتخابية تتأثر بمستوى الدخل، حيث يصوت اصحاب الدخول المرتفعة بنسب اكبر من اصحاب الدخول المتوسطة، و هؤلاء ايضا يصوتون بنسب اكبر من اصحاب الدخول الضعيفة. و عند اختبار هذا المتغير على افراد عينة الدراسة، تحصلنا على النتائج الاتية:

جدول رقم 54 يبين العلاقة بين الدخل و المشاركة الانتخابية.							
		الانتخابات المحلية نوفمبر 2012	الانتخابات التشريعية ماي 2012	الانتخابات الرئاسية ابريل 2009	الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	الانتخابات التشريعية ماي 2007	**متوسط المشاركة**
اقل من 5000 دج	التكرار	0	0	1	2	2	**1**
	النسبة	%0	%0	%1.2	%2.4	%2.4	**%1.2**
5001- 10000	التكرار	4	4	7	11	15	**7**
	النسبة	%4.8	%4.8	%8.5	%13.4	%18.2	**%9.7**
10001 - 15000	التكرار	5	4	9	13	14	**9**
	النسبة	%6.09	%4.8	%10.9	%15.8	%17.07	**%10.9**
15.001- 20000	التكرار	2	2	5	11	16	**9**
	النسبة	%2.4	%2.4	%6.09	%13.4	%19.5	**%8.5**
اكثر من 20.001 دج	التكرار	3	3	5	7	12	**6**
	النسبة	%3.6	%3.6	%6.09	%8.5	%14.6	**%7.3**

يلاحظ من خلال النتائج ان فئة الدخل الاقل من 5000 دج حققت نسب اقل في المشاركة الانتخابية (1.2%) بالرغم من حضورها الكبير في عينة الدراسة (44% من اجمالي العينة)، بينما نلاحظ ان نسبة المشاركة ترتفع في فئتي الدخل من 10.001 الى 10000 (10.9% و 9.7% على التوالي) و هذا نظرا لحضورهما المعتبر في العينة (17.5% و 16% على التوالي).في الاخير نشير الى ان فئتي

الدخل من 15.001 الى 20.001 دج قد حققتا نسبة مشاركة تقدر ب 8.5% و 7.3% على التوالي، و هذا راجع الى ان حضورهما كان اقل في اجمالي العينة بنسبة (10.5% و 9% على التوالي).

يمكن تفسير هذه النتائج من خلال ان اغلبية الشباب الذين يحصلون على دخل اقل من 5000 دج يتكونون من البطالين و الجامعيين الذين لا يزالون يزاولون دراستهم ، و بالتالي فهم يعتمدون اكثر على العائلة (58%) او ممارسة بعض النشاطات الغير منتظمة (11%) للحصول على دخل يكفي لتغطية احتياجاتهم اليومية.بينما فئتي الدخل من 5001 الى 15000 دج فهي تتكون من الاشخاص الحديثي الانخراط في عالم الشغل، و اغلبهم من المتعاقدين في عقود ما قبل التشغيل.اما الفئة الممتدة من 15001 الى 20001 دج فهي تتكون من الاشخاص الموظفين الذين بدوا يستقرون في مناصب عملهم.

لكن، و بالرغم من هذه النتائج، إلا انه يلاحظ ان الدخل لم يساهم كثيرا في رفع نسبة المشاركة الانتخابية، و يمكن ذلك من خلال مايلي:

1- نجد ان اغلبية شباب العينة ترى ان دخلها الحالي غير كاف لسد حاجياتها اليومية (80%)، و هي تقدم عدة اسباب لتبرير ذلك، و التي تمثلت عموما في غلاء المعيشة 41.8%، ضعف الدخل 28.1%، تضخم الاسعار 16.8% و في الاخير انتشار البطالة 10%.

2-نجد الشباب اليوم يركز اكثر في مطالبه من الحكومة الجزائرية على تحسين وضعيته المعيشية، و يقيم اداء المؤسسات السياسية بناءا على ذلك،اذ نجد مثلا ان من بين الوظائف المستعجلة التي يطالب الشباب الحكومة الجزائرية بتحقيقها اليوم هي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين(35%).

3- يمكن تفسير ذلك ايضا من خلال وجود خلل في توزيع الموارد و القيم بين افراد المجتمع التي اصبحت من اولى معوقات المشاركة الانتخابية. و تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية الى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي ، اذ يتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جهة ، و قدرة النظام على الاستجابة لها من جهة اخرى. و مما لاشك فيه ان المشكلة التوزيعية في الجزائر متواجدة منذ عقود، و شكلت مصدر العديد من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، و يكفي هنا ان نشير الى ان سوء الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية شكل التربة الخصبة التي انطلقت منها احداث 5 اكتوبر 1988 التي مثلت الشرارة الاولى لتصاعد اعمال العنف.

5-الاصل الاجتماعي :

يقصد بالأصل الاجتماعي في هذه الدراسة الطبيعة الاجتماعية للمنطقة الجغرافية التي ينحدر منها الشباب ، و ضمن هذا الاطار، تشير العديد من الدراسات الى ان الاصل الاجتماعي للناخب يؤثر على سلوكه الانتخابي، حيث لوحظ مثلا ان السلوك الانتخابي لسكان الارياف يتميز بالنزعة المحافظة و التماهي مع السلطة على عكس سكان المدن الذين يميلون الى المعارضة و يطالبون بالتغيير.

في الجزائر، لوحظ خلال المناسبات الانتخابية المختلفة ان السكان الذين يسكنون في وسط المدن الكبرى يصوتون بنسب اقل من الاشخاص الذين يسكنون في اطراف المدن و الارياف.انطلاقا من ذلك ،حاولنا اختبار اثر مكان الاقامة على السلوك الانتخابي عند شباب عينتنا، و تحصلنا على النتائج الاتية:

جدول رقم 55 يبين اثر الاصل الاجتماعي على السلوك الانتخابي عند الشباب.

		الانتخابات المحلية نوفمبر 2012	الانتخابات التشريعية ماي 2012	الانتخابات الرئاسية ابريل 2009	الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	الانتخابات التشريعية ماي 2007	متوسط المشاركة
سيدي الهواري	التكرار	7	4	9	8	15	**9**
	النسبة	%8.6	%4.8	%10.9	%9.7	%18.2	**%10.9**
الامير	التكرار	3	1	4	8	9	**5**
	النسبة	%3.6	%1.2	%4.8	%9.7	%10.9	**%6.09**
سيدي البشير	التكرار	9	6	16	11	13	**11**
	النسبة	%10.9	%7.3	%19.5	%13.4	%15.8	**%13.4**
الحمري	التكرار	0	0	2	8	4	**5**
	النسبة	%0	%0	%2.4	%9.7	%4.8	**%6.09**
المقري	التكرار	2	2	3	7	9	**4**
	النسبة	%2.4	%2.4	%3.6	%8.5	%10.9	**%4.8**
الصديقية	التكرار	2	1	6	6	13	**6**
	النسبة	%2.4	%1.2	%7.3	%7.3	%15.8	**%7.3**
المنزه	التكرار	8	6	7	11	16	**10**
	النسبة	%9.7	%7.3	%8.5	%13.4	%19.5	**%12.1**

تشير نتائج الجدول الى وجود اثر لمحل الاقامة او الاصل الاجتماعي لشباب العينة على سلوكهم الانتخابي، اذ يظهر ان الشباب الذين يسكنون في اطراف المدينة يصوتون بنسب اكبر (منطقة سيدي البشير 13.4% ، سيدي الهواري 10.9%، المنزه 12.1%) من الشباب الذين يسكنون في وسط المدينة (الامير 6.09% و المقري 4.8% ،الحمري 6.09% و الصديقية 7.3%).

نفس هذه النتائج بينتها عملية تحليل القوائم الانتخابية، اذ تبين ان السكان الذين يسكنون في اطراف المدينة يصوتون بنسب اكثر من السكان الذين يسكنون في وسط المدنية او المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.فمثلا، تبين ان نسبة المشاركة في مناطق سيدي البشير، الحاسي، سيدي الهواري قد حققت مجتمعة نسبة 70% من اجمالي نسبة المشاركة، و هذا في مقابل 30% لصالح منطقتي ابن سينا و الصديقية حسب النتائج التي توصلت اليها عملية تحليل القوائم الانتخابية.

يمكن تفسير هذه النتيجة عموما من خلال:

1- صيرورة التحضر العنيفة التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال السنوات الاربعين الاخيرة التي تلت الاستقلال ،و التي كان من بين اهم نتائجها ظهور موجة نزوح كثيفة من القرى و الارياف المجاورة الى المدن، حيث استقر النازحون الجدد في اطراف المدن، و حافظوا الى حد ما على الروابط الشخصية و التقليدية التي تميز اهل الريف.

2-تتأكد هذه النتيجة اذا ما رجعنا الى خصائص الثقافة السياسية السائدة في هذه المناطق، و التي تعزز العلاقات الشخصية و الانتماءات الاولية، فقد اظهر نسبة 53% من شباب هذه المناطق انهم يفضلون ان يكون المرشح من منطقتهم، كما اظهرت نسبة 50.6% ان احد اسباب تصويتها هو معرفة المرشح.ايضا، اشارت نسبة 46.5% ان احد اسباب انضمامها الى احدى التنظيمات السياسية و المدنية هو امتلاكها لعلاقات شخصية داخلها، في حين صرحت نسبة 55% انها تفضل مناقشة السياسة مع العائلة و الاصدقاء.

3-يتميز تصويت شباب الضواحي بالمصلحية، اذ تبين ان الكثير منهم يصوتون من اجل الحصول على ختم بطاقة الناخب التي تمكنهم من استخراج بعض الوثائق الادارية، خاصة و ان هذه المناطق تتميز بكثرة السكنات الفوضوية التي لا يملك اصحابها وثائق رسمية.هنا يقول احد المبحوثين " **تقدمت**

لطلب بطاقة انتخاب لاني احتاج اليها للحصول على شهادة الاقامة، فنحن لا نملك وثائق تمكننا من ذلك" (مقابلة رقم 01،شاب 23 سنة، مستوى ثانوي، يسكن في سكن قصديري بمنطقة سيدي الهواري).

4-يبدوا ان النسيج الاجتماعي الذي تتميز به هذه المناطق يشجع على ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية فيها، اذ تبين ان مناطق المنزه، سيدي البشير، سيدي الهواري، الحمري تتكون من نسبة 53.3% ذكور،72.5% مستوى جامعي،39.1% مندمجون في سوق العمل اما كإطارات (42.5%) او كعمال (29.7%) او مهنة حرة (29.7%)، نجد ايضا نسبة 37.5% هم من الطلبة الجامعيين.و قد تبين لنا مما سبق ان هذه الفئات الاجتماعية هي الاكثر اقبالا على المشاركة الانتخابية من غيرها.

5-يمكن تفسير هذه النتائج ايضا من خلال ان اغلبية شباب هذه المناطق تهتم بالسياسة.فقد تبين ان نسبة 55.8% تناقش مواضيع سياسية ، كما اظهرت نسبة مهمة درجة انخراط اكبر في احدى التنظيمات السياسية و المدنية مقارنة مع بقية سكان المناطق الاخرى، حيث نجد ان 67.5% ممن صرحوا انهم ينضمون الى جمعية ينحدرون من هذه المناطق،75% احزاب سياسية،54.5% لجنة حي.

المبحث الثالث: السلوك الانتخابي و مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر.

نسعى من خلال هذا المبحث الى ادراج نتائج الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى جزئي (بلدية وهران) في مستوى كلي و هو السلوك الانتخابي في الجزائر، و هذا انطلاقا من فكرة ان نتائج هذه الدراسة لن يكون لها أي معنى اذا لم يتم تعميمها على كل مجتمع البحث او على مجموعات اخرى ، كما انه لن يكون لها أي فائدة تطبيقية اذا لم تساعدنا على استشراف مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر.

المطلب الاول:السلوك الانتخابي في الجزائر –بلدية وهران نموذجا–.

حتى تتضح اكثر دراستنا للسلوك الانتخابي في الجزائر، لابد من ادراج النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة في مستويات اكبر . المقصود بذلك مقارنة نتائج دراستنا مع نسب مسجلة على المستوى المحلي و الوطني، حيث تبدو هذه العملية وحدها القادرة على الذهاب بنتائج هذه الدراسة الى مستويات ابعد، كما تجد هذه الطريقة تبريرها في سببين:

1– اعتمدت هذه الدراسة لتقصي السلوك الانتخابي على دراسة حالة واحدة و هي بلدية وهران، حيث سعينا من خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الحالة الجزئية الحكم على الكل، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو عدم قدرتها على تعميم النتائج التي توصلت اليها إلا اذا تكررت على حالات اخرى، و امكن ان تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث. و هذا ما لا يتم تجاوزه إلا عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. [1]

2– اعتمدت هذه الدراسة ايضا على مجموعة من المؤشرات الجزئية للتعبير عن قضايا كلية عن طريق استعمال ما يعرف بالتعريف الاجرائي الذي يحول القضايا الكلية الى مجموعة مؤشرات قابلة للقياس في الواقع، او الملاحظة بصورة لا تضمن تعبير هذه المؤشرات عن حقيقة القضية.لكن القيمة الكلية قد لا تكون قابلة للتحويل الى مؤشرات، او انها تتضمن ابعادا داخلية لم تلاحظ بصورة مباشرة، لذا نستعمل الاستدلال الاستنباطي لتجاوز هذا النقص ايضا.[2]

1–محمد شلبي، مرجع سابق، ص90.

2–نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص73

انطلاقا من هذه الاعتبارات،نقارن نسب المشاركة الانتخابية المسجلة في بلدية وهران مع نسب اخرى مسجلة على مستوى محلي (بعض بلديات ولاية وهران) و على المستوى الوطني، مستعملين في ذلك نتائج الانتخابات المحلية و التشريعية لسنوات 2007 و 2012، ثم ننتقل الى عرض تطور الانتخاب في التجربة السياسية الجزائرية.

1-درجة الانخراط الانتخابي لمواطني بلدية وهران على المستوى الوطني و المحلي 2007-2012:

تبين لنا في هذه الدراسة ان نسب المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب متدنية، هذه النتيجة يمكن ان تعمم على جميع مواطني بلدية وهران اذا ما رجعنا الى نسب المشاركة التي تسجلها هذه البلدية،حيث تسجل على المستوى المحلي (ولاية وهران) ادنى نسب المشاركة الانتخابية مقارنة مع البلديات الاخرى كما يشير الجدول الاتي:

جدول رقم 56 يبين نسبة المشاركة في ا انتخابات المحلية 2012				
البلدية	الانتخابات المحلية 2007		الانتخابات المحلية 2012	
	نسبة المشاركة	نسبة الممانعة	نسبة المشاركة	نسبة الممانعة
وهران	%24.8	%75.2	%21.2	%78.8
بئر الجير	%30.9	%69.1	%27.5	%72.5
السانيا	%43.1	%56.9	%34.2	%65.8
ارزيو	%40.9	%59.1	%39.4	%60.6

المصدر: مديرية الادارة و التنظيم بولاية وهران، مصلحة الانتخابات.

تشير النتائج الى وجود تطور في نسب الممانعة الانتخابية على المستوى المحلي في ولاية وهران، و هي نسب متقاربة مع تلك المسجلة على مستوى ولاية وهران (36.1% في الانتخابات التشريعية 2012 و 37.07% في المحليات).

نفس هذه النتائج تسجل على المستوى الوطني، حيث تعرف بلدية وهران اخفض نسب المشاركة الانتخابية، و التي قدرت ب 33.6% بمناسبة الانتخابات التشريعية 2012.تعتبر هذه النسب اقل من تلك المسجلة على المستوى الوطني (44.3% في الانتخابات التشريعية 2012، و نسبة 42.1% في

الانتخابات المحلية). يحدث هذا على الرغم من الارتفاع الملحوظ مقارنة مع 2007، حيث قدرت نسبة المشاركة في بلدية وهران ب 24.1% في التشريعيات.[1]

اسباب كثيرة يمكن ان تقدم لتفسير هذه النتائج، مثل حجم الكتلة الناخبة في البلدية مقر الولاية،تراجع الحس المدني ، اللامبالاة السياسية، الكثافة السكانية و ما يرافقها من مشاكل كالسكن و البطالة و غلاء المعيشة ، ضعف تغلغل الاحزاب في المجتمع ، ضعف اداء الهيئات المنتخبة و المرشحين.

لكن، يبدو ان انخفاض نسبة المشاركة في البلدية مقر الولاية ، و المعنى الذي اصبحت تحمله ايضا، يبين ان الاهمية الممنوحة لفعل الانتخاب تعتمد في جزء كبير منها على درجة الانفتاح السياسي للنظام.تتأكد هذه النتيجة اكثر اذا علمنا ان انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية لا يقتصر فقط على نموذج دراستنا(بلدية وهران) ، و انما يمس اكثر من بلدية مقر ولاية عبر انحاء الوطن*.ان هذه الوضعية تدفعنا الى التطرق لخصوصية التجربة الانتخابية في التاريخ السياسي للجزائر من اجل توضيح واقع السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري اليوم.

2/الانتخابات على الطريقة الجزائرية:

يرى Olivier Ihl في كتابه المعنون بالانتخاب « *le vote* » ان الانتخابات لا يجب ان تدرس فقط كآلية لقياس التفضيلات ، السلوكيات، و علاقات القوة السياسية كما لو كان فعل الانتخابات فقط كمعطى ميكانيكي للوعي الديمقراطي، و لكن يجب ان يدرس كموضوع للتحليل العلمي لكافة ميادين العلوم الاجتماعية، و هذا لهدف الاحاطة بكل التعقيدات الاجتماعية و التاريخية التي يطرحها الانتخاب.[2]

1-مديرية الادارة و التنظيم بولاية وهران، مصلحة الانتخابات.

*نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب المسجلة في بعض البلديات مقر الولاية بمناسبة الانتخابات المحلية 2007: بلدية غليزان 26.6%، بلدية البليدة 25.5%، بلدية الجلفة 31.2% ، بلدية جيجل 24.7%، بلدية قسنطينة 29.1%.**انظر:**

- Rachid Tlemçani, Walid Laggoune, Abdelnasser Djabi, *Etude sur les élections locales du 29 Nouvembre 2007*, in : **http://www.cdg-lab.dirpolis.sssup.it/files/2012/10/A-Study-of-the-Local-Algerian-Elections-of-November-29-2007-FRENCH.pdf**, p.p.p.p.115-125-126-163-196.

2-Olivier Ihl, op.cit, p 12.

انطلاقا من ذلك، تستلزم دراسة السلوك الانتخابي الجزائري على المستوى الكلي التعرف على مختلف المراحل و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر، و التي جرى الانتخاب في ظلها. هنا يمكن تصنيف هذه المراحل الى قسمين و هما: مرحلة الاحادية و التعددية الحزبية .

2.1/السلوك الانتخابي في مرحلة الاحادية الحزبية (1962-1988):

ساهمت تجربة الحزب الواحد التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال في تحديد معالم السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري، حيث عبر الانتخاب في تلك الفترة عن واقع سوسيو-سياسي و اقتصادي معين تلخص في قيام المواطن بضمان الشرعية لقرارات السلطة السياسية المأخوذة مسبقا في اعلى هرم الدولة ،مقابل تكفل هذه الاخيرة بتقديم الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية له، لذا بدا السلوك الانتخابي ظاهريا متفقا تماما مع رغبات السلطة من خلال نسب المشاركة الانتخابية العالية كما تشير النتائج الاتية:

جدول رقم 57 يبين بعض نسب المشاركة في العهد الاحادي.

المناسبة الانتخابية	نسبة المشاركة	نسبة الممانعة
استفتاء تقرير المصير جويلية 1962	%99.7	%0.28
استفتاء دستور سبتمبر 1963	%82	%18
الانتخابات الرئاسية سبتمبر 1963	%88	%12
انتخابات المجلس الوطني ديسمبر 1964	%95	%5
الانتخابات البلدية 1967	%70	%30
الانتخابات الولائية 1969	%71.6	%28.4
استفتاء حول الميثاق الوطني جوان 1976	%91	%9
استفتاء دستور نوفمبر 1976	%99.8	%0.2
انتخابات المجلس الشعبي الوطني فيفري 1977	%78.5	%21.5
انتخابات المجلس الشعبي الوطني 1982	%71.7	%28.3
الانتخابات الرئاسية جوان 1984	%92.7	%7.3
انتخابات المجلس الشعبي الوطني فيفري 1987	%87.2	%12.8

الاستفتاء على تعديل الدستور نوفمبر 1988	%80.5	%19.5
الانتخابات الرئاسية ديسمبر 1988	%89.07	%10.93

جدول من انجاز الطالب بالاعتماد على مجموعة من الوثائق.*

تشير النتائج الى نسب مشاركة عالية جدا، خاصة في الاستفتاءات و الانتخابات الرئاسية، و هي تبدوا كتحصيل حاصل اذا ما اخذنا بعين الاعتبار السياق العام الذي جرت فيه و المتمثل في:

1-تميزت فترة ما بعد الاستقلال و حتى سنوات الثمانينيات بإيديولوجية شعبوية و تعبوية كثيفة جدا، ميزتها استغلال اجواء الانتصار في حرب التحرير و مختلف انواع الشرعيات (شرعية ثورية، تاريخية و شعبية)، ثم الزخم الذي سببه خطاب السلطة فيما يخص مشروع بناء الدولة الوطنية، الاشتراكية و اطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة بعد انقلاب 19 جوان 1965 و فترة السبعينات، و هو ما مكنها من تعبئة المواطنين بهذه الدرجة، و قد توافقت هذه الوضعية مع وجود نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة لا تمتلك وعي سياسي يمكنها من تقييم مشاريع السلطة، و هذا نظرا لتدني المستوى

(*)-المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، **5 جويلية 1962 استرجاع السيادة الوطنية و اعلان استقلال الجزائر**، في: http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh/?page_id=237

=-———— , *chronique politique*,in : Maurice Flory; Jean-Louis Miège, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 2, Paris, Editions du CNRS, 1964, p33

-———— , *chronique politique,* in : Hubert Michel & Maurice Flory, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.15, Paris, Editions du CNRS, 1977, p2

-———— , *chronique politique,* in : Hubert Michel & Maurice Flory, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.16, Paris, Editions du CNRS, 1978, p5

-———— , *chronologie affaires intérieures*, in : Michel Camau & Jean-Claude Santucci, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.26, Paris, Editions du CNRS, 1989, p.2=

-———— , *chronique politique,* in : Michel Camau & Jean-Claude Santucci, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.27, Paris, Editions du CNRS, 1990, p.p34-35

المعيشي و التعليمي لأغلبية السكان الذين كانوا يعيشون في الارياف.

2-كانت الانتخابات في تلك الفترة من تنظيم الادارة و الحزب الواحد حصريا، اعلن فيها عن نسب مشاركة عالية كما جرت العادة في الكثير من دول العالم الثالث ، دون ادنى امكانية للتحقق من صدق الارقام المعلن عنها او مراقبة لسير عمليات الاقتراع و التنظيم من قبل المواطنين و الفاعلين السياسيين المستقلين. فالعملية الانتخابية سيطر على تنظيمها ثلاثي مكون من حزب جبهة التحرير كغطاء سياسي ، الادارة كمسير ، و الأجهزة الامنية التي كانت لها اليد الطولى في مراقبة الترشيحات و تاطير العملية الانتخابية ككل و اتخاذ القرار بشأنها، رغم دور الواجهة الممنوح للحزب الذي تخصص مناضلوه و هياكله المحلية و المركزية في التسيير المباشر للعملية و احتكار الترشيحات لها.[1]

3- ظهر الانتخاب خلال هذه الفترة ، خاصة على مستوى النصوص الرسمية كوسيلة مشاركة،لكنه لم يرقى في الواقع لبلوغ الدور الذي يلعبه في الأنظمة المبنية على التمثيل السياسي، اذ افرغ كلية من محتواه السياسي،و اصبح يستجيب لمنطق زبائني و اجماعي،و تحولت الانتخابات الى مجرد اجراء روتيني غايته اضفاء الشرعية على قرارات السلطة السياسية. ما يدعم هذه النتيجة هو التكرار المستمر و المكثف لعمليات الاقتراع بشكل ميع الموقف الشعبي العام من الانتخابات، و جعل المواطن ينظر إليها بفطرة كآلية من مجموع الآليات المعتمدة من طرف سلطة القرار من أجل إعادة إنتاج نفس النخب السياسية و ليست البديلة، و هذا تماشيا مع متطلبات التوازنات المستجدة او للمحافظة على استمرارية بنية النظام السياسية و الاقتصادية.[2]

4- الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن الدولة بسيطرتها على الجزء الأعظم من مداخيل البترول بقيت مستقلة عن سلطة المجتمع،اذ لم تضطر للوصول إلى جيوب المواطنين بواسطة الضرائب،و هو ما سمح للنخب السياسية بإقامة تحالفات اجتماعية عن طريق إعادة توزيع إرادات الجباية البترولية بطريقة زبونية Clientéliste و بشكل يضمن لها البقاء في السلطة. فالعقد الاجتماعي الذي قام بين

1-عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار...ام ركود سياسي**، مرجع سابق،ص.82

2-عروس الزبير،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**"،في: ورقة مقدمة الى ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها و الياتها في الاقطار العربية،تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد،بيروت:12-13 مارس 2008،ص1.

السلطة و المجتمع كان لا مشاركة حقيقية و فعالة مقابل لا ضرائب أو ضرائب رمزية، اذ تكفلت السلطة بان تدفع من الريع الذي تحصل عليه من الخارج مداخيل لمواطنيها و تغطية مختلف الخدمات، مقابل ان يقوم هذا الاخير بالتصديق على القرارات التي تأخذها عبر مشاركة انتخابية شكلية.[1] عموما، استمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينيات بسبب القدرة الريعية للدولة،و التي تمكنت بفضلها من تغطية اوجه القصور في الاداء المؤسساتي بشقيه السياسي و الاقتصادي. لكن مع الازمة الاقتصادية عام 1986 و تراجع اسعار المحروقات في الاسواق العالمية ،بدأت ملامح السلوك السياسي عند المواطن الجزائري تظهر بصورة اوضح ، اذ وجد النظام السياسي الجزائري نفسه امام ازمة شرعية سياسية ظهرت بعد فشل مشروع التنمية السياسية (سيطرة الاحادية الحزبية و بيروقراطية الدولة على الحياة السياسية) و الاقتصادية (النظام الاشتراكي)، كان من ابرز مظاهرها مختلف الاضطرابات و المظاهرات التي ميزت الشوارع الجزائرية طيلة فترة الثمانينيات، و توجت بأحداث 5 اكتوبر 1988 .

على اثر هذه الوضعية، اقدم النظام السياسي الجزائري على القيام بمجموعة من الاصلاحات السياسية، احد اهدافها الرئيسية السماح لمختلف القوى الاجتماعية و السياسية التي همشتها الاحادية الحزبية بالمشاركة السياسية، و تم هذا عن طريق فتح مجال انشاء احزاب سياسية بكل حرية و تنظيم انتخابات تعددية.و قد مكنت هذه التنازلات التي اقدم عليها النظام السياسي من تبيان حقيقة السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري الذي ظهر جليا من خلال مختلف المناسبات الانتخابية التي نظمت خلال الفترة التعددية.

ب/السلوك الانتخابي في المرحلة التعددية (1989-2012):

ترتب عن التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي الجزائري مع نهاية الثمانينيات عدة امور،اهمها ظهور أن السلوك الانتخابي الذي رافق مختلف العمليات الانتخابية خلال الفترة الاحادية لم يكن تعبيرا حقيقيا عن سلوك المواطن الجزائري عموما،حيث اظهرت هذه التحولات حجم الازمة السياسية التي كان يعيشها النظام السياسي، تلك الازمة التي تعود هذا الاخير على اخفائها عبر عدة طرق، اهمها الاعلان عن نسب مشاركة انتخابية عالية .

1-محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص.ص12-13

فبعد الاعلان عن التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989، و ما رافقها من تعديلات جوهرية في بنية نظام الحكم*، ظهر ان السلوك السياسي و الانتخابي للمواطن الجزائري لم يكن بتلك الحدة و الكثافة في المشاركة الانتخابية كما يتضح من خلال النتائج الاتية:

جدول رقم 58 يبين نسب المشاركة الانتخابية في فترة التعددية السياسية.		
المناسبة الانتخابية	نسبة المشاركة	نسبة الممانعة
الانتخابات المحلية جوان 1990	%62.18	%37.2
الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991	%52.02	%47.9
الانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995	%75	%25
الانتخابات التشريعية جوان 1997	%65.49	%34.6
الانتخابات المحلية اكتوبر 1997	%66.1	%33.9
انتخابات رئاسية افريل 1999	%73.7	%26.3
استفتاء الوئام المدني سبتمبر 1999	%85.03	%14.97
الانتخابات التشريعية ماي 2002	%47	%53
الانتخابات المحلية اكتوبر 2002	%50.11	%49.89
انتخابات رئاسية افريل 2004	%58.07	%41.9
استفتاء المصالحة الوطنية 2005	%79.7	%20.3
الانتخابات التشريعية ماي 2007	%35	%65
الانتخابات المحلية نوفمبر 2007	%43.5	%56.3
الانتخابات الرئاسية افريل 2009	%74	%26
الانتخابات التشريعية ماي 2012	%44.38	%55.7
الانتخابات المحلية نوفمبر 2012	%42.92	%57.1
متوسط المشاركة	%56.9	%43.1

المصدر:جدول من انجاز الطالب بالاعتماد على مجموعة من الوثائق.**

---

*ترتب عن التعددية الحزبية اجراء عدة تعديلات على البنية الدستورية لنظام الحكم في الجزائر، نجد على رأسها ادراج مبدأ الفصل بين السلطات و تعزيز دور البرلمان خاصة فيما يخص مسالة محاسبة الحكومة،و ايضا اصدار قانون احزاب و انتخاب تعددي، اضافة الى تحرير الاعلام.

(**)-Slaheddine Bariki, op.cit, p7=

الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها من خلال الجدول هي تراجع نسب المشاركة الانتخابية مقارنة بالفترة الاحادية،و قد مس هذا التراجع اكثر الانتخابات التشريعية و المحلية، في حين حافظت الانتخابات الرئاسية و الاستفتاءات نسبيا على نسب مشاركة انتخابية عالية. لكن مع ذلك، توجد بعض الخصوصيات التي تميز كل من المناسبات الانتخابية التي اجريت خلال هذه الفترة،و يمكن التي يمكن ادراجها في ثلاثة فترات اساسية و هي:

1- مرحلة بداية الانفتاح السياسي (1989-1991):

عرفت هذه الفترة درجة تعبئة سياسية كبيرة تسبب فيها من جهة الاطار التأسيسي التعددي الذي اقره دستور 23 فيفري 1989،حيث اصبح هناك قانون احزاب و انتخابات تعددي، و ايضا وضع ميداني تعددي تمثل في وجود احزاب سياسية كثيرة تجاوز عددها 60 حزبا،و من جهة اخرى وجود معارضة سياسية قوية، ابرزها الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي كانت تطالب بتجديد المؤسسات السياسية و اجراء الانتخابات فورا.[1]

ضمن هذا السياق اجريت اولى الانتخابات التعددية في هذه الفترة (الانتخابات المحلية جوان 1990، التشريعية ديسمبر 1991)، و ترتب عنها فوز حزب المعارضة الجبهة الاسلامية للإنقاذ بأغلبية بلديات (853 من 1541) و ولايات الوطن (32 من 48)، و ايضا بأغلب مقاعد البرلمان في الدور الاول من الانتخابات التشريعية (188 من 430). في المقابل نسجل سقوط حر للحزب العتيد في الدولة انذاك و

=البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، **16سبتمبر 1999: الموافقة على سياسة الوئام المدني عن طريق الاستفتاء،في:** http://www.djazair50.dz/?16-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1-1999

توازي خالد، توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 2005-2006 ، ص.ص186-191

- Rachid Tlemçani, Walid Laggoune, Abdelnasser Djabi, op.cit, p.p125-126

- منير مباركية،**الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي2012) قراءة في التوقعات و النتائج و التداعيات** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)، ص.ص6-7

خالد بوهند، مرجع سابق، ص.ص21-22.

-طارق عاشور، مرجع سابق، ص48

1-صالح بلحاج، مرجع سابق، ص148

هو حزب جبهة التحرير الوطني.[1]

اسباب عديدة قدمت لتفسير هذه النتيجة،منها السبب الاقتصادي المتمثل في صعوبة الاوضاع المعيشية التي دفعت بالمواطنين الى الاقتراع لحزب المعارضة، و السبب السياسي المتمثل في الرغبة من الانتقام من الحزب الواحد (جبهة التحرير) و السلطة القائمة باعتبارها السبب فيما الت اليه اوضاع البلاد المتردية.لكن السبب الاقوى يبقى ثقافي، و المتمثل في الخطاب السياسي الديني السلفي ذو النزعة التغييرية الجذرية الذي استعملته الجبهة الاسلامية للانقاذ، و الذي توافق كثيرا مع توجهات طلبات الجماهير في ذلك الوقت.

عموما، اهم ما يمكن استنتاجه من نتائج الانتخابات التعددية الاولى في الجزائر هو مايلي:

1- اتجاه الحياة السياسية تدريجيا نحو بروز ظاهرة العزوف الانتخابي، و يمكن ملاحظة تنامي هذه الظاهرة بداية من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 حيث قدرت نسبة المقاطعة ب 41% و هي نسبة ارتفعت مقارنة بالانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990 أين كانت المقاطعة مقدرة بنسبة 34%.

2- انقسام المجتمع الى ثلاثة مجموعات،الاولى اغلبية رافضة للتعددية الحزبية و الالتزام السياسي بقواعد اللعبة الديمقراطية، و هي تشكل 41% من الناخبين.الثانية مجموعة تسعى لتحقيق تداول على السلطة بطريقة ديمقراطية، و هي تقدر بحوالي 30.5% من الناخبين.الثالثة اقلية كبيرة نسبيا، تمثل 28.5%، تعتبر النظام السياسي السائد هو سبب كل الماسي التي وصل اليها المجتمع،و بالتالي فهو غير صالح اطلاقا، لذا ينبغي تحطيمه و تحطيم الدولة و مؤسساتها و استبدالها بدولة دينية تقوم على رؤية مخالفة تماما للسلطة و مصدر الشرعية و طبيعة الحكم، و هي تعتمد في ذلك على تفسير سلفي للإسلام و لمسالة الحكم و ايضا لعلاقة الدولة بالمجتمع.[2]

انتهت هذه التجربة بإلغاء نتائج الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991، ثم توقيف المسار

1- عروس الزبير،**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**، مرجع سابق، ص19.

2-عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر**،مرجع سابق،ص13

الانتخابي و حل المجالس الشعبية المحلية بعد تدخل الجيش في الحياة السياسية،مما ادى الى تدهور في الوضع الامني و السياسي،اذ دشنت الجزائر عشرية التسعينات من القرن الماضي بمواجهات مسلحة و حالة عنف كبيرة و اضطراب مؤسساتي، كان احد فاعليها الرئيسيين الجماعات الاسلامية المسلحة بمختلف تسمياتها.هذا فضلا عن تعليق العمل بالمؤسسات السياسية الدستورية، و هكذا انتكست التجربة الديمقراطية الانتخابية في الجزائر في بداية نشوئها، مما خلف حالة فوضى سياسية من جراء توقيف المسار الانتخابي.

2- مرحلة العودة الى المسار الانتخابي (1995-1999):

الملاحظ على المناسبات الانتخابية التي اجريت خلال هذه الفترة (الانتخابات الرئاسية 1995، التشريعية 1997، المحلية 1997 ، الانتخابات الرئاسية 1999، استفتاء الوئام المدني 1999) عودة الارتفاع في نسب المشاركة الانتخابية، و هذا راجع في الاساس الى التدهور في الوضع الأمني الذي رافق توقيف المسار الانتخابي،و الذي ادى الى تحول الانتخابات الى احد مفاتيح الحل للازمة السياسية و الامنية بالنسبة للمواطن و السلطة السياسية.

ظهر ذلك من خلال مختلف الحملات الانتخابية خلال هذه الفترة، و التي ركزت على ضرورة استعادة الشرعية من جهة ،و الأمن من جهة ثانية، و قد شكل هذين العنصرين محور إجماع لدى مختلف التشكيلات السياسية و طريقة لتجميع الأصوات، و هذا ما قاد في الحقيقة الى المشاركة الجماعية في الانتخابات الرئاسية 1995 بنسبة 75%، و التي كانت خطوة تمهيدية ضرورية من الناحية المؤسساتية للانتخابات التشريعية كخطوة ثانية اهم في معالجة الوضع الذي أنتجته عملية توقيف المسار الانتخابي، و قد نجحت فيها السلطة بامتياز بعد تحقيق نسبة مشاركة وصلت الى 65.4%.النجاح الثالث و الاكثر حسما كان نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 1999، و المقدرة ب73.7%. [1]

لكن، و على الرغم من ظهور السلوك الانتخابي خلال هذه الفترة متوافقا الى حد ما مع رغبات و توجهات السلطة السياسية (من خلال نسب المشاركة العالية نسبيا)، لكن في العمق، الانتخابات التي جرت خلال هذه الفترة كانت تدخل في منطق أعمق و أكثر شمولية، كونها شكلت الوسيلة الأكثر

1-توازي خالد، مرجع سابق،ص157.

شرعية ،و التي حاولت بها السلطة السياسية إعادة انتاج ذاتها و المحافظة على هيمنتها على مؤسسات الدولة و المجتمع.

تبرز هذه النتيجة اكثر اذا ما رجعنا الى التعديلات الجديدة* التي ادخلتها السلطة على المجال السياسي بعد نجاحها في كسب رهان** الانتخابات الرئاسية 1995، حيث اعطت الفترة الفاصلة ما بين الانتخابات الرئاسية و التشريعية الفرصة للسلطة السياسية لإعادة تشكيل الاطار التأسيسي للعملية السياسية.لوحظ ذلك بعد التأخر المسجل في اجراء الانتخابات التشريعية مقارنة مع العمليات الاخرى، و في ذلك من دون شك دليل على ان النظام كان حريصا على اجرائها في ظروف تضمن له الفوز بها، و من اجل ذلك اقتضى الامر عدم التسرع في اجرائها بالرغم من عدم وجود أي مانع في الظاهر يحول دون تنظيمها بعد الانتخابات الرئاسية بوقت قصير مثلا.[1]

3-مرحلة الرجوع الى الشرعية الدستورية و الدخول في متاهة الامتناع (2002-2012):

بالرغم من عودة الاستقرار النسبي في الاوضاع السياسية و الامنية في هذه الفترة، اضافة الى نجاح السلطة السياسية في الحفاظ على صيرورة اجراء الانتخابات بشكل دوري و منتظم (حيث عرفت هذه الفترة لوحدها اجراء نحو تسعة (09) مناسبات انتخابية، تراوحت ما بين انتخابات وطنية " رئاسية، تشريعية، استفتاء" و محلية "بلدية و ولائية") ، إلا اننا نسجل فشل السلطة السياسية في الحفاظ على نسب المشاركة الانتخابية التي حققتها في فترة اعادة بعث المسار الانتخابي في المناسبات الانتخابية التالية.

---

*اهم التعديلات التي ادخلتها السلطة على المجال السياسي كانت تعديل الدستور(1996) الذي هدف الى اعادة النظر في طريقة عمل الغرفة السفلى في البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) عن طريق انشاء غرفة ثانية (مجلس الامة) تكون بين يدي رئيس الجمهورية و قادرة على شل عمل الغرفة السفلى، اعادة النظر في طريقة ممارسة التعددية السياسية عن طريق تعديل المادة 40 من دستور 1989، استبدالها بالمادة 42 في دستور 1996 التي تحظر انشاء الاحزاب السياسية على اساس ديني او لغوي، جهوي او جنسي و تحريم استعمال العنف في العمل السياسي و كل ما من شانه المساس بالطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة، تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب السلطة التشريعية، تعديل قانوني الاحزاب و الانتخابات، انشاء حزب السلطة (التجمع الوطني الديمقراطي RND) بعد تحول حزب جبهة التحرير الى صفوف المعارضة.

**يتمثل هذا الرهان في النجاح في تنظيم الانتخابات ذاتها في سياق تميز بظروف امنية صعبة.الانتصار الثاني تمثل في تعزيز موقع السلطة في مواجهة احزاب المعارضة الكبيرة التي دعت الى مقاطعة الانتخابات.اما الانتصار الاخير فتمثل في فوز الرئيس و استعادة الثقة.

1- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص187.

يظهر ذلك من خلال نسب المشاركة المسجلة مع اولى الانتخابات التي اجريت بعد هذه الفترة، بدءا بالانتخابات التشريعية (53%) و المحلية (49.8%) 2002، لتتقوى اكثر مع الانتخابات التشريعية 2007 ،اين بلغت نسبة الممانعة الانتخابية مستوى قياسي 65%، ثم لتنخفض نسبيا الى 55.7% في الانتخابات التشريعية 2012.

تعتبر هذه النتائج منطقية اذا ما رجعنا الى السياق السوسيو–سياسي و الاقتصادي الذي جرت فيه،و المتميز ب:

1–على المستوى السياسي ،جرت الانتخابات خلال هذه الفترة ضمن سياق تميز بسيطرة احزاب التحالف الرئاسي المشكلة من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم.حصلت هذه الاحزاب في عهدة 1997 على 287 مقعد في البرلمان من مجموع 389 و هو ما نسبته % 75 ،و في سنة 2002 حصلت مجتمعة على 284 من 380 بنسبة 73% من مجموع مقاعد الغرفة السفلى، و 249 سنة 2007 من مجموع 389 بنسبة 64%، 325 في تشريعيات 2012 من اصل 462، أي بنسبة 70.3% .[1]

و بالتالي شكل التحالف الرئاسي عامل استقرار سياسي كبير للمؤسسات السياسية و صل الى حد الركود و غلق المجال السياسي التنافسي، خاصة في علاقات السلطة التنفيذية بالبرلمان الذي ظهر بشكل باهت، متنازل حتى عن الصلاحيات الممنوحة له قانونيا و دستوريا، و قد ترافق هذا الركود مع التراجع في اداء احزاب المعارضة، خاصة الاسلامية منها، و التي تخلت –بعد حل الجبهة الاسلامية للانقاذ– عن خطاب التغيير الجذري للدولة و المجتمع، و اكتفت بخطاب معتدل يتوافق مع ارادة السلطة.[2]

2–على المستوى الاقتصادي، تميزت الفترة بعودة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما ادى الى تحسن في القدرة الريعية للدولة، و هو ما مكنها من تحريك الديناميكية الاقتصادية عن طريق اطلاق بعض المشاريع الاقتصادية مثل مشروع الانعاش الاقتصادي، الطريق السيار شرق–غرب،تقديم قروض للشباب مثل ENSEGE ,ENGEME، بناء ازيد من 2 مليون سكن و خلق اكثر من 3 ملايين منصب عمل، تسديد المديونية الخارجية...

1–عروس الزبير ،**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**، مرجع سابق،ص3

2– عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار...ام ركود سياسي**، مرجع سابق،ص89

عمل، تسديد المديونية الخارجية...

لكن هذه التحولات الاقتصادية انتجت فرز اجتماعي جديد كانت له نتائج سلبية على الانتخاب،اذ كان من احد اهم نتائجها بروز فئة رجال الاعمال الجدد بمختلف اصنافهم و قطاعات نشاطاتهم، و قد تميزت هذه الفئة باستعمالها للمال كوسيلة عمل و اقناع داخل المجال السياسي (تظهر خصوصا في القوائم الحرة)،و هي ظاهرة تم ربطها بالفساد المستشري داخل دواليب السلطة و الادارة، بل و حملتها بعض التحاليل مسئولية عزوف المواطن عن المشاركة في الانتخاب، هذا فضلا عن ما تسببت فيه مرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق من ظهور عدة حالات اختلاس مثل قضية الخليفة و السونطراك...[1]

ايضا،الغريب الذي افرزته انتخابات هذه الفترة هو انه على الرغم من الاستقرار النسبي على المستوى السياسي و الامني ، بل و حتى على المستوى الاقتصادي، إلا اننا نشهد مع ذلك تذبذب في نسب المشاركة الانتخابية، و هو تذبذب يميل في اتجاهه العام الى تكريس سلوك الممانعة الانتخابية.ان هذه الوضعية تقودنا الى الحديث عن الثابث و المتغير في السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري، و هو ما سيشكل موضوع المطلب الموالي في هذه الدراسة.

1-عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار...ام ركود سياسي**، المرجع سابق،ص90

المطلب الثاني: السلوك الانتخابي في الجزائر بين الثابث و المتغير.

تحيل النتائج المسجلة عبر التاريخ الانتخابي الجزائري الحديث عن اتجاهين اساسيين للسلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري: الاتجاه الاول مرتبط بالحالة الظرفية او الحدث السياسي،و هو اتجاه تميز بارتفاع في نسب المشاركة الانتخابية، اما الاتجاه الثاني فهو مرتبط بالاتجاه الشخصي المستقر، و هو الاتجاه الذي يكرس الممانعة الانتخابية.

1/الحالة الظرفية و السلوك الانتخابي:

المقصود بالحالة الظرفية هنا شيئين،الاولى توافق اجراء الانتخابات مع وجود احداث سياسية هامة تعبر عن قضايا ثقافية او رهانات سياسية و مجتمعية مهمة بالنسبة للفرد تدفعه للمشاركة او الامتناع عن التصويت.اما الثانية فيقصد بها تحول الانتخابات الى احدى مفاتيح الحل لازمة معينة او لإجراء تغيير مرتقب، و يحدث هذا على الرغم من عدم الايمان بالانتخاب من حيث المبدأ كآلية من اجل التغيير و التجديد، و انما هو استراتيجية مؤقتة يتم استغلالها فقط من اجل البقاء او الوصول الى السلطة.[1]

تتميز المشاركة الانتخابية المرتبطة بالظروف الاستثنائية بأنها شخصية و موسمية، كما انها غير فعالة و تستغلها قوى سياسية لا تظهر إلا أثناء العملية الانتخابية لهدف تأدية أدوار معينة. هذا فضلا على انها تتخذ شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من وعي او الاهتمام بمجريات المجتمع السياسي.

بالنسبة للجزائر،ارتبطت العديد من نسب المشاركة الانتخابية العالية بوجود احداث او حالات ظرفية استثنائية، نذكر من بين هذه المناسبات على سبيل المثال لا الحصر:

1-**استفتاء تقرير المصير**:حيث وصلت نسبة المشاركة الانتخابية الى 99.7% .حدث هذا على الرغم من ضعف الوعي السياسي عند اغلبية افراد المجتمع الجزائري نظرا لتدني المستوى المعيشي و التعليمي في ذلك الوقت.هذا فضلا عن السمعة السيئة التي كان يتميز بها الانتخاب في اعين الجزائريين بسبب التجربة الانتخابية في العهد الاستعماري.لكن يبدوا ان اجواء الثورة و قضية الدولة الوطنية التي

1- عروس الزبير،**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**، مرجع سابق، ص14

روج لها حزب جبهة التحرير الوطني بقوة في ذلك الوقت،اضافة الى تحول الانتخاب الى الوسيلة الوحيدة و الشرعية للحصول على الاستقلال حسب شروط معاهدة ايفيان الثانية* هي من كانت السبب في دفع الجزائريين الى التصويت بكثافة.

2-الانتخابات التعددية الاولى (المحلية جوان 1990/ التشريعية ديسمبر 1991):

اهم ما يميز هذه الانتخابات هو تراجع نسب المشاركة الانتخابية مقارنة بالفترة الاحادية (62.15 % في المحليات و 52.02% في التشريعيات).لكن مع ذلك،عرفت هذه الفترة اقصى درجات التعبئة و المشاركة السياسية، و ذلك راجع في الاساس الى:

*وجود تعددية سياسية مفرطة مختلفة المصادر المعرفية و الأيديولوجية ، الى جانب اختلاف في مناهج التغير و الوسائل الموصلة إلى مشروع المجتمع الذي تسعى لإعادة إحيائه أو تجسيد صورته الجديدة.

*تحول الانتخاب رسميا الى احد مفاتيح الحل لانجاز المرحلة الانتقالية بعد الموافقة على دستور 23 فيفري 1989 الذي اقر التعددية السياسية، علما بان المكانة الممنوحة للانتخاب كمفتاح لتسيير و انجاح المرحلة الانتقالية لم تكن نتيجة لاتفاق بين الاطراف السياسية الفاعلة الرسمية و الشعبية، بل تمت كل العملية على العكس، تحت ضغط الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي لم تكن تملك في الغالب أي تنشئة اجتماعية ديمقراطية او تعددية، باعتبارها بنت النظام السياسي الاحادي .[1]

*طبيعة حالة الاحتقان الاجتماعي و الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية من فترة الثمانينيات نتيجة التدهور في الوضع المالي للدولة، هذا الاحتقان ازداد تعقيدا مع الضغط الذي كانت تمارسه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال هذه الفترة، و الذي انتهى بانتفاضة 5 اكتوبر 1988، و هو ما ادى الى ضرورة التغيير من نمط التسيير الاقتصادي و السياسي.

---

*نصت معاهدة ايفيان الثانية التي جرت مابين 7-18 مارس 1962 على ان يكون تقرير مسالة استقلال الجزائر عن فرنسا عن طريق استفتاء تشرف عليه لجان جزائرية و فرنسية مشتركة، و يكون بصيغة "نعم" او "لا" لاستقلال الجزائر.**انظر في هذا الصدد:**صالح فركوس،**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين:814ق.م-1962** (الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع،2003) ص.ص285-286.

1- عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار...ام ركود سياسي؟**، مرجع سابق،ص83

*استفحلت الامور اكثر عندما تمكنت التيارات الدينية السياسية الجذرية القريبة من التيارات السلفية من ركوب هذه الحركات الاجتماعية الخام، و منحها اهداف قيمية و دينية لم تكن هي السائدة لديها في الاصل.هذه الحركات التي فشلت كل القوى السياسية و الفكرية الاخرى من ركوبها، بما فيها القوى الدينية المعتدلة و اليسارية و الوطنية.[1]

3-**انتخابات اعادة المسار الانتخابي (1995-1999)**:تسجل هذه الفترة ايضا اعلى نسب المشاركة الانتخابية (75% في رئاسيات 1995، 65.4% في تشريعيات 1997، 73.7% في رئاسيات 1999)، و هذا راجع في الاساس الى التدهور في الحالة الامنية من جراء الغاء نتائج الدور الاول من الانتخابات التشريعية 1991 التي فاز بها حزب المعارضة الجبهة الاسلامية للانقاذ.و عليه، دلت نتائج هذه الفترة على حاجة ملحة لدى المجتمع للاستقرار و تفضيله للسلطة القائمة على وضعية الفوضى والاضطراب القصوى التي عاشتها البلاد طيلة فترة التسعينات.

4-الانتخابات التشريعية 2012: جرت هذه الانتخابات ضمن ظروف تميزت بمايلي:

أ/ **على المستوى الخارجي** جرت هذه الانتخابات في ظروف اقليمية و دولية حبلى بالأزمات و الصراعات، منها ثورات الربيع العربي بدءا بتونس و مصر و ليبيا، مرورا باليمن و انتهاء بسوريا، ثم ازمة مالي و صراع حركة تحرير الازواد، و تنظيم القاعدة الذي انتهى بانقلاب عسكري على السلطة.يضاف الى ذلك الازمات الاقتصادية التي اصبحت تهدد كيان الاتحاد الاوربي و الدول الغربية الصناعية عموما.[2]

هذه الازمات و الصراعات كانت من جهة وقودا لحملات انتخابية لبعض الاحزاب المنخرطة في اللعبة السياسية، و من جهة اخرى فرصة امام السلطة السياسية قامت باستغلالها من اجل رفع نسبة المشاركة السياسية و بالتالي من تعزيز شرعيتها، و قد تم ذلك عن طريق ترويجها لأفكار احتمال التدخل الاجنبي في شؤون البلاد،انتشار الفوضى و العودة الى سنوات العنف التي عرفتها الجزائر في عشرية التسعينات، اعتبار مشاركة المواطن في الانتخابات بمثابة ثورة تحريرية ثانية لإنقاذ البلاد من الفوضى و التدخل الاجنبي.

ب/على المستوى الداخلي: تميز الوضع داخليا بعودة الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي،

1-عبد الناصر جابي،المرجع نفسه، ص84

2-خالد بوهند، مرجع سابق، ص1.

خاصة في عام 2011 ، حيث شهدت الجزائر مطلع هذا العام عدد كبير من الاضرابات التي مست قطاعات التعليم و الصحة و العدالة...هذا فضلا عن موجة احتجاجات عنيفة قام بها مواطنون في عدة مناطق من شمال البلاد احتجاجا على البطالة و الظروف الاجتماعية و المعيشية الصعبة.

في المقابل، كانت السلطة السياسية تتأهب لتطبيق جملة من الاصلاحات السياسية تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الى الامة في 15 افريل 2011، و تتعلق هذه الاصلاحات بإعادة النظر في قوانين الانتخابات و الاحزاب و الاعلام و الجمعيات، و كذا قانوني البلدية و الولاية، و قانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، و قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، اضافة الى تعديل الدستور الذي اجل البت فيه الى ما بعد الانتخابات البرلمانية في منتصف عام 2012.[1]

ترتب عن هذه الظروف ان بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 44.3% ، و هي نسبة اعلى من تلك المسجلة في انتخابات 2007 التي لم تتعد فيها النسبة عتبة 36.5%. غير ان هذه النسبة تبقى ضعيفة بكل المقاييس، اذ رغم ارتفاع الهيئة الناخبة من 18.7 مليون ناخب في انتخابات 2007 الى 21.6% في تشريعيات 2012، أي بزيادة 3 ملايين ناخب، و توسيع قائمة الاحزاب المشاركة من 27 الى 44 حزبا، و عشرات القوائم الحرة، و كذا دخول احزاب مقاطعة عادة، مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية،حملة التوعية السياسية الواسعة التي قادتها السلطة[2]... إلا ان النسبة المحققة في المشاركة تشير الى ان ظاهرة العزوف الانتخابي ما زالت الصفة الملازمة للمواعيد الانتخابية، خصوصا البرلمانية منها، و هذا ما يقودنا الى الحديث عن الثابث في السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري.

2/الاتجاه الشخصي المستقر:

المقصود بذلك وجود مجموعة من القيم و الاتجاهات الثقافية التي من شانها ان تعيق او تساعد في عملية تطور الانتخاب في المجتمع ، و هو اتجاه ينطلق في دراسة الانتخاب من خلال التباين الموجود بين الامم، أي انه يدرس الظاهرة الانتخابية كنتاج لتطور مجتمعات معينة دون اخرى، وهذا ما يخلق في الحقيقة اختلاف في الممارسة الانتخابية و تطورها من مجتمع لآخر.[2]

تبرز هذه النتيجة من خلال قيام هذا الاتجاه بتقسيم المجتمعات الى نوعين، الاولى ما يمكن القول

1-طارق عاشور، مرجع سابق، ص.ص38-39

2-خالد بوهند، المرجع السابق، ص21

عنها انها عرفت الانتخاب كممارسة اصيلة، حيث انها عرفت مسار تطوري تاريخي خاص، قاد في النهاية إلى تبلورها كممارسة خالصة تميز كافة جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية، و هي تشمل اساسا مجتمعات اوربا الغربية و امريكا الشمالية، او ما يطلق عليها اسم الديمقراطيات الغربية العريقة او الراسخة.[1]

في المقابل ، هناك من المجتمعات ما يمكن القول عنها بأنها عرفت الانتخابات كممارسة دخيلة،و يقصد بذلك ان الانتخاب لم يتبلور تاريخيا كممارسة سياسية اصيلة ، بل ظهر اما تحت دفع التجربة الاستعمارية وأفكارها ،و كطريقة لجا اليها المستعمر لاحتواء هذه الشعوب المستعمرة بتوظيف الانتخابات لخدمة مصالحه، و إما بظهور نخب محلية مالكة لثقافة سياسية، جعلتها تدرك أن الحل الوحيد للدفاع عن مصالحها اليوم هو قبول الانتخابات كوسيلة لممارسة النشاط السياسي في الشكل الحديث الذي اخذته الانظمة السياسية المعاصرة ، و هذا سعيًا منها إلى مواكبة ركب الحداثة السياسية العالمية التي لا مفر منها من جهة، و في نفس الوقت الحفاظ على مصالحها و كيانها من جهة اخرى.[2]

في الجزائر، و على غرار أغلب البلدان النامية، لم تنتج الانتخابات كممارسة اصيلة او عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ونشاطها السياسي كما حدث في الغرب عموما، و انما خضوعها للاستعمار هو الذي جعلها تعرف هذه الظاهرة، خاصة بعد بروز نخب سياسية وطنية التي نتجت عن تطور الوعي الوطني داخل الدولة الاستعمارية ،والتي بوعي أو بغير وعي استطاعت أن تخلق مفهوم للدولة الجزائرية كجوهر مغاير للدولة الفرنسية ، و فضلت المشاركة في الانتخابات التي كانت تنظمها السلطات الاستعمارية كطريقة من طرق الكفاح الوطني السياسي، خاصة بعد تجربة الثورات الشعبية التي فشلت عسكريا في القضاء على النظام الاستعماري.[3]

لكن، يبدو ان التطور السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء العهد الاستعماري تمخض عنه ممارسات سياسية و انتخابية مشوهة، عكس ما كان عليه الحال في الانظمة الغربية، و لم تحقق الانتخابات الاغراض المرجوة منها كمحاولة لإصلاح النظام الاستعماري من الداخل. و عليه شكلت ثورة نوفمبر 1954نقطة تحول في مسار التطور السياسي الجزائري، فمن جهة وضعت تلك الثورة أسس الدولة

1-لورانس ا.هاريزون،صامويل هنتغتون،، مرجع سابق، ص168

2-توازي خالد، مرجع سابق، ص2

3-المرجع نفسه، ص3

الجزائرية الحديثة، كما أنها أنهت العهد الحزبي التعددي و النضال السياسي عن طريق المشاركة في انتخابات معروفة النتائج مسبقا.

من جهة ثانية،و على اعتبار أن الثورة جمعت مختلف التيارات في جبهة ضد الاستعمار بهدف تحقيق الاستقلال، فان الجميع كان ينتظر العودة إلى التعددية السياسية و الممارسة الانتخابية التنافسية السليمة بعد الاستقلال ،لكن الصراعات السياسية التي عرفتها الجزائر حول السلطة بعد ذلك ، و الخيارات التي أفرزها مشروع طرابلس التي عبرت عن تبني فكرة الحزب الواحد "الطلائعي "القائد للتنمية، قضت على كل امل في الاختيار عن طريق الانتخاب .[1]

و عليه، ادت التجربة السياسية الاحادية و ما عرف خلالها من ممارسات لا سياسية الى ابعاد المواطن و تنفيره من السياسة بمفهومها العام. فقد خرج المواطن الجزائري من هذه التجربة في موقف في غاية السلبية من كل ما هو سياسي، مؤسسات و رجال و خطابات ايضا، اذ لم تعد تعني السياسة للمواطن سوى بعض من المنتفعين منها مباشرة، و هو الامر الذي انعكس على الانتخابات و دورها في الجزائر.[2]

و بهذا يمكن القول أن التجربة الانتخابية في الجزائر عرفت انتكاسة خلال هذا العهد، و انتظرت مختلف المراحل التي مر بها الحزب الواحد، ومختلف التحولات الداخلية و الخارجية التي ميزت الحياة السياسية و المجتمعية في الجزائر، لتعود إلى الواجهة عبر أحداث أكتوبر 1988 و الإصلاحات التي رافقتها، و التي مهدت الطريق لدخول الجزائر في عهد التعددية السياسية و المنافسة السياسية الحرة عبر الانتخابات، كتجسيد لمبدأ السيادة الشعبية و مبدأ التداول على السلطة.

شكلت الانتخابات فعلا في بداية هذه التجربة الانفتاحية حقلا للتعبير الحر عن الرأي السياسي من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية، و عبر تشكيلات سياسية متباينة التوجهات، كما انها نجحت تحت هذا المناخ السياسي الجديد في استقطاب اعداد كبيرة من المواطنين للمشاركة فيها، لكن ما حدث في شتاء 1992، قاد في النهاية إلى أزمة سياسية خانقة، اذ تزامنت الانتخابات التعددية الاولى مع ازمة سياسية و امنية حادة، لم تساهم الانتخابات في الحد منها، بل على العكس، هي التي تسببت فيها او هذا على الاقل هذا ما فهمه المواطن العادي.[3]

1-توازي خالد،المرجع نفسه، ص.ص4-5

2-عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، مرجع سابق، ص11

3-محمد فريد عزي، **الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص.ص132-133

فقد ترتب عن تجربة الانتخابات المحلية التعددية الاولى 1990 حل المجالس الشعبية البلدية و الولائية الناتجة عنها، كما الغي الدور الاول من الانتخابات التشريعية التعددية الاولى 1992 الذي ترافق مع تدهور امني و سياسي خطير، و زورت نتائج الانتخابات التي حصلت في 1997 بطريقة علنية بعد ذلك، و انتجت مسيرا محليا تسبب في خلق كوارث اجتماعية و سياسية ساهم في ازدياد الهوة بين المواطن و السلطة المحلية. ثم جاءت التجارب الانتخابية الموالية منذ اعادة بعث المسار الانتخابي ، خاصة الانتخابات التشريعية و المحلية لسنوات 2002 و 2007 ،2012 التي اثبت فيها المواطن الجزائري وجهة نظره التي اصبح يملكها حول الانتخابات و السياسة بمقاطعة كبيرة و واسعة (54% و 65 % ،55.7%على التوالي في التشريعيات). ان هذه التجربة التاريخية التي دامت اكثر من اربعة عقود بررت للبعض الحديث عن لعنة الانتخابات في الجزائر، حيث انها اصبحت تملك سمعة سيئة في اعين الاغلبية الساحقة من الجزائريين.[1]

كنتيجة لهذه التجربة،اصبح الكثير من الباحثين اليوم يعيدون التساؤل حول طبيعة الانتخاب في هذه الجزائر، و تحولوا الى دراسته في ضوء الممارسات الفعلية للحكومات و الفاعلين السياسيين،و حقيقة العلاقة بين الحكام و الجماهير،و كذا البناء الاجتماعي و التجربة التاريخية و العوامل الاقتصادية و الثقافية من اجل فهم سلوك الناخبين و النخب السياسية في المجتمع. يعد هذا المدخل ضروري في دراسة و تحليل الاوضاع السياسية في الجزائر اذا ما اخذنا في عين الاعتبار القضايا الاتية:

1-عجز الاطر القانونية و المؤسساتية المستوردة اصلا عن تقديم التفسيرات اللازمة في عجز الانتخابات على ان تصبح الية تخدم مبدأ التداول السلمي على السلطة في الجزائر كما حدث في الغرب. فالجزائر تبنت من الناحية الشكلية دساتير منقولة عن الدول الديمقراطية، لكن دون ان تعمل على تطبيقها في الواقع الفعلي.لذا، ظلت القوة السياسية حكرا على حزب واحد بالرغم من المظهر التعددي ، و بقيت الجماهير بعيدة عن ان تقرر من يحكمها، و غابت دولة المؤسسات في مجالات الحياة كافة في بعض الفترات، و وضعت السلطة قيودا قانونية و فعلية امام جل حريات الافراد و حقوقهم.[2]

2- ان الكثير من الكتابات حول التنمية السياسية في الجزائر و الدول العربية لم تطور منهجا مستقلا نابعا من بيئة المشكلة محل الدراسة.بل الاغلب الاعم منها يعلن بداية تبنيه لأحد المناهج الاوربية

1-عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، مرجع سابق، ص12

2-عبد الفتاح ماضي، **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص.ص60-61

السائدة او لتوليفة منها.كما ان معظم الدراسات تدرس الواقع الجزائري بأبجديات علمية غريبة عنه، فإما تتوقف هذه الدراسات عند مجرد استعراض احد النظريات الاوربية او مجموعة منها، او انها تحاول دراسة الواقع الجزائري باحداها، او انها تستعرض بعض التجارب التي طبقت في دول معينة مثل تجربة بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا... [1]

هذه النتيجة توصل اليها Pierre Bourdieu عندما قال "**تكمن واحدة من صعوبات التواصل بين عالم الاجتماع و قرائه في ان القراء يوضعون ازاء منتج يجهلون في اغلب الاحيان كيف انتج.و الحال ان معرفة شروط انتاج المنتج جزء ضروري جدا من شروط اعلان عقلاني لنتائج العلم الاجتماعي.لذا، يتعامل القراء مع منتج نهائي لم يقدم لهم على اساس نظام الاكتشاف[...] هكذا يخرج المنتج من دون ان يعلن عن كيفية انجازه**".[2]

3-ان فشل محاولات تحويل المؤسسات السياسية من حضارة الى اخرى امر معروف.و في هذه الحالة، لا تستطيع النماذج السلوكية ان تتكيف او يجري تكييفها وفقا لترتيبات مفروضة من الخارج.ايضا،من المجازفة ان ننظر الى المؤسسات السياسية و العمليات خارج البيئة الحضارية التي تحتضنها، اذ ان كيفية تصرف الافراد في ميادين وظيفية مختلفة النشاط اكثر استمرار مما يفعلون.لهذا السبب،فان التفاوت في السلوك السياسي للجماعات المختلفة قد يتضح اكثر من المعلومات عن نماذجها المسلكية في نشاطات وظيفية اخرى، و هذا يساعدنا على الاقل في تجنب التعميمات حول السلوك السياسي.[3]

1-نصر محمد عارف،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي**، مرجع سابق، ص.ص72-73

2-بيير بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ت: هناء صبحي (الامارات العربية المتحدة: هيئة ابوظبي للسياحة و الثقافة،2012) ص383

3-هاينز يولاو،مرجع سابق، ص.ص69-70

المطلب الثالث: انعكاس السلوك الانتخابي للشباب على مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر.

تمثل عملية التكهن او التوقع *prédiction* احدى الاهداف الرئيسية للعلم، حيث تعتبر امكانية انشاء تنبؤات صحيحة الميزة الاساسية للبحوث العلمية اليوم، خاصة في ظل انتشار الطلب على البحوث التطبيقية* التي تسعى الى تقديم توضيحات عملية حول مشكلة ما بنية التعامل الصحيح معها ميدانيا او لمواجهتها مستقبليا.

تستمد عملية التكهن بالمستقبل شرعيتها في البحوث العلمية من فكرة أن المستقبل هو منتج اجتماعي يتشكل كنتيجة لتفاعل القوى الموجودة حالياً او التي سادت في فترة ماضية، و من ثم فإن التوقع يقوم على دراسة الموقف في فترة الأساس او التشكل، و يركز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة القرارات، كما انه يتسم بعدم الالتزام بأية أيديولوجية خارجة عن إطار المعطيات الكامنة في الواقع الاجتماعي القائم، و بالتالي فهو علم سيطرة على تطور الواقع، و ليس علم دفع هذا الواقع إلى اتجاه متوافق مع تصورات ذاتية أو أيديولوجية.[1]

من هنا تبرز اهمية العلاقة بين استشراف المستقبل و التاريخ التي هي امتداد له، و هي علاقة تتناول الحديث عن المستقبل من خلال النظر في الحاضر و الماضي، كما انها محاولة علمية تتكامل فيها التخصصات المختلفة لمعرفة جوانب صورة الحاضر و تحليلها و التعرف على مجرى الحركة التاريخية من خلال دراسة الماضي ، ثم الانطلاق من ذلك كله إلى استشراف المستقبل وصولاً إلى طرح رؤية موضوعية له. و تتضمن هذه الرؤية توقعات يحتمل حدوثها كاستمرار الحركة التي تحكم الواقع القائم، او بدائل و خيارات و امال يجرى التطلع لتحقيقها بممارسة الفعل.

عمليا، يتم توقع مستقبل ظاهرة ما من خلال اجراء تحليل شامل للاتجاهات التي أدت إلى الوضع

---

*نشير هنا الى ان من احدى اهم الانتقادات التي وجهت الى المدرسة السلوكية في مجال علم السياسية مع نهاية الستينات من القرن الماضي تتمثل في الاهتمام المفرط بتطوير الاطر النظرية و المنهجية للدراسات العلمية على حساب الاهتمام بالقضايا الفعلية التي يعاني منها المجتمع،لذا، سعى الاتجاه الجديد الذي ظهر بعد ذلك، و الذي سمي بالثورة المابعد سلوكية الى تدارك هذا الامر،و دعا الى ضرورة توجه العلوم الاجتماعية و السياسية الى المساهمة في حل مشاكل المجتمع، و من ثم بدا الاهتمام بتطوير البحوث التطبيقية.**انظر في هذا الصدد:** محمد شلبي، مرجع سابق، ص.ص128-129

1-ابراهيم العيسوي، **الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020** (القاهرة: معهد التخطيط القومى،2000) ص.ص 6-7

الحالى، حتى يمكن التعرف على ديناميكية التطور، ثم اختيار مجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات او ظواهر او احداث تقبل الملاحظة و المشاهدة، و لهذا تكون تلك التوقعات مصاغة على شكل قانون او نظرية علمية معلنة، و لا يتحقق هذا القانون او هذه النظرية إلا بفهم تلك الوقائع و الظواهر، ثم تقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحدد درجة يقينه على ضوء التحقق الامبريقي للقانون او النظرية التي تتضمن هذا التكهن.لذا،يساعدنا التوقع على التحكم في مسار الظواهر و توجيهها ان امكن نحو الوجهة التي تخدم اغراضنا.[1]

انطلاقا من ذلك كله، نلجأ الى استعمال نتائج تحليل السلوك الانتخابي عند الشباب المتحصل عليها في هذه الدراسة لاستشراف مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر، باعتبار ان مخرجات العملية الانتخابية– التي تعتبر في جزء كبير منها نتاج لسلوكيات الناخبين و النخب السياسية– تعبر عن طبيعة و حركة المجتمع و النظام السياسي ، كما انها تعكس ميزان القوى المجتمعية و السياسية السائدة خلال فترة زمنية معينة.و فيما يخص ذلك،ننطلق من النتائج الاتية:

1–ضعف المشاركة الانتخابية عند فئة الشباب في الجزائر لا يعبر عن ضعف في التسيس عند هذه الفئة من المجتمع، كما انه لا يشكل خصوصية معينة تميزها عن غيرها من فئات المجتمع ،بل هي ظاهرة منتشرة على المستوى الوطني و تمس كل شرائح المجتمع بنسب متفاوتة.

2–ترجع اسباب انخفاض المشاركة الانتخابية في جزء كبير منها الى وجود اتجاهات سلبية حول تاريخ الممارسة السياسية في الجزائر تمنع الشباب و غير الشباب من المشاركة في السياسة.هذه الاتجاهات السلبية لم تكن نتيجة نقص في الوعي بدور و اهمية السياسة و الانتخاب،لان الجزائريين سبق و ان شاركوا في الانتخاب عندما كانت الظروف ملائمة*، و انما تشكلت هذه الاتجاهات من جراء تفاعله

1–محمد شلبي،مرجع سابق، ص53.

*افضل مثال يمكن تقديمه هنا هو الانتخابات المحلية و التشريعية اللتي جرت في 12 جوان 1990 و 26 ديسمبر 1991 على التوالي، فبالرغم من كل ما قيل عن هذه الانتخابات من خروقات و استعمال القيم الدينية و الوطنية و الديمقراطية للوصول الى السلطة، إلا انه مع ذلك، تبقى من بين اهم الانتخابات التي عرفت نسب مشاركة عالية منذ اقرار التعددية الحزبية في الجزائر، حيث بلغت نسبة المشاركة في المحليات 62.1% و التشريعيات 52.02%، و هذا راجع في جزء كبير منه الى اداء مختلف التشكيلات السياسية خلال تلك الفترة،و التي استطاعت ان تقدم برامج و رهانات جلبت اهتمام الناخب، خاصة التشكيلات السياسية الاسلامية.

المتكرر مع البيئة السياسية المحيطة به، و التي بينت له استحالة التغيير عبر القواعد و الشروط التي يفرضها النظام السياسي بشقيه الاجتماعي المتمثل في الثقافة و التنشئة السياسية، و المؤسساتي و القانوني المتمثل في مختلف مؤسسات الدولة و المجتمع المدني.

3-تقوى ضعف المشاركة الانتخابية اكثر من خلال الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون ،و التي دفعت بهم اما لاهمال الشؤون السياسية و الانشغال بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، او بالمشاركة في السياسية و لكن بتجنب القنوات السياسية الرسمية للتعبير السياسي بعد ان ثبت عجزها عن حل مشاكلهم، و اللجوء الى استعمال قنوات غير رسمية كاسلوب التظاهرات و النزول الى الشارع من اجل تسوية مشاكل معينة.

4- عجز السلطة الجزائرية على اعادة بعث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الانتخابية كأسلوب للتغيير السلمي من خلال الاصلاحات المتوالية التي باشرتها، هذه الثقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقراطية التي شهدتها الاستحقاقات الانتخابية السابقة، و التي اعترفت السلطات الجزائرية نفسها بما شابها من تجاوزات و غياب لشفافية و النزاهة.[1]

يحدث هذا بالرغم من ان النظام السياسي استطاع خلال العشرية المنصرمة (2002-2012) من اجراء عدد من العمليات الانتخابية، و تمكن من خلالها أن يطور نظام انتخابي و مجمل القوانين المتعلقة به، كما استطاع أن يحسن من أداء الهيئات القائمة على العملية الانتخابية. و بالفعل استطاعت هذه الإجراءات التي انتهجت في هذا الصدد من تقليص مجال التزوير و التحايل حتى بات صعب جدا من الجانب القانوني،و اصبحت العملية الانتخابية أكثر التزاما بالنصوص و القواعد الدولية لإجراء انتخابات حرة و نزيهة، و أكثر تماشيا مع منظومة حقوق الإنسان من خلال التزامها بالقواعد و المعايير الدولية لإدارة الانتخابات.[2]

لكن اعتماد السلطة فقط على المقاربة القانونية لإنجاح العملية الانتخابية من دون اشراك فعلي للأطراف السياسية الفاعلة في المجتمع ،او فتح نقاش عميق و جاد بين كل فواعل العملية السياسية في

1-منير مباركية،مرجع سابق، ص13.

2-سليم بارة،**انماط السلوك الانتخابي و العوامل المتحكمة فيه**، مرجع سابق، ص217.

مسائل السياسة و الاقتصاد و المجتمع و الثقافة اضعف من محتوى هذه الاصلاحات، و حد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة و الفعل، بل و ادى الى تعميق اللاثقة بين الفواعل الغير رسمية و النظام الحاكم، علاوة على تكريس مزيد من اللامبالاة و العزوف عن الشأن السياسي ككل.[1]

و لعل احسن مثال على ذلك هو الاصلاحات السياسية الاخيرة* التي باشرتها السلطة بمناسبة الانتخابات التشريعية و المحلية الاخيرة 2012، و التي كان من بينها تقديم مجموعة واسعة من الضمانات لنزاهة هذه الانتخابات، و التي تجسدت في قانون الانتخاب الجديد 2012 .لكن نتائج هذه الانتخابات لم تقم سوى بترسيخ و اعادة انتاج الوضع الذي كان سائدا من قبل،و الذي تميز بانخفاض معدل المشاركة الانتخابية التي لم تتجاوز نسبة 43% بالرغم من كل المجهودات التي قامت بها الحكومة لرفعها، و الفوز الكاسح لأحزاب السلطة المتمثلة في جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي، مع تسجيل تراجع ملحوظ للتيار الاسلامي بمختلف تشكيلاته**.

في ظل هذه الاوضاع،تبرز الفائدة الحقيقية لدراسة السلوك الانتخابي في هذه الدراسة، اذ بالرغم من التاطير القانوني المحكم للعملية الانتخابية في الجزائر، إلا ان نسب الممانعة لا تزال مرتفعة. و هنا

1-طارق عاشور، مرجع سابق، ص54.

*جاءت الاصلاحات السياسية الاخيرة في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الامة في 15 افريل 2011، و تتعلق هذه الاصلاحات بإعادة النظر في قوانين الانتخاب و الاعلام و الجمعيات، ايضا قانوني البلدية و الولاية ، ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، و قانون التنافي مع العهدة البرلمانية، اضافة الى تعديل الدستور الذي اجل البت فيه الى ما بعد الانتخابات التشريعية 2012.

بالرغم من تجاوز النسبة الرسمية المعلن عنها للمشاركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية 43.14%، و هي نسبة مرتفعة عن تلك التي سجلت في عام 2007 36%، إلا ان قراءة دقيقة للأرقام الرسمية تسمح بتوضيح القراءة السياسية و بتصويب نسبة التحام الجزائريين حول النظام. فمن بين21.645.841 ناخبًا مسجلاً لم يتوجه إلى صناديق الاقتراع سوى9.339.026 مواطنًا، و من بين هؤلاء لم يدل سوى 7.634.939 بأصواتهم .يعني ذلك أن عدد البطاقات الباطلة بحكم القانون قد بلغ 1.704.047 و هو رقم لا يستهان به، إذ يمثل هذا العدد 22% ممن توجهوا إلى صناديق الاقتراع .يتضح إذن أن نسبة الممتنعين عن التصويت قد بلغت 56.86% بينما بلغت نسبة البطاقات الباطلة 18.24% من عدد الناخبين المسجلين إجمالا. مفاد ذلك كله أن أكثر من ثلثي الناخبين الجزائريين لم يعطوا اصواتهم لأي احد.انظر في هذا الصدد:**مصطفى محمد،" **الانتخابات التشريعية الجزائرية:خصوصية كاذبة و وضع خطير و اصلاح معلق**"، في :مبادرة الاصلاح العربي،الموقع الالكتروني: **http://www.arab- /ar/ pdf reform.net**، ص3

يطرح تساؤل مهم و هو طبيعة الرهانات السياسية التي تطرحها مسالة استمرار الممانعة الانتخابية مستقبلا على النظام السياسي، و التي يمكن تصورها كمايلي:

1/ استمرار ظاهرة الاحتجاج السلمي عن طريق الامتناع عن التصويت كتعبير عن خيبة امل المواطن بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة من نية السلطة في اجراء التغييرات المطلوبة، و هو ما قد يعيد طرح مسالة شرعية الهيئات المنتخبة ، اذ اصبح الناخب مقتنعا تماما بان الانتخابات و ما رافقها من اصلاحات مجرد اداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية و كسب التأييد و الشرعية اكثر منها كأداة للاختيار السياسي الواعي، و التأثير في شؤون الحكم و السياسية من قبل المواطنين. لذا، يتحول الامتناع الانتخابي الى نوع من الاحتجاج السياسي الصامت.[1]

و باستمرار هذه الوضعية، ستطرح من جديد مسالة الاستقرار المؤسساتي الداخلي الى واجهة الاحداث، خاصة على مستوى المجالس المنتخبة، حيث ستؤدي نسبة العزوف العالية في نتائج الانتخابات، و بالخصوص العدد الكبير للأصوات الملغاة، الى سحب الشرعية منها.و هو الامر الذي من شانه ان يعيق عملية تعميق الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر، و لا سيما تعديل الدستور.و ذلك ما قد يجعل من السلطة التنفيذية المشرف و المبادر بكل الاصلاحات المرتقبة كما كانت عليه الحال من قبل.[2]

2/ استمرار ظاهرة العزوف عن السياسة و الانتخاب ستخدم مستقبلا اكثر احزاب السلطة على حساب احزاب المعارضة، خاصة الجديدة منها،فأحزاب السلطة عرفت كيف تتحكم في المجال السياسي من خلال خبرتها الطويلة في مؤسسات الدولة، هذا فضلا على قوة تغلغلها في المجتمع بشكل لا يطرح امامها أي صعوبات في الحصول على بعض اصوات الناخبين مع كل مناسبة انتخابية تضمن لها البقاء في السلطة ، خاصة في ظل التشتت المقصود للقواعد السياسية و الانتخابية نتيجة المبالغة في عدد الترشيحات المظهرية غير الجدية مما يؤدي إلى صعوبة اختيار الناخب*.

ما يؤكد هذه النتيجة انه بالرغم من الفساد الاداري و الركود السياسي الذي تسببت فيه السلطة

1-كمال المنوفي، **اصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر و التوزيع،1987) ص.314

2- منير مباركية، مرجع سابق، ص29

*يقصد بذلك انه بفضل نسبة امتناع عن التصويت عالية، و بفضل نظام انتخابي يلغي الأصوات الذاهبة إلى القوائم الحزبية التي حصلت على أقل من 5% من اصوات الناخبين، فإن نواة انتخابية وفية للنظام لكنها لا تشكل سوى أقلية ستتمكن من إعطاء غالبية مريحة لأحزاب السلطة دون أن يعني ذلك إيجاد حل لأزمة تمثيل المجتمع الجزائري.

الجزائرية منذ الاستقلال، و لا سيما في العشرية الاخيرة، إلا انه لا تزال نسب مهمة من الشعب صابرة على ما الت اليه اوضاع البلاد، و تصوت دوما لصالح جبهة التحرير كحزب سلطة و نظام في ان واحد، بدلا من تصويتها لصالح الاحزاب الجديدة خوفا من المغامرة.فالأحزاب الجديدة غير قادرة على ان تكون البديل للسلطة الحاكمة، لأنها لا تملك برامج اصيلة يمكن تجسيدها ميدانيا، انما هي عبارة عن استنساخ لبرنامج السلطة ذاته، او لبعض التجارب الديمقراطية في العالم.[1]

3/استمرار حالة الركود السياسي و الامتناع الانتخابي قد تؤدي الى التحول اكثر نحو اسلوب الاحتجاجات و التظاهرات،حيث يتجلى ذلك في سيناريو اكثر اضطرابا و عنفا، و لا يستبعد ان يكون وفق اليات غير سلمية.

فصحيح ان بعض التحليلات تنفي سيناريو كهذا على الحالة الجزائرية لخصوصية ارتبطت بما عاناه الشعب الجزائري من حالة اللامن التي لازمته اكثر من عقد،و هي المرحلة ذاتها التي فرضت خبرة جزائرية في التعامل مع ازمات كهذه،هذا من جهة،ثم القدرة الريعية للدولة في الاستجابة للمطالب الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين من جهة اخرى، فالتغير لا يمكن أن يحصل ما دامت الدولة قادرة على توظيف الريع النفطي من أجل تسكين الأوجاع الاجتماعية و جعل من مؤسساتها وسيلة من وسائل التوزيع و ليس الإنتاج، و من ثم تعطيل إمكانية المطالبة بتعميق الحريات الفردية و الجماعية و المساواة على مستوى الحقوق الاجتماعية، و قد نجحت في ذلك الى حد الان.[2]

لكن مع ذلك، لا يمكن استبعاد هذا السيناريو نهائيا، خاصة اذا ما اقترن بتوظيف للازمات الداخلية لتحقيق اجندة خارجية ما،و لعل ابرز مثال على ذلك النظام الليبي الذي كان نظام ريعي، و اكثر استجابة للمطالب الشعبية،لكنه مع ذلك سقط بمساعدة قوى خارجية.

ما يؤكد احتمال حدوث هذا السيناريو في الجزائر هو كثرة الاحتجاجات الشعبية مؤخرا، اذ شهد شهر جانفي 2011 احتجاجات اجتماعية شملت اغلب انحاء الوطن تقريبا، و لم تكن الوحيدة خلال هذه الفترة، اذ سجلت وزارة الداخلية نحو 9000 حركة احتجاجية خلال سنة واحدة، أي ما بين شهر جويلية 2010 و اوائل عام 2011، تم تسجيل سقوط 3163 جريحا في صفوف الامن، و 465 جريحا

1-خالد بوهند، مرجع سابق، ص.26

2-عروس الزبير ،**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**، مرجع سابق، ص36.

في صفوف المواطنين، هذا فضلا عن الاحتجاجات التي يعيشها الجنوب الجزائري، و التي تعتبر استمرارية للحركية التي تعرفها المنطقة منذ اكثر من سنتين على خلفية التوتر الاجتماعي الذي استغلته اطراف خارجية،اذ حملته مطالب سياسية اخذت بعدا خطيرا تجلى في دعوات الانفصال، و بالتالي لا يمكن اغفال تدخل العامل الخارجي في احداث ضغوطات من اجل القيام بعملية التغيير.[1]

4/يمكن ايضا توقع حدوث سيناريو تغيير اخر اعتاد النظام السياسي في الجزائر على القيام به،و هو اعتماد حل وسط يقوم على تبني بعض من اليات الانتقال السياسي العنيفة و السلمية في ان واحد.تعتمد هذه المقاربة على مقولة الانقلاب من داخل النظام نفسه، و يحدث هذا عادة بعد فشل القيام بالإصلاح عن طريق نخب و قيادات النظام الحاكمة، و كذلك عن طريق الثورة او الضغوطات الشعبية ، يبقى اذن ان يحدث تحالف بين نخب شابة من داخل المؤسسات التي تملك القوة السياسية (و ترجح ان تكون من المؤسسة العسكرية و الامنية*) تساندها فواعل سياسية و مدنية رسمية و غير رسمية، سواء اكانت مؤسسات او اشخاص، و هذا من اجل تغيير جذري في بنية و اليات العمل السياسي. [2]

1-فضيلة فاطمة دروش،"**في سوسيولوجيا الاحتجاج:دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر**"، في:المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع22، ربيع 2013، ص113.

*سبق للجزائر و ان عرفت خلال تاريخها السياسي هذه الحالة عدة مرات، و يكفي هنا ان نذكر انقلاب 19 جوان 1965 و ايضا شبه الانقلاب الذي عرف في جانفي عام 1992، حيث تدخل الجيش مباشرة لتسيير الحياة السياسية و تحييد دور السلطة المدنية.

2-محمد بوضياف،**مستقبل النظام السياسي الجزائري**، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص343.

خلاصة الفصل الثالث:

يسعى هذا الفصل الى التجسيد الفعلي لمقاربة تناول السلوك الانتخابي في سياقه الخاص الذي يجري فيه، و قد تم ذلك من خلال ثلاثة مراحل اساسية و هي:

اولا اجرينا دراسة ميدانية للسلوك الانتخابي عند شباب على حالة جزئية و هي مدينة وهران، مع محاولة تبيان خصوصية هذه الحالة.من بين اهم النتائج التي تحصلنا عليها ان الشباب مسيس، لكنه لا يشارك في الانتخاب الا قليلا، و ذلك بسبب التصورات و المواقف السلبية التي يحملها ازاء السياسة و الانتخاب.هذه المواقف لم تات من فراغ، و انما كانت نتاجا لتفاعله السلبي مع اوضاع البيئة السياسية و الاجتماعية المحيطة به.لكن مع ذلك،لا يمكن تعميم هذه النظرة على جميع الشباب اذا ما ادخلنا متغيرات الحالة السوسيو –اقتصادية، و التي بينت وجود فروقات في المشاركة ترجع الى الاختلاف في السن و الجنس و الدخل و المهنة و المستوى التعليمي...

مكنتنا هذه النتائج، كمرحلة ثانية، من التدرج نحو مستويات اكبر، حيث قررنا استغلال نتائج الدراسة الميدانية التي اجريت على حالة جزئية للحكم على الكل، و قد تم ذلك من خلال ادراج نتائج دراستنا مع نتائج اخرى مسجلة على المستوى المحلي و الوطني، حيث بدت هذه العملية وحدها القادرة على الذهاب بنتائج هذه الدراسة الى مستويات ابعد. كان من اهم ما تمخض عن هذه العملية هو عدم وجود اختلاف كبير في المشاركة الانتخابية بين فئة الشباب و غيرها من فئات المجتمع الاخرى، كما ان الانتخاب في حد ذاته لم يتبلور تاريخيا كممارسة سياسية اصيلة، و انما ارتبط بظروف خاصة املتها سياقات مختلفة.

هذه الوضعية قادتنا الى محاولة استشراف مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر بالرجوع الى واقع السلوك الانتخابي عند المواطن الجزائري اليوم، و قد تبين ان التطور في نسب الممانعة الانتخابية مؤخرا يمكن ان يشكل مستقبلا خطر حقيقي امام النظام السياسي ، ابرزه حدوث انفجار شعبيّ على المدى القريب كنتيجة لحالة الانسداد السّياسي المزمنة و بالتّزامن مع عواملَ إقليميّة و دوليّة .

خاتمة

لا نكاد نجد ميدانا تعاونت فيه العلوم الاجتماعية على دراسة ظاهرة معينة مثلما حدث في ميدان الشباب.اذ حاول الباحثون في هذه الميادين ان يقدموا تصورا محددا لمعالجة قضايا هذه الفئة من المجتمع بشكل عام، و في مجال السلوك السياسي و الانتخابي بشكل خاص.و قد كان اهم ما توصلت اليه هذه المقاربات النظرية هو ان الشباب يشغل مكانة رئيسية في المجتمع، و ان اوضاعه و ثقافته و انماط سلوكه ، و خاصة مشاركته الاجتماعية و السياسية هي ظواهر تحظى بأهمية كبيرة، و تتطلب المزيد من البحث و التشخيص.

لكن، و على الرغم من وجود الكثير من الدراسات التي تتناول موضوع الشباب اليوم، الا ان معظمها تتناوله في سياق المجتمعات الغربية و المتقدمة،و مما لا شك فيه ان هذا التمركز يجعل من دراسات الشباب محكومة الى حد بعيد بأولويات و اشكاليات و منهجيات معنية قد لا تتوافق بالضرورة مع الاحتياجات الوطنية و مع متطلبات الفهم العلمي و الموضوعي لهذه الفئة من المجتمع.

تبرز هذه النتيجة اكثر اذا ما رجعنا الى التحديات التي يطرحها تحديد مفهوم الشباب في السياقات الاجتماعية المختلفة. فمصطلح الشباب ارتبط لفترة طويلة بمسالة السن، و هو مقياس يحيل الى معنى بيولوجي لا ياخذ في الاعتبار أي اختلافات، كما انه لا يسمح بفهم الاثار التي يخلفها السياق الاجتماعي و السياسي الخاص الذي ظهر و تطور فيه الشباب. هنا، تطرح مسالة تحميل هذا المفهوم معنى سوسيولوجيا نفسها بقوة، و يترتب عنها النظر الى الشباب في علاقاتهم مع باقي الفئات الاخرى التي تشكل النسيج الاجتماعي، أي النظر الى هذه الفئة في ضوء العلاقات التي تبنيها مع المجتمع.

ضمن هذا الاطار اتت معالجتنا لموضوع السلوك الانتخابي عند الشباب في هذه الدراسة، أي من خلال التساؤل عن الاثار التي يخلفها السياق السياسي و الاجتماعي العام على سلوكهم الانتخابي. فجيل الشباب طالما اتهم بقلة التسييس و عدم الاهتمام بالسياسة و القضايا العامة التي تطرحها ، و اصبح الخطاب المتداول معها داخل النخب السياسية و في أوساط الإعلام حول الشباب و المشاركة الانتخابية يسطر لقوالب جاهزة و نمطية لتمثلاتنا الجماعية لكثير من الظواهر السياسية و الاجتماعية التي تخص الشباب.

فقد قدم هذا الخطاب معطى العزوف كثابت منهجي في تحليل علاقة الشباب بالسياسة بعيدا عن كل الأسئلة الممكنة، و كحقيقة مطلقة خارج كل تفاعلات التاريخ. حيث اصبح العزوف مقدمة ضرورية لبناء

التحاليل، و ركنا اساسيا من أركان صياغة المواقف، و ثابتا من ثوابت الخطابات السياسية و الإعلامية للفاعلين و للصحافة و لأصحاب القرار.

لكن، يبدو أن هذه الثقة التي يبديها الخطاب العام حول العلاقة بين التسيس و عزوف الشباب عن المشاركة الانتخابية في الجزائر على الاقل لا يدعمها موضوعيا أي تراكم علمي أو خطاب معرفي. فما أنتجته الابحاث العلمية في الجامعات و مراكز البحوث الجزائرية في باب ما يمكن تسميته سوسيولوجيا الشباب و السياسة يبقى مجرد أبحاث قليلة و متفرقة، و هي على قلتها و تفرقها لا تكاد تجزم بسهولة أن الشباب الجزائري عازف عن الشأن العام تماما، خاصة و اننا لا نتوفر على ما يكفي من تراكم النتائج المبنية على قاعدة المعطيات الميدانية و الواقعية مما يسمح بالخوض في التصور الجماعي حول ظاهرة العزوف بكل اطمئنان و ثقة.

ان مقولة العزوف المطلق لا تفشل فقط في امتحان العلمية، بل إنها كذلك لا تصمد إزاء بعض التساؤلات المفاهيمية و النظرية الباحثة في مضمون كلمتي الشباب و السياسة، خاصة إذا ما عرفنا مفهوم السياسة تعريفا ديمقراطيا، كأن نقول أن السياسة ترتبط بوجود حقل عمومي لمناقشة و صراع المشاريع المجتمعية، و الأفكار و البدائل و القيم التي يتم تدبير الشأن العام على أساسها.

بهذا التعريف، يمكن أن نتساءل في الشأن الجزائري، أيهم ظل عازفا عن الآخر هل السياسة أم الشباب؟ أو ليست السياسة أو للتدقيق تلك العقود المظلمة من اللاسياسة و القمع و الحقل العمومي المغلق و حضور الدولة و تغييب المجتمع... هي التي كانت لا تقبل بالضرورة أي مستوى من مستويات المشاركة الشعبية، للشباب و لغير الشباب.

ايضا، تحوي مقولة العزوف المطلق بشكل خفي تحديين تاريخيتين لا غبار عليهما، الأول يتعلق بكون الخطاب حول العزوف يبدو معه هذا الأخير كما لو كان طارئا و مستحدثا، من نتاج الحاضر فقط و لا علاقة له بماض زاخر بالمشاركة السياسية و الانتخابية الشبابية.

اما التحدي الثاني فنستدله من طرح السؤال التالي : نتحدث عن عزوف الشباب عن العمل السياسي، لكن مقارنة بمن؟ هل هذا يعني أن هناك فئات عمرية (الكهول، الشيوخ...؟) أو اجتماعية (النساء مثلا) أكثر إقبالا على المشاركة و الاهتمام بالشأن العام.

من الواضح أن المقارنات السابقة لا تذهب بالضرورة في اتجاه جعل الشباب أقل اهتماما و أدنى مبالاة بالعمل السياسي.لذا من الضروري اعادة النظر في ظاهرة تعاطي الشباب مع الشأن العام و

الانتخاب، و عدم الركون إلى الجاهز من الأجوبة، دون تفكيك منهجي و تساؤلي يستحضر العناصر الاتية على الاقل:

1-الرجوع الى التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة و محصلتها، مع استحضار السياق التاريخي الذي ظهرت و تطورت في ظاهرتي الشباب و الانتخاب.و هذا ما حرصت عليه هذه الدراسة، أي تبيان السياق العام الذي ظهر و تطور فيه الانتخاب في الجزائر ،ثم السياق الذي يمارس فيه الشباب الانتخاب اليوم.

2- تحليل مختلف البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الراهنة و تحديد انعكاساتها على الانتخاب عند الشباب، مع اخذ بعين الاعتبار التنوع و الاختلاف الموجود في هذه الفئة.

3-الاعتماد على الدراسات الميدانية للسلوك الانتخابي كتجسيد فعلي لمقاربة تناول السلوك الانساني في سياقه الخاص الذي يجري فيه.

و باستغلال هذه العناصر في هذه الدراسة، تبين انه لا يمكن تبرير ضعف المشاركة الانتخابية عند الشباب في الحياة السياسية بقلة التسييس ، فعنصر الشباب كان و لازال حاضرا بقوة في كل الاحداث و المناسبات السياسية ، و هذا ما تبينه نتائج هذه الدراسة من خلال مايلي:

1-بينت الدراسة الميدانية ان الشباب مسيس، فهم يظهرون اهتمام بالمسائل السياسية، و يتابعون الاحداث السياسية الراهنة عبر وسائل الاعلام المختلفة، كما انهم يملكون معلومات و تفضيلات حول العالم السياسي، و هو ما مكنهم من اقامة بعض الاحكام و الاراء السياسية.إلا انه بالرغم من درجة التسيس هذه، فإننا نسجل انخفاض شديد في درجة المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة مقارنة ببقية الفئات العمرية الاخرى.

2- انخفاض المشاركة الانتخابية و ان كانت له اسباب موضوعية مثل عدم التسجيل في القوائم الانتخابية،خصوصيات هذه الفترة من حياة الانسان التي تتميز بالحركية المكثفة و الانشغال بمتطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية...، إلا انه في الاساس راجع الى القيود التي تفرضها البيئة السياسية ، اذ اننا نجد تغييرات اجتماعية سريعة و غير متوازنة مر بها المجتمع الجزائري، افضت الى خلل في الثقافة و مؤسسات التنشئة السياسية لهذه الشريحة من المجتمع ، كما اننا نشهد ازمات اصابت الايديولوجيات الحزبية السائدة ، و الاكثر من ذلك كله المواقف السياسية السلبية التي يحملها الشباب ازاء تاريخ الممارسة السياسية و الانتخابية في الجزائر بشكل عام.

هذه المواقف شكلها الشباب من خلال تفاعله المستمر و السلبي مع اوضاع البيئة السياسية، اذ نسجل خيبة امل ازاء العرض السياسي،تشوه صورة السياسة، عدم ثقة في النخب السياسية،عدم رضى عن اداء المؤسسات السياسية...

3-دفعت ظروف البيئة السياسية بالشباب الى ان يتبنى مواقف و سلوكيات تختلف عن الجيل الذي سبقه، و بالتالي طرق جديدة للممارسة و التعبير السياسي. يظهر ذلك بصورة جلية من خلال تطور اشكال علاقة الشباب بالسياسة،فالعودة المتكررة لبعض الممارسات او الاشكال الغير اتفاقية للمشاركة السياسية (التظاهرات، الاضرابات،توقيع عريضة، احتلال مكان عمومي او قطع طريق...) تحتاج الى انتباه خاص. و الشباب اذا ما تراجع عن الانتخاب اليوم، إلا انه لم يترك مجال الفعل السياسي تماما ، و انما اكتشف اشكال اخرى اكثر فاعلية و استقلالية للتعبير و التأثير في السياسة.

4- لا يشكل الشباب مع ذلك فئة عمرية متجانسة مستقلة عن سياقها الاجتماعي و الاقتصادي، و تتبنى نفس المواقف و الاراء و تتشابه في سلوكياتها و ردود افعالها السياسية. هذا ما بينته ظروف الحالة الاجتماعية و الاقتصادية لشباب الدراسة، فالذكور يصوتون اكثر من الاناث، و الشباب الذي ينتمي الى منزلة اقتصادية و اجتماعية اعلى (مستوى التعليم، الدخل، المهنة) يشارك اكثر في السياسة و الانتخاب.

بالاستناد على ذلك كله، يمكن القول ان الشباب اليوم مرتبط بوجود مصلحة حقيقية له في الامور الجماعية،كل ما هنالك ان السياق السياسي و الاجتماعي تغير، و سلوكياتهم بنيت انطلاقا من رهانات و معايير جديدة ، لذا يجب التركيز اكثر على تفسير خصائص البيئة السياسية و الاجتماعية الجديدة التي تتموضع فيها سلوكيات الشباب اليوم .

فالممارسات السياسية الفردية تكون دائما ثمرة تفاعل بين السياق الهيكلي او البنيوي و التجربة التاريخية للفرد، و ما يقوله الانسان عن نفسه و عن غيره يمثل مصدرا غنيا من المعلومات عن السلوك، كما ان المعاني التي يضفيها الانسان على السياسة توفر معلومات مناسبة للتحليل العلمي، لان الناس يتصرفون بموجب هذه المعاني ، و هذه المعاني لا توفر للمراقب العلمي ما يهدف اليه من تحديدات يحتاج اليها ليواصل أبحاثه ، بل عليه ان يضع المعاني بنفسه.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة السانيا –وهران–

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تحية طيبة و بعد،

في اطار التعليم العالي و البحث العلمي ، نحتاج الى مساهمتكم الكريمة لانجاز موضوع بحث يدخل في اطار التحضير لشهادة ماجستير (علم الاجتماع) حول الانتخابات عند الشباب. اذا تفضلتم بالإجابة عن الاسئلة التالية ، فإننا لن نأخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم ،كما نريد منكم ان تتأكدوا بان المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، و نعدكم بعدم الكشف عن هويتكم.

شكرا مسبقا على تعاونكم.

–**ملاحظة:** يرجى قراءة الاسئلة بتمعن و وضع علامة (X) امام الاجابة المختارة.

1/**معطيات سوسيو–مهنية:**

1-الجنس: 1- ذكر ☐ 2- انثى ☐

2-السن: *عدد السنوات* (.....)

3-الحالة المدنية: 1-متزوج ☐ 2- اعزب ☐ 3- مطلق ☐ 4- ارمل ☐

4-مكان السكن: 1- البلدية (.....) 2- الحي (.....)

5-طبيعة السكن: 1- شقة ☐ 2- فيلا ☐ 3- حوش ☐ 4- بناية قصديرية ☐ 5-سكن ارضي ☐

6-**المستوى الدراسي** 1-دون مستوى ☐ 2-ابتدائي ☐ 3-متوسط ☐ 4-ثانوي ☐ 5-جامعي ☐

7-المهنة:.....

8-الدخل الشهري:.....

9-المستوى الدراسي للأب 1-دون مستوى ☐ 2-ابتدائي ☐ 3 -متوسط ☐ 4-ثانوي ☐ 5-جامعي ☐

10-المستوى الدراسي للأم 1-دون مستوى ☐ 2-ابتدائي ☐ 3-متوسط ☐ 4-ثانوي ☐ 5-جامعي ☐

2-مواقف و سلوكيات حول السياسة و الانتخاب:

11-هل تهتم بالسياسة؟ 1- نعم ☐ 2- لا ☐

12- اذا كان نعم، فهل تناقش اكثر مواضيع سياسية: 1-محلية ☐ 2- وطنية ☐ 3- دولية ☐

13-اذا كنت تناقش مواضيع سياسية فمن هو الذي:

1-يعين الوزير الاول في الجزائر.....

2-الوزير الاول الحالي.....

3-اخر انتخابات اجريت.....

4-الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان الحالي.....

14-اذا كنت غير مهتم بالسياسة، فما هو السبب؟

1-الانخراط في السياسة يسبب مشاكل. ☐ 2-الجو العام لا يشجع على ذلك؟ ☐

3-السياسة مضيعة للوقت ☐ 4-لا وجود لمصلحة في ذلك ☐

5-السياسة مجال للمكر و الفساد ☐ 6-اخرى.....

15-ما هي مواصفات السياسي المثالي في رايك؟ (يمكن اختيار اكثر من اجابة).

1-ان يكون مناضلا في حزب سياسي ☐ 2-ان يكون نزيها ☐

3-ان يكون متعلما ☐ 4-ان يكون ذا خبرة سياسية ☐

5-ان يكون مرتبطا بمنطقة ترشحه ☐ 6- حل مشاكل المواطنين اليومية ☐

7-ان يكون شابا ☐ 8-اخرى.....

16-هل تملك بطاقة ناخب؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐

17-اذا كنت لا تملك بطاقة ناخب، لماذا؟

1-لست مهتما ☐ 2-لاتحتاج اليه ☐

3-اسباب ادارية ☐ 4-لا تعرف كيفية الحصول عليها ☐

5-اخرى.....

18-هل قمت بإحدى الاعمال الاتية في اخر انتخابات اجريت؟

1-تتبعت اخبار الحملة الانتخابية ☐ 2-حضرت تجمع انتخابي لمرشح او حزب ما ☐

3-شاركت في حملة انتخابية لمرشح ما ☐ 4-فكرت في الترشح للانتخابات ☐

5-قمت بتوعية الاخرين بأهمية الانتخاب ☐

19-اذا كنت تملك بطاقة ناخب، فهل شاركت في احدى الانتخابات الاتية؟

1-الانتخابات المحلية نوفمبر 2007 ☐ 2-الانتخابات التشريعية ماي 2007 ☐

3-الانتخابات الرئاسية افريل 2009 ☐ 4-الانتخابات التشريعية ماي 2012 ☐

5-الانتخابات المحلية نوفمبر 2012 ☐

20-اذا كان نعم لماذا؟

1-مجرد تقليد في الاسرة ☐ 2-الانتخاب واجب وطني ☐

3-تعرف المرشح ☐ 4-مقتنع ببرامج الاحزاب السياسية ☐

5-مقتنع بقدرة الانتخاب على التغيير ☐ 6-للحصول على ختم بطاقة الناخب ☐

7-اخرى.....

21-اذا لم تشارك، فكيف كان ذلك؟

1-عدم الذهاب الى مكتب التصويت ☐ 2-ترك الظرف فارغا ☐

3-اتلاف ورقة الاقتراع ☐ 4-اخرى.....

22-في رايك، لماذا لا يشارك الكثير من الشباب اليوم في الانتخابات؟ (يمكن اختيار اكثر من اجابة).

1-عدم اهتمام بالسياسة و الانتخاب ☐ 2-عدم ثقة في الاحزاب و المرشحين ☐

3-للاحتجاج على اوضاعهم الاجتماعية ☐ 4-التصويت لن يغير شيئا ☐

5-نتائج الانتخابات معرفة مسبقا ☐ 6-تصويتي لن يغير من نتيجة الانتخاب ☐

7 -نقص المعرفة السياسية ☐ 8-تراجع الحس الوطني ☐

9-الامتناع وسيلة فعالة للتغيير ☐ 10-ضعف اداء المجالس المنتخبة ☐

11-اخرى.....

23-كيف دور الشباب في المشاركة الانتخابية في الجزائر عموما؟

1-دور فعال ☐ 2-دور ضعيف ☐ 3-ليس لهم أي دور ☐

3-البيئة السياسية:

24-هل تتابع الحداث السياسية الحالية؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐

25-اذا كان نعم، فما هو المصدر الذي تحصل منه على معلوماتك السياسية اكثر؟

1-التلفاز ☐

-القناة التي تشاهدها اكثر.....

2-الجرائد ☐

-الجرائد التي تطالعها اكثر.....

2-الانترنت ☐

4-اخرى.....

26-مع من تناقش المواضيع السياسية اكثر؟

1-افراد العائلة ☐ 2-الاصدقاء ☐

3-زملاء الدراسة او العمل ☐ 4-جمعيات و احزاب ☐

5-مواقع التواصل الاجتماعي ☐ 6-اخرى.....

27-ما رأيك في القضايا الاتية:

1-للأحزاب السياسية وظيفة في المجتمع 1-نعم ☐ 2-لا ☐

2-تعدد الاحزاب ضروري 1-نعم ☐ 2-لا ☐

3-ممارسة النساء للسياسية 1-نعم ☐ 2-لا ☐

4-التصويت لصالح 1-احزاب ☐ 2-اشخاص ☐

28-هل يقوم احد والديك بإحدى الاعمال الاتية:

1-ينتميان الى حزب سياسي 1-نعم ☐ 2-لا ☐

2-يأخذانك معهما الى التصويت 1-نعم ☐ 2-لا ☐

3-يتيحان المشاركة في اتخاذ القرار داخل العائلة 1-نعم ☐ 2-لا ☐

4-يشجعانك على الذهاب للتصويت 1-نعم ☐ 2-لا ☐

5-يحاولان التأثير على قرار اختيارك للمرشح. 1-نعم ☐ 2-لا ☐

29-هل سبق و ان قمت بإحدى الاعمال الاتية:

1-شاركت في اضراب غير رسمي ☐

2-شاركت في اعتصام او مسيرة احتجاجية ☐

3-وقعت على عرضة احتجاج ☐

4- تعاونت مع سكان المنطقة لحل مشكل جماعي ☐

30-هل انت منخرط في:

1-حزب سياسي ☐ 2-جمعية ما ☐ 3-نقابة ☐ 4-لجنة حي ☐

5-تنظيم اخر.....

31-اذا كان نعم، لماذا؟

1-اقتناع ببرنامجه ☐ 2-انتماء احد افراد العائلة ☐

3-تعرف اشخاص داخل التنظيم ☐ 4-تحقيق مصلحة شخصية ☐

5-اخرى.....

32-اذا كان لا، لماذا؟

1-غير مقتنع بهذه التنظيمات ☐ 2-ليس لديك وقت ☐

3-الانخراط يجلب مشاكل ☐ 4-عدم توفر الجو المناسب للتعبير ☐

4-لست مهتما ☐ 5-اخرى.....

33-ما هي المطالب المستعجلة التي تطالب النظام السياسي الجزائري بتحقيقها اليوم؟

1-تحقيق العدالة الاجتماعية ☐ 2-تنمية الحس الوطني ☐

3-الحفاظ على الامن و الاستقرار ☐ 4-الاهتمام بنشر القيم و الاخلاق العامة ☐

5-تحسين المستوى المعيشي ☐ 6-تعزيز الديمقراطية ☐

7-تحسين اداء المؤسسات الادارية ☐ 8-اخرى.....

34-كيف تقيم دور البرلمان في الجزائر؟

1-مرضي ☐ 2-مرضي نوعا ما ☐ 3-غير مرضي ☐

35-كيف تقيم اداء الحكومة في الجزائر؟

1-مرضي ☐ 2-نوعا ما ☐ 3-غير مرضي ☐

36-كيف تصنف نمط الحكم في الجزائر؟

1-بيروقراطي ☐ 2-استبدادي ☐ 3-ديمقراطي ☐ 4-عسكري ☐

3/الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية:

37-هل تعتقد ان الحصول على عمل في الجزائر عملية صعب؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐

38-اذا كان نعم لماذا؟

1-قلة عروض العمل ☐ 2-عدم توافق عروض العمل مع التكوين ☐

3-انتشار ظاهرة الوساطة piston ☐ 4-كثرة طالبي العمل ☐

5-بسبب الاستعانة بالعمال الاجانب ☐ 6-اخرى.....

39-ما هو المصدر الذي تحصل منه على مصاريفك اليومية؟

1-العائلة ☐ 2-ممارسة نشاطات غير منتظمة ☐

3-عقود ما قبل التشغيل ☐ 4-موظف ☐

5-اخرى.....

40-هل دخلك الحالي كافي لسد احتياجاتك اليوم؟ 1-نعم ☐ 2-لا ☐

لماذا؟.....

41-في رايك، ما هي اهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب اليوم؟ (رتبها من 1 الى 7 حسب الاولوية بالنسبة لك).

1-البطالة ☐ 2-غلاء المعيشة ☐ 3-عدم انتظام الدخل ☐ 4- ضعف التعليم و التكوين ☐

5-تأخر الزواج ☐ 6-السكن ☐ 7- تراجع القيم و الاخلاق ☐

42-هل تعتقد بان لنظام التعليم علاقة بالمشاكل التي يعاني منها الشباب اليوم؟ 1 -نعم ☐ 2-لا ☐

43-في رايك، ما هي اهم المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم في الجزائر؟

1-ضعف برامج و جودة التعليم ☐ 2-ضعف مستوى الاساتذة ☐

3-طول فترة التعليم ☐ 4-ضعف الادارة المسئولة عن التعليم ☐

5-ضعف قيمة الشهادات التعليمية ☐ 6-اخرى.....

44-ما هي المهام التي تطالب نظام التعليم بتحقيقها اليوم؟

1-تنمية الوعي السياسي عند الطالب ☐ 2-الاقتصار على التعليم و التكوين فقط ☐

3-تنمية روح المسئولية عند الشباب ☐ 4-الاهتمام بتنمية الابتكار و التجديد ☐

5-اخرى.....

45-في رايك، ما هو الحل المناسب للشباب اليوم؟

1-التكوين و التعليم ☐ 2-العمل ☐

3-الهجرة ☐ 4-اخرى.....

هل هناك شيء اخر تريد ان تضيفه؟

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (02)

خصائص القوائم الانتخابية التي شملها التحليل

Le code	sexe	Lieu de résidence	inscrit	élection
Cv23	Bureau homme 04	Sidi El- Bachir	562	10-05-2012
CV8	Bureau femme 05	Sidi El- Howari	600	10-05-2012
CV9	Bureau homme 06	Sidi El- Howari	389	10-05-2012
CV23	Bureau femme 04	Sidi El- Bachir	540	10-05-2012
CV48	Bureau femme 06	Ibn-Sina	545	10-05-2012
CV48	Bureau homme 06	Ibn-Sina	531	10-05-2012
CV84	Bureau homme 04	El-Hassi	600	10-05-2012
CV59	Bureau homme 03	EL-Sadikia	519	10-05-2012
CV22	Bureau femme 05	Sidi El- Bachir	346	10-05-2012
Le taux	9	9	4632	9

الملحق رقم (03)

دليل مقابلة البحث.

1-ما هي الوظيفة التي يجب ان تقوم بها السياسة في المجتمع من وجهة نظرك؟

2-كيف تقيم تاريخ و واقع الممارسة السياسية في الجزائر؟

3-كيف تقيم العلاقة بين الشباب و السياسة في الجزائر؟

4-ماذا يعني الانتخاب بالنسبة لك؟

5-كيف تقيم واقع المشاركة الانتخابية عند الشباب؟

1.5-ما هي العوامل التي تدفعهم الى التصويت؟

1.5-ما هي العوامل التي تمنعهم عن التصويت؟

6-من هو المسئول عن تدني نسب المشاركة الانتخابية في الجزائر عموما؟

7- من وجهة نظرك، ما هي المؤسسات السياسية و الاجتماعية المعنية بتفعيل المشاركة السياسية و الانتخابية عند الشباب في الجزائر؟

8-في رايك، كيف ستتصرف الاجيال القادمة مع الانتخابات بالرجوع الى واقع الممارسة السياسية في الجزائر؟

9-ما هي اقتراحاتك لتحسين المشاركة الانتخابية عند الشباب؟

10-هل تريد اضافة أي شيء اخر؟

الملحق رقم (04)

توزيع الشباب على الفئات

العمرية الممتدة من 18 حتى 34

سنة حسب التقسيم المعتمد من ONS*

الفئة العمرية	19-18**		24-20		29-25		34-30	
	التكرار	النسبة	التكرار	التكرار	النسبة	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	9648	%49.8	28555	26141	%49.5	%49.4	26141	%49.5
اناث	9713	%50.2	29412	26649	%50.5	%50.6	26649	%50.5
المجموع	19361	%100	57968	52789	%100	%100	52789	%100
% من فئة 18-34	19361	%23.6	57968	52789	%23.9	%26.1	52789	%23.9

*جدول من انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بولاية وهران.

** في الاصل، تمتد هذه الفئة ما بين 15-19 سنة وفق التقسيم العمري المعتمد من قبل الديوان الوطني للاحصائيات، لكن و بما اننا ننطلق في هذه الدراسة من سن 18 سنة كما سبق و ان اشرنا، فقد استعنا في تحديد الفئة الممتدة من 18-19 سنة بأحد الاخصائيين في الديمغرافيا.

قائمة المراجع

1/الكتب:

أ/ باللغة العربية:

1- ابراهيم العيسوي، **الدراسات المستقبلية و مشروع مصر 2020** (القاهرة: معهد التخطيط القومى،2000)

2-احمد حمد ابو حيدر ، **واقع المشاركة السياسية للشباب في الاردن : المحفزات و المحددات** (عمان:مركز الشرق و الغرب لتنمية الموارد البشرية، 2012)

3- اسماعيل قيرة و اخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)

4- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

5- انتوني غيدنز،2001، **علم الاجتماع**، ت: فايز الصياغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)

6- اندرو رينولدز و اخرون،**اشكال النظم الانتخابية:دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات**،ت:ايمن ايوب،ط2 (ستوكهولم:منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،2010).

7- بيير بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ت: هناء صبحي (الامارات العربية المتحدة: هيئة ابوظبي للسياحة و الثقافة،2012)

8-برتران بادي، **الدولتان: الدولة و المجتمع في الغرب و في دار الاسلام**، ت:نخلة فريفر (بيروت:المركز الثقافي العربي،1996)

9- جمال شحاتة حبيب،**السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية** (مصر:المكتب الجامعي الحديث،2010)

10- حاتم رشيد، **الازمة الجزائرية...الى اين** (الاردن: مركز الاردن الجديد للدراسات، 1998).

11- حلمي ساري،**الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الانتخابي:دراسة تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي** (الاردن:الجامعة الاردنية،1992).

12- حسن رمعون و اخرون، **الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة** (الجزائر:مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،2012).

13- حسن صعب، **علم السياسة**، ط8 (بيروت:دار العلم للملايين، 1985)

14- حسين حسن سليمان،**السلوك الانساني و البيئة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق** (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005).

15- ديفيد بيثام، **البرلمان و الديمقراطية في القرن الحادي و العشرين: دليل الممارسة الجيدة** (تونس: الاتحاد البرلماني الدولي، 2006)

16- ريموند وولفينغز، سيفن رونستون،1980، **من يصوت**،ت:فؤاد سروجي(عمان:الاهلية للنشر و التوزيع،2007)

17- سعد ابراهيم جمعة،**الشباب و المشاركة السياسية** (القاهرة:دار الثقافة للنشر و التوزيع،1984).

18- سعد اسماعيل علي، **اصول الاجتماع السياسي** (بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1981).

19-سمير امين،**المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة-حالة المغرب العربي** (القاهرة:مركز البحوث العربية،1997)

20- سويم العزي، **المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث** (——— ،المركز الثقافي العربي،1987)

21- سيد عثمان و أنور الشرقاوي، **التعلم و تطبيقاته** (القاهرة:دار الثقافة للنشر،1973)

22- سيقرين لابا، 1995،**الاسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب و الأدغال**، ت: حمادة ابراهيم (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، 2003)

23- سيمور مارتن ليبست،1959،**رجل السياسة:الأسس الاجتماعية للسياسة، ت: خيري حمادة و شركاؤه** (بيروت:دار الأفاق الجديدة، د.ت)

24- شاقا فررانكفورت،دافيد ناشيماز ، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ت: ليلى الطويل(دمشق:ورد للنشر و التوزيع،2004)

25- صالح بلحاج،**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010)

26- صبحي السيد، **الإنسان و سلوكه الاجتماعي** (القاهرة:جامعة عين شمس، 1976)

27- عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و انعكاساتها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)

28- عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة** (سعيدة: كلية العلوم السياسية، 2008).

29- عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري** (الجزائر: منشورات شهاب، 2012)

30- عبد الناصر جابي، **الانتخابات:الدولة و المجتمع** (الجزائر:دار القصبة للنشر، 1999)

31- عبد الناصر جابي، **مواطنة من دون... استئذان** (الجزائر:منشورات شهاب، 2006)

32- عبد الناصر جابي، **تقرير حول استطلاع البارومتر العربي 2011** (الجزائر: دون دار نشر، 2011)

33-عبد الناصر جابي،**مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة اجيال و سيناريوهان** (الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012).

34- عبد الالاه بلقزيز،**الدولة في الوطن العربي و أزمة الشرعية،في:أزمة الدولة في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011)

35- عبد الوهاب محمد رفعت،**الانظمة السياسية** (بيروت: منِشورات الحلبي الحقوقية، 2004).

36- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي و المجتمع المدني**، (بيروت:دار الثقافة و النشر، 2003)

37- عزت حجازي، **الشباب العربي و مشكلاته** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985)

38- علي الدين هلال،نيفين مسعد،**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

39- علي بوعناقة، **الاحياء الغير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة الجزائر**، في : **الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، مؤلف جماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)

40- علي خليفة الكواري، **الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الاقطار العربية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

41- علي سموك،**اشكالية العنف في الجزائر: من اجل مقاربة سوسيولوجية** (عنابة: مخبر التربية و الانحراف و الجريمة في المجتمع، 2006).

42- عنصر العياشي،**سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر** (القاهرة:دار الامين للنشر و التوزيع،1999)

43- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي** ، ط2، ت:محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2006).

44- كمال المنوفي، **اصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر و التوزيع،1987)

45-لورانس ا.هاريزون، صمويل هنتجتون، **الثقافات و قيم التقدم**، ت:شوقي جلال،ط2 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)

46- ماكس فيبر،**الاخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية**، ت:محمد علي مقلد (بيروت:مركز الانماء القومي،د.ت)

47- متروك الفالح، **المجتمع و الديمقراطية و الدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

48- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي:ميدانه و قضاياه** (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)

49-محمد جمال يحياوي،**حول الطبيعة البشرية و النظم السياسية** (——— ،المعرفة،1990)

50-محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهجية و مداخل نظرية**،ط2 (بنغازي:جامعة قار يونس،1998)

51-محمد سعد ابو عامود و اخرون، **السياسة بين النمذجة و المحاكاة** (الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2004)

52-محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دون دار نشر ،2002).

53-محمد علي محمد، **الشباب العربي و التغير الاجتماعي** (بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985)

54- مجمد علي محمد،**اصول الاجتماع السياسي:السياسة و المجتمع في العالم الثالث الاسس النظرية و المنهجية**،ج1 (الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1985)

55-محمد علي محمد، **اصول الاجتماع السياسي: السياسة و المجتمع في العالم الثالث**، ج2 (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987)

56- منير مباركية،**الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي2012 : قراءة في التوقعات و النتائج و التداعيات** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)

57-موريس انجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات عملية**،ت:مصطفى ماضي و اخرون (الجزائر:دار القصبة للنشر،2006).

58-مولود زايد الطبيب،**التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع** (الاردن:المؤسسة العربية الدولية للتوزيع،2001)

59-مولاي الحاج مراد،**الشباب الجزائري بين الاندماج و التهميش** (وهران:مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،2004).

60- نصر محمد عارف،**ابستيمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي- النظرية – المنهج** (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002).

61- نصر محمد عارف،**نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي** (القاهرة:دار القارئ العربي،1981).

62-هاينز يولاو،**فن السلوك السياسي**، ت: لجنة من الاساتذة الجامعيين (بيروت:منشورات دار الافاق الجديدة،د.ت)

63-هشام محمود الاقداحي،**علم الاجتماع السياسي** (الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009).

ب/باللغة الاجنبية:

1- Aissa Khalladi, *démocratie à l'Algérie : les leçons d'une élection*, Alger, Marsa, 2004.

2-Alain Touraine*, critique de la modernité*, paris, Fayard, 1992.

3- Alan Zuckerman*, the Social Logic of Politics :Personal Networks as Contexts for Political Behavior,* Philadelphia, Temple University press, 2005.

4-André Siegfried, *Tableau politique de la France de l'Ouest sous l'IIIE République*, Armand Colin, 1913, *reprint* Imprimerie nationale, 2005.

5-Betrand Badie, *l'Etat importé : l'occidentalisation de l'ordre politique*, paris, Fayard, 1992.

6- Campbell, Angus, Philip E. Converse, Warren E. Miller, and Donald E. Stokes, *The American Voter*, New York, John Wiley & Sons, 1960.

7-Daniel-Louis Seiler, *la politique comparée*, paris, Armand Colin, 1982.

8- David G.Myers, *social psychology ,Tenth* Ed, Michigan, The McGraw-Hill Companies, 2010

9- Downs, Anthony, *an Economic Theory of Democracy*, New York, Harper & Row, 1957.

10- David Beethama, *parliament and democracy in the twenty-first century a guide to good practice*, Switzerland, Inter-Parliamentary Union, 2006.

11- Dominic Duval, *recension des écrits sur la participation électorale*, Canada, Bibliothèque nationale du Québec, 2005.

12-Gabriel A.Almond, G.Biingham Powell, *Analyse comparée des systèmes politiques : une théorie nouvelle*, traduction de Françoise Mairey, Paris, Tendances actuelles, 1972.

13- George Gurvitch, *traité de la sociologie*, tom 2, paris, puf, 1968

14- Heinz Eulau, *The behavioral persuation in politics* (New York: Random House, 1963).

15-Hélène Claudot-Hawad, Christian Robin, Jean-Noël Ferrié*, Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.37, Paris, Editions du CNRS, 2000.

16-Hubert Michel & Maurice Flory, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.15, Paris, Editions du CNRS, 1977.

17-Hubert Michel & Maurice Flory, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.16, Paris, Editions du CNRS, 1978

18- Jan E. Leighley, *The Oxford Handbook of American Elections and Political Behavior*, Princeton University, Oxford, university press, 2008,

19- Jean Meynaud et Alain Lancelot, *Les attitudes politiques*, Paris, puf, 1964

20- Jan E. Leighley, *The Oxford Handbook of American Elections and Political Behavior*, Princeton University, Oxford, university press, 2008.

21- Kamel Rarrbo, *L'Algérie et sa jeunesse : marginalisation sociale et désarroi culturelle*, paris, Harmattan, 1995.

22- Lazarsfeld, Paul F., Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, *The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign*, New York, Columbia University Press, 1944.

23- Louis-Naud Pierre*, introduction a la science politique*, France, Département de Sociologie : Université Victor Segalen - Bordeaux 2, 2004.

24-Lorraine C.Minnite, *The politics of voter fraud*, USA, Washinton DC Office, 2010.

25-Madeline Grawitz et Jean Leca*, traité de la science politique : l'action politique*, vol 3, puf, paris, 1985.

26- Marcel Prélot, *sociologie* politique, paris, Dalloz, 1973

27-Maurice Flory; Jean-Louis Miège, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 2, Paris, Editions du CNRS, 1964.

28-Michel Bussi, *élements de la géographie électorale : a travers l'exemple de la France de l'Quest*, France, Université de Rouen, 1998.

29- Michel Camau & Jean-Claude Santucci, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.26, Paris, Editions du CNRS, 1989.

30-Michel Camau & Jean-Claude Santucci, *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.27, Paris, Editions du CNRS, 1990.

31- Olivier Ihl, *le vote*, paris, Montchretien, 1996

32- Olivier Galland, *sociologie de la jeunesse : l'entrée dans la vie*, paris, Amand Colin, 1991.p179

33-Patricia Loncle, *les jeunes : question de société question de politique*, paris, la documentation française, 2007

34- Pierre Bourdieu, *question de sociologie*, paris, minuit, 1984.

35-Quantin Patrick*, les élections en Afrique : entre rejet et institutionnalisation*, Bordeaux, Centre d'Etude d'Afrique Noire, 1998

36-Raymond Quivy et Luc Van Campenhoudt, *manuel de la recherche en sciences sociales*, 3éd, Paris, Dunod, 2006.

37- République Algérienne Démocratique et Populaire, Conseil National Economique et Sociale, *rapport nationale sur le développement humain*, Algérie, 2009.

38-Zarhouni Saloua, *jeunes et participation politique au Maroc*, Maroc, Institue Royal des études stratégiques, 2008.

2- المقالات و الاوراق البحثية:

أ/باللغة العربية:

1- ابراهيم مرتضى الأعرجي،"**السلوك الانتخابي و علاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبه جامعة بغداد –دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق "2010**، في مجلة كلية الاداب، ع2010،98.

2-اديب نعمة، **اشكاليات البحث في مجال الشباب و مقترحات مستقبلية**،في:ورقة مقدمة الى تقرير الفتاة العربية المراهقة : الواقع و الافاق ،مركز دراسات المرأة العربية ، 2003

3- العياشي عنصر،" **المجتمع المدني المفهوم والواقع:الجزائر أنموذجا**،" في: ورقة مقدمة لمؤتمر "المشروع القومي والمجتمع المدني "تنظيم قسم الدراسات الفلسفية و الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق سورية،07-12 ماي .2000

4- بوخريسة بوبكر،"**الدولة الجزائرية الحديثة:بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**"، في: المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع12، خريف2010

5- بوحنية قوي،"**ازمة الحراك الداخلي في الاحزاب الجزائرية: قراءة نقدية**"، في : المجلة العربية للعلوم السياسية، ع16، مارس 2011

6- برقوق عبد الرحمان، العيدي صونية، "**الفرد في المجتمع الجزائري هل هو مواطن؟**"، في: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، عدد خاص، جامعة بسكرة، .2012

7- خالد بوهند،" **الانتخابات التشريعية الجزائرية:تغيير ديمقراطي ام عودة الى نظام الحزب الواحد؟**"، في:المجلة العربية للعلوم السياسية، ع/37، 2013

8- دحماني ادريوش،" **فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاسه على معدلات البطالة**"، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مارس.2008

9- راضية بوزيان،" **المواطنة و المؤسسة التعليمية في الجزائر**"، في: المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع6، ربيع 2009

10-رضا سلاطنية، "**التنشئة الاجتماعية في الاحياء العشوائية**"، في: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، ع7، جانفي .2012

11- عروس الزبير،"**الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة الى الامتناع الرافض**"، ورقة مقدمة الى ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها و الياتها في الاقطار العربية،تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد،بيروت:12-13 مارس 2008

12- سمير بارة،سلمى ليمام،"**النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية في تحليل النماذج الانتخابية في الجزائر**"، في: دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

13- شريفة ماشطي، "**المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**"، في: مجلة الباحث الاجتماعي، ع 10، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

14- صالح زياني، "**الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديموقراطية**"، في: دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص ، افريل 2011

15- طارق عاشور، "**معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1997-2011) دراسة فس بعض المتغيرات السياسية**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع43، 4/2012.

16- طارق عاشور،"**الاصلاح السياسي العربي بعد عام 2011:تحليل للحالة الجزائرية**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع37، 2012.

17- فتحي بولعراس، "**الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع35، 8/ 2012.

18- فضيلة فاطمة دروش،"**في سوسيولوجيا الاحتجاج:دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر**"، في:المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع22، ربيع 2013.

19-عادل عباسي،"**واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة**"، في: المجلة العربية للعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية، ع 35 ، 2012/8

20- عابد بن جليد،"**كيفيات الادماج الاجتماعي في صيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية -حالة مدينة وهران-**"، في: مجلة انسانيات، السنة 12، ع42، اكتوبر/ديسمبر 2008.

21- عابد شارف، "**انتخابات تشريعية لإجهاض التغيير**"، تقرير مقدم الى مركز بحوث قناة الجزيرة، مارس .2012

22- عبد السلام فيلالي،" **هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الريفية و الحضرية**"، مجلة التواصل، ع24، جوان 2009 .

23- علي سموك، "**المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة "مقاربة سوسيولوجية**" ، في: مجلة العلوم الإنسانية، ع7 جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري .2005

24- محمد بوضياف،"**الثقافة السياسية في الجزائر (1962-1988)**"، في: مجلة العلوم الانسانية،ع 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي .2007

25- محمد حليم ليمام،"**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر:الاسباب و الاثار و الاصلاح**" ، في: مجلة المستقبل العربي ، ع391 ، سبتمبر 2011 .

26- محمد خداوي،" **الانتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الاولية و المد الديموقراطي**"، في : مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع 7، جوان .2012

27- محمد فريد عزي، "**شباب المدينة بين التهميش و الاندماج:اقتراب سوسيو-ثقافي لشباب مدينة وهران**"، في:انسانيات، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية و العلوم الاجتماعية،مجلد 2،ع5،ماي/اوت 1998

28- محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، في: مجلة الباحث ع10 ،ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2012

29- منصور مرقومة،" **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية**"، في:دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص، افريل .2011

30-محمد الهاشمي، **الانتخابات التشريعية 2007:تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، الانتخابات المغربية (ملف)**، في:مجلة المستقبل العربي، ع345، نوفمبر 2007

31- نور الدين بومهرة، "**دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية: مقاربة سوسيو-اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة**"، في: بحث مشترك معتمد من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر، ماي 2012.

32- يوسف عنصر،"**مشكلات الشباب الجزائري:الواقع والتطلعات المستقبلية**" ، في : مجلة الباحث الاجتماعي،جامعة منتوري قسنطينة ، ع 10 ، سبتمبر 2010.

ب/باللغة الاجنبية:

1- Anne Muxel, « *Les jeunes et la politique : entre héritage et renouvellement* », in : Cairn Info, n°50, 2/2003.

2- Bréchon Pierre, *« les facteurs explicatifs de l'abstention : quelles relations entre abstention et processus d'individualisation sur une longue période* ? »In : papier présenté au Congré AFSP Toulouse, 2007.

3-Louisa dris-Ait Hamadouche*, « l'abstention en Algérie un autre mode de contestation politique* », in : l'année de Maghreb, n°4, 2009.

4-Ludivine Bantigny, « *jeunesse et engagement pendant la guerre d'Algérie* », in : Parlement, revue d'histoire politique, l'Harmattan, 2007

5-Marc J.Hetherington, Suzanne Globetti, *« political trust and racial policy preferences »*, in: American journal of political science, vol 46, n°2, April 2002

6- Mark Tessler, Amaney Jamal, Carolina G. de Miguel, « *Determinants of Political Participation and Electoral Behavior in the Arab World: Findings and Insights from the Arab Barometer*», paper was presented for presentation at the American Political Science Association conference, Boston, MA, August 28-31, 2008

7- Marion Navarro, « *les comportements politiques : continuité ou oppositions entre les générations* », in : Regards croisés sur l'économie, n°7, paris, La découverte, 2010.

8-Milner, Henry, « *La connaissance politique et la participation politique chez les jeunes Américains, canadiens et Québécois* », Institut du nouveau monde, Annuaire du Québec, 2008

9-Mourad Moulai-Hadj, « *Espace public et participation politique en Afrique : le cas de l'Algérie* », in : *Afrique et développement,* Vol. XXXVI, N° 1, 2011

10- Mouawad, Jamil, « *Les jeunes comme acteurs principaux dans la réforme politique, les cas de la Jordanie, la Syrie et le Liban* », EuroMesco paper, N° 62, Septembre 2007.

11- Nona Mayer, *« Qui vote pour qui et pourquoi ? » Les modèles explicatifs du choix électora*l, pouvoirs, 1 n°120,1/ 2007.

12- Russelle J. Dalton, *« Citizen Attitudes and political behavior»*, in: Comparative political studies, Vol. 33, N°. 6/7, August/September 2000.

13- Tournier, Vincent, *« Comment le vote vient aux jeunes. L'apprentissage de la norme électorale* », Presses de Science Po, no 51, 2009.

14-Visser. M, « *The Psychology of voting action, on the Psychological Origins of Electoral Research* 1939 – 1964*»*, in: Journal of the History of the Behavioral Sciences, Volume 30, and January 1994.

3-مذكرات الماجستير و رسائل الدكتوراه :

أ/باللغة العربية:

1-السعيد بومعيزة،**اثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب -دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة**، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية،2005-2006.

2- بارة سمير،**انماط السلوك الانتخابي و العوامل المتحكمة فيه:دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2006-2007.

3- **توازي خالد**، الظاهرة الحزبية في الجزائر، **مذكرة ماجستير غير منشورة**،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية، 2005-2006.

4-دريس نوري،**استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية في مدينة سطيف، وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، ، جامعة محمد منتوري قسنطينة،كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007

5- سايح صديق،**الانتخابات و منطقة الثقافي و الاجتماعي و السياسي في الفكر الجزائري ما بين 1991 الى 2007-بلدية الحناية بولاية تلمسان نموذجا-**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،.2009

6-عبد المؤمن عبد الوهاب،**النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية:مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق،2006-2007.

7-**محمد بوضياف،مستقبل النظام السياسي الجزائري**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية، .2008

8- محمد فريد عزي،**الاجيال و القيم: مقاربة للتغير الاجتماعي و السياسي في الجزائر**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي ، جامعة السانيا وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008.

9-مصطفى مجاهدي، **برامج التلفزيون الفضائي و تأثيرها في الجمهور -شباب مدينة وهران نموذجا-** ، رسالة دكتوراه منشورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

ب/باللغة الاجنبية:

1- Emilie de Bonneval, *Contribution à une sociologie politique de la jeunesse* : *Jeunes, ordre politique et contestation au Burkina Faso*, thèse de doctorat, université de bordeaux, 2011.

2- Marcel Boulais, *Le comportement électoral de la Sagamie* : *1970-1985*, thèse présenté comme exigence partielle de la Maîtrise en Etudes Régionales, Université du Québec à Chicoutimi, 1990.

3- Saradouni Karim, *approche anthropologique sur le vécu quotidien et les pratiques sociales chez les jeunes diplômés chômeurs (cas de la commune de Timizart, wilaya de Tizi-Ouzou),* magistère en anthropologie, université de Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2010-2011.

4-Thomas Lafontaine*, analyse écologique de l'abstention aux élections provinciale Québécoise 1980-2008,* mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, université du Québec à Montréal, 2001.

4-القوانين:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة، القانون رقم 01-2012 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق بقانون الانتخابات.

5-القواميس ،المعاجم و الموسوعات:

أ/باللغة العربية:

1- احمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:انجليزي-فرنسي-عربي** (بيروت:مكتبة لبنان،1978)

2-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية :عربي-انجليزي** (القاهرة:دون دار نشر،2010)

3- ريمون بودون و ف.بوريكو،**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ت: سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1986)

4-غي هرمية،برتراند بادي، فيليب برو، **معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية: عربي-فرنسي-انجليزي**، ت: هيثم اللمع (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005).

ب/باللغة الاجنبية:

1- Edgard F.BORGATTA ET Rhonda J.V.MONTGOMERY, *Encyclopedia of sociology*, second edition, vol 5, New York, Macmillan Reference USA, 2000

6-مواقع الانترنت:

أ/باللغة العربية:

1- البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، **16سبتمبر 1999: الموافقة على سياسة الوئام المدني عن طريق الاستفتاء،في:** http://www.djazair50.dz/?16-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1-1999

2- المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954،**5 جويلية 1962 استرجاع السيادة الوطنية و اعلان استقلال الجزائر**، في:http://www.cnerh-nov54.dz/wpcnerh/?page_id=237

3- صلاح سالم زرنوقة،« **المشاركة السياسية والعملية الانتخابية** » ، مقال منشور في الانترنت يوم الاثنين 26 ماي 2010،html، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793946&eid=3379

4- مصطفى محمد، **الانتخابات التشريعية الجزائرية:خصوصية كاذبة و وضع خطير و اصلاح معلق،** في ،مبادرة الاصلاح العربي،الموقع الالكتروني: http://www.arab-reform.net /ar/ pdf

5- مجذوب عبد المؤمن،« **السلوك الانتخابي في الجزائر:دراسة في المفهوم و الأنماط و الفواعل** » ، مقال منشور على الانترنيت يوم الخميس 24-11-2011 على الساعة 12:40، الموقع: http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=4 pdf

6- ناجي عبد النور، «أزمة **المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية** » 2007،في: http://www.univ-batna.dz/droit/index_fichiers/dr.nadji.pdf

ب/باللغة الاجنبية:

1- Rachid Tlemçani, Walid Laggoune, Abdelnasser Djabi, *Etude sur les élections locales du 29 Nouvembre 2007*, in : http://www.cdg-lab.dirpolis.sssup.it/files/2012/10/A-Study-of-the-Local-Algerian-Elections-of-November-29-2007-FRENCH.pdf

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب الجنس.	168
جدول رقم 02 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب السن.	169
جدول رقم 03 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب الحالة المدنية	169
جدول رقم 04 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب الاصل الجغرافي	170
جدول رقم 05 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب طبيعة السكن	171
جدول رقم 06 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب المستوى الدراسي	171
جدول رقم 07 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب المهنة.	172
جدول رقم 08 يبين توزيع عينة الاستمارة حسب الدخل	173
جدول رقم 09يبين توزيع عينة الاستمارة حسب المستوى الدراسي للوالدين	174
جدول رقم 10 يبين توزيع عينة القوائم الانتخابية حسب الجنس	174
جدول رقم 11 يبين توزيع عينة القوائم الانتخابية حسب السن	175
جدول رقم 12 يبين توزيع عينة القوائم الانتخابية حسب مكان الاقامة	175
جدول رقم 13 يبين مناقشة الشباب لمواضيع سياسية و طبيعتها.	176
جدول رقم 14 يبين درجة الاهلية السياسية عند الشباب	176
جدول رقم 15 يبين اسباب عدم اهتمام بعض الشباب بالسياسة	178
جدول رقم 16يبين تفضيلات الشباب بالنسبة للسياسي المثالي	178
جدول رقم 17 يبين نسب امتلاك بطاقة انتخاب.	179
جدول رقم 18 يبين سبب عدم امتلاك بعض الشباب لبطاقة انتخاب	179
جدول رقم 19 يبين درجة اهتمام الشباب بأنشطة العملية الانتخابية.	180
جدول رقم 20 يبين نسبة المشاركة في خمس مناسبات انتخابية متتالية	181
جدول رقم 21 يبين اسباب مشاركة بعض الشباب في الانتخابات.	181
جدول رقم 22 يبين اشكال الممانعة الانتخابية عند الشباب	182
جدول رقم 23 يبين اسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات.	182
جدول رقم 24 يبين تقييم دور الشباب في المشاركة الانتخابية.	183

جدول رقم 25 يبين مدى تتبع الشباب للأحداث السياسية الوطنية	183
جدول رقم 26 يبين المصدر الذي يحصل منه الشباب على معلوماتهم السياسية	184
جدول رقم 27 يبين اهم القنوات التي يستمد منها الشباب معلوماتهم السياسية	185
جدول رقم 28 يبين الجرائد التي يقرؤها الشباب اكثر	185
جدول رقم 29 يبين المحيط الذي يناقش معه الشباب السياسة اكثر.	186
جدول رقم 30 يبين رأي الشباب في بعض القضايا.	187
جدول رقم 31 يبين مدى تأثير العائلة على السلوك الانتخابي عند الشباب	187
جدول رقم 32 يبين بعض اشكال المشاركة السياسة الجديدة عند الشباب.	188
جدول رقم 33 يبين الانخراط السياسي و المدني عند الشباب.	188
جدول رقم 34 يبين اسباب انضمام الشباب للتنظيمات السياسية و المدنية.	189
جدول رقم 35 يبين اسباب عزوف بعض الشباب عن الانخراط في التنظيمات السياسية	189
جدول رقم 36 يبين الوظائف المستعجلة التي يطالب الشباب الحكومة بتحقيقها	190
جدول يبين 37 كيف يقيم الشباب اداء الحكومة و البرلمان في الجزائر	190
جدول رقم 38 يبين نظرة الشباب لنظام الحكم في الجزائر.	191
جدول رقم 39 يبين صعوبة الحصول على عمل في الجزائر	191
جدول رقم 40 يبين اسباب صعوبة الحصول على عمل في الجزائر.	192
جدول رقم 41 يبين مصدر الدخل عند الشباب.	192
جدول رقم 42 يبين مدى كفاية الدخل الحالي للشباب.	193
جدول رقم 43 يبين اسباب عدم كفاية الدخل.	193
جدول رقم 44 يبين اهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب.	194
جدول رقم 45 يبين هل للنظام التعليمي علاقة بمشاكل الشباب.	194
جدول رقم 46 يبين اهم المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم	195
جدول رقم 47 يبين اهم الوظائف التي يطالب الشباب نظام التعليم بانجازها.	195
جدول رقم 48 يبين افضل الحلول بالنسبة للشباب.	196
جدول رقم 49 يبين نسبة المشاركة الانتخابية عند الشباب حسب تحليل القوائم الانتخابية.	196

جدول رقم 50 يبين تأثير الجنس او النوع على المشاركة الانتخابية.	221
جدول رقم 51 يبين اثر السن على المشاركة الانتخابية.	222
جدول رقم 52 يبين اثر المستوى التعليمي على المشاركة الانتخابية.	224
جدول رقم 53 يبين اثر الانتماء المهني على المشاركة الانتخابية.	227
جدول رقم 54 يبين العلاقة بين الدخل و المشاركة الانتخابية.	229
جدول رقم 55 يبين اثر الاصل الاجتماعي على السلوك الانتخابي عند الشباب.	231
جدول رقم 56 يبين نسبة المشاركة في ا انتخابات المحلية 2012	235
جدول رقم 57 يبين بعض نسب المشاركة في العهد الاحادي.	237
جدول رقم 58 يبين نسب المشاركة الانتخابية في فترة التعددية السياسية.	241

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1- 18
الفصل الاول : المنطلقات النظرية و المفاهيمية في تفسير السلوك الانتخابي.	19- 76
المبحث الاول:السلوك الانتخابي مقاربة مفاهيمية.	21
المطلب الاول: مفهوم السلوك الانساني	21- 27
المطلب الثاني:مفهوم السلوك الانتخابي.	28- 34
المطلب الثالث: الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي.	35- 39
المبحث الثاني: انماط السلوك الانتخابي.	40
المطلب الاول:اتجاه السلوك الانتخابي.	40- 45
المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية.	46- 50
المطلب الثالث: العزوف الانتخابي.	51- 55
المبحث الثالث: النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي.	56
المطلب الاول: نموذج التحليل البيئي.	56-61
المطلب الثاني: نموذج التحليل الاجتماعي و النفسي.	62- 70
المطلب الثالث:نموذج التحليل الاقتصادي العقلاني.	71- 75
خلاصة الفصل الاول	76
الفصل الثاني:السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر: بين السياق السياسي و الواقع الاجتماعي.	77- 156
المبحث الاول : مسالة الشباب و انعكاساتها على دراسة سلوكهم الانتخابي.	79
المطلب الأول:مفهوم الشباب و نقد التصور البيولوجي للمفهوم.	79- 83
المطلب الثاني: الشباب في الدراسات الانتخابية.	84- 91
المطلب الثالث: خصوصية الشباب في الجزائر و تأثيرها على سلوكهم الانتخابي.	92- 96
المبحث الثاني : أوضاع البيئة السياسية و اثرها على السلوك الانتخابي عند الشباب.	97
المطلب الاول : الثقافة السياسية.	97- 106
المطلب الثاني:التنشئة السياسية.	107- 114
المطلب الثالث: العوامل التنظيمية للعملية الانتخابية.	115- 120

المطلب الرابع:اداء المؤسسات السياسية.	121- 134
المبحث الثالث:انعكاسات الوضع الاجتماعي و الاقتصادي على السلوك الانتخابي عند الشباب.	135
المطلب الاول: المستوى المعيشي و المشاركة الانتخابية.	135- 141
المطلب الثاني:تأثير النظام التعليمي على المشاركة الانتخابية.	142- 148
المطلب الثالث: الولاءات الاولية و تأثيرها على السلوك الانتخابي	149- 155
خلاصة الفصل الثاني	156
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للسلوك الانتخابي من خلال عينة من شباب مدينة وهران.	157- 263
المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	159
المطلب الاول: البناء العام لأدوات جمع المعلومات و اجراءات تطبيقها.	159- 165
المطلب الثاني: خصائص مجتمع البحث و تحديد عينة الدراسة.	166- 176
المطلب الثالث: عرض و مناقشة نتائج الدراسة.	177- 196
المبحث الثاني: محددات السلوك الانتخابي عند الشباب من خلال عينة الدراسة.	197
المطلب الاول: المواقف و التصورات السياسية.	197- 206
المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية.	207-219
المطلب الثالث: محددات البيئة الاقتصادية و الاجتماعية.	220- 233
المبحث الثالث: السلوك الانتخابي و مستقبل الانتخابات عند الشباب في الجزائر.	234
المطلب الاول: السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر –بلدية وهران نموذجا-.	234-247
المطلب الثاني: السلوك الانتخابي في الجزائر بين الثابث و المتغير.	248- 255
المطلب الثالث: انعكاس السلوك الانتخابي للشباب على مستقبل الاوضاع السياسية في الجزائر.	256- 262
خلاصة الفصل الثالث	263
الخاتمة	264
الملاحق	269
قائمة المراجع	282
فهرس الجداول	301
فهرس المحتويات	305